المسألة الجهوية في ليبيا

خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة



عبد الحميد عوض

مكتبة الكون
الكون كلمة ... الكلمة كون

بوابة الوسط

المسألة الجهوية في ليبيا

عبد الحميد عوض

- **طبعة 2025**

- الترقيم الدولي : ISBN 978-9959-937-50-6

مكتبة الكون **الوسط** صوت ليبيا الدولي

الكون كلمة ... الكلمة كون

المسألة الجهوية في ليبيا

خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة

عبد الحميد عوض

المسألة الجهوية في ليبيا: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة

الإهداء

إلى منبت الخير والعطاء: أبي رحمه الله.

إلى أم المساكين جابرة الخواطر: أمي رحمها الله.

إلى إخوتي، عضدي، وسندي، ومشاطري أفراحي وأحزاني، حفظهم الله.

إلى الذين دأبوا على معرفة الرجال بالحق، لا معرفة الحق بالرجال.

لكل هؤلاء أهدي هذا المجهود.

مقدمة

تواجه العديد من الدول بصــفة عامة، ودول العالم الثالث خاصـــة، مشـــاكل وأزمات خطيرة تهدد وحدتها الوطنية بالتصـــدع والانهيار، ولعل من أخطر الأزمات وأكثرها جدلًا هي أزمة الهوية السـياسـية والوحدة الوطنية. ولقد نسـب بعض الباحثين العرب فشل الدولة الواضح في بناء هوية جامعة لها ولمواطنيها، عدم تمكّنها من تحقيق الاندماج السـياسـي والثقافي والاجتماعي لشـعبها. بل إن عددًا من الباحثين يجزم بأن اســـتمرار وتنامي النزاعات الجهوية والإثنية هو نتيجة لفشـل الدولة في بناء هوية سـياسـية، تمكنها من إدماج مناطقها أو أقاليمها في بوتقتها السياسية والثقافية. وبعبارة أخرى، لا تزال الدولة العربية تعمل وفق منطق الغلبة، الأمر الذي يضـعف تماسـك النسـيج الاجتماعي الداخلي، فيحدث اختلالات خطرة في التوازنات الداخلية، فحكم الأغلبية في المنطقة العربية غالبًا ما يرافقه قدر من الإقصـــاء بحق الجماعات الجهوية والإثنية داخل القطر الواحد[1]. وعليه، قد ينجم عن السياسات الاستبعادية والإقصائية تجاه الجماعات شـعورهم بالغبن والاضـطهاد تجاه الأكثرية، المهيمنة على الدولة ومؤسـسـاتها، إلى تحول مطالبهم إلى مطالب ســياســية، قد تتجاوز مطلب تحقيق العدالة والمسـاواة إلى مطالب ذات صـبغة اسـتقلالية عن الدولة، وبالتالي تفكيك الدولة وضمانة وحدتها الوطنية.

وجدير بالذكر، أن فكرة الدولة الموحدة بدأت تواجه مشـــكلة في بعض الحالات، لتظهر ترتيبات تتعلق بدول فدرالية أو كونفدرالية، أو دول متعددة الأقليات، مع صـــعود العامل الثقافي العرقي والمذهبي، وبالتالي بدأت حالة من تعدد (الأقاليم الجغرافية) داخل الدولة في الاتســاع، كما جرى في حالتي العراق

---

[1] باقر ســلمان النجار، "الدولة العربية بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مايو 2014، ص 65.

والســـودان[1]. كما بدأ ميراث الدولة المركزية في التآكل، في ظل عدم قدرة الدولة المركزية في السيطرة على مناطقها الجغرافية، لتظهر دول داخل الدول، مع انقسام السلطة أحيانًا "كحالة ليبيا". إنّ نظرة متبصرة على الحراك السياسي الليبي في مرحلة ما بعد انتفاضــة 17 فبراير وما رافقها من تداعيات تكشـف أنه يســير في منزلقات غير مأمونة العواقب، ومرد ذلك لعدم اســتكمال بناء الدولة ومؤسسـاتها، وكثرة الاضـطرابات، وانقسـام السلطة وعدم الاسـتقرار السياسـي الداخلي الذي يصــل في أحوال كثيرة لحافة الحروب الأهلية، وعدم وجود آليات منتظمة لتقاسـم السـلطة وتداولها السـلمي، وضـعف المؤسـسـات السـياسـية والمجتمعيـة. ولا تزال الـدولـة الليبيـة، تعمـل وفق منطق الغلبـة، الأمر الـذي يضــعف تماسـك النسـيج الاجتماعي، ومن هنا بدأ أن السـياسـات التي تتبناها الحكومات الانتقالية المتعاقبة في مرحلة ما بعد17 فبراير لا تقدم حلولًا لمشـكلة تفكيك المركزية، ولا دعمًا لسياسات الاندماج الاجتماعي والمشاركة الفعلية في العملية السياسية، جهلًا أو تجاهلًا. وقد أدى احتكار السلطة والثروة إلى استثارة الجمـاعـات الجهويـة و المنـاطقيـة، ودخلـت البلاد في نفق مظلم ومن النزاعـات السياسية والصراعات المجتمعية والتجاذبات الجهوية. وقد تمظهر هذا في تعثر المسـار الانتقالي والعملية الدسـتورية، الأمر الذي انعكس بالضـرورة على إعادة بناء الدولة، بل أصبح الحفاظ على كيان الدولة ووحدتها معرضًا لخطر الانقسام والتشظي.

بشـكل عام، تمر الثورات والانتفاضـات بمرحلتين، تتعلق الأولى بهدم النظام القائم، وتتعلق الثانية بإعادة صـياغة النظام السـياسـي، وهي المرحلة الأصـعب والأطول. لذلك، حذر الكثيرون من انهيار بنية الدولة الليبية الهشة في ليبيا، إبان اندلاع الثورة انتفاضــة 17 فبراير، نتيجة التنوع الجهوي والقبلي وضـعف إرث الدولة المركزية، أظهرت المناطق والقبائل الثائرة والجماعات الإثنية تمســكًا واضحًا بالهوية الوطنية المشتركة، ومؤسسات الدولة المتهالكة، الأمر الذي أثار احترام المراقبين وإعجابهم، على اعتبار سياسة نظام القذافي أدت إلى استنزاف مضــامين الوحدة الوطنية، وإعاقة مشـروع الدولة الحديثة في ليبيا، حيث عملت

[1] محمد عبدالسـلام، "كيف تدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة؟"، السـياسـة الدولية، العدد 184، إبريل2011، ص7.

على تدعيم النظام الجهوي والقبلي، وإقصاء المكون الإثني واضطهاده، وأخفقت في التوزيع العادل للموارد وعائدات التنمية. إن انتفاضـــة 17 فبراير لم ترفع شعارات أو مطالب جهوية أو أيديولوجية، بل ركزت على إسقاط نظام القذافي، وتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية، لكن التفكير والعمل من أجل بناء نظام جديد أفرز مشـكلات وصـراعات ذات طابع اسـتقطابي (جهوي وإثني). تمثلت في تنـامي الظـاهرة الجهويـة في "إقليم برقـة" تحـديـدًا، مع الحراك الإثني (الأمازيغي والتارقي والتباوي)، ومن المرجح أن تزداد حدة تطلعات الجماعات الجهوية والإثنية، حيث عانت الأولى– حسب زعمها– من الاستبعاد والتهميش لعقود طويلة بنوعية "الســياســي والاقتصــادي"، كما عانت الأخيرة بحرمان جماعاتها من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها، ولا ينفي ذلك شكاوى بعض الجماعات الإثنية من التهميش السياسـي والاقتصـادي. ولقد انتهى الواقع الســياســي في ليبيا إلى وجود أزمة عميقة، نتيجة تراكم المشــكلات التي يعود بعضـــها إلى ســياق تشــكل الدولة الليبية، والبعض الأخر إلى أزمة الانقســام السياسـي،كذلك غياب الأمن وهيمنة المليشيات المسلحة على مؤسسات الدولة السيادية، إضافة إلى التناقضات البنيوية للمكونات الاجتماعية، وفشل الحكومات الانتقالية المتعاقبة عن إقامة حد أدنى من حكم القانون وبســط الأمن، وتقديم فرص أفضل للعيش الكريم.

وخلاصـــة القول فإن هذا الكتاب يهدف إلى تســليط الضــوء على المســألة الجهوية في ليبيا خلال مراحلها المختلفة؛ لذلك يبدو لنا ضـــروريًا أن يتعرض القســم الأول من الكتاب لنشــأة الكيان الليبي التي تنطلق منذ بداية فترة الحكم العثماني لليبيا عام 1550، كذلك جدير بنا أن نستحضـر تفاعل العوامل الداخلية والخارجية المركبة التي أكسبتها صفات عديدة لا يمكن إلغاؤها أو تجاهلها، وقد ساهمت هذه العوامل جزئيًا أو كليًا في تجذر الجهوية.

ويركز القسم الثاني من الكتاب على سياسات النظم الحاكمة في ليبيا في فترة ما بعد الاســتقلال 1951 – 2011. وبقدر ما يخصـصــه الكتاب من صــفحات حول سياسات النظامين الملكي والقذافي، يخصص أيضًا مساحة مناسبة لقراءة السياقات الحاكمة وتحليلها في مسار الدولة والمجتمع الليبي في العقود الستة من عهد النظامين، والكيفية التي تعامل بها النظامان مع مسألة الجهوية.

أما القسم الثالث، فيركز على المعوقات الداخلية المؤسسة لضعف تماسك الدولة في مرحلة ما بعد 2011. وبما أن الاهتمام الأول لهذا الكتاب هو الوقوف على المسألة الجهوية، سيكون تركيز حديثنا حول تصاعد الدور السياسي لمسألة الجهوية في مرحلة ما بعد 17 فبراير.

كذلك يمثل هذا الكتاب - الذي لا يدعي الكمال - محاولة متواضعة لفهم المسألة الجهوية في ليبيا وتوضيحها، والتأكيد على أن المسألة الجهوية لم تحض بالقدر اللازم من الاهتمام، ولم تدرس بشكل مستفيض، الأمر الذي جعل دراسة موضوع الجهوية أمرًا في غاية الأهمية. آملين أن نكون بهذا العمل، قد أسهمنا في إغناء هذا المجال المعرفي، من أجل المزيد من فهم المسألة الجهوية من حيث خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بغية تكوين صورة جلية للموضوع، وبهدف الإسهام في النقاش الدائر حول الأزمة الليبية، من زاوية إعادة بناء الدولة، والتعقيدات والإشكاليات التي تحيط بهذه العملية، وبخاصة في جانب يعتبر من أعقد جوانبها، وهو الجانب المتعلق بموضوع الجهوية. وعلى هذا الأساس، فإن جانبًا كبيرًا من هذا الكتاب هو مادة يعاد جمعها وترتيبها واستخدامها، وبصرف النظر عن اختلاف المقاربات، وتباين الآراء، فلا مناص من أن تنطوي هذه الدراسة على بعض الأخطاء، وعلى بعض نواحي القصور. وقد يكون من الضروري أن نسجل صعوبة الخوض في المسألة الجهوية في ليبيا، وترجع أسباب ذلك لحساسية الموضوع حيث يتجنب الباحثون الخوض في هذا الموضوع، ضف إلى ذلك صعوبة التحرر من القيم الاجتماعية والانتماءات الأولية والشخصية والأيديولوجية، وخصوصًا في مجال البحث التاريخي والاجتماعي والسياسي. وعليه، لم يعد الحديث عن الموضوعية والحياد العلمي مقبولًا، خصوصًا في العلوم الإنسانية والاجتماعية. تكمن الإشكالية في التحيز أو الشطط في التحليل المنافي للموضوعية قصد تشويه الحقيقة لأي سبب.

انطلاقًا مما سبق، فإن الالتزام بالموضوعية يبقى أمرًا نسبيًا لاسيما في المجال الاجتماعي والسياسي، لأن الباحث الاجتماعي والسياسي غير منفصل عن الظاهرة التي يبحث فيها وله موقف مسبق منها سلبًا أو إيجابًا[1]، وهذا ما دفع مفكرًا كبيرًا مثل ماكس فيبر إلى القول إن الموضوعية في العلوم

---

[1] إبراهيم أبراش، إشكالية الموضوعية في التحليل السياسي، 2017/11/9، hespress.com.

الاجتماعية غير ممكنة في صورتها الخالصة، كما هي في العلوم الطبيعية. لكن ليس ثمة من سبيل للإقرار بفضل الكثير من المؤلفين الذين استقيت من أعمالهم: محمد مصـــطفى بازامة، ومجيد خدوري، ومحمد يوســـف المقريف، وعلي عبداللطيف احميدة، ومصـــطفى عمر التير، والمنصـــف وناس، ومحمد زاهي المغيربي، وصالح السنوسي، ويوسف محمد الصواني وغيرهم.

والله من وراء القصد،،،

عبدالحميد عوض حمد

طبرق في صيف 2024

Hamed68awad@gmil.com

القسم الأوّل
تجذر فكرة اللامركزية في فترة ما قبل الاستقلال

لكل من الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية تأثيرها في المكان والسكان، فظواهر البيئة الطبيعية المتمثلة في الموقع والتضاريس والمناخ، تشكل الإطار الجغرافي العام للدولة، وتتفاعل مع المكونات البشرية التي تعيش عليها، ومع التغيرات التاريخية التي مرت بها، لتعطي الدولة معالمها، وتحدد صفاتها وملامح شخصيتها، ومدى فاعليتها في محيطها الدولي.

وهناك ظاهرة طبيعية أثرت وما زالت تؤثر في ليبيا منذ فجر التاريخ، وهي كونها مساحة جغرافية واسعة من الأراضي الجافة قليلة الأمطار، خالية من الأنهار قليلة الإنتاج الزراعي، منخفضة الكثافة السكانية، لدرجة أن مساحات واسعة من أراضيها تكاد تخلو من السكان. هذه البيئة فقيرة الموارد والسكان تقع بين جزيرتين سكانيتين عامرتين بالإمكانيات الاقتصادية والبشرية، ففي غربها تقع منطقة شمال أفريقيا الأطلسية، وفي شرقها تقع كتلة أخرى أكثر حيوية واستقرارًا وسكانًا تُعمرُ وادي النيل منذ أزمنة قديمة موغلة في القدم. لذلك تظهر المساحة التي تشغلها ليبيا فراغًا بين منطقتين عامرتين، فهي إذن تشكل حدًا فاصلًا بينهما، ومجالًا حيويًا لكل منهما. هكذا كانت الرقعة الجغرافية التي تشكلها ليبيا على مر العصور، تتأثر بتغيرات أوضاعها الخاصة، وبتغيرات الكتلتين المتاخمتين لها شرقًا وغربًا، فإذا قويت شوكة إحداهما وملكت القوة أغراها ذلك بالتوسع، فتحاول الهيمنة على الأجزاء التي تليها من ذلك الفراغ الجغرافي تأمينًا للحدود وبسطًا للنفوذ، وقد يتعدى الأمر إلى أن تعبر إحداهما ذلك الفراغ محاولة السيطرة على الأخرى، لتتحول ليبيا في هذه الحالة إلى جسر عبور للقوات المتصارعة[1].

---

(1) منصور محمد الكيخيا، "ليبيا بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية"، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد 40، 2016، ص 150.

تكرر هذا المشـــهد أكثر من مرة عبر التاريخ الليبي، ولكن حدوثه كان دائمًا على فترات متباعدة، تفصـــل بينهما حقب تاريخية مديدة. وبحكم ارتباط مســـار تاريخ ليبيا، منذ الأزمنة القديمة بالمحددات الجغرافية المشـــار إليها، أدى إلى ظهور الثنائية الســـياســـية بين برقة وطرابلس، فكان النفوذ الفرعوني في برقة بمقابل النفوذ الفينيقي في طرابلس، ثم انقســـمت ليبيا، بين اليونان والرومان، فكانت برقة تابعة للإغريق، وكانت طرابلس تابعة للرومان. ثم توحدت ليبيا تحت سـلطة واحدة، لما سـقطت الإمبراطورية بيد روما، وكانت هذه هي المرة الأولى التي توحدت فيها ليبيا سياسيًا.

استمرت وحدة ليبيا نحو خمسة قرون. ثم انقسمت مرة أخرى حين انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى شـــرقية بيزنطة ورومانية غربية، فكانت برقة من نصـيب روما، وتكرر النمط نفســه، حين غزا الوندال شـمالي أفريقيا، والفرس الساسـانيون مصـر من الناحية الأخرى، بعدها عادت بيزنطة فاحتلت ليبيا كلها حتى جاء الفتح الإســـلامي[1]. ومن المثير تاريخيًا أن هذا النمط من الانقســـام السياسي تكرر في العهد الإسلامي حيث نجد أن هذه الصورة الأساسية لم تتغير كثيرًا، فقد أصـــبحت مدينة القيروان مركز القوة الإســـلامية في ولاية أفريقية غربي ليبيا، بينما أصـبحت الفسـطاط ومن بعدها القاهرة مركز القوة الإسـلامية في مصر إلى الشرق من ليبيا.

اسـتمرت ليبيا منطقة تنازع نفوذ بين هذين المركزين الإسـلاميين. وقد ينجح أحد المركزين في بسـط نفوذه على ليبيا بأسـرها إلى حين، إلا أن الغالب هو أن تكون برقة تابعة لوالي مصـــر، بينما تكون طرابلس تابعة لوالي أفريقية، وتبقى الدواخل مسـتقلة فعليًا بشـؤونها، وإن كانت تتبع رسـميًا السـلطة المركزية في الخلافة[2].

أصـبحت طرابلس الغرب من الولايات العثمانية بداية من سـنة 1551 حتى سنة 1912، كان من ضمن النتائج المباشرة لاحتلال العثمانيين لطرابلس انتهاء

---

(1) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية: دراسـة في الجغرافيا السـياسـية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996 ص 25 – 29.

(2) عبداللطيف محمود البرغوثي، التـاريخ الليبي القـديم منـذ أقـدم العصـــور حتى الفتح الإسلامي، الجزء الأول، بيروت،دار صادر، 1971 ص 154.

تبعية برقة وطرابلس لمصــر وتونس، إلاّ أنّ العثمانيين لم يتمكنوا من الســيطرة على كامل التراب الليبي، واقتصـر نفوذهم على المدن الرئيسـة الواقعة على خط الســاحل، ومع بداية القرن التاســع عشــر بدأت الاطماع الإيطالية في المنطقة، لتخضع ليبيا بعد ذلك للاحتلال الإيطالي.

عمد الإيطاليون إلى الفصـل الإداري بين شـرق ليبيا وغربها، وحينما وضـع الإيطاليون مشــــروع وحدة ليبيا حيز التنفيذ، بدأت الحرب العالمية الثانية، التي انتهت بهزيمة إيطاليا في الحرب. واستيلاء بريطانيا وفرنسـا على كامل التراب الليبي، فكانت برقة وطرابلس من نصــــيب بريطانيا، في حين كانت فزان من نصيب فرنسا.

وقد برزت أهمية ليبيا، واشتد التنافس حولها بسبب موقعها الإستراتيجي ذلك في إطار الحرب الباردة. وقد بقيت البلاد تحت حكم البريطانيين والفرنسيين إلى إعلان استقلال ليبيا سنة 1951.

الشـاهد من هذه الاسـتدلالات التاريخية، هو إذ أمعنا النظر في تتبع الصـورة الانقســامية ســـنجد أنها ترافق تاريخ ليبيا في كل العهود المشـــار إليها. ليس اســـتطرادًا أن نجدد التـأكيـد على أن اتســـاع رقعـة الأرض الليبيـة وطبيعتهـا الصحراوية، وقلة كثافة سكانها أدت جميعًا إلى عدم قيام سلطة مركزية قوية.

وبما أن الاهتمام الأول لهذا القســـم من الكتاب هو الوقوف على تجذر فكرة اللامركزية في فترة ما قبل الاســـتقلال، فإننا نكتفي في هذا القســـم من الكتاب بعرض النقاط الرئيسية التالية ومناقشتها:

أولًا:

اعتماد مبدأ اللامركزية في تشكيل المجال الترابي في الفترة العثمانية

كان العامل الخارجي مهما في تشـــكيل المجال الترابي الليبي منذ منتصــف القرن الخامس عشــر، أي منذ بداية فترة الحكم العثماني لليبيا في العام 1550، وإن كان هذا المجال يتمدد ويتقلص لأســباب عدة، أبرزها قوة الصــفوف القبلية

البعيدة عن مركز السلطة في مدينة طرابلس، لاسيما مع حدوث انتفاضات داخلية سواء داخل إقليم طرابلس أو في إقليمي برقة وفزان. ومن ثم تضعف قدرة السلطة المركزية على بسط نفوذها في تلك المناطق.

ومن ضمن أسباب ضعف مركزية سلطة الدولة المساحة الشاسعة للبلاد وعظم الفاصل الجغرافي – الصحرواي بين أقاليمها الثلاثة، فضلًا عن كون إقليمي برقة وفزان لا يمثلان أهمية اقتصادية كبيرة للحكومة المركزية في إسطنبول، لذلك تركز الاهتمام بطرابلس بحكم أهمية موقع طرابلس؛ لوقوعها على طريق تجارية مهمة. لذلك اقتصر النفوذ العثماني عمومًا على المدن الساحلية من البلاد، وتركوا إدارة الأقاليم الداخلية إلى الزعماء المحليين، وكان السلطان العثماني مهتمًا ومكتفيًا بما يدفع إليه من ضرائب.

وبعد هذه اللمحة البسيطة التي قدمناها، فإنه يجدر بنا التركيز على تشكيل المجال الترابي الليبي منذ بداية الحكم العثماني لليبيا، بصرف النظر عن تمدد وتقلص هذا المجال، والأسباب التي دعت الدولة العثمانية لصرف اهتمامها في إدارة البلاد على إقليم طرابلس، مما عزز من ضعف مركزية الدولة، وبروز العصبيات القبلية والجهوية. وهذا ما سوف نتناوله بالبحث من خلال دراسة فترة الحكم العثماني لليبيا.

1- العهد العثماني الأول 1550 – 1711

يُعدّ النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، من أهم فترات التاريخ لكل من الشعوب المسيحية، وحتى الإسلام حتى أن مؤرخي أوروبا اعتبروه نهاية العصر الوسيط، وبداية العصر الحديث، ففي سنة 1453 تم لمحمد الثاني فتح القسطنطينية، فانتهت بذلك الدولة الرومانية الشرقية، وزالت بزوالها السيادة الرومانية على الحوض الشرقي للبحر المتوسط، إذ سيطرت عليه القوات العثمانية منذ ذلك الحين[1].

[1] محمد مصطفى بازامة، ليبيا في عشرين سنة من حكم الإسبان (1550 – 1530)، طرابلس، منشورات مكتبة الفرجاني 1965، ص 17.

كان لسقوط عاصمة الإمبراطورية الرومانية في يد العثمانيين تأثير نفساني وعدواني على الأوربيين، ثم ما كان من فشل الحملات الصليبية المتكررة بالرغم من كل ما قدم لها، ومن ساهم فيها من شعوب المسيحية بالأنفس والأموال: جميع هذه العوامل وغيرها ساعدت في دفع مسيحية غرب أوربا نحو تعصب ديني متطرف[1]. ويمكن القول إن (التعصب الديني المسيحي، والسيادة الدولية) هما اللذان دفعا بالصراع البحري بين المسيحية والإسلام، أو بين الدولة العثمانية ودول أوربا نحو الحوض الغربي للبحر المتوسط.

كان الصراع البحري بين القوتين للسيادة على هذه المنطقة الذي امتد بضعة قرون يشتد حينًا ويضعف أحيانًا أخرى؛ وكانت بلدان الشمال الأفريقي تضطلع بالقسط الأوفر في هذا الصراع، وتتعرض وحدها لغزوات جيوش المسيحيين وأساطيلهم، لذلك اشتهرت مدن وثغور الشمال الأفريقي لغزوات قرصان الإسبان[2]. استمرت محاولات الإسبان للسيطرة على المنطقة – منذ سقوط آخر معاقل المسلمين في غرناطة سنة 1492م – لدوافع دينية وسياسية واقتصادية، وتمكنوا من إخضاع مناطق مختلفة في الجزائر وتونس، خلال السنوات 1505– 1510 ومن ثم أصبحت المناطق الخاضعة لإسبانيا منطلقًا للقوات الإسبانية، تجاه طرابلس الغرب[3]. يشير المؤرخ الليبي محمد بازامة إلى أن الغاية من الاحتلال الإسباني لمدينة طرابلس، هو اتخاذها قاعدة أمامية للقوى المسيحية. أما الغاية الثانية فاكتساب الملك الكاثوليكي شعبية في العالم المسيحي. أما الغاية الأخيرة فهي السيادة على حوض المتوسط الغربي، فلن يتحقق له ذلك إلا بالسيطرة على ثغوره الجنوبية التي تلجأ إليها سفن الأسطول العثماني المعادية له ولسائر المسيحيين[4].

باختصار، استولى الإسبان على مدينة طرابلس في عام 1530، وظلوا يحكمونها حتى عام 1550. قرر شارل الخامس – ملك إسبانيا – التنازل عن

(1) المرجع السابق نفسه، ص 19.
(2) المرجع السابق نفسه، ص 20 – 21.
(3) نبيل المظفري، العلاقات الليبية التركية 1969– 1989 دراسة سياسية اقتصادية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع،، 2010، ص 24 – 26.
(4) محمد بازامة، ليبيا في عشرين سنة من حكم الإسبان، مرجع سبق ذكره، ص 76.

طرابلس لفرســـان القديس يوحنا[1]. بذلك تمكن الفرســـان من قطع طريق الإمدادات العثمانية القادمة من شـــرق البحر المتوســـط[2]. كذلك لم يكن طريق المغرب الأقصــى إلى الجزائر ومنه إلى الحرمين مرورًا بطرابلس مأمونًا، فيما لو بقى فرســـان القديس يوحنا بطرابلس الغرب، ذلك، ولم يكن ســـوى الدولة العثمانية مؤهلة عسكريًا وسياسيًا للحيلولة دون بقاء الفرسان بطرابلس، قاطعين طريق الحج على المسـلمين المغاربة، فضـلًا عن تحقيق نوع من السـيادة على البحر المتوســط، وما يســتتبع ذلك من ميزات اقتصـــادية وســياســية للدولة العثمانية[3].

بناء على تلك المعطيات اسـتجاب السـلطان العثماني سـليمان القانوني للوفد الطرابلســي الذين ذهبوا إلى الآســتانة يســتنجدون به، ويطلبون عونه في طرد فرسـان القديس يوحنا من طرابلس الغرب. وقد عجّل السـلطان العثماني بتحقيق ذلك، وكلف مراد آغا، الذي نزل بتاجوراء مع مجموعة من القوات العثمانية، وأخذ على عاتقه تنظيم المقاومة، غير أن ما توفر لديه من قوات كانت غير

---

(1) فرسان القديس يوحنا: (منظمة دينية، تتبع الكنسية الرومانية الكاثوليكية، أنشئت في القرن 11 في أحد الأديرة بالقدس قبل الحروب الصـليبية يطلق عليها أيضًـا "فرسـان مالطا"؛ قامت على إيواء حجاج بيت المقدس المســيحيين. نشــطت خلال الحروب فتحولت إلى منظمة عسـكرية تعالج جرحى المعارك مع المسـلمين. انسـحب أعضـاؤها من فلسـطين إلى جزيرة رودس القبرصــية عام1291، وفي 1309م اســتولوا عليها، ثم أخرجهم العثمانيون منها عام 1522، فمنحهم شـارل الخامس السـيادة على مالطه عام 1530. فعملوا على مضـايقة حركة السفن العثمانية في مياه المتوسط، وحرضوا عليهم القراصنة لعدم طاقتهم بالعثمانيين). عطية فتحي الويشـــي، "العثمانيون بطرابلس الغرب: جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة (1551-1912)"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 140، خريف، 2017، ص 149 – 150.

(2) وبسـبب الغارات المتكررة على الحامية الإسـبانية، وانشـغال الإمبراطور شـارل الخامس وحروبه مع فرنسـا قرر شـارل الخامس تسـليم طرابلس لفرسـان القديس يوحنا، ليضـمن بذلك حماية ممتلكاته في جنوب إيطاليا، والمحافظة على الملاحة في الجزء الأوســط من البحر المتوسط، فضـلا عن التخلص من الأعباء المالية الضـخمة للحفاظ على طرابلس، مع ضـمان بقاء تلك البلاد تحت ســيطرته) رابحة محمد خضــير، " دخول طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني 1555"، مجلة أبحاث كلية التربية الأسـاسـية، جامعة الموصـل، المجلد 6، العدد 2، 2007، ص 107 – 108.

(3) عطية فتحي الويشـــي، "العثمانيون بطرابلس الغرب: جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة (1551 -1912)"، مرجع سبق ذكره، ص 127.

كافية لطرد فرسان القديس يوحنا من المدينة، لذلك طلب المساعدة من الأسطول العثماني بقيادة سنان باشا، ودرغوت باشا. وقد تمكنت القوات العثمانية من طرد فرسان القديس يوحنا في أغسطس 1551[1]. وبذلك أصبحت طرابلس الغرب إقليمًا عثمانيًا[2]، وبقيت ليبيا جزءًا مهمًا من دولتهم منذ سنة 1551م حتى سنة 1912. وبقصد الإلمام بجوانب الموضوع، قمنا بتقسيم هذه الفقرة إلى جزأين: (الاحتلال العثماني لطرابلس الغرب، تشكيل المجال الترابي في الدولة القرمانلية):

1-1 الاحتلال العثماني لطرابلس الغرب:

كانت طرابلس تابعة من الناحية الرسمية للدولة الحفصية بتونس، وكان ذلك عندما احتلها الإسبان وفرسان القديس يوحنا، أيضًا عندما جاء العثمانيون إليها، لكن لضعفها في ذلك الوقت لم تستطع رد عدوان المتعدين على المدينة. أما إقليم برقة فلم يكن تابعًا في ذلك الوقت للحكم الحفصي، بل كان تابعًا لحكم المماليك بمصر، ثم لحكم العثمانيين بعد أن احتلوا مصر سنة 1517، وبقي تابعًا للسلطة العثمانية في مصر، إلى أن تولى محمد باشا الساقزلي ولاية طرابلس (1631 – 1649)، فقام بضم إقليم برقة إلى ولاية طرابلس. كذلك إقليم فزان فإنه هو الأخر لم يكن خاضعًا لسلطة الحفصيين، بل كان النفوذ فيه لقبيلة الخرمان، ثم أقام منتصر بن محمد أحد أشراف مراكش أسرة حاكمة في فزان عرفت في ذلك الوقت باسم (أسرة بني محمد)[3].

من الناحية التاريخية، أي من ناحية التشكل التاريخي للمساحة الجغرافية

---

[1] محمد عمر مروان، " تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر"، معالم الحضارة الإسلامية، الدار الدولية للاستثمارات، القاهرة، 2008، ص 101.

[2] استخدم العثمانيون منذ القرن السادس عشر اسم طرابلس الغرب لوصف ليبيا. ولكن إبان الحكم العثماني كانت طرابلس الغرب جزءًا من الإقليم الأكبر المغرب الإسلامي. هنا لا بد من الحذر في استخدام ليبيا إذ لم تكن هناك ليبيا ولكن ولاية (طرابلس الغرب) علي عبداللطيف احميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا... دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830– 1932، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، فبراير 1998، ص 25.

[3] عمر التومي الشيباني، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، جامعة طرابلس، إدارة المطبوعات والنشر، 2001، ص 208- 209.

التي عمل الحكم العثماني على طرابلس للسيطرة عليها. فمنذ القرن السادس عشر، أدى التدخل العثماني في شمال أفريقيا، إلى تفتيت ما تبقى في أفريقيا من الدولة الحفصية المتداعية. ومن ثم تحولت المنطقة الشاسعة الممتدة بين وهران وبرقة، شيئًا فشيئًا، إلى ثلاث ولايات شبه مستقلة بعضها عن بعضها الآخر، تابعة بشكل مباشر إلى سلطة الباب العالي. وفي هذا الإطار، تبلورت، ولو بشكل غير مستقر وغير دقيق، الحدود الغربية والشرقية بما أصبح يعرف بليبيا. ورغم أن جنوب الولاية المتصل بدواخل أفريقيا، بقى فضاء مفتوحًا يكاد يكون خارجًا عن مراقبة أي حكم مركزي، ذلك حتى مشارف القرن العشرين. هذا من حيث تأثير الناحية الخارجية[1]. لكن عملية تشكل هذا الفضاء أو المجال الترابي، كانت تحكمها عناصر أخرى بالغة الأهمية، كان المجال الترابي يتمدد ويتقلص. فعندما تبلغ مجموعة سياسية قبلية ذروة قوتها، تنفجر انتفاضات وحروب داخلية هنا وهناك، تستمر أحيانًا لسنوات طويلة. وفي أثناء ذلك، تتلاشى قدرة الدولة على السيطرة على كثير من المناطق التي تكون تاريخيًا قد دخلت سابقًا تحت سيطرتها، أو خضعت لتأثيرها. وأثناء الأزمات التي تنفجر من حين لأخر داخل النخبة الحاكمة ذاتها، لتطال مجمل شبكة العلاقات التحالفية والزبونية والقهرية التي تمسك بها هذه المجموعة. ومن ثم تتفكك وحدة الفضاء الجيوسياسي للدولة[2].

يهتم دارسو العلوم السياسية بالتقسيم الإداري والسياسي في فترة حكم العثمانيين، وتأسيسًا على ذلك من المفيد أن نتعرف على النظم التي حكم بها العثمانيون ليبيا. فحين نزل العثمانيون الأرض الليبية في طرابلس اعتبروا هذه الأرض مقاطعة كبيرة تابعة للسلطان العثماني، تدار من قبل باشا عسكري وهو قائد لفرقة من الجنود الإنكشاريين. بدأ التنظيم الإداري لإيالة طرابلس في سنة 1551 وامتد إلى سنة 1572، قسمت البلاد آنذاك إلى مقاطعتين طرابلس وبنغازي، وتضم الأولى إقليم طرابلس وفزان، والثانية إقليم برقة، أما في عهد القرمانليين فقد كانت مقسمة إلى ثلاث مقاطعات، طرابلس ومصراته وبنغازي،

---

(1) المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا...الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 240.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 241.

وتدار من قبل أبناء الأســـرة القرمانلية، وأما في عهد العثماني الثاني وبالتحديد منذ عام 1865 فقد أصبحت ليبيا ولاية بعد أن كانت (إيالة)، أي مقاطعة كبيرة، وقد شـــهدت هذه الفترة تنظيمات إدارية حيث قســـمت إلى ولاية طرابلس ومتصـــرفية بنغازي[1]. وقد يعود الســـبب في ذلك إلى أن الدولة العثمانية لم تســـتطع، بعد احتلالها لطرابلس، أن تبســـط على الفور ســـيادتها على المناطق الشـاسـعة من البلاد، فلم تحتل برقة إلا في سـنة 1578 فاحتلت قوات عثمانية، مدينة بنغازي لأول مرة فيما ترويه المصـــادر الإيطالية. غير أن هذا الاحتلال كان فيما يبدو مؤقتًا أو ربما كانت القوات العثمانية التي احتلت المدينة أضـــعف من أن تحافظ على هذا الكســـب، ويســـكت المؤرخون عن هذا كلية ليعودوا فيحدثونا عن حملة جديدة للعثمانيين ضـد بنغازي سـيروها بعد أكثر من نصـف قرن من الزمان[2].

كان محمد باشـا السـاقزلي منذ سـنة 1631 حاكم طرابلس ذا مقدرة وطموح، وقد أرسل حملة عسكرية لاحتلال بنغازي، فتم للحملة ذلك سنة 1638، وأصبح يوســف باي حاكمًا لها من قبل محمد باشــا الســاقزلي. مع المظالم التي ارتكبها يوســـف باي حاكم بنغازي ورجال حاميته، في حين لم يجد الأهالي الآذان الصــــاغية لهم في طرابلس، أو مخرجًا مما هم فيه غير الثورة على الحاكم العثماني، فقاموا بثورتهم في أوائل ســـنة 1644. نجحت الثورة وأمكن لأهل بنغازي التخلص من الحكم العثماني. غير أن عثمان الســـاقزلي، وقد أصـــبح حاكمًا لطرابلس بعد محمد باشا الساقزلي سنة 1649، أقدم على استعادة بنغازي واحتل درنة التي أعانتها في ثورتها ضـــد العثمانيين ذلك في ســـنة 1649[3]، واستمر حكم العثمانيين دون انقطاع حتى أواخر القرن السابع عشر، واستمرت لهم السـيادة الاسـمية الممثلة في حامية قليلة العدد غير مسـتقرة لا تسـيطر على غير المدينة التي تقيم فيها، حتى نهاية العهد العثماني الأول سـنة 1711[4] ولأن

---

[1] تيســير بن موســى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني دراســة تاريخية اجتماعية، الدار العربية للكتاب، 1988، ص 19.

[2] محمد مصـــطفى بازمة، مدينة بنغازي عبر التاريخ، بنغازي، دار ليبيا للنشـــر والتوزيع، 1968، ص 248.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 252 – 253.

[4] المرجع السابق نفسه، ص 254.

إقليم برقة تفصله مساحات شاسعة عن الحكومة المركزية في طرابلس (ألف كيلو متر تقريبًا)، فضلًا عن كونه غير ذي أهمية اقتصادية للحكومة المركزية في إسطنبول، لذلك تركز الاهتمام بطرابلس وطرق التجارة عبر فزان أكثر من برقة[1]، لذا انحصر النفوذ السيادي للدولة في الجانب الرسمي وفي بعض المناطق الساحلية، ولكن بغير قدرة على جمع الضرائب بشكل كامل ومستديم(2).

ولا يسعنا أن نغفل في هذا الإطار الحديث عن أهمية مدينة طرابلس بالنسبة للدولة العثمانية، نظرًا لموقعها الجغرافي لوجود طرق تجارية مهمة وحيوية عبر أراضيها، فكانت القوافل تأتي من داخل أفريقيا محملة بالبضائع المختلفة مثل ريش النعام والذهب والرقيق والعاج وغيرها من السلع الأخرى إلى طرابلس عبر غدامس ومرزق وغيرهما، والموانئ تستقبل السفن القادمة من أوربا التي تجلب البضائع المصنعة بها ومنها على سبيل المثال البنادق والأدوات المعدنية والمنسوجات الأوربية وغيرها، باعتبار طرابلس أقرب إلي طريق تمر منه التجارة من أفريقيا إلى البحر المتوسط والعكس(3). أما فزان في الجنوب الليبي، فقد توافق مع مجيء العثمانيين إلى طرابلس ظهور دولة محلية عرفت باسم مؤسسها محمد الفاسي، وهو شريف من مدينة فاس بالمغرب، قدم إلى فزان واستقر بها في العام 1550. وعرفت هذه الدولة باسم (دولة أولاد محمد)، وحكمت فزان من عام 1550 إلى عام 1812. وكان مركز الدولة واحة مرزق، وأقامت تحالفات مع سلاطين الممالك الإسلامية في تشاد وشمال نيجيريا. وكان الأساس الاقتصادي لهذه الدولة تجارة القوافل عبر الصحراء. وقد وقع صراع طويل بين دولة أولاد محمد والدولة العثمانية، وتمحور هذا الصراع حول واجب الأولى أن تدفع للعثمانيين ريعًا سنويًا(4)، ولكن عندما تضعف الدولة العثمانية في طرابلس ينقض أولاد محمد الاتفاق ويمتنعون عن الدفع لطرابلس. فقد اقتصر النفوذ العثماني على الشواطئ والمدن الساحلية من

---

(1) علي عبداللطيف احميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 116.

(2) علي عبداللطيف احميدة، ليبيا التي لا نعرفها: دراسات منهجية في التاريخ والثقافة والمجتمع الأهلي، طرابلس، هيئة تشجيع ودعم الصحافة،2003 ص 87.

(3) سعاد محمد الجفال،" العلاقات الليبية– التونسية خلال العهد العثماني الثاني (1835–1911)"، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2006، ص 145- 146.

(4) علي عبداللطيف حميده، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 50.

البلاد، خلال الفترة الأولى من الحكم العثماني (1551 – 1711)، على الرغم من المحاولات لفرض نفوذهم على المناطق الداخلية، لذلك تركوا إدارة الأقاليم الداخلية إلى الزعماء المحليين، كما أن العثمانيين لم يتدخلوا في شؤون السكان في تلك الفترة، وكان الباب العالي مهتما ومكتفيا بما يدفع إليه من ضرائب. إلا أن الولاة كانوا يعينون من قبل السلطة في إسطنبول. وقد اتسمت هذه الفترة بما يشبه الحكم الذاتي. وكانت اختصاصات الحكام المحليين مرنة تتناسب عكسيًا مع قوة الحكومة المركزية وضعفها[1].

شهدت فترة حكم الإنكشارية[2] المعروفة بحكم الدايات (1609 – 1711) الكثير من الثورات بسبب الاضطرابات الداخلية التي أثارها الأهالي في مناطق مختلفة من البلاد، كذلك الصراع بين قادة الجيش الإنكشاري، الذين سيطروا على الحكم سنة 1609، غير آبهين بالأوامر السلطانية، إلى جانب نفوذ القراصنة الأوروبيين في موانئ طرابلس الأمر الذي أثر على حياة السكان[3].

تركت البلاد تحت رحمة جند الدولة العثمانية سرايا الإنكشارية، وكان ثلث الجيش الذي حرر طرابلس من فرسان القديس يوحنا من هذه السرايا الإنكشارية. استقر هؤلاء الجند وأصبحوا قادة البلاد الجدد[4]، وكانت الإنكشارية في ذلك الوقت تتقاذف حكم الولاية فيما بينها، فيخلعون هذا وينصبون ذاك[5]،

---

[1] محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياسي، الجزء الأول، أكسفورد، مركز الدراسات الليبية، 2014 ص 65.

[2] الإنكشارية قوة حراسة خاصة في خدمة السلطان العثماني بإسطنبول وممثليه في جميع الولايات العثمانية، وتتكون في معظمها من رعايا الأتراك ومن المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام، وهم ينتمون إلى بلدان متعددة، وقد استعان بهم حكام الولايات الليبية لحفظ الأمن والنظام، ولقمع الاضطرابات التي تحدث وأيضًا في المساعدة على جباية الضرائب من السكان الخاضعين للحكومة العثمانية فيساهمون في إثراء خزينة الدولة وموظفيها أيضًا. فرانشيسكو روفيري، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية، التاريخ الكرونولوجي لبرقة، ترجمة إبراهيم أحمد المهدوي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 2003، ص 173.

[3] نبيل المظفري، العلاقات الليبية التركية 1969 – 1989 دراسة سياسية اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[4] فرج عبدالعزيز نجم، القبيلة والإسلام والدولة: دراسة تحليلية تفصيلية للجذور القبلية في المجتمع الليبي منذ الفتح الإسلامي حتى بعد الحقبة القرمانلية في القرن التاسع عشر، القاهرة، مكتبة الدعوة، 2005، ص114.

[5] المرجع السابق نفسه، ص 138.

كما توقفت الآســتانة عن تعيين ولاة طرابلس من قبلها، وأصــبح الســلطان يقر حكم من نجح في السيطرة على طرابلس، الأمر الذي جعل الأهالي يتذمرون من الأوضـــاع التي ألمت بهم، ويتبنون أيه فكرة للقيام بالثورة، بســـبب المظالم الاقتصـــادية والاجتماعية التي ســـببها لهم الوضـــع القائم. وفي أواخر الحكم العثمـاني الأول 1551- 1711 ازداد الصـــراع على الســـلطـة حـدة بين الإنكشـــاريين. وفي أحيان كثيرة لم يبق الوالي في منصـــبه أكثر من عام واحد، حتى إنه في الفترة ما بين ســـنة (1672- 1711) تولى أربعة وعشـــرون واليًا على البلاد، وقد مرت البلاد بأوقات عصـــيبة عانى الليبيون فيها الويلات نتيجة لاضطراب الأمن وعدم الاستقرار[1]. لقد استمرت الفوضى في طرابلس الغرب حتى ســنة 1711، عندما اســتطاع القائد الإنكشــاري أحمد القرمانلي (1711-1745) الســيطرة على الحكم، بعد تخلصــه من معارضــيه، فضــلًا عن تصــديه للقوات العثمانية، الأمر الذي أدى بالسلطان العثماني، إلى الإذعان للأمر الواقع، وأصـدر فرمانًا بتعيين أحمد القرمانلي واليًا على طرابلس الغرب، وأعلن الوالي الجديد ولاءه للسلطان وتعهده بدفع حصة الدولة من الضرائب[2].

لم يجد أحمد القرمانلي بدًا من الاستنجاد بالجماعات المحلية، لاسيما العائلات البارزة كسيف النصر والمحمودي، وهي من العائلات التي ساعدت على إطالة الحكم القرمانلي، وأعطت للســلطة مشــروعية الحكم، فالزعامات القبلية وجدت في الحكم القرمـانلي المثـال الملائم، الذي يتيح لهـا المحـافظـة على مكتســـبـاتهـا المحلية؛ لذلك لم تضن عليه بالدعم اللازم[3].

2-1 تشكيل المجال الترابي في الدولة القرمانلية1711 – 1835:

تحولت طرابلس خلال هذه الفترة إلى ولاية وراثية، ذات شخصية مستقلة لا ترتبط مع الدولة العثمانية إلا من الناحية الشــكلية. ووطد أحمد القرمانلي أركان

(1) محمد عمر مروان، "تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر"، مرجع سبق ذكره، ص 102.

(2) نبيل المظفري، العلاقات الليبية التركية 1969 – 1989 دراسة سياسية اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(3) عبدالقادر سوداني، السلطة في تونس وطرابلس بين 1705– 1837: محاولة في التاريخ المقارن، برلين – ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص 34.

حكمه، كما قضى على نفوذ الإنكشارية، الذين كانوا يتدخلون في الحكم، ويساهمون في عدم استقرار الإيالة، وتوجه إلى بناء أسطول قوي استطاع أن يواجه به الدول الأوروبية الكبرى، وجعلها تسعى إلى عقد معاهدات معه ومع أبنائه من بعده، ودون الرجوع إلى الدولة العثمانية، وهو ما يؤكد استقلالية إيالة طرابلس عن السلطة المركزية(1)، ومما يجدر الإشارة إليه أن المناخ السياسي والسلطوي والاجتماعي لم يتغير بالنسبة للسكان، فقد استمرت البلاد تدار وفق النظم التركية في التعامل الرسمي، كما فتح البلاد بشكل واسع باتجاه الثقافة الأوربية الحديثة، كما رفع علم إيالة طرابلس الخاص على السفن الوطنية(2). اعتمدت الدولة القرمانلية على تحصيل الضرائب والإتاوات والخراج، من القوافل والسفن والأهالي، للحصول على الفائض اللازم لإعادة الإنتاج والصرف على الفئة الحاكمة، وإدارتها وجنودها وقصورها، كذلك لضمان استقلالها النسبي عن الدولة المركزية في إسطنبول. الجيش القرمانلي في عهد يوسف باشا كان صغيرًا، حوالي 10 آلاف رجل معظمهم من الكولوغلية(3). وكان هناك 3 آلاف رجل من القبائل الموالية له في حالة الحرب. ولكن طبقة الكولوغلية ازداد عددها إلى 30 ألف في عام 1830. الكولوغلية والقبائل الحليفة كانوا معفيين من الضرائب بالإضافة إلى أن القبائل أغريت بالغنائم(4).

بشكل عام، اتبع الباشوات القرمانليون، مثل يوسف باشا، أسلوبين في سياساتهم المتعلقة بالتعامل مع أهالي الإيالة؛ تمثل الأول محاولة استيعاب شيوخ القبائل الأقوياء في جسم الدولة من خلال منحهم حق جباية الضرائب مقابل نسبة

---

(1) محمد عمر مروان، "تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر"، مرجع سبق ذكره، ص 107.
(2) تيسير بن موسى، المجتمع الليبي في العهد العثماني الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 18.
(3) الكولوغلية أو الكراغلة وهم الذين برزوا في القرن الثامن عشر نتيجة تزاوج العشائر الأتراك والنساء المحليات. هذه الأصول الأرستقراطية التركية جعلتهم معفيين من الضرائب وأصبحوا الطبقة الحاكمة في ظل الأسرة القرمانلية التي أسسها أحد أفراد الكولوغلية أحمد باشا القرمانلي. بعد سقوط الدولة القرمانلية استمر الكولوغلية في الحفاظ على نفوذهم رديفًا عسكريًا للقوة التركية وملاك أراض معفيين من الضرائب نظير خدماتهم العسكرية للدولة العثمانية حتى 1892م. وبحكم مركزهم السياسي والاجتماعي البارز، لأنهم في النهاية ذو أصول تركية، فليس من الغريب أن يتحصلوا على حظوة كبيرة في الإدارة العثمانية. علي عبداللطيف حميده، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 99.
(4) المرجع السابق نفسه، ص 51- 52.

محددة يتقاضونها، أو إعفائهم هم أنفسهم من تأدية الضرائب، كما كان الحال مع عشـــيرة النوير في قبيلة المحاميد غرب طرابلس، وعشـــيرة حدوث في قبلية البراعصـــة في برقة، وعائلة سـيف النصـر من قبيلة أولاد سـليمان في وسـط وجنوب ليبيا في عشرينات القرن التاسع عشر. وكان الأسلوب الثاني متمثلًا في إرســال الجيش والقبائل الموالية لمعاقبة القبائل العاصـــية، كما حدث مع أولاد محمد في عام 1715 وقبائل الجوازي في عام 1817[1]. ولو تتبعنا ما كان يجري من قتال في العهد العثماني بفتراته المختلفة ودور الولاة العثمانيين في ذلك فإنه سيطول بنا ذلك ولكن نقول وباختصار: إن غارات القبائل على بعضها البعض كانت مســـتمرة، وقد اســـتفادت الحكومة من ذلك، ومن هذا التفكك الاجتماعي الذي حدث ســواء في برقة أو طرابلس، وكثيرًا ما كانت هذه القبائل تتحالف ضــد بعضــها البعض، أو تتحالف مع الحكومة ضــد القبائل الأخرى[2] ولعل ما جرى لقبيلة أولاد علي ما زال ماثلًا. فقد كانت قبيلة أولاد علي تقطن برقة، ومن ثم دفعتها بقوة السلاح قبائل الحرابي بقيادة أخوة أولاد علي العبيدات إلى مصـــر. وتم ذلك بمســـاعدة قبائل إقليم طرابلس الذين جندتهم الحكومة المركزية في طرابلس، التي كانت تتحســـس من علاقة أولاد علي بالمماليك في مصـر، وكذلك قوة نفوذها في برقة مما تطلب من ولاة الحكومة في طرابلس أن يضعوا حدًا لذلك[3]. ولكن آخر عملية تهجير شهدها البلد، وما زالت ماثلة للعيان هي النكبة التي أصـابت قبيلة الجوازي عام 1817م على يد قوات يوسـف باشـا القرمانلي، متحالفًا مع أخوة الجوازي من العلايا (العواقير والمغاربة) وحلفائهم. فكانت المحصـلة طرد الجوازي في حروب كارثية. ولنختصـر أحداث القصــة التي روى تفاصـــيلها المروعة الدكتور الإيطالي باولو ديلا تشـــيلا، الذي رافق الحملة طبيبًا خاصـًـا لأحمد باي القرمانلي. فلقد رأى الحكام القرمانليون أن قبيلة الجوازي أصـــبحت عبئًا على الدولة، وحان وقت التخلص من بأســـهم، أو أن

---

(1) علي عبداللطيف أحميدة، الأصــوات المهمشـــة... الخضـــوع والعصـــيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(2) محمد الطوير، عوامل ظهور الزعامة في حركة الجهاد الليبي: إيجابياتها وسلبياتها 1911 – 1931، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، العدد 3، 1982، ص 67.

(3) فرج عبدالعزيز نجم، القبيلة والإسـلام والدولة: دراسـة تحليلية تفصـيلية للجذور القبلية في المجتمع الليبي، مرجع سبق ذكره، ص206.

تذعن لسلطان الدولة. فدعا أحمد باي ابن يوسف باشا القرمانلي، شيوخ قبائل الجوازي في قصر الحكومة. ومن بعد دخول هؤلاء صحن القصر أعطى الباي الأوامر لجنوده بقتلهم، ومن ثم انطلق جنود الحكومة مدعومين بالقبائل التي كانت تخاصم الجوازي، وأعملوا سلاحهم في خيام الجوازي، الذين كانوا في غفلة من أمرهم، فقتل من قتل، وهرب من هرب إلى مصر، وكان ذلك في عام 1817[1]. كان الحكام القرامانليون أهل غدر وظلم، يؤثرون سفك الدماء بدون أي وازع، فلم يتنظر أحمد باشا المنية، بل قرر أن يستعجل الموت بالانتحار بعدما فقد بصره. أما يوسف باشا فلم ير حرجًا في قتل منافسه أخيه على إرث أبيهم، بعدما تظاهر له بالصلح والصفح أمام أمهما، التي أصيبت بجروح بالغة. كذلك محاولة علي لقتل أبيه يوسف بعد أن غضب منه... إلخ[2]. على أي حال، نجح أحمد باشا القرمانلي بعد وصوله إلى كرسي الولاية، في فرض سيادته على سائر الإقليم بما في ذلك برقة، بصورة لم يسبق للبلاد أن عرفتها. ربما لأنه كانت في تصرفاته المستقلة عن الباب العالي حرية أكثر، جعلته أسرع في إصدار القرارات وتنفيذها، إلى جانب قوة في إخضاع الإقليم وشدة البطش خلصته من الخصوم والمناوئين[3]. وفي سنة 1719 عقد أحمد باشا القرمانلي لأخية شعبان بك القرمانلي على برقة، وأرسله إليها على رأس جنود الإنكشارية، وقد نجحت الحملة العسكرية في السيطرة على مدينة بنغازي، وكان نجاح أحمد باشا القرمانلي في الاحتفاظ بسلطانه على برقة، إلى جانب ظروف أخرى اقتصادية واجتماعية، قد مكن للقرمانليين من الاستمرار بالسيطرة الاسمية عليها، وربما الفعلية على برقة جميعها، وإن كان المؤرخ الليبي محمد بازامة لا يعرف بالدقة - بالرغم من اطلاعه الواسع على تلك الفترة – أحداث برقة السياسية و أسماء الحكام القرمانليين على مدينة بنغازي نظرًا للغموض الكبير الذي شاب تلك الفترة[4]. أما فزان التي كانت تحكمها أسرة أولاد محمد، على الرغم من الحملات العديدة التي أرسلتها السلطة العثمانية في طرابلس لمحاولة إخضاعها، ولكنها لم تنجح، ولم يستقر الحكم العثماني في فزان بشكل

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 207.
[2] المرجع السابق نفسه، ص 140.
[3] محمد مصطفى بازامة، مدينة بنغازي عبر التاريخ، مرجع سبق ذكره، ص 263.
[4] المرجع نفسه، ص 264 – 265.

رسمي، إلا بعد قضاء يوسف باشا على أسرة أولاد محمد. أي بعد قرابة 262 عامًا[1].

ومن الأهمية بالإمكان أن نشير إلى أنه مع قدوم العثمانيين، تجاوزت المنطقة مرحلة التجزئة السياسية، ولم تعد برقة تتبع لمصر ولا طرابلس. هذا التغير عرف دعمًا إضافيًا بفضل قيام الأسرة القرمانلية (1711– 1835) التي تمكنت من بسط نفوذها على أغلب الأراضي الليبية تقريبًا. لذلك حين قررت إيطاليا سنة 1919، أي قبل أن تتوقف حركة الجهاد الليبي، التفاوض مع بريطانيا وفرنسا، حول حدود ليبيا لم تجد كبير مشقة في دعم مطالبها الخاصة بحدود الإقليم[2]. ويمكن القول إن تبعية برقة وفزان كانت مقتصرة على اعتراف الإقليمين بسلطان باشا طرابلس، الممثل الشرعي للدولة العثمانية، وعلى إرسالهما الإتاوة في مواعيدها إليه، لكن إدراك باشوات طرابلس أن عملية ضم الإقليمين إلى ولاية طرابلس تعود إلي القرن السادس عشر، وهو القرن الذي وضع حدًا لظاهرة تبعية برقة وطرابلس لمصر وتونس، جعلهم يوظفون هذه الخلفية التاريخية – السياسية في مطلع القرن الثامن عشر، من أجل مد نفوذهم على كامل التراب الليبي، بناء عليه، وبفضل ديمومة العوامل المنوه إليها، فإن استمرار خروج العديد من الحملات، لم يكن يهدف إلى فرض الإتاوة كذلك من أجل وضع هذين الإقليمين تحت سيطرة طرابلس[3]. الأمر اللافت للنظر، هو أن سقوط الأسرة القرمانلية أوقف فعليًا عملية تحول طرابلس الغرب إلى دولة، وهى عملية استغرقت أكثر من قرن، ولكنه لم يلغ الإقليم – الوطن، وهذه مسألة غاية في الأهمية، فالنكوص توقف عند غياب أسرة حاكمة، أي عند أعلى هرمية الدولة، لكنه لم يلغ بقية مكوناتها، أي الإقليم والشعب، ليس هذا فحسب، بل إن الدولة العثمانية أصبحت مسؤولة عن كامل الإقليم الذي رسمت له الأسرة القرمانلية حدودًا مكنت الدولة العثمانية لاحقا، من الدفاع عنها في تفاوضها مع

---

(1) يونس الجوير،"رؤية جديدة للسيطرة العثمانية على ليبيا"، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، كلية التاريخ والحضارة، العدد الأول، 2018، ص 112.

(2) محمود أحمد أبوصوة، جدل المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، طرابلس، دار الرواد، 2012، ص 86.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 450.

القوى الغربية[1]. من ناحية أخرى إن الحديث عن قيام دولة حديثة في ليبيا منذ القرن الثامن عشر (الدولة القرمانلية) لا يقصد به اكتمال عناصرها، بل حديث هدفه لفت النظر إلى مرحلية التشـــكل المبكرة للدولة الحديثة في ليبيا، وليس التشـــكل في ذاته، وهي عملية متعددة الأركان يعود الفضــــل فيها للمحليين من ناحية، وللظروف الجغرافية من ناحية أخرى، فضــلًا عن انضـواء الإقليم تحت مظلة الدولة العثمانية في القرن الســادس عشــر، ولأن ظاهرة التشــكل المبكر للدولة الحديثة تشكو من عيب خلقي منذ انطلاقتها الأولى، (بمعنى تبعية أقاليمها لدول الجوار)، فضـلًا عن اتساع المساحة وتواضع الإمكانيات المادية، وبالتالي فإن كل ما سبق ذكره من معوقات، وغيرها أدت بالضـرورة إلى نكوص الإقليم إلى مرحلة ما قبل ظهور ســـلطة مركزية[2]. وكما كان النظام الريعي مغذيًا لنهوض الدولة القرمانلية، كان هو نفسه السبب الذي أدى إلى سقوطهم أيضًا[3]، اعتمد القرمانليون كما أسلفنا بالدرجة الأولى على جباية الضرائب من الأهالي، أو تلك التي كانت تفرض على الســـفن التجارية التي تمر بالموانئ الليبية؛ ذلك لأن طرابلس تعد بالنســبة لأوروبا بوابة أســاســية، ومخزونًا تتدفق منه الســلع الأفريقية إلى أوروبا بحكم ما يتمركز بها من مواصـــلات تجارية، بما كانت تسمى بطرق تجارة القوافل، ففي عهد يوسف باشا القرمانلي نعمت البلاد بشيء من الاستقرار السياسـي والاقتصـادي، ونشـطت العلاقات بين طرابلس والدول الأوروبية، نتيجة اهتمامه بالأسطول البحري وتنظيم التجارة البحرية التي كانت تشـكل المورد الرئيس، سـواء تلك التي تأتي من القرصـنة[4]، أو تلك التي تأتي عن طريق الحماية وعدم الاعتداء، ولكن لم يلبث أن تدهور هذا الوضـع، بسـبب الضـــغوط الخارجية وانقطاع الموارد المالية والإتاوات من الغارات البحرية. وعندما واجه يوســف باشــا القرمانلي ضــغوطًا بريطانية وفرنســية، أدت إلى تحطيم أسـطوله البحري، وبالتالي نضـبت العوائد الضـريبية البحرية، اضـطر يوســف باشــا إلى التحول إلى أفريقيا وتجارة القوافل، لتعويض ما خســره في

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص486 و427.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 427 و486.

(3) الأصوات المهمشة،الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده،مرجع سبق ذكره، ص31.

(4) وقعت الدول الأوربية اتفاقية فيينا عام 1815 التي مثلت بداية انهيار الدولة القرمانلية بسبب تحريم هذه الاتفاقية لأعمال القرصنة وتجارة العبيد، المرجع نفسه، ص 48.

البحر المتوسط ومن هنا نفهم أسباب إرسال جيشه إلى فزان وتدمير دولة أولاد محمد بدلًا من التحالف معها، كما حدث في الماضي ذلك؛ لأن يوسف باشا أراد الاستحواذ على موارد فزان التجارية والزراعية مباشرة، ومن غير مشاركة نخبة أولاد محمد في فزان سنة 1811[1]. ومن أسباب سقوط الدولة القرمانلية أيضًا أنها لم تجدد جيشها، ولم توسع القاعدة الشعبية للحكم ولا السوق، كما في العديد من الحكومات التي سبقت المرحلة الاستعمارية كتونس ومصر والمغرب، وأدت سياسة الاقتراض من الدول الغربية إلى الانهيار المالي ومجيء الدول الأوروبية[2]. يضاف إلى ذلك فشل محاولة يوسف باشا فرض مزيد من الضرائب والرسوم المختلفة على الأهالي؛ لتوفير احتياجات الدولة ومتطلبات القصر، مما ألحق ضررًا كبيرًا بالأوضاع الاقتصادية، وأثر في علاقة السلطة بالأهالي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى قيام حركة واسعة من الرفض الشعبي ضد يوسف باشا، كما طالت الضرائب الطبقة الحاكمة الكولوغلية الذين كانوا معفيين من الضرائب، مما أدى إلى تمرد الكولوغلية ضد حكمه، فاضطر إلي التنازل عن الحكم إلى ابنه علي[3]. كان نظام الحكم القرمانلي تعوزه الإستراتيجية السياسية الكفيلة لدمج المكونات السكانية في الدولة، وإجبارهم طوعًا عن التنازل عن جانب من الولاء القبلي لفائدة المركز، ذلك أن الحكم العثماني كان القيم الشرعي على أمن البلاد، والصانع لما يحدث من تغيير، لذلك غابت عنهم المناورة السياسية الكفيلة بتجاوز الاحتجاج؛ لأنهم حافظوا على الطابع العميق للدولة العثمانية القائمة على العسكرة المفرطة للسلطة[4]، لذلك بقي قيام الدولة مرتبطًا بقدرة العسكر على ضبط الطاعة لسلطة المركز، والتركيز على القوة وحدها دون غيرها من الوسائط التي تخدم الحكم المركزي[5].

---

(1) ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 79.

(2) المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 51 – 52.

(4) عبدالقادر سوداني، السلطة في تونس وطرابلس بين 1705– 1837: محاولة في التاريخ المقارن، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(5) المرجع السابق نفسه، ص 98.

بناء على ما تقدم، عاشـــت البلاد في أواخر حكم ولاية الأســـرة القرمانلية صـــراعات شـــديدة بين أبناء هذه الأســـرة من ناحية، وبين أبناء البلاد من ناحية أخرى، والصـــراع بينهما وبين أفراد الجيش الإنكشـاري من ناحية ثالثة، فضـلًا عن ارتياب السلطة المركزية العثمانية من حكم هذه الأسرة، وعدم ثقتها بها من جهة رابعة، كل هذا جعل البلاد تعيش في صراعات، انعكست سلبًا على أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يضاف إلى ذلك تدخل قناصل الدول الأوربية في الشـــؤون الداخلية للإيالة ومحاولتهم توجيه حكامها لخدمة أهدافهم ومصـالحهم[1]. وهكذا أصـبحت البلاد تعيش في فوضـى واضـطرابات. وحسـمًا لهذه المسـألة قرر المسـؤولون في إسـطنبول إنهاء الاضـطرابات في طرابلس الغرب، عن طريق إنهـاء حكم الأســـرة القرمـانليـة وإعـادة الأيـالـة إلى الحكم المباشـر. ولتنفيذ هذا الإجراء صـدر فرمان سلطاني بتولية علي باشـا الولاية[2]. وهيأت الحكومة العثمانية حملة كبيرة، مدعية أنها إنما تريد إعادة النظام والأمن إلى البلاد، وفي مايو 1853 وصـــلت القوات العثمانية بقيادة نجيب باشـــا إلى طرابلس، فقوبلت بكل مظاهر الحماســـة من الأهالي، وتولى نجيب باشـــا ولاية طرابلس حيث ألقى القبض على علي باشا، وتمت تنحيته عن الحكم، معلنًا عودة إيالة طرابلس إلى الحكم العثماني المباشر من جديد سنة 1835[3].

2- العهد العثماني الثاني 1835-1912

كانت ليبيا – بعد قيام العثمانيين باحتلالها في ســـنة 1835 – تشـــكل جزءًا مكملًا للدولة العثمانية. ففي تلك السـنة وضـع حد لحكم القرمانليين الذي دام منذ ســنة 1711 بعد أن فشــل علي باي القرمانلي، الذي تولى الحكم بعد تنازل أبيه يوســـف باشـــا عن الحكم، في الســـيطرة على الثورة والثوار لتعيد الإقليم إلى

---

[1] كامل علي الويبة، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1842- 1911)، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005، ص 18.

[2] ســـعاد محمد الجفال، العلاقات الليبية التونســـية خلال العهد العثماني الثاني (1835 – 1911)،مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] ناصـــر الدين ســـعيدوني، الأوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العربي (الجزائر– تونس، طرابلس الغرب) من القرن الســـادس عشـــر حتى القرن التاســـع عشر، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الحولية 31، 2012، ص 63.

سلطانها المباشر من جديد[1]. عملت الدولة العثمانية على إنقاذ جناحها الغربي من الوقوع تحت الهيمنة الغربية، فكان الوجود بطرابلس يسمح لها بمواكبة التحولات، ومحاولة توجيهها وفق مصالحها. فقد أدرك الباب العالي حجم المخاطر الذي باتت محدقة بالدولة العثمانية، فبعد أن ضاعت الجزائر وبان جليًا أن تونس أصبحت تحت الهيمنة الفرنسية، كان المسعى هو إنقاذ طرابلس، كانت بريطانيا تدفع السلطان لإلحاق طرابلس، حتى تقطع طريق تمدد الوجود الفرنسي، حيث كانت ترنو بدورها إلى احتلال مصر وكانت تخيّر جوار "الرجل المريض" على وجود فرنسا[2]. وفي الأعوام الأولى من السيطرة العثمانية على البلاد، انشغل العثمانيون بإخماد الثورات التي انفجرت في بعض المناطق، فأبقوا على التنظيم الإداري القديم حتى سنة 1843، فأحدثوا تنظيمًا جديدًا قسمت البلاد بموجبه إلى "سنجقيات وقائمقاميات"[3]. وفي سنة 1869، قسمت ولاية طرابلس إلى مقاطعتين متميزتين، ولاية طرابلس، ومتصرفية بنغازي. وقد ألحقت هذه الأخيرة بالحكومة المركزية في إسطنبول، ووضعت تحت الإشراف المباشر لها. أما قبل ذلك فقد كانت جزءًا من ولاية طرابلس باعتبارها مقاطعة من مقاطعاتها. إذ كانت تسمى في ذلك العهد مقاطعة برقة وتدار شؤونها من قبل القرمانليين في طرابلس. ومنذ سنة 1879 أخذت الحكومة العثمانية تُعين لإدارة متصرفية بنغازي حاكمًا مدنيًا، أو عسكريًا بدرجة متصرف، وبالاختصاصات الموكلة إلى والي طرابلس نفسها. وكان بوصفه حاكمًا مستقلًا عن والي طرابلس، بينما كان تابعًا للقيادة العامة في

---

[1] محمد مصطفى بازمة، مدينة بنغازي عبر التاريخ، مرجع سبق ذكره، ص 287.

[2] السلطة في تونس وطرابلس 1705 – 1837، مرجع سبق ذكره، ص 316.

[3] تسمى المتصرفيات سناجق أو ألوية كما ورد في الدستور العثماني ويعد اللواء من أكبر الوحدات الإدارية في الولاية، ويرأسه المتصرف، ويعين من قبل السلطان بأمر سلطاني (فرمان)، وهو المسؤول المباشر أمام الوالي) كامل علي الويبة، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1842- 1911)، مرجع سبق ذكره، ص61.

في نهاية العهد العثماني الثاني كان يطلق اسم (قضاء أو قائمقامية) بدل متصرفية، وكان رئيس القضاء يسمى (قائم مقام) بدل المتصرف، وكانت الحكومة المركزية تطلق لقب (بك) على بعض من يتقلدوا هذا المنصب وهو القائم مقام في منطقته. وكان السنجق الواحد في ليبيا يضم أكثر من قائمقامية وأكثر من قائم مقام، ولكن ليسوا كلهم يحملون لقب بك (بي) إلا من ميزته الحكومة بهذا اللقب. إبراهيم أبوعزوم، الجمعية الوطنية بفزان 1946 – 1950 السيرة التاريخية، طرابلس، دار التراث للنشر والتوزيع، 2014، ص 39.

طرابلس باعتباره قائدًا للقوات العسكرية في المتصرفية. كما كانت السلطات الجمركية والبريدية والقضائية تابعة لولاية طرابلس[1]. وجدير بالذكر، كانت الدولة العثمانية عاقدة العزم على فصل طرابلس عن برقة منذ البداية، غير أنه كان عليها أن تؤجل تفعيل هذا القرار حتى تنتهي من ثورة غومة المحمودي، وحين أصبح الوضع مناسبًا بعد خمس سنوات تقريبًا من إخماد ثورة غومة، تم تكليف خليل باشا متصرفًا لبرقة عام 1863، بذلك لم يعد لوالي طرابلس من سلطان على إقليم برقة، وأصبحت متصرفية بنغازي مربوطة رأسًا بالحكومة المركزية[2] في إسطنبول. إن ما يلفت النظر في القرار الخاص بفصل برقة عن طرابلس، بصرف النظر عن ما قامت به الدولة العثمانية بإعادة المنطقة إلى حالة التجزئة السياسية، يذكرنا بما كانت عليه البلاد في القرن السادس عشر، فالخوف من سيطرة الإسبان على طرابلس والجزائر، استدعى عندئذ السيطرة على هاتين الولايتين، ومن ثم التحول إلى تونس، بناء عليه فإن سقوط الجزائر سنة 1930 في يد فرنسا من الممكن أنه أعاد للأذهان مشهد القرن السادس عشر. لذلك حتى يتحاشى الجميع، الليبيون والعثمانيون، المخاطر المحدقة بالدولة الفتية، ولإحساس العثمانيين بخطورة المساعي الأوروبية من أجل السيطرة على تونس، جارة طرابلس، تقرر الدولة العثمانية استباق الأحداث، ومعالجة ضعف طرابلس والحد من وضعها المتأزم، فترسل إلى هذه الأخيرة واليًا وتفصل برقة عن طرابلس، وظنًا منها من أن حماية طرابلس تكون أفضل بتجزئتها[3].

بعد هذه المقدمة التي لخصنا فيها الوقائع والأحداث ذات العلاقة بالعهد العثماني الثاني، سيتناول حديثنا في هذا الجزء[4]: (مساعي بناء الدولة العثمانية، فشل محاولة بناء دولة مركزية تضم إقليمي برقة وفزان إلى إيالة طرابلس).

---

(1) فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة التليسي، ط2، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1984، ص 26 – 29.

(2) جدل المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، طرابلس، مرجع سبق ذكره، ص538.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 468–469.

(4) العناوين الخاصة بهذه الفقرة مقتبسة من كتاب علي عبداللطيف حميده، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا... دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

1-2 مساعي بناء الدولة العثمانية (عام 1835):

في البداية يجدر بنا إلقاء نظرة سريعة على تصورات رجال الدولة العثمانية لفكرة الإصــلاح والتحديث، لمختلف نظم الدولة السـياسـية والعسـكرية والمالية والإدارية وغيرها. وفي ثلاثينات القرن التاسع عشر، كانت السياستان الداخلية والخارجية للدولة العثمانية موجهتين لتحقيق هدف واحد: تقوية الدولة والحفاظ على وحدتها، فمن أجل تقوية الوضــع الداخلي والقضـــاء على تذمر الشـــعوب الخاضـعة اتخذت الإجراءات الإصـلاحية، بينما تركز هدف السياسـة الخارجية والدبلوماســية في الحفاظ على وحدة البلاد. وقد تنامى دور هذه الأخيرة بشــكل خاص بعد عام 1843 عندما أقيمت علاقات دبلوماســية دائمة مع الدول الأوروبية[1]. يذكر الباحث الفرنســي (مانتران) أنه بعد انفصـــال اليونان،التي حصلت على استقلالها في عام 1930 بمساعدة الدول الأوروبية، والهزيمة في الحرب الروسـية التركية 1828، واسـتيلاء فرنسـا على الجزائر، وتمرد محمد علي والي مصـــر الذي لم تنجح الدولة العثمانية في إخماده بالقوة، من الأحداث التي أرغمت الدولة العثمانية على الدخول في علاقات دبلوماســية وثيقة مع الدول الأوروبية، والتخلي عن ســياســة العزلة التي كان الباب العالي ينتهجها، وتبني حركة الإصـلاح[2]. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطة العثمانية لمشاريع إصلاح نظم الدولة، لتجاوز الأزمات التي شهدتها بين القرنين السادس عشــر والتاســع عشــر، فإن تلك المشـــاريع واجهت عراقيل وتحديات داخلية وخارجية، أدت إلى إجهاضــها. فمن العوامل الداخلية ما هو مرتبط بتصــورات رجال الدولة، وقد ركزت على إصلاح المؤسسة العسكرية أساسًا وجعلها أولوية من أجل تحديث الدولة، في حين لم تنل ســـائر المجالات ما يكفي من الاهتمام لإنجاح عملية الإصـــلاح، مثل التعليم والمعرفة اللذين وُظِّفا لخدمة الهدف العسكري أساسًا.

وعلى المستوى الاقتصادي والمالي، لم ينتبه الأتراك إلى خطورة الامتيازات الأجنبية، وســـياســـة الباب المفتوح التي ســـلكتها الدولة العثمانية تجاه الدول

[1] نينل الكسندرو فنادولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات وأربعينات القرن 19، ترجمة أنور محمد إبراهيم،القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،1999، ص 26.
[2] المرجع السابق نفسه، ص 153.

الأوروبية ؛ من خلال معاهداتها التجارية والسياسية مع الدول الأجنبية التي وظفت تلك المعاهدات، خلال القرن التاسع عشر، للتغلغل في الدولة العثمانية[1].

أما على مستوى السياسة الخارجية والتحول الذي شهدته الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال تبني خيار السلم وفقًا لمصلحتها حينذاك، فإن ذلك لم يكن خيارًا إستراتيجيًا من الدولة، بل إنه كان، على العكس من ذلك، خيارًا مفروضًا جاء تحت الضغط الأجنبي المتزايد على الباب العالي الذي ظهر من خلال بنود المعاهدات السياسية التي فرضت على الدولة العثمانية ونالت من سيادتها واستقلالها[2].

الشاهد من هذه الاستدلالات التاريخية، هو أن نعطي صورة مجملة عن الجهود التي بذلها العثمانيون من أجل بسط سلطتهم الفعلية على الأجزاء الداخلية من البلاد ومحاولتهم بناء الدولة العثمانية في طرابلس الغرب.

يرى على عبد اللطيف احميدة أحد أبرز الباحثين في قضايا الدولة والمجتمع والاستعمار في شمال أفريقيا أنه يمكن حصر تجارب تكوين الدولة الليبية في القرن التاسع عشر في الدولة القرمانلية 1711 – 1835، ودولة أولاد محمد 1550 – 1812، والدولة العثمانية ما بين 1835 – 1911، بالإضافة إلى تحول الحركة السنوسية من حركة دعوية، إلى بناء مؤسسات فعلية برغم عدم إعلانها حتى بداية القرن العشرين 1859- 1932.

ويستند علي احميدة في ذلك إلى تكوين الدولة في النظريات السياسية المعاصرة فهي؛ إما عملية داخلية في المجتمع أو نتيجة للغزو العسكري أو الإلحاق بدولة موجودة أصلًا. الدولة في العرف القانوني تعني إقليمًا وشعبًا وعقدًا قانونيًا وهوية، ولكن في التعريف الاجتماعي والنظري فالدولة هي مؤسسة تحتكر العنف المشروع، مثل المحاكم والشرطة والسجون والحماية والضرائب وغيرها[3].

---

(1) عبدالحي الخيلي، المؤرخون العثمانيون وإصلاح الدولة: دراسة من خلال المصادر التاريخية، مجلة سطور، مركز الأبحاث ودراسة السياسات، العدد13،يناير 2012، ص 46.
(2) المرجع السابق نفسه، ص 47.
(3) ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 71 – 72.

كما ذكرنا سـابقًا، أن الدولة العثمانية قررت التدخل العسـكري وإنهاء حكم الأسـرة القرمانلية، حينما تأكد للدولة العثمانية أن الحرب الأهلية الجارية في طرابلس تدور في حلقة مفرغة، وأن حكم الأسـرة القرمانلية قد دخل في أزمة عميقة أصـبح من الصـعب عليه الخروج منها، وأن ميزان القوة الجديد في حوض البحر المتوسـط ومصـالح الدولة العثمانية، لم تعد تسـمح خاصـة بعد احتلال فرنسـا للجزائر وضـياع اليونان، بالتنازل عن هذه الولاية لفائدة حركة التوسـع الأوروبي نحو غرب البحر المتوسـط وشـرقه. وعليه، قررت الدولة العثمانية استعادة حكمها المباشر لولاية طرابلس. وعلى هذا الأساس،وضعت الدولة العثمانية خطة شـاملة لتغيير الحياة السـياسـية في ليبيا بأبعادها المختلفة، ذلك من خلال إدخال إصلاحات جديدة على مؤسسات إدارة شؤون البلاد، وعلى النظام الاقتصـادي والضـريبي والقضـائي والعسـكري الذي كان سـاريًا في الولاية[1]. وعلى المستوى المركزي، لم يعد منصب الباشا موضوعًا للنشاط السـياسـي الزعامي، إذ أن هذا المنصـب أصـبح مجرد وظيفة إدارية تسـندها الإدارة المركزية في إسطنبول إلى من تريد من موظفيها من غير سكان الولاية.

2-2 فشل محاولة بناء دولة مركزية تضم إقليمي برقة وفزان إلى إيالة طرابلس:

تظافرت أربعة عوامل أسـاسـية في التأثير على بناء دولة مركزية. يتمثل العامل الأول في صعوبة إخضـاع الصـفوف القبلية القوية البعيدة عن السلطة المركزية، والتأثير على بنية مجتمع طرابلس المنقسمة. أماالعامل الثاني التغلغل التجاري الأوروبي في إقليم طرابلس، والعامل الثالث يتمثل في تراجع تجارة الصـحراء الكبرى عبر غرب ليبيا، في حين يمثل العامل الرابع في نهوض الحركة السنوسية في برقة و الصحراء الكبرى[2].

[1] المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا... الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية، ص 263.
[2] الأصوات المهمشة.. الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، مرجع سبق ذكره، ص، 34.

صعوبة إخضاع الصفوف القبلية القوية البعيدة عن مركز السلطة:

كما أسلفنا في السابق، كان المشروع التحديثي الذي حاول العثمانيون تنفيذه في ليبيا بناء جهاز سياسي بيروقراطي، يساعد في فرض سلطة الدولة، وضمان التدفق المنتظم للموارد المالية التي يحتاج إليها الجهاز، وتفكيك بعض عناصر الاستقلالية للزعماء المحليين، عبر ربط نفوذهم بسلطة المجالس الإدارية[1]. وكان هذا الهدف يتطلب إخضاع الصفوف القبيلة القوية في الداخل، وإلغاء كافة الإعفاءات الضريبية. وهذا بدوره، تطلب إنشاء جيش قوي يكفي لسحق القبائل المتمسكة باستقلال ذاتي، ومنظومة إدارية جديدة لتنفيذ سياسة الدولة، وحماية التجارة، واستخدام نظام تعليمي قصد توفير الإداريين والمعلمين والقضاة وغيرهم، ممن تقتضيهم الحاجة لتشغيل المنظومة الإدارية الجديدة. كانت هذه مهمة طموحة، عسيرة الانجاز [2].

لا شك أن القبائل المقيمة في أطراف الولاية، أو المناطق الجبلية والأقاليم الصحراوية سواء القبائل المتعاونة أو المعادية للسلطة المركزية، وهى تشكل تجمعات قبلية تعرف بالأحلاف أو الصفوف، تتصرف حسب مصالحها وموقعها الجغرافي من مركز السلطة ومكانة زعمائها، وهذا مما جعلها ترتبط بعلاقات خاصة مع بعض الحكام تضمن لها استقلالها الفعلي، والانتفاع بالتسهيلات التي يوفرها الحكام لها، مثل تصريف إنتاجها إلى المدن وشراء حاجاتها من الأسواق، هذا وعندما تضطر إلى دفع الضرائب فهي لا تلتزم بها خضوعًا أو تبعية، وإنما لتتجنب الآثار المدمرة للحملات العسكرية، ولهذا فهي لا تتردد في إعلان العصيان والقيام بالتمرد في حالة إقدام الحكام في محاولة الحد من نفوذها أو الانتقاص من مكانتها، وزيادة فرض الضرائب عليها، كما هو الحال للقبائل الجبلية بالأوراس بالجزائر والقبائل القاطنة بجبال خمير والظهر التونسي، أو التي توجد بالجبل الأخضر وجبل نفوسة بطرابلس أو الحناشة والنماشة بالجزائر أو بنواحي الجريد أو بدواخل طرابلس وبرقة وفزان[3].

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 278.

[2] المرجع السابق نفسه، ص33.

[3] ناصر الدين السعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، مرجع سبق ذكره، ص63.

بناء على المعطيات الســـابقة، وفي ظل مســـاعي الدولة العثمانية إلى بناء الدولة في ليبيا، فقد كان هزيمة صـفين قبليين كبيرين – المحاميد وأولاد سـليمان في إقليمي طرابلس وفزان على التوالي – من الصــعوبة بمكان، حيث اســتغرق من الجيش العثماني عشرين عامًا تقريبًا، إذ رفض المحاميد الذين كانوا يتمتعون في عهد القرمانليين بالإعفاء الضـــريبي التخلي عن هذا الامتياز، وثاروا ضـــد الدولة بقيادة شـــيخهم غومة ذي الشـــخصـــية النافذة في مابين عامي 1835 و1858. وتحت قيادة عبد الجليل سيف النصـر رفض أولاد سـليمان الذين كانوا مســيطرين على التجارة عبر فزان، إطاعة الدولة دون تنازلات كبرى. وانتهت التمردات بقتل عبدالجليل ســيف النصـــر عام 1842، وغومة المحمودي عام 1858[1].

من الناحية التاريخية، ترتبط حركتا عبد الجليل ســـيف النصـــر وغومة المحمودي بحدثين حاســمين في تاريخ ليبيا، تكاثفت فيهما أهم عناصـــر الحياة السياسية في القرن التاسع عشر، ذلك على المستويين الداخلي والخارجي. هذان الحدثان هما انهيار حكم القرمانليين ســـنة 1835، بعد تجربة دامت 124 عامًا، وعودة ليبيا من جديد إلى الحكم العثماني المباشر، الذي جاء بمشروع إصلاحات إدارية وسياسية ليست لها جذور داخلية[2]. وعلى الرغم من التقائهما في القضية نفســها، وهي تأمين شــروط اســتمرار زعامتهما، بما يترتب على ذلك من منافع خاصـــة وجماعية مختلفة، واشـــتراكهما في رفض ســـياســـة الحكم المركزي تجاههما، فإن مجريات الأحداث التفصـــيلية التي دفعت كلًا منهما إلى إعلان العصــيان ضــد الحكم المركزي كانت مختلفة. فبالنســبة إلى عبد الجليل، كانت حركته السياسية مرتبطة بشكل مباشر، على مستوى شخصي وجماعي، بسياسة القرمانليين خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، حيث انقلب يوسف باشا القرمانلي على زعامة أحمد ســيف النصـــر، والد عبد الجليل وعائلته، وقد أدى ذلك إلى قتل أحمد ســيف النصــر. ومن ثم تم القضـــاء المؤقت على زعامة هذه العائلة، ولشـبكة التحالفات التي كانت تجمعها. وعندما دخل القرمانليون بعد ذلك

[1] الأصـوات المهمشـة... الخضـوع والعصـيان في ليبيا أثناء الاسـتعمار وبعده، مرجع سـبق ذكره، ص34.
[2] الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 149.

بعشـرين سـنة في أزمة سـياسـية، قادت بالنهاية إلى انهيار دولتهم، اسـتطاعت عائلة سيف النصر أن تنهض من جديد، وتقود انتفاضة ضد القرمانليين تزعمها عبد الجليل سـيف النصـر. وقد واصـل هذا الأخير الانتفاضــة، حتى بعد عودة العثمانيين إلى الحكم المباشـر لطرابلس، بسـبب رفضـهم الاعتراف له بالزعامة والسلطة في فزان.

أما بالنسـبة لغومة المحمودي، فقد ربطته علاقة تحالف قوية مع القرمانليين، اســتمرت إلى قدوم العثمانيين. غير أنه عندما تنكر هؤلاء الأخيرون، في إطار ســياســتهم الإصــلاحية الجديدة، لزعامة عائلة غومة، اندلعت الانتفاضــة[1]، يضــاف إلى ذلك أن الخلاف الأســاســي بين انتفاضــة الشـيخ غومة المحمودي والشـيخ عبدالجليل سـيف النصـر، يكمن في رغبة غومة في الحفاظ على إعفاء المحاميد من بعض الضــرائب، كونها أكبر قبيلة في منطقة جبل نفوســة، بينما دوافع الشـيخ عبدالجليل سـيف النصـر، كانت أكثر طموحًا لبناء دولة محلية في منطقة الجفرة وفزان[2]. غير أنه لا بد من ملاحظة أنه، في الوقت الذي يبدو فيه أولاد سـليمان متوغلين في الصـحراء بعيدين عن مناطق العمران، وليسـت لهم علاقات مكثفة مع المسـتقرين من غير سـكان الواحات، فإن المحاميد ينتشـرون وينتقلون في أراض قريبة نسبيًا من طرابلس، مقر الحكم المركزي، ويتقاسمون مع غيرهم مناطق تختلط فيها حياة البداوة والترحال بحياة الفلاحة والاســتقرار (القرى الجبلية والســاحلية). وبالرغم من ذلك فإن كلًا من أولاد ســليمان والمحاميد ينتشــرون في أماكن تعتبر، بالنســبة إلى الســلطة المركزية مناطق صــعبة المنال، نظرًا إلى بعدها (فزان) أو إلى وعورة تضــاريســها (جبل نفوسة)[3].

ذكرنا أن القبائل ســيطرت على دواخل الولاية في القرن التاســع عشــر وحافظت على استقلالها من خلال تحالفات قبلية تسمى الصفوف. هذه الصفوف ظهرت كأحلاف قبلية في مواجهه الغزو الخارجي، أما من قبل الدولة العثمانية أو قبائل معادية أو غازية. أهم هذه الصـفوف القبلية في القرن التاسـع عشـر في

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 150.

(2) المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 86.

(3) الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 152.

منطقة طرابلس، جنوب تونس وفزان: صف يوسف وشداد في جنوب تونس وغرب طرابلس، صف البحر والصف الفوقي في شرق وشمال طرابلس، القبلة وفزان[1]. عندما قاد الشيخ غومة المحمودي الثورة ضد الدولة العثمانية التي أعلنت نيتها لفرض الحكم المباشر على جبل نفوسة بين عامي 1835 – 1858، عبأ الشيخ غومة فلاحي وقبائل الجبل (عرب وبربر)، ومنطقة سهل جفاره بالإضافة إلى ورغمه في الجنوب التونسي ضد الجيش العثماني. وقفت ورغمه وقبائل الجنوب التونسي مع حلفائهم المحاميد في الجبل فقدموا لهم المساعدة في القتال وفي إيجاد ملجأ للهرب، لذلك بعد هزيمة انتفاضة الجبل وقتل الشيخ غومة هاجر 80000 شخص من القبائل التي شاركت في الانتفاضة إلى جنوب تونس في عام 1858، بالمقابل عندما هزم الجيش الاستعماري الفرنسي انتفاضة قبائل الجنوب التونسي بقيادة علي بن غداهم، لجأ الأخير و100000 من أتباعه إلى إقليم طرابلس[2]، وبموازاة ذلك بدأ الشيخ عبدالجليل الطموح لإقامة دولة في فزان على غرار دولة أولاد محمد، في توطيد تحالفاته مع سلاطين وأمراء بلاد السودان؛ فتزوج من أخت سلطان بورنو وزوج اثنتين من أخواته لأمراء في بورنو، وأختًا ثالثة لسلطان المغرب. استطاع الجيش العثماني من خلال تعاون الشيخ عبدالهادي المريض، من مفاجأة الشيخ عبدالجليل واغتياله وهزيمة الصف الفوقي. انفرط عقد الصف الفوقي وأفلح ابن عبدالجليل في الانسحاب مع ألف محارب إلى فزان، ومنها إلى تشاد في حمى حلفائهم في منطقة كانم[3]. بعد أن تم السيطرة العسكرية على إقليم طرابلس وهزيمة التحالفات القبلية في جبل نفوسة ومنطقة سرت، ركزت الدولة العثمانية على تكوين نظام سياسي إداري من خلال المساعدة على خلق طبقة الأعيان. نجحت الحكومة العثمانية في إقليم طرابلس في ربط سكان السواحل والمدن في نظامها السياسي والإداري، مما أدى إلى تكوين طبقة جديدة هي طبقة الأعيان، أصولها

---

[1] يشمل تحالف الصف الفوقي بقيادة عائلة سيف النصر من أولاد سليمان قبائل ورفلة والقذاذفة والمغاربة وسكان واحتي ودان وهون، أما صف البحر فيشمل مدن الساحل الطرابلسي: زليطن والخمس ومصراتة وترهونة وغيرها. أما الصفوف في جبل نفوسه والقبلة فتشمل: المحاميد والزنتان والرجبان والأمازيغ وأولاد بوسيف وغيرهم.

[2] المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 83 – 84.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 87 – 88.

إما دينية كعلماء دين تعلموا في الأزهر وجامع الزيتونة، أو جامع أحمد باشا في طرابلس. الكرغلية ذات الأصل الهجين التركي وشيوخ القبائل الذين استفادوا من نظام الأراضي الجديد الطابو من خلال تسجيل الأراضي القبلية بأسمائهم. أصبح هؤلاء الشيوخ الكرغلية وشيوخ القبائل أعضاء طبقة الأعيان التي ارتبطت بالدولة العثمانية في إقليم طرابلس باعتبارهم مديرين وقائمامقين ومتصرفين ورجال جيش وشرطة في الجيش العثماني وأعضاء في مجلس المبعوثان العثماني فيما بعد[1]. بعبارة أخرى، برزت طبقة الأعيان باعتبارها قوة اجتماعية وسياسية ذات مصالح مشتركة في الإدارة العثمانية الجديدة، إذ إن العديد من الأعيان في البداية لم يرضوا بإلغاء إعفاءاتهم من دفع الضرائب، كالشيوخ والكولوغلية في عام 1892. والدولة العثمانية من أجل بناء الدولة المركزية وحماية آخر ولاياتها في الشمال الأفريقي، نظرت إلي الأعيان باعتبارهم حلفاء أساسيين. ولقد وجد الأعيان بدورهم في الإدارة الجديدة فرصة للمحافظة على المصالح الاجتماعية والاقتصادية في بيروقراطية الإدارة الجديدة[2].

برزت طبقة الأعيان في أعلى السلم الاجتماعي، وأما أسفله ظهرت طبقة فلاحية جديدة، لاستقرار العديد من أبناء القبائل في الأرض. لم تظهر هذه التكوينات الطبقية بشكل شامل، وفي كل أنحاء الولاية، ولكنها محدودة في مناطق الساحل وبالذات حول طرابلس.

شجعت السياسة العثمانية الجديدة بعض قبائل الساحل على نبذ الاقتصاد الرعوي والاستقرار في الأرض كفلاحين. ولكن قبائل القبلة وسرت مثل أولاد سليمان والقذاذفة والمقارحة وغيرهم استمرت في ممارسة الاقتصاد الرعوي الزراعي كشبه رحل. هذه القبائل شبه الرحل قدرت على تفادي هيمنة الحكومة العثمانية لأنها مسلحة وسريعة التنقل، وبالتالي انسحبت في دواخل الصحراء كلما زاد ضغط الدولة العثمانية[3]. بدأت طرابلس، أهم مركز حضري وتجاري وعاصمة للولاية، في فرض هيمنة اقتصادية وسياسية على أطراف الولاية

---

[1] ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 83.
[2] المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 99.
[3] المرجع السابق نفسه، ص 95.

واســـتحوذت على أغلب الفائض الزراعي والرعوي في الأطراف. القبائل والحرفيون والفلاحون وجدوا في الاستقرار النسبي بعد فرض السلطة العثمانية ضمانًا للجوء إلى أسواق طرابلس. وقد لعب التجار اليهود دورًا بارزًا في التنقل بين طرابلس وقرى الأطراف في الدواخل. ونمت المدن الســـاحلية كزليطن والخمس والزاوية باعتبارها موانئ تصدير لتجارة الحلفا إلى بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر.

أصــبحت طرابلس كما في الماضــي، أهم مدن الولاية، ليس فقط بسـبب بناء الدولة المركزية في الولاية، ولكن أيضًـــا بســـبب الاســـتثمارات الرأســـمالية الأوربية. وجد تجار الســـاحل في الأمن المفروض من قبل الحكومة العثمانية مُناخًا مشـجعًا على ممارســة التجارة أو شـركاء مع شـركات بريطانية ومالطية وإيطالية[1]. أما بالنســبة لمســاعي الدولة العثمانية في إخضــاع برقة للســلطة المركزية، فقد كانت مشكلة السلطة العثمانية أصعب مع البنى الاجتماعية القبلية في برقة، ولذلك ظل هم الســـلطة المركزية العثمانية، هو كيفية إخضـــاع البنى الاجتماعية القبلية في برقة، وفي المناطق الداخلية لسـيطرة السـلطة الكاملة أو شبه الكاملة، ودليل على هذا الخضوع كان لا بد من دفع الضرائب. الأمر الذي تمجه البنى الاجتماعية البرقاوية، وتهرب منه ليس لثقله المادي فحســـب، وإنما كذلك لثقله المعنوي المتعارض مع كبرياء البداوة وأعرافها، التي تفســر الإقرار بالدفع على أنه خضـوع ومذلة واعتراف بالغلبة والسيادة للأخر، حتى ولو كان من قبل الســلطة، فضــلًا عن تمتعها بما يشــبه الاســتقلال الذاتي في المراحل الأخيرة من الحكم القرمانلي، مما أشــعرها بقوتها ودفعها لمحاربة الاتجاه التنظيمي الحازم الذي أرادته السلطة المركزية في بدايات العهد العثماني الثاني. بيد أن السلطة كانت تُصر بكل السبل الترهيب تارة والترغيب تارة أخرى، على فرض ســـلطتها وهيبتها، وجباية ضـــرائبها في وقتها دون تأخير للإنفاق على نفســها وجنودها[2]، وغالبا ما كانت تنتهي عملية جباية الضـرائب بالاقتتال بين القبائل وعسـكر الحكومة العثمانية وممثليهم المحليين. وأشــهر تلك الحروب في

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 96 - 97.

(2) وليد شــعيب آدم، علاقة مشــايخ برقة بالســياســة الجبائية للســلطة العثمانية خلال العهد العثماني الثاني، مجلة العلوم والدراســـات الإنســـانية، المرج، جامعة بنغازي، العدد 15، أغسطس 2016، ص 8.

برقة حرب الميري التي قادها زعيم الجبل الأخضر، الشيخ أبوبكر حدوث البرعصي، الذي رفض دفع الضرائب للسلطات مما أدى إلى عصيان كبير في صفوف قبائل الحرابي وحلفائهم من المرابطين، أدى إلى حرمان الدولة من دخول كبيرة[1]. وفي سنة 1843 قام حاكم برقة في سبيل السيطرة على قبائل الجبل الأخضر. وبصفة خاصة قبيلة البراعصة، التي كانت من أشد القبائل البرقاوية عداوة للسلطة العثمانية، فغالبًا ما كانت تقود حركات التمرد والعصيان ضد الحكومة بتعيين أوسع زعمائها نفوذًا أبوبكر حدوث ممثله الشخصي في جباية الضرائب بالجبل الأخضر. هذا وزيادة في رفع منزلته منحه الحاكم لقب "بك"، وبدأ الشيخ أبوبكر حدوث يمارس نفوذه المطلق على جميع قبائل الحرابي في برقة، وكان جمع الضرائب في كثير من الحالات سببًا في نشوب بعض المنازعات بين مختلف القبائل، لم يسهل في العديد من المرات قمعها إلا بتدخل القوات التركية الحكومية[2]. وفي ذات السياق عين حاكم برقة سنة 1845 شيخ قبيلة المغاربة المشهور (علي الأطيوش) مديرًا لسرت، وقد أصبح يتمتع بسمعة طيبة ونفوذ واسع بين أهالي تلك المنطقة، لمهارته وحنكته السياسية التي ساعدته على كسب صداقة القبائل، مما أدى إلى تغلغل الرعيضات من قبيلة المغاربة في الأراضي السرتية غربًا حتى وصلوا إلى وادي العقر موطنهم الحالي[3]. ومن زاوية أخرى، عمل جامعو الضرائب صحبة قوات عسكرية عثمانية على القبض على المشائخ، وسلب قطعان الماشية، مقابل الضرائب المتأخرة، وكان زعماء القبائل يتم أخذهم رهائن إلى بنغازي، حتى يتم دفع الأموال المستحقة إلى الخزينة العامة كما في سنة 1887، عندما فرضت إسطنبول ضريبة جديدة على الأراضي الزراعية المملوكة لقبائل برقة، قررت مجتمعه عدم الدفع، وعلى سبيل المثال وليس الحصر تصدى قبائل الرحل إلي القوات العثمانية في المعركة الطاحنة التي جرت بين قبيلة الزوية والقوة العثمانية، الأمر الذي دفع بأفراد قبيلة الزوية إلى الانسحاب باتجاه الجنوب،

---

[1] القبيلة والإسلام والدولة: دراسة تحليلية تفصيلية للجذور القبلية في المجتمع الليبي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[2] عرض للوقائع التاريخية البرقاوية.. التاريخ الكرونولوجي لبرقة (1551 – 1911)، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 102.

واســـتقرارها بواحة جخرة وتازربو والكفرة، التي تبعد نحو 1050 كيلو مترًا عن بنغازي، وظلوا يرفضـــون دفع الضـــرائب، وغادر البعض منهم أرض الوطن[1]. وهكذا، تمتعت القبائل في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين باستقلال سياسي عن الدولة المركزية. واعتادت القبائل الكبيرة على حمل السلاح لحماية مراعيها وقطعانها من القبائل الأخرى. كما لم تتمكن الدولة المركزية من فرض سلطتها وقانونها على دواخل البلاد، وبالذات برقة وفزان. ومثال على الطابع العسكري للقبيلة في بداية القرن العشرين نجد مثلًا: في برقة قبيلة الدرســة ملكت 6000 قطعة سـلاح، العواقير 14000، والزوية 11000، وبالمقابل كان الوجود العسكري العثماني قليلًا. كانت القوة العسكرية في بنغازي على سبيل المثال 3500 جنديًا سنة 1890، وكان العدد الإجمالي للقوة العسكرية العثمانية في الولاية سنة 1890 كالآتي: 4000 في برقة، 20000 في طرابلس و300 في فزان. أما القوات الرديفة من كولوغلية أو قبلية مرتبطة بالحكم العثماني فلم تزد على 3000[2].

هذا وكما تجدر الإشارة إلى أنه لم تتأثر برقة بالإصلاحات الإدارية العثمانية، كما حدث في إقليم طرابلس، على سبيل المثال، قانون الأراضـي العثماني الذي طبق في أجزاء من إقليم طرابلس، لم يتجاوز تســجيل الأراضـــي في بنغازي ودرنة بل لم تهتم القبائل بالإعلان العثماني[3]. بهذا المعنى، ظلت دواخل برقة وفزان خارج مشـــروع الدولة. ولا يعني ذلك بأن الســـيادة العثمانية كانت غير موجودة ولكن المقاومة لســـيادة الدولة ظلت موجودة في الدواخل، نظرا لقوة القبائل وقدرتها على حمل الســلاح والحروب في عمق الصــحراء وأطرافها[4] كما مر بنا. باختصـــار حافظت برقة على اســـتقلاليتها خلال تلك الفترة. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر ظهرت الحركة السنوسية التي عبرت عن مصالح أهالي برقة وفزان. وقد ارتبطت برقة من الناحية الاقتصـــادية بغرب مصـــر،

---

[1] محمد أمحمد الطوير، "نمط الضـرائب العثمانية المفروضــة على قبائل المنطقة الشـرقية (برقة) لســنة 1860 من خلال إحدى الوثائق بدار المحفوظات التاريخية"، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين، العدد الأول، يناير 2005، ص 92.

[2] المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 82 – 83.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 116.

[4] ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 74.

كونها سوقًا تجاريًا لها، وكذلك تشاد في نهاية القرن التاسع عشر. أما فزان، فقد ظلت معقلًا للقبائل والفلاحين الذين حافظوا على استقلالهم عن الدولة المركزية[1]. وغني عن القول إن سعة مساحة البلاد وانفصالها، بسبب وجود صحراء كبرى تفصل بين أقاليم ليبيا الثلاثة، ساعد على نشوء سمات جهوية خاصة، بما في ذلك الأسواق الحضرية الخاصة[2]، والتنظيمات السياسية المحلية، لذا لم يكن ممكنًا للحكومة المركزية في طرابلس السيطرة على أولئك الذين يقاومون سيادتها أو يلجؤون إلى الصحراء، ناهيك عن إخضاع القبائل المترحلة والمسلحة، ولقد تعزز استقلال برقة الذاتي عن طرابلس إلى ما بعد 1835 بفعل التحالف القبلي القوي كما نوهنا سابقًا، وبروز الحركة السنوسية الذي تزامن مع عودة العثمانيين إلى البلاد ومحاولاتهم لبسط نفوذهم على كافة أرجاء البلاد.

التغلغل التجاري الأوروبي في إقليم طرابلس:

كما سبق أن وضحنا، أن من سمات هذه الفترة من الحكم العثماني ازدياد النشاط الأوروبي في طرابلس، إذ حاول القناصل الأوروبيون في هذه الولاية مثلما فعلوا في ولايات الدولة العثمانية عامة استغلال امتيازاتهم، بحيث صار لهم دور كبير في إدارة شؤون الولاية، ومن إجراءات الدولة العثمانية للحد من نفوذ هؤلاء القناصل، هو تحديد السلطان العثماني عبدالحميد لخصائص قناصل الدول الأجنبية، وإبلاغ الولاة بالقاعدة العمومية التي يجب اتخاذها في العلاقات بين مأموري الولايات والقناصل والسفراء[3].

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص123.

(2) انعكس تطور الأسواق الحضرية والريفية في كل إقليم على حدة في صياغة الولاءات السياسية والاجتماعية، فالأسواق الريفية في إقليم طرابلس (مركز تجارة الصحراء الكبرى)، وأحدث الاقتصاد الزراعي- الرعوي فائضًا إنتاجيًا في المناطق الريفية وفزان التي مثلت سوقًا مزدهرة لتجارة الصحراء الكبرى. وفي فزان ظهرت دولة أولاد محمد لتنظيم حركة التجارة عبر الصحراء الكبرى، واستدامت من عام 1550 حتى عام 1813. أما برقة، فلم تكن تمتلك سوقًا حضرية حقيقية. وكانت السوق الحضرية المعتادة لبرقة خلال نهايات القرن التاسع عشر، فقد كانت شمال مصر) علي عبداللطيف احميدة، الأصوات المهمشة... الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، مرجع سبق ذكره، ص، 29 – 30.

(3) نبيل لازعر، الأوضاع في ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، العدد 6، ديسمبر 2018، ص 23.

دخل الرأسمال التجاري الأوروبي إلى الاقتصاد منذ عام 1800. كما بدأت الدولة العثمانية هي الأخرى في تحولات رأسمالية، ولكنها كانت ضعيفة بالمقارنة بالدول الأوربية التي سبقتها في التحولات الرأسمالية، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأخيرًا إيطاليا. هذه التأثيرات الرأسمالية بدأت بالاستثمار الاقتصادي، والامتيازات لشركات ورعايا دول أوروبية عندما كانت الدولة العثمانية قوية[1].

مع ضعف الدولة العثمانية لم تستطع الدولة وولاياتها مجابهه التغلغل الأوروبي نتيجة حصولهم على الامتيازات، فضلًا عن ممارسة النشاطات السياسية والتدخل في شؤون الدولة وولايتها، بحجج متعددة منها حمايتهم لعدد كبير من رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين، والحفاظ على امتيازاتهم ونشاطهم المالي والاقتصادي. وفي المحصلة، عجزت الدولة العثمانية عن مجابهة المخططات الأوروبية الاستعمارية لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، ولهذا دخلت هذه الدول في صراعات علنية وخفية من أجل ذلك، وما الحرب العالمية الأولى إلا قمة هذه الصراعات، التي أنهت الدولة العثمانية وأسقطتها، ووضعت ولاياتها تحت السيطرة الأوروبية المباشرة[2].

تراجع حركة التجارة والقوافل عبر غرب ليبيا:

بداية من المفيد أن نذّكر بأهمية الموقع الجغرافي الذي تحتله ليبيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فمن الشمال تطل ليبيا على البحر المتوسط، ومن جهة أخرى تقع ليبيا على الطرق البحرية التي تربط بين باقي البلدان المغاربية ومصر والشام وإسطنبول، وقد مكنها ذلك من الاتصال بشرق المتوسط وغربه بأوروبا. أما من جهة الغرب فإن ليبيا تفصل بحدودها المتوغلة جنوبًا في دواخل أفريقيا، البلدان الإسلامية الممتدة غربًا حتى المحيط الأطلسي، عن المشرق حيث مكة والمدينة[3]. وبذلك، فإن ليبيا تقع على طريقي الحج والتجارة اللذين يمر أحدهما شمالًا عبر طرابلس وبنغازي، والأخر جنوبًا عبر خط شبه موازٍ للأول، يشق فزان ويتجه إلى واحة سيوة جنوب مصر، التي تعبر منها القوافل

[1] المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره ص 67.
[2] الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1842–1911)، مرجع سبق ذكره،ص230-231.
[3] الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 90.

نحو الحجاز. أما الحدود الجنوبية، فإنها شكلت منذ القدم أهم ورقة رابحة ميزت موقع ليبيا الإستراتيجي عن بقية البلدان المغاربية، خصوصًا تونس، التي فقدت علاقاتها المباشـرة بدواخل أفريقيا منذ وقت طويل. من وجهه النظر الجغرافية، تعتبر ليبيا، نظرًا إلى وجودها في شبه خليج بحري واسع مندفع نحو الصحراء على عمق مئات الكيلومترات، أقرب بلاد مغاربية إلى دواخل الصحراء الأفريقية، خصوصًا تلك التي يطلق عليها بلاد السودان (من شمال غربي النيجر وشرق مالي حتى مجرى النيل إلى الشرق مرورًا ببلاد تشاد حاليًا). وقد انتبه الرحالة إلى هذه الخصوصية الليبية منذ القديم، إذ أن الكثيرين منهم حاول الانطلاق من الشواطئ الليبية في الشمال، لتنفيذ رحلات استكشافية، خصوصًا نحو تمبكتو وبحيرات تشاد وغيرها[1] ولعل في قول الرحالة الألماني رولفس ما يبين أهمية موقع ليبيا حيث يقول "إن من يريد أن يكون حاكمًا على السودان والنيجر وتشاد يجب عليه أن يستولي على طرابلس"[2].

وفي ضوء ما سبق، كان لموقع ليبيا الإستراتيجي أن أتاح الفرصة لثلاثة من خمسة طرق تجارية أن تمر عبرها. يعبر اثنان منها غرب ليبيا: أحدهما يمتد من طرابلس إلى فزان، فكاور، حتى برنو، ويمتد الثاني من طرابلس إلى غدامس، فغات، ثم آير، حتى كانو، في حين يعبر الثالث شرق ليبيا من بنغازي عبر الكفرة إلى واداي. لذلك أسهم موقع ليبيا الجغرافي في تنشيط حركة التجارة والقوافل عبر الصحراء. وكان عاملًا مهما في انتعاش المبادلات التجارية بين أفريقيا وأوروبا ذلك من خلال الصلة التي كانت موجودة بين الموانئ الإيطالية والصحراء الليبية التي تلتقي فيها بضائع المناطق الأفريقية[3]. ما يعنينا في هذا السياق تزامن السياسة العثمانية الجديدة التي هدفت إلى تدعيم السلطة المركزية، مع تدهور تجارة القوافل عبر فزان عصب الاقتصاد في الولاية. ساهمت عدة عوامل تاريخية في تضاؤل تجارة القوافل عبر غرب ليبيا العثمانية. ولكن أزمة

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 91.

[2] محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية– الأفريقية (1969 – 1977)، طرابلس، اللجنة الشعبية للإعلام، 2007، ص 29.

[3] الأصوات المهمشة... الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، مرجع سبق ذكره، ص 28.

طرق المنطقة الغربية أدت إلى بروز طريق جديد عبر شـــرق ليبيا، هو طريق بنغازي– الكفرة – واداي في نهاية القرن التاسع عشر.

أزمة خطوط التجارة عبر غرب ليبيا سببها الحروب الداخلية في تشاد كذلك الغزو الفرنسي لتشاد والغزو البريطاني لغرب أفريقيا. لقد أدى الغزو الفرنسي إلى القضـــاء على مملكة كانم وإلى احتلال تمبكتو في عام 1904. هذه الحروب شلت حركة التجارة بالإضافة إلى السياسة البريطانية التي بنت خط سكة حديد من كانو إلى لاغوس، مما أدى إلى توجيه تجارة بلاد الســـودان إلي المحيط الأطلسي بدلًا من شمال أفريقيا[1].

لقد أدى تدهور تجارة الصـــحراء الكبرى ببدو ناحية طرابلس وفلاحيها إلى الهجرة إلى المناطق الحضـرية بتونس، الواقعة تحت الاحتلال الفرنســي، حيث فرص العمل مع الشـركات الأوروبية ومشـاريع البناء الاسـتعمارية، أما مدينة طرابلس ومدنًا أخرى حولها تضـخمت جراء الهجرات الريفية. وقد تســارعت هذه العملية بعد أن بدأ مصرف روما بالاستثمار في قطاع الزراعة. وعلى حين تغير اقتصاد طرابلس متكيفًا مع تراجع تجارة الصحراء الكبرى، تخرب اقتصاد فزان. فالبلدات التي كانت ثرية وعاجة بالقوافل والصـــناعات الحرفية والتجار من شـــمال أفريقيا ووســطها، أصـبحت قرى هامشــية من جراء هجرة التجار والفلاحين إلى البلدات الســـاحلية في طرابلس، أو البحث عن فرص عمل في تونس الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي[2].

لعله من المناسـب الإشـارة هنا، أن نذكر أنه بعد قيام جمعية الاتحاد والترقي بالثورة في تركيا وسقوط السلطان عبدالحميد الثاني، وقيام الحكم الدستوري سنة 1908، اســتقبل الأهالي في طرابلس الغرب الانقلاب على الســلطان بترحاب كبير، فقد اعتبروه بداية عهد جديد من الإصـــلاح، شـــأنهم في ذلك شـــأن بقية العرب في أقاليم الدولة العثمانية، ولكن خاب أملهم بسـبب سـياســة الاتحاديين الذين اتبعوا الأســـلوب المركزي في الحكم، وعينوا في ليبيا موظفين غرباء لا يعرفون لغة أهل البلاد، وحاولا فرض سياسة التتريك التي كانت إحدى السمات

---

[1] محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مســـار العلاقات العربية – الأفريقية، مرجع ســـبق ذكره، ص 32.

[2] المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الأساسية لحكمهم[1]. وهكذا لم يرتبط الحكم العثماني في ليبيا بسياسة واضحه ومرسـومة لحكم البلاد وتنميتها. بل كان هذا الحكم في مجمله غير قادر على إدارة هذه البلاد بطريقة سـليمة، وخاصـة أن كل هم العثمانيين كان جمع الضرائب في وقت قلت فيه الأموال في أيدي دافعيها. يضاف إلى ذلك أن الدولة العثمانية لم تقم بإصلاحات تذكر في هذه الولاية لتحسين المواصلات أو التعليم أو للقضاء على الأوبئة والاهتمام بالصحة العامة[2].

نهوض الحركة السنوسية في الصحراء الكبرى وبرقة:

ظلّت بوادي برقة وحدها، منفصـلة عن طرابلس في بدايات القرن التاسـع عشر. وقد استمرت صفوفها القبلية القوية في الاتجار برًا مع مصر، خصوصًا بعد نشـوء الطريق التجاري الرابط بين برقة ووادای في الجنوب. ومع أنه كان للعثمانيين حضـور في مدن بنغازي والمرج ودرنة، إلا أن محاولتهم التمدد إلى الداخل قد دحرت، خصـوصًـا بعد نهوض واحدة من أكثر الحركات الدينية الاجتماعية نفوذًا في شمال أفريقيا، ألا وهى الحركة السنوسية[3].

نجحت الحركة السـنوسـية لأنها بنت زواياها في أماكن بعيدة عن الإدارة العثمانية في دواخل الصحراء والواحات مثل جالو، أوجلة، الكفرة، سيوة وقرو. وقد شيدت عواصم الحركة الثلاث في الجغبوب (1856 – 1895)، وفي الكفرة (1895 – 1899)، وفي قرو(1899 – 1902) في شـمالي شـرق تشـاد كلها مراكز ومحطات مهمة لتجارة القوافل عبر الصحراء. وأصبحت تجارة القوافل مصـدرًا أسـاسـيًا لدخل الحركة السـنوسـية بعد عام 1870، بالإضـافة إلى أنها ساعدت على نشر الحركة السنوسية[4].

حاولت الدولة العثمانية مد نفوذها خارج بنغازي والمرج، ولكن تم صـدها عسـكريًا أكثر من مرة، وخاصـة بعد أن نجحت الحركة السـنوسـية في توحيد

---

[1] الأوضاع في ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] عبدالمنعم الجميعي، الدولـة العثمـانيـة والمغرب العربي، القـاهرة، دار الفكر العربي، 2006، ص 42.

[3] الأصوات المهمشة... الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، مرجع سبق ذكره، ص، 35 – 36.

[4] المرجع السابق نفسه، ص 37.

القبائل والأهالي، وأصبحت الحركة السنوسية قوة اجتماعية ودينية وعسكرية لا يستهان بها. وبالتالي لم يكن من الصواب بالنسبة للدولة العثمانية الصدام مع هذه الحركة. أيضًا من المهم أن نذكر أن الحركة السنوسية بدأت وتمركزت في برقة، ولكنها استطاعت أن توحد وتبني الزوايا وتضم أتباعًا لها في غرب مصر والسودان وتشاد وغيرها. وبالتالي كان لها موارد مالية وعسكرية جعلت وجودها في برقة أكثر ثقلًا وهيبة[1]. كان عمل الموظفين العثمانيين الحصول على الضرائب، وهذا أمر كانت تؤمنه السنوسية للدولة؛ ولذلك اقتصرت مراقبة الموظفين على المدن وما إليها، وتركت شؤون الأجزاء الداخلية للسنوسية تديرها. جدير بالذكر أن جمع الضرائب في الأجزاء النائية والداخلية إنما كان يتم لأن السنوسية كانت تؤيد الإدارة العثمانية، وكان ذلك في مصلحة البلاد، فتأمين الضرائب كان يحول دون الحكومة ومحاولة فرض سلطانها، الأمر الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى ثورات كثيرة مسلحة، واصطدام بين الحكومة والأهالي، كانت البلاد في غنى عنه. وحفظ النظام كان في صالح السنوسية لتقوم بالتفرغ لنشر حركتها وتوسيع مجال نفوذها. وفي تأمين سير القوافل في البلاد، ليظل شريان التجارة حيًا، فيفيد منه الجميع[2]. وكما أشرنا في السابق، اعتمدت الحكومة العثمانية على بعض مشايخ القبائل القوية في تحصيلها للضرائب، فضلًا عن الدعم الذي كانت تلقاه من قبل شيوخ الزوايا السنوسية الذين كانوا يلعبون دورًا مهمًا في جباية الضرائب من القبائل. فما كانت الحكومة قادرة على إنجاز هذه المهمة لولا ذلك التعاون مع شيوخ الزوايا السنوسية، الذين كثيرًا ما كانوا يرافقون المدراء ولجان تحصيل الضرائب. ولعل ذلك يعود لإعفاء الزوايا السنوسية من الرسوم الضريبية، كما يشير إلى ذلك فرمان السلطان العثماني عبدالمجيد (1839–1861) الموجه إلى كل الولاة في مطلع 1860، وقد ورد فيه العفو على جميع الزوايا السنوسية من دفع أية رسوم ضريبية[3]. والواقع أن المسألة كلها يمكن تلخيصها في أن الحكومة العثمانية لم

---

(1) المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص131.

(2) ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 86 - 87.

(3) محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال ألقاها نقولا زيادة على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية عام 1958 في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ص 77.

تهتم بوضع السنوسية الدستوري والقانوني في البلاد. ذلك أن الدولة العثمانية كانت تحوي عشرات من الطرق الدينية المختلفة، وبرقة بالذات لم تكن تهم الدولة العثمانية كثيرًا. لأنها ولاية فقيرة. وما دامت الدعوة للخليفة العثماني تقام على منابر المساجد، والسنوسيون يعترفون بالخلافة والخليفة، فالعثمانيون يقبلون بها[1]. وإزاء توغل الاستعمار الأوروبي في الصحراء الكبرى، وتشكيله خطرًا على السلطة السنوسية، قاوم السنوسيون بشراسة الاستعمار الفرنسي من عام 1897 إلى 1910 في ما يعرف الآن بتشاد. وإلى جانب ذلك، أظهروا حنكة دبلوماسية بدعوتهم العثمانيين إلى أراضيهم في برقة على أثر الغزو الفرنسي، بهدف الاستفادة من مكانة العثمانيين الدبلوماسية والقانونية والعسكرية. فبعد الانهزام أمام الفرنسيين عام 1902، على سبيل المثال، طلب رئيس الحركة السنوسية أحمد الشريف من العثمانيين إرسال ممثل رسمي إلى مركزهم الرئيس في الكفرة، دلالة على الاعتراف بالسيادة العثمانية على الأراضي السنوسية، وهو ما منع الفرنسيين من الامتداد بالغزو إلى هناك، خشية الاصطدام بالدولة العثمانية[2]. كما أدى الغزو الإيطالي لليبيا 1911 إلى قيام تحالف عثماني سنوسي لمواجهه عدوهم المشترك الاستعمار الأوروبي.

خلاصة القول: على الرغم من أن الحكومة السنوسية قد أعلنت رسميًا أول مرة في عام 1913 بعد أن وقعت الدولة العثمانية اتفاقية سلم مع إيطاليا، أعلن أحمد الشريف الجهاد وقيام الحكومة السنوسية، إلا أن علي أحميده يرى أن هذه الدولة كانت قائمة من الناحية العملية بغض النظر عن الإعلان عنها. ولم تعلن القيادة السنوسية رسميًا قبل عام 1913، تفاديًا للصراع مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة الإسمية على ولاية طرابلس الغرب بما فيها برقة. ولكن السنوسية ملكت إقليمًا محددًا بمبايعة أتباعها جهاز إداري قضائي وتشريعي، وأيديولوجية إسلامية واضحة. هذه السياسة الحذرة تجاه الدولة العثمانية تغيرت بعد التوسع الفرنسي والإيطالي، وتوقيع الدولة العثمانية معاهدة الصلح مع إيطاليا في عام 1912[3].

---

[1] علاقة مشايخ برقة بالسياسة الجبائية للسلطة العثمانية، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[2] محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال،مرجع سبق ذكره،ص76.
[3] الأصوات المهمشة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ثانيًا: تعميق استعماري أوروبي – غربي لفكرة اللامركزية في ليبيا

احتل الإيطاليون ليبيا سنة 1911، ولكن لم تكن لهم السيطرة الفعلية إلا في سنة 1932، بعد أن قُبض على عمر المختار، ونفذ فيه حكم الإعدام. اندلعت الحرب العالمية الثانية بين قوات الحلفاء والمحور في سنة 1939، وفي عام 1943 مُنيت قوات الحلفاء بهزيمة قاسية، كانت البداية لميل كفة الحرب لقوات الحلفاء، وقد واجهت ليبيا مطامع استعمارية خطيرة، قسمت ليبيا، بحيث أُعطيت برقة وطرابلس لبريطانيا، وفازت فرنسا بفزان بموجب اتفاقية لاهاي سنة 1907 الخاصة بالتصرف الحربي في أرض الأعداء. كان البريطانيون والفرنسيون، وبدعم من الولايات المتحدة يهدفون من وراء الإدارة الثنائية والمنفصلة، تجزئة البلاد واحتلالها؛ فقد ضيق الخناق على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الإدارات الثلاث، وحددت الحدود بين برقة وطرابلس وفزان.

في عام 1948 جاءت إلى ليبيا بعثة الأمم المتحدة لتقصي وجهه نظر الليبيين حول مستقبلها، فوجدت رغبة الليبيين في الاستقلال مع معارضة شديدة لأي حكم أجنبي، وقد قامت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بإنشاء قواعد جوية حربية، وقد استمر الوضع على حاله حتى سقوط النظام الملكي، والذي يهمنا من دراسة العهد الاستعماري الغربي، هو مناقشة تعميق القوى الغربية لفكرة اللامركزية في ليبيا، وهذا ما سنتناوله بالبحث في ما يلي:

1- الدور الإيطالي (مشروع هيمنة استعمارية على كل أقاليم ليبيا)

ما كاد ينتهي الحكم العثماني في ليبيا حتى دخلت ليبيا تحت حكم أجنبي أشد قسوة من الحكم التركي[1]، كان هذا الحكم الأجنبي الجديد هو الحكم الإيطالي

[1] "الحديث عن دخول العثمانيين إلى ليبيا شكّل وما يزال يشكل مسألة خلافية بين الباحثين؛ ففي حين يعتبر البعض العثمانيين قوى دخيلة وافدة لم تسبب في قهر الليبيين فحسب، بل في تأخرهم أيضًا، يرى أخرون في قدومهم إنقاذًا للبلاد من كارثة كانت ستؤدي إلى تحويل ليبيا

الذي كان حكمًا استعماريًا استيطانيًا، بدأ غزوه لليبيا 1911، ولم يجل عنها إلا بعد أن هزمت إيطاليا ضمن دول المحور في الحرب العالمية الثانية سنة 1943. وقد قاوم الشعب الليبي الاستعمار الإيطالي مقاومة عنيفة، بحيث لم يستطع أن يثبت أقدامه في كامل التراب الليبي إلا بعد عشرين سنة من الحرب المدمرة[1].

لا شك أن الدارس لأحوال إيطاليا والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها قبل إقدامها على احتلال ليبيا يدرك أن هناك أسباب ودوافع كثيرة دعت إيطاليا ودفعتها لاحتلال ليبيا، يغلب على كل نوع منها طابع معين. قد يكون هذا الطابع الغالب عليها هو الطابع التاريخي، أو الجغرافي الإستراتيجي أو الاقتصادي أو النفسي أو غير ذلك، ومن هذه الأسباب:

أسباب أيديولوجية وتاريخية قديمة تكمن فيما كان يعتقده الساسة الإيطاليون من أنهم ورثة الإمبراطورية الرومانية القديمة التي كانت تحكم ليبيا قبل أن يفتحها العرب المسلمون، وأن احتلاهم لليبيا تأكيد لحق تاريخي قديم لهم في المنطقة قبل دخول الإسلام إليها، وكثيرًا ما تردد وذكر هذا السبب على ألسنة الساسة الإيطاليين عند حديثهم ودفاعهم عن احتلال ليبيا، فها هو الزعيم الإيطالي موسليني يقول في خطابه الذي ألقاه في أول زيارة قام بها إلى ليبيا سنة 1926: "الغرض من زيارتي هو إثبات قوة الشعب الإيطالي الذي سيعيد مرة أخرى تاريخ أسلافه الرومان". وكانت نظرة الإيطاليين إلى ليبيا على أنها جزء من إيطاليا وأنها تمثل الشاطئ الرابع[2]. كما دعت الكنيسة الكاثوليكية

إلى دولة نصرانية". محمود محمد أبو صوة، جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، مرجع سبق ذكره، ص 383. "وينسحب الخلاف على الباحثين العرب أيضًا، يرى أصحاب النظرة الإيجابية بأن الدولة العثمانية قادت إلى الفتوحات الإسلامية الكبرى، ونشرت الإسلام في جنوب شرق أوروبا وغرب آسيا الوسطى، ووقفت عثرة أمام التوسعات الإسبانية والبريطانية والفرنسية والبرتغالية والصفوية وغيرها. أما أصحاب النظرة السلبية، فيسوقون أن العثمانيين احتلوا البلاد العربية قرابة 400 عامًا. كان النظام السائد هو النظام الإقطاعي، وطيلة حكمهم أثقلوا كاهل المواطن العربي بالضرائب، لم يهتموا بالتعليم، والنشاط الصناعي كان شبه معدوم، لذلك كانت الأوضاع الاقتصادية للمواطن العربي سيئة"، أميرة حسين محمود، "العثمانيون والعرب: دراسة في المنظور التاريخي الحديث"، مجلة الأستاذ، العدد 30، 2013، ص 386- 387.

[1] تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 248– 249.

والرأسماليون وبعض الإيطاليين خصوصًا الفاشيست في إيطاليا إلى التوسع الاستعماري، ويتركز تبرير هذه القوى الاجتماعية الإيطالية للاستعمار على حق إيطاليا كبقية الدول الأخرى في الاستيلاء على مستعمرات، وأن إيطاليا باعتبارها وريثة للإمبراطورية الرومانية لها حق تاريخي في اعتبار منطقة البحر المتوسط منطقة نفوذ للدولة الإيطالية[1].

أسباب اقتصادية دفعت إيطاليا وجعلتها تقدم على احتلال ليبيا؛ إذ تعتقد أن هذا الاحتلال سيحقق لها فوائد اقتصادية، فيساعدها على توفير الغذاء اللازم لسكانها الذين كانوا في تزايد مستمر، وعلى تصريف وتوزيع إنتاجها الصناعي، وعلى توسيع علاقاتها ومبادلاتها التجارية والاقتصادية، وعلى التخفيف من ضغطها السكاني وإيجاد منفذ لتوطين العدد الفائض من سكانها إلى ليبيا[2]. باختصار التبريرات الاقتصادية تركزت على توجيه المهاجرين الإيطاليين إلى مستعمرات في شرق وشمال أفريقيا والسيطرة على تجارة الصحراء[3].

في السياق نفسه بدأت الصحف الإيطالية في أواخر القرن التاسع عشر في وصف طرابلس الغرب ببوابة أفريقيا، وتجارة الصحراء، ومصدر للزيتون والحبوب كما في العهد الروماني لإيطاليا، فالمستعمرات الإيطالية في تونس وطرابلس ستساعد إيطاليا "على التنفس" في البحر المتوسط المحكوم من قبل الدولة الفرنسية والبريطانية[4].

---

[1] المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2] تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[3] يرى علي احميده أن (ما يسمى مشكلة زيادة السكان في إيطاليا في ذلك الوقت هو في الواقع محاولة لتفادي المشكلة الفلاحية في داخل إيطاليا، على اعتبار أن سكان إيطاليا الآن هو أكبر بمراحل من تعدادها في عام 1910، ولكن ليس هناك طرح لمشكلة الفائض السكاني الآن، ومن ثم طرح مشكلة زيادة لسكان في إيطاليا في ذلك الوقت هو مبالغة وتبرير أيديولوجي لسياسة التوسع الاستعماري وإرضاء إقطاعي الجنوب الإيطالي الشركاء في الطبقة الحاكمة التي كونت الوحدة الايطالية) علي عبداللطيف حميده، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 148. وفي الواقع تحتاج هذه المسألة لمزيد من البحث والتمحيص، لاسيما وأن عدد المهاجرين الإيطاليين إبان اكتشاف قارات العالم الجديد كان كبيرا فضلا عن تنامي عدد المستوطنين الطليان عقب الاحتلال الإيطالي لليبيا.

[4] المرجع السابق نفسه، 147.

بدأ التوسع الإيطالي الاستعماري عام 1869 في إرتيريا والحبشة في شرق إفريقيا، ولكن هذه المرحلة انتهت بهزيمة قاسية للجيش الإيطالي في موقعة عدوة عام 1896. هذه الهزيمة وجهت أنظار أصحاب المشروع الاستعماري الإيطالي إلى شمال أفريقيا، ولكن احتلال فرنسا لتونس عام 1881 دفع الحكومة الإيطالية إلى التركيز على طرابلس الغرب[1] باعتبارها مكافأة تعوضها عن فقدان تونس بعد أن كانت من نصيب فرنسا.

أسهم قرب الشواطئ الليبية من الموانئ الإيطالية[2] في حركة التجارة وتصدير المنتجات الإيطالية إلى ليبيا، وبالتالي أصبحت ليبيا مقصد العديد من التجار والصناع الإيطاليين، وقد ساعدت التقارير المقدمة من القناصل المتواجدين بطرابلس الشارحة للعديد من الأمور الاقتصادية والتجارية والمهن الممكن مزاولتها من قبل الإيطاليين في ليبيا، ودون مزاحمة من قبل الأوروبيين الأخرين، وإمكانية التوسع في التجارة والصناعة في ليبيا نظرًا لموقعها الجغرافي الممتاز، ولما لها من علاقات تجارية مع أفريقيا، ولهذه الأسباب استقر بعض الإيطاليين في المدن الساحلية[3].

وقد زاد عدد الجالية الايطالية عما كان عليه في السابق بعد فتح فروع لمصرف روما في المدن الساحلية بعد عام 1907 حيث شجعت التقارير الواردة من القناصل الإيطاليين في ليبيا التجار الإيطاليين لكي ينطلقوا إلى ليبيا بقصد التجارة فيها، بالإضافة إلى الدعاية الإعلامية الإيطالية الداعمة لذلك والمشجعة بالذهاب إلى المدن الليبية، لذلك قرر عدد من رؤوس الأموال الإيطاليين تأسيس عدد من الشركات والوكالات التجارية والملاحية للعمل في ليبيا، حيث ساعد مصرف روما هذه الشركات في فتح الاعتمادات وتسهيل الأعمال التجارية لجميع الإيطاليين، وربط السوق الليبي بإيطاليا ومساندة كبار التجار، ومنذ عام

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 147– 148.

[2] (يقع الساحل الليبي بأكمله في الحوض الأوسط من البحر المتوسط الذي ينحصر بين صقلية في الغرب وكريت في الشرق، فالمسافة بين ساحل طرابلس وصقلية مثلا لا تزيد عن 480 كيلو متر)، جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[3] محمد سويب، محمد عاشور، "تاريخ الجالية الإيطالية في ليبيا ونشاطها الاقتصادي"، مجلة التربوي، جامعة المرقب، كلية التربية الخمس، العدد 7، يوليو 2015، ص 274.

1900 كان السوق الليبي تحت مجموعة من المستوردين الإيطاليين. أما عن النشاط الصناعي للجالية الإيطالية، فيمكن القول بأن الصناعة في ليبيا في أواخر العهد العثماني في الغالب ذات طابع بدائي، تعتمد على المنتوجات الزراعية الحيوانية، وفي هذا الشأن أسهمت الحكومة الإيطالية في دعم الجالية الإيطالية وخاصة الراغبين والقادرين على إنشاء أي نوع من الصناعات الحديثة في ليبيا في تلك الفترة[1]. من جانب أخر أخذ مصرف روما يقرض السكان أموالًا كثيرة، وكانت القنصلية الإيطالية في كل من طرابلس وبنغازي، مركزًا للنشاط السياسي، والدعاية الإيطالية والتجسس على أهالي البلاد، تزامن ذلك مع ضعف وإهمال الحكومة العثمانية مما شجع إيطاليا في المضي قدمًا لأجل تحقيق مطامعها[2].

كانت إيطاليا تخشى أن تستغل بعض الدول ضعف الدولة العثمانية، فتأتي لاحتلال ليبيا، أو تأتي لمزاحمة ومضايقة نفوذ إيطاليا والتأثير على مصالحها في ليبيا، كما كانت تخشى من النفوذ الألماني في ليبيا بتشجيع من الأتراك أنفسهم، الذين كانوا يرون أن النشاط الاقتصادي الألماني في ليبيا من شأنه أن ينافس النشاط الاقتصادي الإيطالي في ليبيا. وقد ظهرت إشاعة مفادها أن ألمانيا تسعى للحصول على ميناء ساحلي في ليبيا، لتزويد سفنها العاملة في البحر المتوسط بما تحتاجه من وقود، فلمست إيطاليا في ذلك خطرًا على مصالحها في طرابلس، وأرسلت إنذارها إلى الحكومة العثمانية[3]، وكان الإنذار الإيطالي شديد اللهجة، اتهمت فيه إيطاليا الحكومة العثمانية بأنها "تبدي عداء دائمًا نحو الحركة الإيطالية الشرعية في طرابلس وبنغازي حتى أصبحت الحالة في طرابلس الغرب شديدة عظيمة الخطورة بسبب التحريض الدائم ضد الرعايا الطليان، لكل ذلك، إذ باتت لا تجدي نفعًا أية مفاوضات للوصول إلى تسوية ودية، أو إعطاء إيطاليا أية امتيازات من أجل إنهاء هذه الأزمة المختلقة، فقد رأت الحكومة الإيطالية – كما قالت – مرغمة على المحافظة على شرفها ومصالحها، لذلك قررت أن تحتل طرابلس وبنغازي احتلالًا عسكريًا". ولأن

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 276 – 277.

[2] محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] محمد شكري، السنوسية دين ودولة، إكسفورد، مركز الدراسات الليبية،2005، ص 183.

الدولة العثمانية كانت غير مستعدة للحرب، فقد أرسلت جوابًا على الإنذار في سبتمبر 1911، وكان جوابًا يحمل طابع الضعف، نافية أنها تريد تعطيل المصالح الإيطالية، وطلبت فتح باب المفاوضات لإرضاء إيطاليا. لم ينل الجواب موافقة إيطاليا وأعلنت في مساء اليوم نفسه إعلان الحرب بينها وبين الدولة العثمانية[1]، ويمكن إجمالًا قسمة الحرب الليبية الإيطالية إلى مرحلتين رئيسيتين؛ تمتد الأولى منها من سنة 1911 إلى 1917، ووقعت الثانية منها بين عامي 1923 و1932م. أما الفترة الفاصلة بينهما، أي من 1917 إلى 1923، فقد كانت هناك هدنة واتفاقات.

أ) الحرب الليبية الإيطالية الأولى 1911 – 1917:

في سبتمبر 1911 بادرت إيطاليا بإنزال قواتها في كل من مدن طرابلس والخمس وبنغازي وطبرق، وكانت الدولة العثمانية آنذاك غارقة في حرب البلقان وبالتالي لم تكن في وضع يمكنها من القيام بأي عمل دفاعي فعال في ليبيا. ولذا فإن مسؤولية تنظيم المقاومة الليبية وقعت في الغالب على عاتق الزعماء الوطنيين[2]، وعلى الرغم من أن الإيطاليين قد تمكنوا في غضون شهر أكتوبر 1911 من احتلال المدن الساحلية الكبرى في ليبيا، فإن القوات النظامية العثمانية التي كان الأهالي يساندونها، كانت ما تزال بعيدة عن الهزيمة الكاملة[3]؛ إلا أنه ومنذ بداية 1912م، كانت الوحدات النظامية العثمانية قد كفّت من الناحية الواقعية عن الصراع المسلح ضد الطليان، ومع ربيع ذلك العام كان الكثيرون من الجنود والضباط قد عادوا إلى تركيا، فالقوات المسلحة التركية لم تكن على حسب اعتراف كانيفا قائد القوات الإيطالية "إلا مجرد رمز".

من ناحية أخرى لم تكن القوات الليبية قادرة على مواجهة البوارج العسكرية الإيطالية، والأسلحة والطائرات العصرية، إلا بالأسلحة القديمة وبالخناجر، وقبل كل شيء بالبسالة والبطولة الجماعية، ولهذا كانت خسائر المجاهدين كبيرة

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 184– 185.

(2) منصور عمر الكيخيا، القذافي وسياسة المتناقضات، إكسفورد، مركز الدراسات الليبية،2007 ص 69.

(3) نيكولاي بروشين، "تاريخ ليبيا: من نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969"، ط2، ترجمة عماد حاتم، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة،2001 ص 120.

في الأرواح[1]. على أي حال، انسحبت تركيا من ليبيا بسبب الحرب البلقانية، فرأت تركيا نفسها مضطرة إلى عقد صلح مع إيطاليا، فتمت بينهما معاهدة (أوشي لوزان) في أكتوبر 1912، التي نصت على أن توقف الدولتان (التركية والإيطالية) القتال، وتسحب تركيا جنودها من ليبيا، وقد أذاع السلطان العثماني منشورًا منح فيه أهل ليبيا الاستقلال[2]. مع نشوب الحرب العالمية الأولى كانت الأحوال الداخلية في برقة قد تدهورت كثيرًا بسبب القتال المستمر؛ فالسكان تناقص عددهم، والموارد تدهورت، وانتشرت الأوبئة والأمراض، فضلًا عما لحق المنطقة من مجاعة، ومع دخول إيطاليا الحرب العالمية الأولى في مايو 1915 حاول العثمانيون إثارة المسؤول عن الحركة السنوسية آنذاك أحمد الشريف لمهاجمة البريطانيين في مصر، الذي كان يحاول الاحتفاظ بعلاقات ودية معهم؛ فتم إرغامه ولعله أوقع في الشرك على قول البعض، على محاربة البريطانيين[3]، وانتهى أمر الحملة العسكرية التي قام بها أحمد الشريف ضد البريطانيين على الحدود المصرية بالفشل. كان رأي الأمير إدريس السنوسي أن تجنب البلاد عملًا مثل هذا، لما قد يجره على البلاد من ضيق وتشديد إذا أقفل الطريق المصري، وهو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتسرب منه حاجات السكان في برقة، فقد كانت برقة جائعة، منهوكة القوى، وقد سدت في وجهها آخر طريق (طريق مصر)، وقد استطاع إدريس السنوسي أن يقنع أحمد الشريف أن يعقد صلحًا مع البريطانيين، على أن يقوم هو بذلك ولكن بريطانيا وإيطاليا كانتا حليفتين، وكانتا قد اتفقتا، على أن لا تعقد أي منهما صلحًا منفردًا مع السنوسية، لذلك أصر البريطانيون على وجوب المفاوضة مع الإيطاليين في الوقت نفسه، فقبل إدريس السنوسي ذلك[4]. أما بخصوص إيطاليا فإن هزيمتها على أيدي النمساويين سنة 1917 حملت الحكومة الايطالية على وقف الحملات العسكرية في ليبيا، ووجوب الاتفاق مع إدريس السنوسي، وقد قامت السلطات

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 133 – 134.

[2] نقولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، بيروت، دار العلم للملايين، 1950، ص 82- 83.

[3] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، بيروت، دار الثقافة، 1966، ص 25 - 26.

[4] محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، مرجع سبق ذكره، ص 89.

البريطانية في مصر بدور الوسيط في هذه المفاوضات[1]. وهكذا استطاع إدريس السنوسي بعد مفاوضات عسيرة مع الإيطاليين عام 1917 بدأت في الزويتينة واختتمت في عكرمة أن يتوصل إلى إبرام اتفاقيتين منفصلتين مع سلطات الاحتلال ومع البريطانيين. وفي 1920 عقد إدريس السنوسي اتفاقًا أخر مع الإيطاليين في الرجمة، وقد نص هذا الاتفاق بشكل خاص على أن يحوز إدريس السنوسي بموجب هذا الاتفاق صفة أمير برقة، وعليه أعطيت صفة الأمير لإدريس السنوسي هوية سياسية جديدة مستقلة عن الحركة السنوسية، وبدأت الحركة السنوسية خطاها على درب تطورها في إمارة عربية في برقة. والواقع أن إقصاء تركيا عن شؤون برقة كان خطوة حيوية في تغيير الحركة وجهتها. لقد اضطرت القوى الأوروبية ذات المصالح في البلاد أن تتعامل مع الشخص الوحيد القادر على التكلم باسم قبائل برقة، وهو إدريس السنوسي، فأحرزت الحركة السنوسية وضعًا دبلوماسيًا[2].

إضافة إلى ذلك فقد كان لظهور البرلمان المحلي في برقة سنة 1921 دور مهم في تعزيز النقلة السياسية التي كانت برقة تعيشها، ذلك أن الأمير إدريس لم يعد يمارس نشاطه السياسي من خلال مكانته أو زعامته الدينية، بل اعتمادًا على دستور وبرلمان من مئة عضو، تم اختيارهم من بين زعماء البدو وأعيان الحضر ومن الإخوان السنوسيين، على اعتبار أنهم يمثلون نسيجًا بشريًا وجغرافيًا معلوم الحدود، وهوية سياسية لكيان وطني، له علمه الخاص واسمه برقة[3]. ولعله من باب التكرار المفيد القول إن مقومات الدولة السنوسية كانت قائمة من الناحية العملية، ولكنها لم تعلن رسميًا إلا في عام 1913 ذلك تفاديًا للصراع مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة الإسمية على ولاية طرابلس الغرب بما فيها برقة، بحكم أن السنوسية ملكت إقليمًا محددًا بوجود جهاز إداري

---

[1] دراسة في تطورها السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] (عند هذه النقطة لا بد من الإشارة إلى أن مغادرة أحمد الشريف قد حددت نهاية كل من الإمبراطورية السنوسية والإمبراطورية العثمانية في شمال أفريقيا. لقد بلغت الحركة السنوسية أوج توسعها السياسي 1902م، أو سنة وفاة المهدي، وكان الشريف قد ورث مصيرها المتدهور. وأخفقت جميع مجهوداته لإيقاف تقدم الفرنسيين، كما شهد مواقع الحركة السنوسية في الصحراء تسقط في أيديهم واحدًا بعد الأخر). إيفانز بريتشارد، السنوسيون في برقة، ترجمة عمر الديراوي،ط2، طرابلس، دار الفرجاني، 2022، ص 205.

[3] الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 337 – 338.

قضـائي وتشـريعي وعقائدي، هذه السياسـة الحذرة تغيرت بعد التوسـع الفرنسـي والإيطالي وتوقيع الدولة العثمانية معاهدة الصــلح مع إيطاليا[1]، وما يؤيد هذه الرؤية تلك الوثائق التي صـدرت عن السـنوسـية بعد المعاهدة الإيطالية التركية أصـبحت تختم بخاتم الحكومة السـنوسـية[2]. بهذا المعنى اسـتطاعت السـنوسـية بفضــل ما كان لها من تقاليد راســخة في الحكم، أن تشــيد أركان حكومتها في برقة، وكان من السـهل على أميرها إدريس السنوسـي أن يجمع كلمة البرقاويين تحت لواء زعامة واحدة، في حين اختلفت الأحوال في إقليم طرابلس عنها في برقة اختلافًا كبيرًا، فقد كان الطرابلســيون منقســمين، لا تجمعهم رابطة، ولا يعترفون بزعامة واحدة تجمع شــتاتهم، وتؤلف بين غاياتهم لتحقيق مصــلحة قومية أو وطنية[3]. وعندما تعرضــت البلاد للخطر عند نزول القوات الإيطالية في طرابلس نجح العثمـانيون في جمع الكلمـة لـدفع العـدوان، ولكن بمجرد انسحاب العثمانيين عقب معاهدة أوشي، استأنف الزعماء منازعتهم الشخصية، فأحرز الطليان عدة انتصــارات ثبتت أقدامهم بالمدن الســاحلية وحول طرابلس ذاتها، وكان من أشــهر الزعماء المحليين الذين اسـتأثروا بالسـطوة والسـلطان رمضان السويحلي في مصراتة، وأحمد المريض في ترهونة، وعبدالنبي بالخير من ورفلة، وسليمان الباروني وخليفة بن عسكر في جبل نفوسة وغيرهم[4]. أما بالنسبة إلى برقة، بعد إنهزام أحمد الشريف على نحو ما سبقت الإشارة إليه عند الحدود المصـــرية، تنازل عن كل ســلطاته الإدارية والعســكرية لابن عمه والوريث الشـرعي للطريقة السنوسية. ومع رحيل أحمد الشـريف إلى منفاه بقي إدريس الســنوســي زعيمًا وحيدًا للبرقاويين، يتمتع بسـلطة الحاكم الســياســية المعترف بها من قبل الحكومة الإيطالية نفسها، فضلًا عن مكانته الخاصة رئيسًا

---

[1] المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2] نقولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، بيروت، دار العلم للملايين،1950، ص 87.

[3] "نظرًا لتعدد زعامات إقليم طرابلس، اضــطرت إيطاليا إلى التفاوض مع أكثر من جهة وأكثر من زعيم. بل تشــير المصــادر التاريخية أن بعض أهم زعماء طرابلس قد انحاز إلى جانب إيطاليا، وساعد في المجهود الحربي الذي قاد إلى انتصارات إيطالية. والمتتبع للتاريخ الاجتماعي لإقليم طرابلس خلال الحقبة التي شــهدت الغزو الايطالي لا يخطئ في التعرف على الكم الهائل من الانقســامات والعداوات القبلية". مصــطفى عمر التير. صــراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، بيروت، منتدى المعارف، 2014، ص 135.

[4] محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، مرجع سبق ذكره، ص 331 – 332.

للحركة السنوسية، غير أن سلطته كما نوهنا شملت إقليم برقة فقط. لم تحظ السنوسية بنفوذ واسع في طرابلس، فقد كان خوف بعض زعمائها على سلطانهم من زيادة نفوذ السنوسية في مناطق نفوذهم، سببًا مباشرًا في إثارة عداء الزعماء ضدها ولاسيما مصراتة؛ ذلك أن زعيم مصراتة رمضان السويحلي[1] كان صاحب طموحات واسعة، ويريد أن يبسط نفوذه على سائر إقليم طرابلس، لذلك فقد ساءه أن يرى السنوسية توطد أركانها في منطقة سرت بنوع خاص، لقربها من مقر سلطانه[2]. بعد سيطرة الطليان على السواحل الطرابلسية كما أسلفنا أسسوا مركزًا مسلحًا بزاوية المحجوب في مصراتة، وكان يصعب على السويحلي إخراجهم منها أو التحرر من سيطرتهم، وقبل أن ينوب عن الطليان في إدارة زاوية المحجوب، وعلى ذلك فقد وجد من الخير له أن ينحاز إلى السنوسيين في معركة القرضابية، فتعرض الطليان إلى هزيمة قاسية في معركة القرضابية، واتخذت الأحداث مسارًا مختلفًا حيث ازداد نفوذ السويحلي وبدأ نجمه في الظهور بعد أن انضم إلى المقاومة ضد الجيش الإيطالي إلى الحرب مع المجاهدين بقيادة صفي الدين السنوسي. أصبح السويحلي بعد أن انشق عن القوات الإيطالية في معركة القرضابية[3] الزعيم المفضل لضباط تركيا الفتاة، مما أغراه بمحاولة بسط نفوذه على إقليم طرابلس، وبالتالي تقليص نفوذ

[1] "ينتمي رمضان السويحلي إلى الكراغلة أو القولوغلية من قبيلة يدر أحد أقوى قبائل طرابلس. والكراغلة يشكلون بالقياس إلى بعض المناطق الإدارية الأخرى بطرابلس أقوى المجموعات وأكثرها وحدة وتماسكًا. يشكلون في طرابلس ومصراتة وزليطن نسبة عالية من السكان المحليين خصوصًا في مصراتة. وظل الكراغلة حتى مطلع القرن العشرين يقومون بكافة الخدمات والوظائف الحكومية، في الدفاع والأمن وجباية الضرائب، والحملات التأديبية ضد القبائل المعارضة. يتمتعون لقاء ذلك بامتيازات وحقوق خاصة واستمر ذلك حتى ألغيت في عام 1902". فرج نجم، القبيلة والإسلام والدولة. مرجع سبق ذكره، ص 127- 128. ورغم ذلك استمر نفوذهم بشكل واضح في تسييسهم وتصدرهم للأحداث إلى يومنا هذا.

[2] محمد فؤاد شكري. السنوسية دين ودولة. مرجع سبق ذكره. ص 333.

[3] "تشغل معركة القرضابية في صحراء سرت التي جرت في أبريل من سنة 1915 أهمية كبيرة في التاريخ الليبي، حقق فيها الليبيون نصرًا كبيرًا. ولعلها كانت المعركة الكبرى، وربما الوحيدة التي حارب فيها البرقاويون والطرابلسيون والفزانيون في جبهة واحدة ضد عدو مشترك". محَمّد المفتي. الهوية/فسيفساء.. بنية المجتمع الليبي وانعكاساتها على مقاومة الغزو الإيطالي. مجلة عراجين، العدد 1، يناير، 2004، ص 78.

خصومه مثل السنوسيين في سرت، وعبدالنبي بالخير في بني وليد، والمريض في ترهونة[1].

كان لمعركة القرضابية نتائج بعيدة المدى على عدة مستويات، منها تخلي الطليان عن كثير من الحاميات، ومحاولة صفي الدين السنوسي ممثل السنوسية في إقليم طرابلس بالزحف غربًا، بقصد إجلاء ما تبقى من الحاميات الإيطالية في مناطق شرق طرابلس، كذلك في محاولة السنوسيين بسط نفوذهم على إقليم طرابلس بالكامل. لم تلق تلك السياسة أي تأييد من قبل رمضان السويحلي، فما كان منه إلا أن قام بمحاربة صفي الدين السنوسي وقواته وإخراجهم من مصراتة وزليتن وبني وليد[2]، وقد اضطر السنوسيون أن للخروج إلى برقة بعد أن صدرت إليهم الأوامر من الأمير إدريس بالعودة حفظًا وحقنًا للدماء[3].

في المحصلة، تأثرت البلاد في بداية الحرب العالمية الأولى، وانقسمت إلى معسكرين؛ زعماء طرابلس وقفوا مع تركيا وألمانيا، وإدريس السنوسي هادن البريطانيين. كانت الفتنة بين طرابلس وبرقة قد اشتدت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وحصل فتور بين البرقاويين والطرابلسيين، استمر لمدة خمس سنوات، وترتب على ذلك تعد على الأموال والأشخاص[4].

لا بد من الإشارة إلى توتر العلاقات بين السنوسية والعثمانيين من جهة، وبين البرقاويين والطرابلسيين من جهة أخرى، على خلفية المفاوضات التي جرت بين الأمير إدريس والإيطاليين. حاول العثمانيون بعد مفاوضات الأمير إدريس مع الإيطاليين والبريطانيين أن يؤلبوا عليه قبائل برقة من أجل أن يقطع مفاوضاته مع الطليان والبريطانيين، وعندما علم الأمير إدريس بذلك سارع إلى إجدابيا بعد أن انضم إليه عمر المختار بقواته، وقد طوق المعسكر التركي في إجدابيا، وخيرهم بين الأسر أو الخروج إلى مصراتة[5]. كان العثمانيون يريدون

---

[1] المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[2] مراد أبوعجيلة القمودي، حكومة مصراتة الوطنية وأثرها على حركة الجهاد في ليبيا من سنة 1914 -1922، مكتبة الزحف الأخضر، 2009، ص 213.

[3] مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[4] على محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، الجزء الأول، الإسكندرية، دار الإيمان للنشر والتوزيع، 2003، ص 96.

[5] تاريخ ليبيا: من نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969، مرجع سبق ذكره، ص 128.

إقناع المجاهدين السنوسيين ليكونوا إلى جانبهم في الحرب ضد بريطانيا دعمًا لصمود الجبهة التركية في بلاد الشام، خاصة فلسطين، وليكونوا أيضًا أداة ضغط عسكري على البريطانيين في مصر، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، عن طريق شن هجمات عسكرية على الوجود العسكري البريطاني في مصر عبر الحدود الليبية.

وجد العثمانيون في سياسة السويحلي متسعًا لنشاطهم، بعد أن قرر العثمانيون العودة إلى ليبيا واستئناف القتال عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث تم إرسال أول مجموعة من الضباط العثمانيين عن طريق الغواصات الألمانية بقيادة نوري باشا للإشراف على حركة المقاومة الطرابلسية؛ لتنفيذ سياسة متفق عليها بين العثمانيين والألمان لتغذية الثورة في إقليم طرابلس ضد الطليان، حتى إذا ما نجحوا حاولوا أن تمتد الثورة إلى برقة للإغارة على البريطانيين في مصر مرة ثانية[1].

مع خسارة العثمانيين الحرب في أكتوبر 1918 في المشرق العربي حدث ارتباك كبير لدى بعض زعماء المقاومة، خاصة عندما توقفت الغواصات الألمانية فجأة عن تزويد المقاومة بالسلاح والمال ووسائل الاتصال، فضلًا عن سفر الأمير عثمان فؤاد، الذي يمثل السيادة العثمانية في طرابلس والقائد الأعلى للجيوش الأفريقية[2].

على إثر انهزام تركيا خلال الحرب العالمية الأولى وانسحابها من طرابلس، قرر زعماء حركة المقاومة في إقليم طرابلس في اجتماع لهم بمسلاته في نوفمبر 1918، تأليف الجمهورية الطرابلسية، وتم اختيار أربعة أشخاص لإدارة هذه الجمهورية هم: رمضان السويحلي (مصراتة) أحمد المريض (ترهونة) عبدالنبي بالخير (ورفلة) وسليمان الباروني الأمازيغي (جبل نفوسة)، وكانت جميع الأوامر الصادرة عن مجلس إدارة الجمهورية، توقع بأسماء الأعضاء الأربعة، إظهارًا لاتحاد أصحابها وتقوية لاعتمادها بين الناس، وانتخب إلى جانب الأربعة مراقبًا ومديرًا ماليًا لمالية الجمهورية، وهو زعيم غريان مختار

---

(1) الطاهر الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط3، لندن، دراف، ص 314.
(2) الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 317.

بك كعبار، وكان أحد نواب طرابلس في البرلمان العثماني بإسطنبول، وجعل عبدالرحمن عزام (الأمين العام لجامعة الدول العربية لاحقًا) مستشارًا لشؤون الجمهورية. شكلت الهيأة الثانية وهي مجلس شورى الجمهورية، وقد تألف المجلس من 24 عضوًا، ضم كافة أعيان الجهات واختاروا الشيخ محمد بك سوف زعيم قبيلة المحاميد وحفيد غومة المحمودي رئيسًا لمجلس الشورى[1].

فشل مشروع الجمهورية الطرابلسية، إذ لم يزد عمرها الزمني عن عام ونصف لعدة أسباب منها: لم تلق إلا دعمًا محدودًا من القوى الكبرى، حيث لم تسفر الرسائل التي أرسلت إلى فرنسا وبريطانيا وايطاليا طالبة الاعتراف الدبلوماسي المؤسس على حق تقرير المصير، سوى الاعتراف باستقلال ذاتي محدود من قبل إيطاليا. كما ساهمت الصراعات والانشقاقات بين الأعيان وشيوخ القبائل في الجمهورية الطرابلسية والرشاوى الإيطالية إلى انهيار الجمهورية، ونشوب حروب أهلية ساعدت في النهاية على احتلال إقليم طرابلس في عام 1922[2].

في ضوء المعطيات السابقة انتهت حركة المقاومة في إقليم طرابلس مبكرًا قياسًا ببرقة، ويعزو ذلك إلى أن الزعماء الطرابلسيين لم يتغلبوا على أهوائهم الشخصية، فانتهى الأمر إلى مقتل رمضان السويحلي في حربه ضد عبدالنبي بالخير زعيم ورفلة، وهاجر سليمان الباروني من البلاد، وأحمد المريض هاجر إلى مصر وتوفي فيها عام 1941[3]. بعد انتهاء حركة المقاومة في طرابلس أصبح إقليم فزان ملجأ للقبائل المقاومة في إقليم طرابلس بالإضافة إلى قبائل فزان. قاد أولاد سليمان وحلفاؤهم المقاومة، وخصوصًا أبناء سيف النصر. نجحت المقاومة ولكنها لم تكن قادرة على الصمود طويلًا في وجه الجيش الإيطالي الحديث المزود بالطائرات والغازات السامة لضرب المقاومة، واضطرت القبائل المقاومة في نهاية 1930 إما تسليم سلاحها أو الهجرة إلى تشاد، تونس، مصر، والسودان وغيرها[4].

---

[1] الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 68 - 69.
[2] المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 150.
[3] الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[4] المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 151.

وفيما يتعلق ببرقة، كان منح الإيطاليين إدريس السـنوسـي لقب (أمير) كما أسـلفنا القول قد حفز بعض زعماء طرابلس، الذين كانوا يتنافسـون على النفوذ والزعامة، على عرض ولاية طرابلس عليه؛ ذلك بأن الزعماء الطرابلسـيين، الذين أدركوا عجزهم عن الحصـول من الإيطاليين عن شـروط كتلك التي حصـلت عليها برقة، قرروا في مؤتمر غريان سـنة 1920 أن يعرضـوا على الأمير إدريس إمارة إقليم طرابلس، وعندها يتمكن هو من مفاوضـة إيطاليا نيابة عن الإقليم[1]، وفي حالة فشـل مفاوضـاته مع الإيطاليين– وهو المتوقع– يأمل الطرابلسـيون بأن يسـارع الأمير إدريس في إعلان الحرب على إيطاليا فيكون على الإيطاليين أن يوزعوا قواتهم فوق الأراضـي الليبية الواسـعة، كما كانوا يأملون بتلقي المعونات والمؤن والذخائر الحربية من الأمير إدريس[2].

لقي عرض المناداة بالأمير إدريس معارضـة قوية من بعض الزعماء الطرابلسـيين، منهم سـليمان الباروني وفرحات الزاوي ومختار كعبار وخالد القرقني وغيرهم. ولم تأخذ هذه الفكرة طريقها إلى الفعل إلا بعد سـنتين أخريين (سـرت 1922)، أي بعد أن أعاد الجيش الإيطالي احتلال كامل المدن السـاحلية بما فيها مصـراته وجزء مهم من مدن جبل نفوسـة، وبعد أن غادر سـليمان الباروني البلاد بصـفة نهائية، وظهور زعماء جدد مختلفون عن رمضـان السـويحلي وعبدالنبي بالخير، وغير متورطين في حروب أهلية فيما بينهم، أو ضـد السـنوسـيين[3]. ويمكن القول وباختصـار، التقى العديد من زعماء برقة وطرابلس في اجتماع حاسم في سرت، عبر خلاله الوفد الطرابلسي عن رغبته في تطبيق قرار مؤتمر غريان لسنة 1920، الذي كان من بين نصوصه العمل على توحيد الزعامة السياسية في البلاد، وكان من أهم ما اتفق عليه المجتمعون هذه النقطة التي تتعلق بهذه المسـألة، حيث جاء في البند الخامس من الاتفاق المذكور "يرى الطرفان أن مصلحة الوطن ضرورة الدفاع ضد العدو المشترك تقتضي بتوحيد زعامة البلاد"[4].

---

[1] ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] تاريخ ليبيا: من نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969، مرجع سبق ذكره، ص 217.

[3] الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 327- 328.

[4] المرجع السابق نفسه، ص 340.

بعد اجتماع ســـرت قام المجتمعون الطرابلســـيون في لقائهم بمدينة غريان بإرســـال وفد برئاســـة بشـــير السـعداوي وحمّل وثيقة تاريخية في يوليو 1922 وقعها الزعماء البارزون، منحوا بموجبها إمارة البلاد إلى إدريس الســـنوســـي. استقبل الوفد بحفاوة. ولكن لما منح إدريس السنوسي الإمارة رسميًا وجد نفسه في أزمة مُحرجة، إذ لم يكن باستطاعته أن يعرض عن مثل هذا الواجب الوطني فينفّر الزعماء الطرابلســـيين، ولم يكن راغبًا من الجهة الأخرى، في خصـــومة سـافرة مع الإيطاليين حول هذه المسـألة بالذات. الأهم من ذلك لم يكن قادرًا على الشروع في العمليات الحربية؛ إذ كان يدرك أن جيشه لا يمكن أن يجابه القوات المسلحة الإيطالية[1]، لكل ذلك أجل الأمير إدريس اتخاذ القرار، وبسبب الأحوال القائمة قرر أخيرًا أن يقبل العرض الطرابلســـي، ثم غادر البلاد متعللًا بســـوء حالته الصحية إلى مصر[2] في أواخر ديسمبر 1922. كان عمر الأمير إدريس يوم رحيله من برقة 33 ســـنة، ولما كان قد نشـــأ على التقوى كبقية أفراد العائلة الســـنوســـية وتلقى تعليمه في خلوات الواحة، وتعود عيش حياة رقيقة وهادئة، وبصـرف النظر عن أنه ساعد أحمد الشـريف في تنظيم القوات السـنوسـية في إجدابيا بعد معاهدة أوشـــي لوزان في الحرب الإيطالية الســـنوســـية الأولى، فقد أظهر باكرًا حنكة سياسية أكثر منها حربية في الميدان. ويتضـح ذلك من الدور الذي لعبه في الأحداث التي أدت إلى الهدنة، ثم من خلال الهدنة نفسها، أنه رجل داهية[3]. لقد تعرض الأمير إدريس للانتقاد بدعوى أنه ترك شعبه أثناء منعطف تاريخي، لقد حاول الإيطاليون قتله بالسم، وتنامت الخلافات والمشاكل بينه وبين الحكومة الإيطالية، فمعاهدة الرجمة لا تعدو كونها محاولة عقيمة لإقامة نوع من الحكم الثنائي يشارك فيها الإيطاليون والسنوسيون معًا، ولم يقدر لها النجاح من الناحية العملية، ثم انقطع الرجاء في اســـتمرارها نهائيًا عقب اســـتيلاء الفاشست على مقاليد السلطة في إيطاليا، ولم يعد من المصلحة البقاء في وجود نظام فاشي[4].

---

[1] تاريخ ليبيا: من نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[2] ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3] إيفانز بريتشارد، السنوسيون في برقة، مرجع سبق ذكره، ص 266.

[4] الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 105 – 106.

مما يؤكد صحة هذا الافتراض، ما ذكره أدريان بيلت حول النقد الذي تعرض له الأمير إدريس بتخليه عن أتباعه وقت المحنة موضـــحًا: أن الأمم التي تعاني في ظل الظروف التي تمر بها ليبيا، في حاجة ماســة لزعامات ســياســية تخدم مصالحها في الخارج، بقدر حاجاتها لقيادات عسكرية في ساحة المعركة. فلو لم يذهب الأمير إدريس إلى مصــر ليصــبح بؤرة لحشــد اللاجئين الليبيين، ورمزًا لأمل بمســتقبل أفضــل لشــعبه الذي يعاني بالداخل، ولو لم يعد إلى ليبيا بوصــفه المهندس الوحيد للدولة القادمة، لكان مستقبل ليبيا على الأرجح مختلفًا تمامًا[1].

من هنـا رأي الأمير إدريس أن وجوده في البلاد محفوفًـا بـالمخـاطر. وعليـه طلب الأمير من السلطات الإيطالية السماح له بالسفر متذرعًا بالمرض وحاجته الملحة للعلاج، وأرادت السلطات الإيطالية أن تتأكد من صدق نواياه من عدمه، فقامت بإخضـــاعه إلى فحوصـــات طبية تحت إشـــراف أطباء الجيش الإيطالي. وكـان الأمير بـالفعل في تلك الفترة يعـاني من بعض التوعكات الصـــحيـة التي برهنت للقيادة الإيطالية على صـــدق مبرره، ومنحته بذلك موافقتها على الســفر إلى مصـر، تاركًا رئاسـة المجاهدين للشـيخ عمر المختار، وترك الزعامة الدينية لأخيه محمد الرضا السنوسي.

لم يمض على إقامة الأمير إدريس بضـــعة شـــهور حتى أبلغه وزير إيطاليا المفوض في القاهرة في مايو 1923 بأن حكومة إيطاليا الفاشستية قد ألغت جميع المعاهدات التي أبرمتها مع الليبيين، وقامت بمصادرة ممتلكات الزوايا السنوسية واعتقلت شــيوخها ونفتهم إلى جزيرة أوســتيكا الإيطالية، وقبضــت على الأمير محمد الرضا ونفته إلى إيطاليا[2].

مما لا شك فيه لو بقى الأمير إدريس داخل ليبيا في ذلك الوقت لكانوا قبضـوا عليه حتمًا، وكانت أهميته بالنسـبة إلى الليبيين تكمن في سـعة نفوذه وهيبته كونـه زعيمًا للحركة السـنوسـية، وحنكته في إدارة أســاليب التفاوض الســياســي، وقد

[1] أدريان بيلت، اســتقلال ليبيا والأمم المتحدة: حالة تفكيك ممنهج للاســتعمار، ترجمة محمد زاهي المغيربي، الجزء الأول، منشـــورات مجمع ليبيا للدراســـات المتقدمة ومكتبة الكون، 2020، ص 96-97.

[2] مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع،1992، ص 143 – 144.

ظهر أثره في الحرب العالمية الثانية، واستفاد من الفرص التي أتيحت له، وشكّل الجيش السنوسي الذي خاض معركة ضارية ضد إيطاليا وألمانيا، وساعد ذلك جيش الحلفاء، مما اضطرهم للاعتراف بالجهود التي بذلها البرقاويون.

ب) الحرب الليبية الإيطالية الثانية 1923 – 1932:

عقب وصول الفاشيست إلى السلطة، نقضت الحكومة الإيطالية مواثيقها وقررت احتلال جميع أجزاء التراب الليبي، واستؤنفت الحرب الثانية. توحد مجاهدو برقة تحت قيادة عمر المختار. شكل نجاح البرقاويين في التصدي لاعتداءات غرسياني السياق الذي يفهم من خلاله لماذا أمر موسوليني بادليو، الحاكم العسكري الإيطالي لليبيا، والجنرال غرسياني، بإخماد المقاومة بأي وسيلة تكون ضرورية. وتوضح سجلات المحفوظات، أن إستراتيجية الدولة الفاشستية كانت جلية فيما يتعلق بسحق المقاومة، حتى لو اقتضى ذلك إبادة قاعدتها الاجتماعية[1]؛ لذلك استخدمت القوات الايطالية للقضاء على المقاومة أبشع الوسائل الحربية في تاريخ الاستعمار مثل غلق الآبار والاستيلاء على قطعان الحيوانات، وغلق الحدود الليبية المصرية بسلك كهربائي، وأخيرًا إرغام 100000 نسمة من قبائل برقة المقاومة بنسائهم وأطفالهم ومواشيهم على مغادرة أوطانهم، ووضعهم في معسكرات اعتقال في صحراء سرت في عام 1930. والهدف من هذه السياسة حصار الثوار المنتشرين في الكهوف وغابات الجبل الأخضر. وإجبارهم على إلقاء السلاح وحرمانهم من تعاون القبائل التي أيدتهم بالغذاء والمعلومات والملجأ. بعد ثلاث سنين من الاعتقال في عام 1933 كان هناك 35000 أحياء في هذه المعتقلات الرهيبة، الباقون ماتوا شنقًا أو جوعًا أو بسبب الأوبئة.

حققت هذه السياسة الإيطالية هدفها في عزل المقاومة عن قاعدتها أو حاضنتها الاجتماعية. بعدها أسر قائد المقاومة عمر المختار في عام 1931، حوكم وأعدم أمام القبائل. وبقيت جيوب المقاومة حتى يناير 1932. وفي أعقاب ذلك أعلن الحاكم العسكري الإيطالي بادليو رسميًا نهاية الحرب في برقة

---

[1] الأصوات المهمشة. الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، مرجع سبق ذكره، ص86.

واستقرار الأوضاع في ليبيا بعد عشرين سنة من المقاومة[1].على أن المهم، في هذا كله، استخدام الإيطاليون سياسة مبنية على الميز العنصري، مثلها في ذلك مثل التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، والتفوق الآري لدى النازيين الألمان، فقد شددت هذه السياسة على التراتبية معتبرة أنه يجب على الإيطاليين من حيث هم جنس متفوق، استعمار الأجناس الأدنى التي تضم من وجهه نظرهم الأفارقة، فقد كانت خطة موسوليني توطين مابين عشرة إلى خمسة عشر مليون إيطالي في إرتيريا والصومال وليبيا، ليسكنوا ما أعلنه "الإمبراطورية الرومانية الثانية". كانت السياسة الاستعمارية الفاشستية في ليبيا تعني إخضاع الليبيين بالقوة؛ لذا تم إلغاء الحقوق التي كان معترفًا بها قبل عام 1922 من قبل الحكومة السابقة، وتغيرت السياسات التعليمية بحسب وجهة التفوق العنصري؛ بينما كان المسؤولون الاستعماريون السابقون يتصرفون على أساس "طلينة" الليبيين من خلال التوسع في التعليم، فإن الفاشيست منعوا الثقافة الإيطالية عن أهل البلاد، محرمين التعليم على الليبيين بعد الصف السادس، وبهذا المستوى الدراسي لا يمكن لليبيين إلا أن يشتغلوا عمالًا فقط[2]. كان الإيطاليون يحتفظون بالسيطرة والسلطة في أيديهم، ولم يكن للأهالي أي تمثيل في الحكومة. وعلى كل فقد كان من الضروري للإيطاليين توظيف عدد من العرب في مراكز إدارية ثانوية، لأنهم لا يستطيعون التفاهم مع الشعب بصورة مباشرة[3]، ولعل مما يدعم هذه الفكرة من زاوية أخرى، ما ذهبت إليه ليزا أندرسون في كتابها، والمعنون "الدولة والتحولات الاجتماعية في تونس وليبيا 1830 – 1980"، تؤكد الكاتبة على التشابه في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية بين ليبيا وتونس، ذلك من خلال وجود محاولة عثمانية في ليبيا لبناء الدولة عن طريق الجيش العثماني الذي ضرب شيوخ القبائل في إقليم طرابلس وكون إدارة قوية نسبيًا، وعمل على توطين القبائل عن طريق فرض تسجيل الأراضي فرديًا كما مر بنا. كذلك الأسرة الحسينية الحاكمة في تونس، بدأت في اتخاذ إجراءات مشابهة لما حدث في ليبيا لمواجهة التغلغل الاقتصادي الأوروبي. باختصار في هذه الفترة كان هناك تشابه كبير بين الدولتين؛ اقتصاد ريعي مبني على الاكتفاء

---

[1] المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2] ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص84 – 85.

[3] إيفانز بريتشارد، السنوسيون في برقة، مرجع سبق ذكره، ص 347.

الذاتي والتجارة. الدولة عاشــت على جمع الضــرائب والريع المفروض على التجارة والزراعة، والفئات الحاكمة أساسًا أرستقراطية عسكرية تركية يساعدها مجموعة من الأعيان، بينما تمتعت القبائل في الداخل باســتقلالية اقتصــادية وسياسية، ولكن هذا التشابه في البنية الاقتصادية والسياسية والديمغرافية تغير بشــكل جذري في المرحلة الاســتعمارية[1]. ما نريد توجيه النظر إليه من خلال هذا الاســتطراد أن نتائج الســياســة الفرنســية وأهدافها في تونس خلافًا لتجربة الطليان في ليبيا، فقد أبقى الفرنسيون على دولة ما قبل الاستعمار، وحكموا من خلال بيروقراطية الدولة الحســينية؛ لذلك دعمت هذه الدولة تكوين جيش قوي، وتقوية الإدارة المحلية بالتعاون مع الأعيان، وتقنين علاقات التبعية بين الفلاحين وملاك الأراضــي، فأدت هذه الإجراءات إلى فرض اقتصــاد تجاري لتوطين القبائل، وتكونت طبقة فلاحية للزراعة. أيضًــا اشــترطت الدولة معرفة القراءة والكتابة لجميع موظفي الدولة لتولي منصــب في الإدارة. بعبارة أخرى أدت هذه التغييرات إلى ضــعف العلاقات القبلية وظهور الطبقات في المجتمع التونســي؛ طبقة فلاحية، طبقة عاملة، نظرًا لزيادة الهجرة إلى المدن بحثًا عن عمل، وطبقة برجوازية محلية متعلمة وخبيرة؛ لهذا نجد ظهور حركة استقلالية وعمالية بارزة منذ نهاية العشــرينات الاتحاد التونســي للشــغل وحزب الدســتور بقيادة الحبيب بورقيبة[2]. أما ليبيا أو طرابلس الغرب، كما كانت تعرف حتى سنة 1911، لم تمر بالظروف الاستعمارية نفسها كما في حالة تونس. تقول ليزا أندرســون بأن الطليان لم تكن لديهم خبرة اســتعمارية طويلة، لهذا لم يحافظوا على الدولة المحلية بل "حطموها"، وتحطيم الدولة يقصد به عدم إشراك النخبة البيروقراطية المحلية في إدارة الدولة الاســتعمارية وتدعيمها اقتصــاديًا وعسكريًا، من خلال تدعيم الملكية الخاصة، وتكوين اقتصاد زراعي رأسمالي ونشر التعليم كما في حالة تونس[3] على العكس فقد رفض الطليان هذه السياسة بعد وصول الفاشيست إلى السلطة كما سبق وأن وضحنا، فإيطاليا لم تكن دولة

---

[1]- علي عبداللطيف احميدة، الاســتعمار وتكوين الدولة العربية القطرية، التجربة الليبية التونسية مراجعة نقدية لأطروحات الباحثة الأمريكية ليزا اندرسون. مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، العدد الثاني، يوليو 1992، ص 205.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 206.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 202.

رأسـمالية، بل كانت المشـكلة الأسـاسـية التي تواجه الدولة الإيطالية في نهاية القرن الماضـي هى الانفجار السكاني، ومحاولة البحث عن مستعمرات لتوطين المزارعين الإيطاليين في الجنوب؛ لتخفيف حدة الصـــراع الاجتماعي، من هنا تكمن استمرارية دور الدولة كما في حالة تونس أو عدم استمرارها كما في ليبيا.

هذه هي السياسة التي سارت بها إيطاليا في ليبيا، لم يكن ثمة فرق بين هدف الحكومات الفاشـــية والحكومات التي ســبقتها في برقة. لقد رمت جميعها إلى انتزاع البلاد من أيدي أصحابها بقوة السلاح، وإسكان المعمرين الإيطاليين فيها، واسـتغلالها لمصـلحتهم[1] ومن هنا بدأ الشـروع في بناء المسـتوطنات الزراعية الإيطالية بليبيا على أسـاس توطين مزارعين إيطاليين في الأراضـي الليبية، وقد عززت هذا المشروع مجموعة من القوانين الصـادرة عن الحكومة الإيطالية في عام 1928، وأصـــبحت هذه القوانين نافذة عام 1932[2]. والحق، فإن ما أنجز في بضـع سـنوات (1933 – 1940) من مراكز زراعية قد أضــاف ما مقداره 123 ألف هكتار من الأراضـي المستغلة في كل من طرابلس وبرقة، وقد عملت الحكومة الإيطالية على توطين مئة ألف نســمة في المشـــاريع الزراعية خلال خمس ســنوات ابتداء من عام 1938، وبالفعل أبحرت في ذات الســنة 1800 أسرة مكونة من عشرين ألف نسمة، من مينائي جنوة ونابولي، ووصل في عام 1939، ألف وستمائة أسرة ضمت أحد عشر ألف إيطالي، أما في العام الأخير، فلم تصـل سـوى خمسـمائة أسـرة. والجدير بالذكر أن موسـوليني قد أشـار في عام1937 عن كامل رضـاه لما يجري فوق الأراضـي الليبية، داعيًا أن تثمر تلك السـياسـات إلى توطين نصـف مليون إيطالي بحلول منتصـف القرن، وقد قدر البنك الدولي للإنشـــاء والتعمير، قيمة ما تركه الإيطاليون في مجال التنمية الزراعية بما يوازي مئة وخمســين مليون دولار بقيمة ما قبل الحرب العالمية الثانية[3]. ومن الأهمية بمكان أن نشــير إلى نجاح إيطاليا في وضـــع حدّ لجهاد الليبيين، خاصة بعد استشهاد عمر المختار في 16 سبتمبر من العام 1931.

---

(1) ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 121 – 122.

(2) برقة الدولة العربية الثامنة، مرجع سبق ذكره، ص 124.

(3) الهادي مصـطفى أبولقمة، الاسـتيطان الإيطالي في ليبيا، بحوث ودراسـات في التاريخ الليبي 1911 – 1943، مجموعة باحثين، إشـراف صـلاح الدين السـوري، حبيب وداعة الحسـناوي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1998، ص 445 – 446.

على الرغم من أن العالم الجغرافي الإيطالي ف. منولي كان أول من أخرج اسم ليبيا في كتابه جغرافية ليبيا سنة 1903، ليدلّ به على الولاية التركية التي تشمل طرابلس وبرقة، فإن الحكومة الإيطالية لم تكن تستخدم اسم ليبيا في وثائقها الرسمية، بل كانت تستعمل في هذه الأخيرة اصطلاحي قطر طرابلس وقطر برقة. وجدير بالذكر بأن انتهاء المقاومة الليبية في العام 1931 لم تنقل ليبيا مباشرة من حالة التجزئة إلى الوحدة. إن إعلان إيطاليا لوحدة ليبيا كان قد تطلب قرابة سبع سنوات؛ والجدير بالملاحظة أيضًا أن السنوات السبع هذه تقريبًا لم تتم خلالها تهدئه البلاد كلها، بل تم اعتماد اسم ليبيا لاسم المستعمرة التي كانت مقسمة فترة بداية الاحتلال إلى أقاليم برقة وطرابلس وفزان. وعلى الرغم من أن إيطاليا دخلت في نزاع حول حدود ليبيا الجنوبية مع دولة فرنسا الأمر الذي ألحق بموجبه شريط أوزو لليبيا، فإن عجز إيطاليا فيما يبدو عن إحكام سيطرتها على كامل البلاد في مرحلة ما بعد توحيد البلاد جعلها تقرر في 1939م التخلي عن المناطق الجنوبية، وتلحق فقط أربع مناطق شمالية من ليبيا (طرابلس ومصراتة وبنغازي ودرنة) بإيطاليا تحت اسم ليبيا الإيطالية. المفارقة أنه في 1939م، وهو العام الذي تم فيه إلحاق الأجزاء الشمالية لليبيا بإيطاليا، بدأت الحرب العالمية الثانية[1] حينما هزمت إيطاليا في الحرب سنة 1943.

ختامًا، جاء الاستعمار الإيطالي في ليبيا أقصر ما عُرف في العالم العربي. فمع بداية متأخرة للغاية، ونهاية مبكرة نسبيًا، اختزل عمر الاستعمار في ليبيا إلى الحد الأدنى، نحو 30 سنة من عام 1911 إلى 1941، أو نحو 40 سنة إذا ما أضفنا عقد احتلال الحلفاء من 1941 إلى 1951. وبالرغم من قصر المدة قياسا بغيرها، لكنها من الناحية الأخرى تلقت ضربة الاستعمار في أشد صورها ضراوة ووحشية، كونها تحملت ضراوة الفاشية لأول مرة في تاريخ الاستعمار الحديث، ولهذا كانت مأساة ليبيا لا تقارن إلا بمأساة الجزائر من قبل، وربما فلسطين من بعد، وهذا وحده هو السبب الرئيس الذي يفسر لنا لماذا كانت ليبيا من الدول القليلة التي تعرضت لتناقص سكاني خطير خلال الاستعمار[2].

---

(1) جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، مرجع سبق ذكره، ص 586.

(2) الجماهيرية العربية الليبية:دراسة في الجغرافية السياسية،مرجع سبق ذكره، ص 70- 73.

2- الدور البريطاني الفرنسي

سبقت الإشارة، أن إيطاليا لم تنته من حربها الليبية وتوحيد البلاد حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية. كان قرار إعلان الحرب على ألمانيا من جانب فرنسا وبريطانيا، تنفيذاً لتعهدهما بالدفاع عن بولندا التي اقتحمت حدودها مدرعات الجيش الألماني[1].

توالت أحداث الحرب، وتوسع نطاقها، وتعقدت أمورها. مع انتصارات الجيوش الألمانية المتتالية آنذاك اندفعت إيطاليا لدخول الحرب مع دول المحور. كان التحالف مع ألمانيا ودخول الحرب العالمية الثانية في نظر الإيطاليين هو السبيل لتحقيق الرؤية الفاشية للبحر المتوسط، ومواجهة النفوذ البريطاني والفرنسي المنافس لها في البحر المتوسط وهو ما سعت إيطاليا لتحقيقه أثناء الحرب.

وبما أن الاستيلاء على قناة السويس وإيجاد منفذ عبره إلى بلدان ومناطق الشرق الأدنى والأقصى كان من الأهداف الرئيسة لدولتي المحور الرئيستين إيطاليا وألمانيا، وبما أن بريطانيا كانت أهم دول الحلفاء المعلن عليها الحرب وكانت الدولة التي يسيطر أسطولها على البحر المتوسط، أقصر الطرق إلى إمبراطوريتها في الهند وأستراليا ونيوزيلاندا، تفرض سيطرتها على مدخلي البحر المتوسط في مضيق جبل طارق وقناة السويس، كذلك تملك قواعد عسكرية إستراتيجية فيه، كجزيرتي مالطة وقبرص، بالإضافة إلى قواتها في الساحل الشرقي للمتوسط في فلسطين مع مصر حيث منحتها معاهدة التحالف البريطانية المصرية لعام 1936 حق الاحتفاظ بقوات برية وجوية في مصر[2] التي يتمركز جانب كبير من قواتها المسلحة في الشرق الأوسط وفي قناة السويس بالذات، فإنه كان من المنطقي أن يبدأ الهجوم على القوات البريطانية المتمركزة في مصر وعلى حافتي قناة السويس من الصحراء الليبية المحاذية

---

(1) أحمد محمد القلال، في تاريخ ليبيا المعاصر: سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة (1939 – 1949)، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 2003، ص 39.

(2) هدى محمد عثمان، التنافس الاستعماري بين بريطانيا وإيطاليا في منطقتي العالم العربي وشرق أفريقيا 1935– 1945، (دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2005، ص 269– 270.

للصحراء المصرية الغربية. وهذا ما حدث بالفعل، حيث كانت الصحراء الليبية الشرقية والصحراء المصرية الغربية، هى الساحة الرئيسة للمعارك الطاحنة التي دارت بين الفريقين المتحاربين؛ الإيطاليين والألمان من جانب المحور، والبريطانيين والفرنسيين ومن يدور في فلكهم من جانب الحلفاء[1].

بعد أقل من شهرين على اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في 20 أكتوبر 1939[2]، اجتماع في الإسكندرية حيث كانت أعداد المهاجرين في مصر هى الأكثر عددًا وتأثيرًا لتنسيق الجهود بالاتفاق على زعامة عامة، تقرر أن يعهد بالزعامة إلى الأمير إدريس السنوسي، على شريطة أن يعين لجنة مشتركة من زعماء برقاويين وطرابلسيين، يكون عملها تقديم النصح في كل عمل قد يتخذ فيما يتعلق بتحرير بلادهم. وعلى كل لم تعمل اللجنة بشكل مرضٍ واستمرت الحزازات الشخصية والجهوية تسمم العلاقات بين الزعماء البرقاويين والطرابلسيين.

وبالرغم من اتفاق الزعماء البرقاويين والطرابلسيين في اجتماع الإسكندرية على وجوب رتق الخرق فيما بينهم، فإنهم أخفقوا لما دخلت إيطاليا الحرب، في الاتفاق على خطة للتعاون مع بريطانيا؛ فقد كان كثير من الزعماء الطرابلسيين يعتقدون على غرار ما كان شائعًا حينئذ، بأن النصر سيكون حليف دول المحور، ومن ثم فلم يكونوا يرغبون في معاداة إيطاليا بالانضمام إلى أعدائها[3]، لذلك فالانحياز رسميًا للبريطانيين في وقت كانت طرابلس تحت السيطرة الإيطالية القوية أمر خطير. بينما أعضاء اللجنة من البرقاويين، الذين كانوا متحدين تحت زعامة الأمير إدريس، كانت لهم وجهة نظر مختلفة، معتقدين أنه ليس لديهم ما يفقدونه وأنهم سيكسبون كل شئ. وكان هذا محفوفًا بالمخاطر. وبحسبان الأوضاع الجغرافية المختلفة هناك ما يقال حول هذا التوجه. أحد الإقليمين كان قريبًا جدًا من مسرح الحرب، بحيث كان من غير المحتمل ألا يصبح مقحمًا في القتال. أما الإقليم الأخر فكان أكثر بعدًا بحيث كان من المتوقع في ذلك الوقت أن يظل خارج منطقة العمليات الحربية، وبالتالي تقل فرصة

---

[1] تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 293– 294.
[2] جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، مرجع سبق ذكره، ص 601.
[3] ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

التحرير. وبعد ثلاث ســـنوات تغير المنظور تمامًـا، حيث تولت برقة القيادة السياسية في وقت لم تتبعها طرابلس إلا في نهاية عام 1951، وبعد الاستقلال، اختفى التمييز بين الموقفين[1]، وعلى هذا فإن الأمير إدريس الســنوســـي، بحث الأمر مع الحلفاء، ممثلين في شــخص القائد العام للقوات البريطانية في الشــرق الأوســط. ودعا الأمير إلى مؤتمر حضــره كثيرون من الزعماء في القاهرة في أغسطس 1940، وقد أفضــى المؤتمر إلى قرارات هامة، شملت مبايعة الأمير على إقليمي برقة وطرابلس، وتعيين هيأة مجلس شورى للأمير، وخوض غمار الحرب ضد إيطاليا، وتعيين هيأة للتجنيد، وفي النهاية يفوض الأمير إدريس لعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية مع بريطانيا[2].

لما وجد الطرابلســيون أن الخطوة الأولى انفرد بها الزعماء البرقاويون، انقسموا فيما بينهم؛ ففريق منهم، أيد الأمير إدريس وانضم إلى القوة السنوسية. والفريق الأخر، بقيادة أحمد الســـويحلي والطاهر المريض، لم يعترفا بالزعامة السنوسية على ليبيا بأجمعها، ولم يتعاونا في إنشـاء جيش تحت إشـراف الأمير إدريس. وقد لام الزعماء الطرابلسيون الأمير إدريس لأنه غرر بمواطنيه للقتال إلى جانب بريطانيا قبل الحصـــول على تعهد مؤكد منها بالاســـتقلال، ولأنه لم يستشر اللجنة المشتركة الاستشارية قبل أن يقرر التعاون مع بريطانيا[3]، وغني عن القول إن مناوأة الزعماء الطرابلســيين للزعماء البرقاويين تتلخص في رفض الزعامة السنوسية ممثلة بشخص الأمير إدريس على إقليم طرابلس.

خلال شـتاء 1941 تم تحرير برقة بأسـرها من المحتلين الإيطاليين، وانقلب وضـــع الجيش مأســـويًا. ولكي تحول القيادة الألمانية دون هزيمة الإيطاليين بصـــورة نهائية، أرســـلت إلى أفريقيا في مارس 1941 فرقة دبابات، وعين الجنرال رومل قائدًا للقوات الإيطالية الألمانية الموحدة. وفي تلك الفترة المتأزمة ســـعى زعماء طرابلس لإيجاد تســـوية أو صـــيغة مشـــتركة مع الأمير إدريس السنوسي، يدعونه إلى القضـاء على الخصومات والعودة إلى الاتفاقية المبرمة

---

[1] استقلال ليبيا والأمم المتحدة: حالة تفكيك ممنهج للاستعمار، مرجع سبق ذكره، ج1، ص 113 – 114.

[2] برقة الدولة العربية الثامنة، مرجع سبق ذكره، ص 126– 127.

[3] ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 45 – 46.

في الإسكندرية سنة 1939، طالبين فيه العودة إلى ما تم الاتفاق فيه والبحث عن المسائل الهامة التي يتطلبها الموقف، والعودة إلى تأليف الهيأة الاستشارية. إلا أن الأمير إدريس رفض تلبية طلب الطرابلسيين فيما يخص تشكيل المجلس الاستشاري. كما أن المحاولات التالية من أجل الصلح لم تعط أية نتائج، بل إن الخلافات زادت حدة مع الزمن[1]، وما يؤكد ذلك أنه في أكتوبر 1943 تم تشكيل اللجنة الطرابلسية خلال اجتماعات زعماء طرابلس، وكانت تضم أشد المناهضين للأمير إدريس أحمد السويحلي، وطاهر المريض، والطاهر الزاوي، وعون سوف[2].

على أي حال استمرت الحرب بين الحلفاء والمحور بين كر وفرّ، وقد وصلت القوات الإيطالية والألمانية إلى منطقة العلمين[3] بالصحراء المصرية التي توقفت عندها الحرب لفترة من الزمن، كان هذا التوقف المؤقت في صالح القوات البريطانية، لأنها استطاعت من خلاله أن تلتقط أنفاسها وتعيد النظر في تنظيمها وإستراتيجيتها. والأهم من هذا كله أنه جاءها أثناء هذا التوقف المؤقت المدد الأمريكي الذي كانت تنتظره؛ فاستأنفت القوات البريطانية قتالها مع الألمان والإيطاليين الذين كانت معنوياتهم منهارة بسبب المشاكل الاقتصادية والتذمر السياسي الداخلي في إيطاليا، وبسبب انتكاسات وهزائم الجيش الألماني في الجبهة الروسية، وغيرها من العوامل. وقد استطاعت قوات الحلفاء بعد انطلاقتها من العلمين أن تحقق النصر تلو الأخر، حتى استولت على كامل التراب الليبي في إقليمي برقة وطرابلس سنة 1943، وفي الوقت نفسه استولت القوات الفرنسية على إقليم فزان، وتم بذلك استسلام القوات الإيطالية في ليبيا وخرجت عن سيطرتها؛ لتدخل في حكم عسكري مزدوج جديد هو الحكم البريطاني والحكم الفرنسي اللذان تقاسما حكم البلاد، فكانت برقة وطرابلس من نصيب الإدارة العسكرية البريطانية، في حين كانت فزان من نصيب الإدارة العسكرية الفرنسية. وقد بقيت البلاد تحت حكم الإدارتين العسكريتين

---

(1) تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، مرجع سبق ذكره، ص 264.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 264 – 265.

(3) العلمين موقع صحراوي يقع غرب الإسكندرية وعلى مسافة 60 كيلو متر منها، ارتبط اسمه بالمعركة الفاصلة أثناء الحرب العالمية الثانية في شمال افريقيا.

المذكورتين إلى إعلان استقلالها في 24 ديسمبر 1951[1]، وهذا ما سنتناوله بالبحث في ما يلي:

أ) الأوضاع السياسية والإدارية في برقة وطرابلس فترة حكم الإدارة البريطانية:

على الرغم من قصر المدة التي بقيت فيها ليبيا تحت حكم الحلفاء من البريطانيين والفرنسيين، فإنها تمثل مرحلة هامة من مراحل تاريخ ليبيا الحديث، الجديرة بإلقاء الضوء على ما تم فيها من تطورات وأحداث، وعلى أهمية ليبيا الإستراتيجية لدى كل من بريطانيا وفرنسا؛ فبعد الحرب العالمية الثانية التي دارت ثلاث سنين على أرضها، خرجت ليبيا بعد الحرب وهى محتلة بقوات الحلفاء وتحت إدارة عسكرية: بريطانية في برقة وطرابلس، فرنسية في فزان، وبذلك وجدت ليبيا داخلها ثلاث إدارات، وقد وضع هذا التعدد لتمزيق وحدة ليبيا من الداخل، كما قدم أساسًا لمحاولات عودة الاستعمار[2] أو السيطرة والهيمنة عليها من الخارج. من هذا المنطلق، وحتى نفهم الأسباب التي دعت بريطانيا وفرنسا إلى بسط نفوذها على ليبيا، كان لبريطانيا وفرنسا مصالح إستراتيجية وحيوية في منطقة المتوسط؛ فرنسا، في غرب المتوسط وفي مستعمراتها في شمال غرب ووسط أفريقيا، وبريطانيا في شرق البحر المتوسط، مصر وقناة السويس والشرق الأدنى والأوسط بصفة عامة. وقد أملت هذه المصالح سياساتهما تجاه الأقاليم الليبية التي كانت تحت مسؤوليتهما. وكان من الواضح أن مصلحتهما الإستراتيجية تدفعهما للعمل ضد توحيد ليبيا واستقلالها التام، ولو لم يقرر البلدان بحزم، صحبة الولايات المتحدة، حرمان الاتحاد السوفيتي من الحصول على مجال ونفوذ على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط في السنوات التالية للحرب، لربما ظلت برقة وطرابلس وفزان تحت الهيمنة الأجنبية لفترة زمنية طويلة. وكما اتضح من مسار الأحداث، أدى فشل الأربعة الكبار في الاتفاق على كيفية التصرف في المستعمرات الإيطالية السابقة، وهو ارتبط مفصليًا بليبيا بدرجة أكبر بكثير من ارتباطه بإرتيريا أو الصومال الإيطالي

---

[1] تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 294.

[2] الجماهيرية العربية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 75.

وإحالتها نتيجة لذلك إلى الأمم المتحدة، أدى، إلى وحدة ليبيا واستقلالها في فترة زمنية أقرب بكثير مما كان سيكون الوضع في أي حالة أخرى[1].

كان الليبيون، وخاصة أهل برقة منهم، يتوقعون من الحلفاء أن يمنحوهم الاستقلال بمجرد تحقيق انتصارهم على دول المحور، وفاء بما سبق أن وعدوا به إذا ما تحقق لهم النصر، وخاصة البريطانيين الذين كان وعدهم بمنح الاستقلال لبرقة صريحًا ومعلنًا، لكن الذي حدث أن البريطانيين والفرنسيين بدؤوا يتلكؤون في وعدهم ويتصرفون كأنهم باقون في حكم ليبيا[2]، حيث أخضعت بريطانيا وفرنسا البلاد لسيطرتها وأقامت فيها حكمًا عسكريًا بشكل مباشر.

بناء على مؤتمر لاهاي سنة 1907 المتعلق بقانون الحرب وتقاليدها، كانت برقة لا تزال تحت سيطرة إيطاليا، وكان على جميع القوانين أن تظل سارية في السابق أن تظل حتى نهاية الاحتلال، الذي يجب أن تنهيه معاهدة الصلح التي تعقدها الأطراف المتحاربة، غير أنه نظرًا لأن سكان برقة قد شاركوا مشاركة فعالة في تحرير أرضهم من القوات الإيطالية، كان البريطانيون أميل إلى اعتبارها بلدًا حليفًا لا أرضًا معادية؛ ولهذا فإن البريغادير البريطاني كومينغ أوصى في المذكرة التي وجهها إلى وزارة الخارجية في مايو 1942 بإقامة علاقات أكثر ليبرالية مع برقة، أكثر منها مع غيرها من المستعمرات الإيطالية، وعدم اعتبار سكانها مواطنين إيطاليين، وتصفية القوانين والمحاكم الإيطالية واستبدالها بمؤسسات جديدة. وقد أيدت وزارة الخارجية البريطانية التوصية، لكنها في الوقت نفسه أكدت ضرورة أخذ قرارات مؤتمر لاهاي بعين الاعتبار[3].

اتسمت سياسة بريطانيا في كلا الإقليمين برقة وطرابلس بالهدوء، وتجنب العنف مع السكان، ومعاملتهم باعتبارهم أصدقاء لبريطانيا، خصوصًا في إقليم برقة، وقد تكون لهذه السياسة أصول تعود إلى العلاقات مع الأمير إدريس، وإلى خطاب وزير الخارجية البريطاني الذي ألقاه في مجلس العموم البريطاني

---

[1] استقلال ليبيا والأمم المتحدة:حالة تفكيك ممنهج للاستعمار،ج1،مرجع سبق ذكره،ص103.
[2] تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 295.
[3] تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، مرجع سبق ذكره، ص279.

في يناير 1942، الذي ذكر فيه بأن إدريس السنوسي اتصل بالهيئات المسؤولة بمصر خلال شهر من انهيار فرنسا، في وقت لم يكن فيه الموقف العسكري في أفريقيا ملائمًا للبريطانيين على الإطلاق، كما أشاد بدور الجيش السنوسي ومساعداته القيمة أثناء القيام بالعمليات الحربية الموفقة ضد قوات المحور. كما أكد على عزم حكومة بريطانيا على أنه متى انتهت الحرب لن يسمح بوقوع السنوسيين في برقة تحت الاحتلال الإيطالي مرة أخرى، بأي حال من الأحوال[1]. وخلافًا لما كان عليه الأمر في برقة، فإن الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس، أبقت على القوانين التي كانت سارية في السابق، بل أن السلطات البريطانية واصلت الإفادة من خدمات الموظفين الإيطاليين. وفي سنة 1943 كان في طرابلس ما يزيد عن 45 ألف إيطالي، وقد زاد عددهم بضعة آلاف من بين الأشخاص الذين أرغموا على النزوح من برقة[2].

كان العنصر الوطني في برقة أسبق في تولي المهام الإدارية، بعكس ما حدث في إقليم طرابلس؛ فإجلاء الإيطاليين عن برقة أدى إلى وجود فراغ في الكوادر الوظيفية، مما أوجب ضرورة إقحام العناصر الوطنية وتشجيعها على رفع كفاءتها. أما في طرابلس فقد حال استمرار العناصر الإيطالية في شغل الوظائف الإدارية، دون إتاحة الفرصة أمام العناصر الوطنية إلا في إطار محدود، ولا ينفي ذلك أن الإدارة العسكرية البريطانية سعيًا منها إلى توطيد مركزها، حاولت استمالة ممثلي الأسر المعروفة في طرابلس إلى جانبها، بتعيينهم مستشارين للإدارة في مختلف مناطق الإقليم[3]، وترتب على ذلك أن أخذت مؤسسات إقليم برقة الطابع المحلي بشكل أوضح مما هو موجود في طرابلس. وفيما يتعلق بالأفكار والاتجاهات السياسية، فقد كان سكان برقة في معظمهم مرتبطين بالولاء للسنوسية، وإن كانت هناك جماعة تأثرت بالمد القومي العربي[4] الذي ظهر في المشرق العربي، إلا أن هذه الجماعة نفسها لم تكن مناوئة للسنوسية رغم ما بينهما من اختلاف في كثير من وجهات النظر.

---

[1] السنوسية دين ودولة، مرجع سبق ذكره، ص 569.
[2] تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، مرجع سبق ذكره، ص 287.
[3] المرجع السابق نفسه، ص 288.
[4] المعني بذلك جمعية عمر المختار، أسسها في مصر يناير 1942 عدد من النشطاء السياسيين الليبيين في المهجر، ثم تجدد إعلان تأسيسها في بنغازي مطلع أبريل 1943.

أما في إقليم طرابلس فقد كانت التوجهات القومية أكثر وضوحًا، إلا أن المصالح الشخصية والولاءات الاجتماعية ظلت عائقًا أمام وجود قيادة واتجاهات سياسية موحدة. ولما كانت الإدارة العسكرية البريطانية تخشى من تنامي روح المواجهة والعداء ضـدها من أهالي برقة وطرابلس، فقد سـمحت بتكوين بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية، وبإنشاء بعض الصحف المحلية، وبقدر من حرية النقاش والتعبير. وقد قامت الأحزاب والصحف المحلية التي سمح بتكوينها بدور بارز في إذكاء مشـاعر الناس الوطنية، وتوعيتهم سـياسـيًا بما يحاك ضـد مصـالح واستقلال بلادهم[1].

أما إذا ما انتقلنا إلى بيان الحالة الاقتصـادية في ليبيا في عهد الإدارة البريطانية والفرنسـية، فإننا نجد أن هذه الحالة كانت أسـوأ مما كانت عليه أثناء العقد الأخير من الاستعمار الإيطالي؛ وجد الليبيون أنفسهم في ركود اقتصـادي وفي فقر مدقع وجوع ونقص في جميع ضـروريات الحياة[2]. وقد تعرضـت البلاد لمجاعة شديدة في سنة 1947 أودت بحياة كثير من الليبيين.

وفّرت الإدارة البريطانية خلال تلك الفترة بعض المواد الغذائية، توزع على شـكل مسـاعدات شـهرية. كما انتشـرت الكثير من الأمراض الفتاكة. وقد ذكر الذين عاصـروا الأحداث بأن الكثير من الأمراض انتشـرت في البلاد، وأهم هذه الأمراض الجدري والحصـبة وأمراض العيون المختلفة، وكذلك انتشـر فقر الدم والسـل[3]. لا شـك أن الحرب العالمية الثانية كانت وبالًا على أغلب دول العالم، لكنها كانت أشـد وبالًا على ليبيا، فأغلب المدن السـاحلية في برقة؛ مثل بنغازي ودرنة وطبرق، قد دمرتها معارك الحرب أكثر من مرة. ولم يمض وقت طويل بعد أن وضعت الحرب أوزارها حتى كان النقاب يكشف عن خباياها. لقد خلفت الحرب وثلاث حقب من الحكم الإيطالي آثارًا بغيضـة على ليبيا. وجدت ليبيا نفسها في وضع لا مفر منه من أن تبدأ الصعود من أدنى درجات السلم السياسي والاقتصـادي. في البداية، لم تكن أي من القوى المنتصـرة على اسـتعداد لتحمل

---

[1] تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 296.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 303.

[3] مصـطفى عمر التير، أسـئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصـية، بيروت، منتدى المعارف، 2013، ص 27.

مسؤولية ليبيا وتوفير الأموال الضخمة اللازمة لإعمارها. أما إيطاليا فقد كانت كل ما تأمل فيه هو استصلاح الأراضي، في محاولة أخيرة لاستعادة ملايين الدولارات التي أنفقتها منذ عام 1911[1]. لم تقدم إيطاليا لليبيين شيئًا، سوى النزر اليسير من البنية التحتية، وهو ما كانت إيطاليا قد أنشأته لرعاياها الإيطاليين، وقد دمرت الحرب أكثر من 90% منه. وقد كانت ليبيا 1946 مثالًا نموذجيًا على الكوارث التي يخلفها الاستعمار وراءه في العالم الثالث. لقد ترك الإيطاليون بلدًا هلك أكثر سكانه، يعيش دون مستوى خط البقاء، يعاني من اقتصاد منهار وفراغ سياسي يكاد ملؤه يكون مستحيلًا[2].

ومما زاد في سوء الحالة الاقتصادية في البلاد أن الإدارة العسكرية البريطانية قامت برسم الحدود بين برقة وطرابلس، وتنظيم حركة الدخول والخروج للأشخاص، وللبضائع وفرض رسومًا جمركية ونقاطًا للتفتيش والجباية[3].

ثمة نقطة أخرى ألمحنا إليها مسبقًا أنه لمئات السنين، كان تاريخ ليبيا تاريخًا لأحداث في أقاليم منفصلة؛ ويبدو أنه هناك تفاعل سياسي محدود أو لا تفاعل بين الأقاليم الثلاثة، على الرغم من أنها كانت لعدة مرات، ولفترات زمنية طويلة، خاضعة لنفس الحكم الأجنبي، كما أنه لا توجد بينها ارتباطات اقتصادية قوية بما يكفي لخلق إحساس بمصلحة مشتركة[4]، وبصرف النظر عن تطور التجارة الداخلية، فقد كانت برقة تمد طرابلس بالأصواف والزبدة والعسل وأحيانًا بالقمح والشعير والمواشي، وكانت طرابلس بدورها تمون برقة وفزان بزيت الزيتون والمنسوجات القطنية وبالآلات الزراعية أيضًا، وكانت فزان تقدم إلى طرابلس وبرقة وبكميات وفيرة تمورها التي كانت تنقذ، في سنوات القحط

[1] "بحسب تقرير بعثة المصرف الدولي للإعمار والتنمية، أن مجمل ما أنفقته إيطاليا على ليبيا على الأشغال العامة والخدمات والتنمية خلال السنوات الثلاثين التي أدارت أثناءها البلاد، كان يساوي 150 مليون دولار بأسعار ما قبل الحرب"، استقلال ليبيا والأمم المتحدة: حالة تفكيك ممنهج للاستعمار، مرجع سبق ذكره، 98-99.

[2] القذافي وسياسة المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 76 – 77.

[3] في تاريخ ليبيا المعاصر: سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[4] استقلال ليبيا وهيئة الأمم المتحدة:حالة تفكيك ممنهج للاستعمار،ج1،مرجع سبق ذكره،50

عشـرات الألوف من السـكان[1]. وعلاوة على ذلك، كان الجنية المصـري وحدة النقد الرسـمية في برقة، بينما كانت العملة الرسـمية في طرابلس ليرة الاحتلال الإيطالي التي أصدرتها الإدارة العسكرية البريطانية. وكان هذا الاختلاف حائلًا دون إمكانية تطوير التجارة بين الإقليمين، ولهذا كانت برقة مضطرة إلى إجراء تجارتها مع مصـــر، بينما كانت كل التجارة الخارجية في طرابلس محتكرة من قبل المستوردين الإنجليز، وقد أشارت صحيفة كوبيري ديلانا تسونالي الإيطالية في يونيو 1947 في معرض انتقادها للســياســة البريطانية آنذاك "أن طرابلس وبرقة اللتين كانتا في الماضي تعيشان على الاقتصاد الخاص المتبادل بينهما قد افترقا الآن وتعيشان كعالمين يبتعد أحدهما عن الآخر وليس كمنطقتين متداخلتين لهما حدود واحدة "[2]. وجدير بالذكر أن الاتصــــالات بين برقة وطرابلس لم تتوقف مطلقًا رغم الحواجز الجمركية والإجراءات التي وصـلت في أول الأمر إلى دخول تصـــاريح للدخول والخروج بينهما. فتنقل الأفراد والمعاملات التجارية، كلها أدت إلى جلب الليرة الإيطالية إلى برقة، ونقل الجنية المصــــري إلى طرابلس، وقد ظلت هاتان العملتان مع الفرنك الجزائري في فزان متداولة في ليبيا باعتبارها عملات رسـمية، كل في المنطقة الخاصـــة بها، ولكن بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باستقلال ليبيا، بدأ تداول العملة الليبية الجديدة الموحدة في البلاد في مارس 1952[3] ويمكن القول إن اقتصـــاد إقليم طرابلس كان أكثر رخاء من إقليم برقة لعدة اعتبارات؛ فالســكان المحليون في طرابلس، لم يبد منهم إلا معارضـــة محدودة للاســتيطان الايطالي؛ حيث إن المشــاريع الاســتيطانية، هجّرت عددًا محدودًا من الليبيين، ووفر الإيطاليون فرصًا بديلة للعمل في الامتيازات الخاصـة، المشـاريع العامة، والمدن. في حين أبدى ســكان برقة مقاومة أكبر بكثير، وبالتالي لم يتم توطين إلا 15000 مُعمر مقارنة بـــ 24000 مُعمر في إقليم طرابلس؛ حيث كان وجودهم أكثر تأثيرًا[4].

---

(1) تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، مرجع سبق ذكره، ص 268.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 275.

(3) في تاريخ ليبيا المعاصـر: سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة، مرجع سبق ذكره، ص271 – 272.

(4) كلوديو سـيرجي، الشـاطيء الرابع، ترجمة عبدالقادر المحيشـي، طرابلس، منشـورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1987، ص215.

كما احتفظ سكان برقة بذكريات مرة لسنوات الحرب الاستعمارية الطويلة، فقد حاربوا الإيطاليين مدة أطول، وقاسوا وحشية أكثر من سكان طرابلس، وتدل النتائج الأولية على أن الهجرة في إقليم طرابلس، لم تكن نتيجة لأي تهجير كبير أو قسري لليبيين من أراضيهم، التي زاد عدد سكانها أكثر من سبع مرات، حيث قدرت بـ 29761 نسمة في 1911، وارتفع إلى 212577 عام 1962[(1)].

وبسبب عمليات الاحتلال والحملات الثلاثة المتتالية التي اجتاحت برقة جيئة وذهابًا في سنة 1941– 1942، فقد دمرت الاستيطان الزراعي على محدوديته بالكامل. أما الدمار الذي خلفته الحرب كان نسبيًا قليل الأثر في إقليم طرابلس، والمصائب التي حاقت بسكانها كانت دون ما عاناه أهل برقة[(2)].

وفيما يتعلق بالنشاط التجاري، لم يكن يُنظر للعمل التجاري بكثير من الاحترام في ولاية برقة، ولذا كان عدد السكان العاملين ضئيلًا، أما المجال التجاري وفرصه، فقد تُرك مفتوحًا على مصراعيه أمام القادمين الجدد من مدينة مصراته وغيرها من مناطق غرب البلاد. وإزاء المنافسة الشديدة التي واجهوها في أسواق طرابلس الغرب، هاجر عدد كبير من المصراتيين وغيرهم إلى بنغازي، البلد الخالي من المنافسة[(3)]. ناهيك عن موجه الجفاف التي كانت أشد في إقليم طرابلس وتحديدًا في سنتي 1947– 1948؛ لذلك هاجرت أعداد كبيرة من الأهالي إلى برقة، حيث عاش هؤلاء واستقر بهم المقام[(4)].

تجدر الإشارة كذلك، في هذا السياق، إلى أن هجرة أهالي ولاية طرابلس إلى برقة تعود إلى مطلع القرن السادس عشر، وكلما ابتليت ولاية طرابلس بظروف طبيعة قاسية كالجدب والأوبئة أو تفشي البطالة يجد أهلها الفرج في برقة حتى قالوا فيها "برقة رباية الذايح"، ومن أوائل الذين استوطنوا مدينة بنغازي مع الأخرين كالأندلسيين واليهود، أفراد وعائلات في مطلع القرن السادس عشر، تجار مصراتة وتاجوراء وورفلة وزليطن. يصف المؤرخ محمد بازامة هذه الهجرات الأولى على أنها اقتصادية محضة، فيقول: "اجتذبها الربح، وحملها

(1) المرجع السابق نفسه، ص 217 – 222 – 235.

(2) ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(3) القذافي وسياسة المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 94 - 95.

(4) أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية، مرجع سبق ذكره، ص26.

على الاستقرار رواج الأسواق". وعندما احتدمت بعض هذه الظروف، وخاصة بعد الحملة العسكرية التي قادها الوالي دارغوت باشا على تاورغاء ومصراتة سنة 1551، وجد أهل مصراتة على وجه الخصوص الملجأ في برقة حيث كونوا نواة مجتمع حضري فيها، التي كانت حينها البادية يقطنها العرب البدو، ولم يُعرف فيها الاستقرار وحياة الحضر إلا في مدينتي بنغازي ودرنة؛ فنجح المصراتية في التجارة – كما هو حالهم أينما حلو ونزلوا – وبذلك احتكروها، وهذا درّ عليهم من الخيرات مالًا وأملاكًا. لذلك يرجع الفضل إليهم في بناء مدينة بنغازي وتقوية اقتصادها وتنميته. وحدث الشيء نفسه في طرابلس وغيرها[1].

ب- الأوضاع السياسية والإدارية في فزان فترة حكم الإدارة الفرنسية:

تعتبر فزان واحدة من أقاليم ثلاثة إلى جانب برقة وطرابلس تتكون منها ليبيا، وهي بكاملها منطقة صحراوية، ومساحتها 551 ألف كلم^2، وتمتد إلى الجنوب من البحر المتوسط، وبشكل طولي بين إقليم طرابلس وتشاد[2].

ولما كانت فزان الجزء الأكبر من جنوب ليبيا، فقد أصبحت هذه المنطقة ضمن اهتمامات فرنسا وبخاصة منذ 1890م، حيث اعتبرت فرنسا الجنوب الليبي امتدادًا طبيعيًا لمناطق نفوذها في الصحراء الكبرى، منذ ربطت هذه الصحراء مع أفريقيا الغربية وأفريقيا الاستوائية، وهي المناطق التي دخلت ضمن مناطق النفوذ الفرنسية، وعندما وضعت فرنسا اهتماماتها تلك موضع التنفيذ كان لابد من الصدام مع قوى أخرى أوروبية أو محلية، واتبعت فرنسا سياسات متنوعة، تقوم إمّا على عقد معاهدات مع هذه القوى، أو استعمال أسلوب القوة العسكرية، لتحقيق أهدافها النهائية في ربط فزان مع مستعمراتها في الصحراء الكبرى.

---

(1) القبيلة والإسلام والدولة، مرجع سبق ذكره، ص 209.

(2) محمد رجائي ريان، العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943–1955، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، العدد 35، جامعة الكويت، صيف، 1989، ص 44.

في 1890م عقدت فرنسا معاهدة مع بريطانيا، نتج عنها تقسيم غربي أفريقيا. وكانت هذه المعاهدة هامة بالنسبة لفرنسا، فقد حددت لها مناطق نفوذ واسعة، وأتاحت لها الوصول إلى بحيرة تشاد، التي تُعد مفتاحًا للمناطق الأفريقية الأخرى، كما اعترفت بريطانيا في هذه المعاهدة بأن المنطقة الواقعة جنوب البحر المتوسط منطقة نفوذ فرنسية[1]. كانت الحركة السنوسية قد تغلغلت في تشاد خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى أن زعيمها المهدي السنوسي[2] رأى في الفترة 1899- 1902 ضرورة اتخاذ قرية قرو قاعدة تنطلق منها الحركة السنوسية داخل تشاد. وتفيدنا المصادر التاريخية المتاحة أن المهدي جمع قوات كبيرة رافقته من الكفرة إلى قرو. زحف الفرنسيون في عهد المهدي السنوسي على الإمارات الإسلامية في أفريقيا الغربية والوسطى، واشتبكوا مع السنوسيين في حرب مريرة[3]، وعهد المهدي إلى ابن أخيه أحمد الشريف بإدارة الحرب ضد الفرنسيين، واشترك في القتال قواد من السنوسيين مبرزين على رأسهم الشيخ عمر المختار.

استمر الصراع بين السنوسية والفرنسيين في عهد أحمد الشريف بعد وفاة عمه المهدي، واستطاع الفرنسيون أن يحرزوا انتصارات هامة خلال عامي 1906 – 1909 أهمها احتلال قرو ومنطقة واداي، اكتفى الفرنسيون بما حققوه من انتصارات، واضطروا من جانبهم الوقوف عند حدود برقة الجنوبية، بسبب الاتفاقات الدولية التي قيدت حركتهم في هذه الناحية، كذلك التوكيدات المتبادلة بين الفرنسيين والإيطاليين في ديسمبر 1901 بشأن تعيين مناطق نفوذ كل من هاتين الدولتين في أفريقيا الشمالية والغربية، فاحتفظت إيطاليا لنفسها، بمقتضى هذا الاتفاق بإقليمي برقة وطرابلس، وأما السنوسيون فقد أرغموا على ترك مقارعة الفرنسيين، عندما فاجأ الإيطاليون الدولة العثمانية بقطع علاقاتهم معها وإعلان الحرب عليها في سبتمبر 1911[4]. ولتنفيذ ما جاء في معاهدة 21

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 49.

[2] تولى قيادات الحركة السنوسية: محمد بن علي السنوسي 1837– 1859 ثم ابنه المهدي من عام 1859 – 1902، وقاد الحركة أحمد الشريف حفيد محمد بن علي السنوسي وابن أخي المهدي من عام 1902– 1918، وقاد الحركة إدريس المهدي من عام 1918 – 1969.

[3] السنوسية دين ودولة، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[4] المرجع السابق نفسه، ص 152– 160– 162.

مارس 1899، دخلت فرنسا في مفاوضات مع إيطاليا[1]، حيث تم الاتفاق أن تعطي إيطاليا فرنسا حرية العمل الكاملة في مراكش، مقابل أن تعطي فرنسا إيطاليا حرية العمل في طرابلس، وأن تتعهد فرنسا لإيطاليا بعدم تجاوز الحدود التي رسمت في معاهدة مارس 1899 المتعلقة بطرابلس وبنغازي؛ أي أن منطقة فزان تركت ضمن منطقة النفوذ الفرنسي، ولم تُجدِ الاتصالات العثمانية مع فرنسا ولا تحركاتها العسكرية إزاء هذه التطورات، وبخاصة بعد التفاهم الفرنسي البريطاني عام 1904.

كذلك دخلت متغيرات جديدة عندما نشبت الحرب الإيطالية العثمانية، التي انتهت بتنازل الدولة العثمانية عن حقوقها في ليبيا، بموجب معاهدة أوشي لوزان التي وقعتها مع إيطاليا في أكتوبر 1912، ولم تستقر الأمور في فزان – حسب رغبة الإيطاليين – إلا عندما احتلها الجنرال غرسياني في سنة 1930، وجعل الإيطاليون سبها العاصمة الإدارية لها بدل مرزق.

جاءت الفرصة مواتية لفرنسا لاحتلال فزان باندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث دخل جنوب ليبيا والمنطقة كلها تحت ظروف جديدة، تمثلت بانضمام إيطاليا إلى ألمانيا ضد الحلفاء، وسقوط فرنسا أمام الجيوش الألمانية في يونيو 1940، وترتب على ذلك قيام حكومة فيشي الموالية للألمان، وتوقيع هذه الحكومة الهدنة مع ألمانيا من ذلك العام.

رفض الجنرال ديغول الهزيمة، فبدأ حركة فرنسا الحرة، وتعاملت بريطانيا مع فرنسا الحرة للحرب ضد الأعداء المشتركين[2]، في وقت لاحق اتصل الجنرال ديغول بالأمير إدريس السنوسي، وعرض عليه التعاون على طرد إيطاليا من ليبيا؛ فكتب الأمير إدريس إلى أحمد سيف النصر الذي كان مقيمًا مع آلاف الليبيين ما بين تشاد والنيجر، وطلب منه تشكيل جيش للتعاون مع قوات فرنسا الحرة لدخول إقليم فزان، وكان أحمد سيف النصر من أتباع الحركة

---

[1] العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943– 1955، مرجع سبق ذكره، ص 49 – 50.

[2] محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الوزراء الأسبق، أعدها للنشر، طلحة جبريل، الرباط، منشورات طوب للاستثمار والخدمات، 1996 ص 27.

السنوسية ومن كبار المجاهدين، وبالفعل استجاب أحمد سيف النصر إلى طلب الأمير إدريس، وقام بتجنيد الليبيين المهاجرين في تشاد والنيجر.

تولت القوات الفرنسية تدريب وتسليح هذه القوات من المهاجرين الليبيين، لتدخل مع القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ليكليرك، التي انطلقت من تشاد[1] بدأت هذه القوات بمهاجمة الكفرة. والكفرة واحة تتبع برقة، وتم احتلالها من القوات الإيطالية في مارس 1941، بعد ذلك بدأت القيادة الفرنسية في التقدم نحو فزان؛ الهدف الرئيسي من الهجوم على الجنوب الليبي، وهو الهجوم الذي تزامن مع الهجوم البريطاني على طرابلس. استطاعت القوات الفرنسية احتلال جميع فزان وهزيمة القوات الإيطالية ما بين ديسمبر 1942 ويناير 1943، في الوقت الذي كان فيه الجيش البريطاني يتقدم على طول الساحل، ويتأهب لدخول طرابلس[2]، وكان قد تم اتفاق بين مونتغمري البريطاني، والجنرال ليكليرك الفرنسي في يناير 1943 على أن يكون خط العرض 28 شمالًا هو الحد الفاصل بين الإدارتين العسكريتين، لكن بعد فترة وجيزة احتل الفرنسيون غدامس، وضموها إلى منطقة إدارتهم، تحت إدارة عسكرية مباشرة[3].

بشكل عام، وعقب الاحتلال العسكري الفرنسي لمناطق الجنوب الليبي ربطت السلطات الفرنسية الجنوب الليبي إداريًا بجنوب الجزائر، فاتبعت فيه نفس الأسلوب المطبق في جنوب الجزائر، المؤلفة بشكل خاص من إدارة عسكرية مباشرة، مع ضباط يقودون حاميات محلية، ولهم صفة ضباط سياسيين وإداريين، لكن هذا لا يمنع من احتفاظ الاحتلال العسكري الفرنسي ببعض مظاهر النظام الإداري[4].

ومما لاشك فيه أن الجانب العسكري في الإدارة الفرنسية في فزان كان هو الغالب، وكان هذا ناجمًا عن اهتمام فرنسا الكبير بهذا الإقليم، فهو واقع على

---

(1) العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943 – 1955، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(2) محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال، مرجع سبق ذكره، ص122.

(3) الجمعية الوطنية بفزان 1946 – 1950. السيرة التاريخية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(4) العلاقات الفرنسية الليبية،احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943–1955،مرجع سبق ذكره، ص51.

حدود تونس والجزائر، وعلى حدود أفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسية؛ لذلك أقامت فرنسا في فزان بعض قواتها العسكرية، وكان ذلك من أجل دعم الإدارة الفرنسية في فزان لدمج فزان إداريًا وماليًا مع الجزائر وفصلها عن باقي ليبيا[1]، وبناء على ذلك شرعت فرنسا في تنفيذ مخطط يرمي إلى فرض عزلة كاملة على إقليم فزان وسكانه، فأي فزاني يرغب في الذهاب إلى طرابلس أو برقة لابد من حصوله على تصريح مكتوب، وهو تصريح لم يكن يمنح بسهولة، وأي ليبي من برقة أو طرابلس يريد دخول فزان لابد له من أن يحصل على إذن مكتوب من القنصلية الفرنسية في طرابلس أو بنغازي، بينما شجعت السلطات الفرنسية أهل الإقليم على التنقل والسفر ما بين فزان وتونس والجزائر والنيجر وتشاد، كما استقدمت السلطات الفرنسية فرنسيين يقيمون في تونس والجزائر والمغرب، يتكلمون اللغة العربية، وجابوا جميع المناطق، وكانوا يقولون للسكان أن فرنسا ستطور الإقليم ليصبح على غرار تونس والجزائر[2]، وبناء على تلك المعطيات، أدرك أهالي فزان أن فرنسا بدأت في تنفيذ سياسة ضم إقليم فزان إلى مستعمراتها المجاورة الواقعة تحت سيطرتها.

في تلك الأثناء كان الزعماء الفزانيون قد اتصلوا بالزعماء الطرابلسيين الذين نصحوهم بمناوأة السلطات الفرنسية، عندها أخذ الزعماء الفزانيون يبحثون عن إمكانية تنظيم حركة مقاومة، حيث تم إنشاء جمعية فزانية سرية في سنة 1946، وانتخب الشيخ عبدالرحمن البركولي رئيسًا للجمعية، ومحمد عثمان الصيد نائبًا للرئيس، الذي أقام علاقات سرية مع الزعماء الطرابلسيين وأمير برقة إدريس السنوسي، فاكتشفت السلطات الفرنسية الجمعية، وألقت القبض على بعض أعضائها فتوقف نشاط الجمعية في عام 1947[3].

لابد من الإشارة في هذا السياق أن تقرير اللجنة الرباعية التي تشكلت بقرار من وكلاء وزارة خارجية دول الحلفاء الأربعة (فرنسا وبريطانيا وأمريكا والاتحاد السوفيتي)، الذي أشار إلى أن سكان فزان انقسموا بين المطالبة

---

[1] محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 28 – 29.

[2] العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943 – 1955، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 33.

بالاستقلال وقيام دولة إسلامية، واستمرار وصاية فرنسا، وبغرض التوضيح والاختصار يقول محمد عثمان الصيد في مذكراته: "إن ما ورد في تقرير اللجنة الرباعية لم يكن صحيحًا؛ بل كان مجانبًا للحقيقية، مشيرًا إلى أنه نظرًا لعدم وجود فنادق أو مرافق أخرى أو وسائل نقل في الإقليم، فقد تنقلت اللجنة الرباعية في سيارات القوات الفرنسية، وأقامت في معسكراتها، وحدد الفرنسيون الجهات التي تزورها اللجنة، التي يعتقدون أن أهلها سيقفون معهم"[1]، والأهم من كل هذا امتناع فرنسا عن التصويت على قرار هيأة الأمم المتحدة رقم (289) بشأن منح ليبيا استقلالها، وقد فسر (كوف دي مورفل) مندوب فرنسا هذا الموقف بأن "فرنسا ترى أن التوصيات الخاصة بليبيا والصومال غير واقعية... فقد اتفق المندوبون في لجنة التحقيق الرباعية على أنه ليس بين المستعمرات الإيطالية السابقة ما هو أهل للاستقلال... ومع ذلك فإن أكثر الوفود قد تحمل المسؤولية الكبيرة في نوع من المثالية الحماسية التي لا يسعنا إلا تقديرها، ومع ذلك فإن الوفد الفرنسي مضطر إلى الاحتفاظ برأيه والامتناع عن التصويت".

بعد صدور القرار أخذت فرنسا تسعى جاهدة لإطالة أي فترة انتقالية لتضمينها أي قرار يصدر عن الجمعية العامة، لتستطيع تنفيذ سياساتها في فزان، وهذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسي شومان بقوله: "إن المدة يجب أن لا تقل عن عشر سنوات، حتى تكون شعوب برقة وطرابلس وفزان قادرة على إدارة نفسها"[2].

حصلت ليبيا على استقلالها بفضل صراع القوى الكبرى ومنافساتها في الدرجة الأولى، دون أن يلغي هذا أو يقلل من دور الكفاح الوطني الدائب الذي ساهم في نيل الاستقلال؛ إذ أن فترة ما بعد الحرب كانت نموذجًا للعبة القوى في صورة "الاستعمار الجديد"، وكان الصراع على ليبيا يدور باعتباره جزءًا من صراع القوى الكبرى على وراثة المستعمرات الإيطالية السابقة، التي أرغمت إيطاليا المهزومة على إعلان تنازلها عنها. وأبرز ما ميز هذه المرحلة محاولة

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 39.

[2] العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943 – 1955، مرجع سبق ذكره، ص54.

القوى الكبرى لفرض نوع من الاستعمار الجماعي المشترك على ليبيا تحت اسم "الوصـــاية"، فكما كان "الانتداب" هو الشــكل الجديد للاســتعمار بعد الحرب العالمية الأولى في ظل عصـــبة الأمم المتحدة، كانت "الوصـــاية" هى الشــكل الجديد للاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الأمم المتحدة، وفي ضوء إصرار القوى الكبرى إلى الوصاية على ليبيا، في إطار صيغة تعدد الوصاية، وكان هذا كافيًا لأن يســارع الغرب باقتراح اســتقلال ليبيا، لا رغبة في استقلالها[1].

[1] الجماهيرية العربية الليبية:دراسة في الجغرافيا السياسية،مرجع سبق ذكره،ص75– 77.

القسم الثاني
سياسات النظم الحاكمة في ليبيا، من مبدأ التوزيع الاسترضائي للسلطات إلى شخصنة السلطة 1951 - 2011

أصبحت ليبيا دولة مستقلة في العام 1951، وقد طالب ممثلو برقة وفزان بشكل واضح عدم قبولهم أي شكل من أشكال الوحدة إلا على أساس الاتحاد الفيدرالي، لأنهم كانوا يخشون من أن تؤدي الوحدة إلى سيطرة الطرابلسيين على السلطة. وافق الممثلون الطرابلسيون على مضض، على أمل أن يكون هذا النظام خطوة في سبيل اتحاد أقرب إلى الوحدة الكاملة. كان الملك إدريس حريصًا على مراعاة المحاصصة الجهوية، مراعيًا تأليف الأجهزة التنفيذية والتشريعية على أساس جهوي وقبلي، ومن ثم كان الحرص من جانب النظام الملكي مراعاة التجاذب الجهوي لشعورها بحساسيته وخطورته.

استمر التجاذب الجهوي بين البرقاويين والطرابلسيين، وبدا ذلك حينما تم إلغاء النظام الفيدرالي في 1963. لم يكن التحول نحو مركزية السلطة محل رضا وقبول من جانب البرقاويين، لكن بمرور الوقت بدأت تترسخ المؤسسات، كما بدت ليبيا في طريقها لقطع مرحلة مهمة على مسيرة التحديث، وما أن بدأت الوحدة الوطنية تترسخ، حتى جاء انقلاب العسكر، ضمن موجة الانقلابات العسكرية العربية في فترات المد القومي بقيادة معمر القذافي، وأعلن عن إلغاء النظام الملكي وقيام الجهورية الليبية يديرها "مجلس قيادة الثورة"، ثم ما لبث أن نشبت صراعات عنيفة بين أعضاء مجلس قيادة الثورة مبكرًا حول إدارة شؤون الدولة، فتمكن القذافي من الاستفراد بالسلطة وأعلن عن إلغاء النظام الجمهوري، وإعلان قيام سلطة الشعب في مارس 1977 وتحويل ليبيا إلى "جماهيرية"، وأصبح النظام مهتمًا بتركيز السلطة بمركزية مفرطة، لا تتناسب مع طبيعة ومكونات المجتمع والدولة الليبية.

كما قوّضت المركزية المفرطة التي فرضها نظام القذافي، بالإضافة إلى الاعتماد على الأجهزة غير الرسمية والأمنية، على حساب المؤسسات الرسمية وحكم القانون، الإصلاحات المبكرة التي قام بها النظام الملكي لمأسسة الدولة، ونجح في توظيف التمايزات القبلية والجهوية لصالح بقاء نظامه واستمراره واختزال السلطة في شخصه.

بناء على ما سبق وللوقوف على سياسات النظم الحاكمة في ليبيا منذ الاستقلال وحتى سقوط نظام القذافي، سنتناول في هذا القسم من الكتاب اعتماد النظام الملكي على سياسة اللامركزية، ثم ننتقل إلى شخصنة الدولة بديلًا عن مأسستها في عهد العقيد معمر القذافي.

أولًا: اعتماد النظام الملكي على سياسة اللامركزية

تتكون ليبيا سياسيًا، وتاريخيًا، من ثلاثة أقاليم هي طرابلس في الغرب وبرقة في الشرق وفزان في الجنوب، ومع الوحدة الثقافية والاجتماعية للنسيج الديموغرافي لهذا الفضاء الجغرافي، فقد ظلت لكل واحد من هذه الأقاليم الثلاثة خصوصيات ومسارات تاريخية وسياسية واجتماعية خاصة، قد يزيد الشعور بها أو يقل، كما ظل جدل المركز والأطراف يأخذ أشكالًا ذات خصوصية جهوية؛ لذلك عند قيام الدولة الليبية مع الإعلان عن استقلال البلاد في ديسمبر 1951، استدعت إشكالية المركز نفسها بسرعة في لحظة التأسيس، فتقرر تبني النظام الفيدرالي، للحد من مخاوف إقليمي برقة وفزان، اللذين كانا متخوفين من سيطرة إقليم طرابلس الذي يمثل ثلثي عدد سكان البلاد، ومؤيد النظام الموحد.

تُوّج الأمير إدريس السنوسي ملكًا "للمملكة الليبية المتحدة"، بوصفها مملكة دستورية اتحادية ذات عاصمتين، وثلاث حكومات لأقاليمها الثلاثة؛ برقة وطرابلس وفزان حتى أواخر أبريل 1963، حين عُدل الاسم إلى "المملكة الليبية" فقط، ذلك بعد إلغاء النظام الاتحادي الفيدرالي، لتصبح للدولة سلطة مركزية واحدة.

1- اللامركزية الجهوية وسيلة لتحقيق الدعم والاستقرار:

سهل مهمة الملك إدريس في تحقيق وحدة اندماجية بين الأقاليم التي كان لكل منها كيانه، كون الملك إدريس يكتسي شرعية تاريخية ونضالية، وأيضًا انتمائه بالنسب إلى أسرة شريفة تعود أصولها إلى منطقة مستغانم في غرب الجزائر.

إضافة إلى العاملين السابقين، عمل دستور 1951 على منح الملك إدريس صلاحيات واسعة في مواجهة كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[1]. هذه الصلاحيات جعلت تركيز السلطة في يد الملك. وقد استند سلوك النظام الملكي إلى موازنات اجتماعية وسياسية واقتصادية، أدارها بحنكة في مرحلة بناء الدولة، وعلى التوزان الجهوي بين إقليمي برقة وطرابلس. وجد الملك أن سياسة التوزان الجهوي من شأنها أن تعزز من الاستقرار السياسي والمجتمعي، وحتى تكتمل الصورة، سيكون تركيز حديثنا في هذه الفقرة على ثلاث نقاط أساسية:

1-1 المصادر التقليدية لشرعية الملك إدريس السنوسي:

استندت شرعية النظام الملكي على التفاعل بين إرث الحركة السنوسية والنظام القبلي. أي أن النظام الملكي استمد شرعيته من مصدرين هما الديني والقبلي. وهي ظاهرة تشترك فيها كل النظم الملكية في المنطقة العربية

---

[1] للشرعية في الأنظمة السياسية مصادر عدة صنفها ماكس فيبر إلى ثلاثة نماذج هي:
"أ- الشرعية التقليدية وتركز على قوة العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع التي تحدد أحقية الحاكم، ويبرز ولاء الأفراد من خلال احترامهم للمكانة التقليدية للحاكم إما بحكم الوراثة أو الامتثال للأوامر الدينية.
ب- الشرعية العقلانية - القانونية ويعتمد هذا المصدر على قواعد مقننة موضوعية غير شخصية تحدد واجبات وحقوق الحاكم والمحكومين، وأسلوب الوصول إلى السلطة وممارستها.
ج – الزعامة الملهمة: وهى القيادة الفذة التاريخية القادرة على التأثير في المجتمع والدولة. وشرعية هذا النوع من الحاكم ترتبط بشخص الحاكم، حيث هو مصدر جذب وإعجاب المحكومين بصفاته وأعماله وقيمه ومثله العليا". أحمد شكر الصبيحي، معتز إسماعيل الصبيحي، التحليل السياسي للأنظمة السياسية المعاصرة وأزماتها، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص 183 – 184.

(المغرب، والأردن، والسعودية، وليبيا)، وبالتالي استطاع الملك إدريس قيادة المجتمع عن طريق هذين العاملين، كما كان المصدر الأقوى في النظام، حيث كانت إرادته بمثابة القانون، وقد ساعده في الاستحواذ على هذا القدر من السلطة إضافة للعاملين السابقين طبيعة السلطات الدستورية التي احتفظ بها من جهة، وخصائص النظام السياسي من جهة ثانية، بحيث استطاع أن يكون عامل الموازنة بين القوى المتنافسة، وكان استمرار وضع التوازن هو المحرك الأساسي له مما جعله يمسك بناصية الأمور[1].

وتواصلًا مع كل الأفكار السابقة، ولمزيد من التوضيح، حول المصادر التقليدية لشرعية الملك، سنتناول: ظهور الحركة السنوسية في إقليم برقة، ثم ننتقل إلى الدور الذي قام به الملك في إنشاء الدولة الليبية.

ظهور الحركة السنوسية في إقليم برقة:

ظهرت الحركة السنوسية باعتبارها حركة دينية إصلاحية في إقليم برقة، صاحب هذه الحركة محمد بن علي السنوسي الخطابي، الذي ينحدر من سلالة ملوك الأدارسة الذين أسسوا الدولة الإدريسية، والمعروف أن نسب الأدارسة يتصل بعلي بن أبي طالب. ونشأ صاحب الحركة السنوسية في بيت علم، هو بيت آل عبدالله الخطابي ببلدة مستغانم بالجزائر حيث ولد في 1787[2].

تضافرت العديد من العوامل وراء اختيار محمد بن علي السنوسي لإقليم برقة لنشر دعوته السنوسية؛ إذ بعدما بدأ محمد بن علي السنوسي بنشر دعوته في الحجاز، وأسس زاوية أبي قبيس، رأى أنه من الضروري أن تنطلق دعوته من مكان أخر، لذلك غادر أرض الحجاز، وقرر العودة لبلده الجزائر، ولم يكن ابن السنوسي يقصد برقة مباشرة، ولكنه كان يدرس المواقع خلال رحلته، فاختيار ابن السنوسي لم يكن بمحض الصدفة، وإنما جاء بناء على دراسة مقومات هذا الإقليم[3] ولمميزاته بجميع جوانبه السياسية، والاجتماعية،

---

[1] فوزي أحمد تيم، عطا محمد صالح، النظم السياسية المعاصرة، الجزء الثاني، منشورات جامعة قاريونس، 1988، ص 359.

[2] السنوسية دين ودولة، مرجع سبق ذكره، 2005، ص 31.

[3] السنوسي يونس العسكري، "أسباب اختيار محمد بن علي السنوسي برقة مركزًا لدعوته"، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية المرج، العدد 17، إبريل2017، ص 3.

والاقتصادية التي استطاع محمد بن علي السنوسي أن يلاحظها خلال زيارته لهذه المنطقة خلال تنقلاته ما بين الحجاز وبلده الجزائر، بعد أن تعذر على ابن السنوسي البقاء لنشر دعوته في مصر بسبب وجود الأزهر، وكذلك صعوبة نشر دعوته في الحجاز نتيجة لوجود الدعوة الوهابية، فضلا عن التوتر السياسي والصراع على السلطة بين الوهابيين والدولة العثمانية في أرض الحجاز من جهة، والتدخلات الأجنبية في مصر، ووجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر من جهة أخرى؛ لذلك حرص ابن السنوسي على اختيار المكان المناسب لنشر دعوته، محاولًا الابتعاد عن كل ما يمكن أن يُعيقه، أو يكون عقبة تحول دون تحقيق الأهداف التي كان يسعى من أجلها، فوجد ضالته في إقليم برقة الذي كان يمثل أصلح الأماكن استقرارًا، ونشر الدعوة خلال تلك الفترة لا سيما من الناحية السياسية، حيث كانت سيطرة العثمانيين حتى ذلك الوقت على إقليم برقة ضعيفة، كما استطاع ابن السنوسي من خلال معرفته بطبيعة إقليم برقة الاستفادة من موقعها الإستراتيجي على طرق القوافل الهامة، وجعلها سبيلًا لنشر دعوته[1].

يضاف إلى ما سبق، كان السنوسي الكبير رجلًا كثير الأوطان، ومن سكان المدينة، وكان يستشعر قدرًا أكبر من الراحة في مدراس ومكتبات فاس والقاهرة ومكة مما يجده في برقة؛ ولهذا نجده يعود إلى مكة فيما بعد، حتى بعد تأسيس الزاوية الأم للحركة السنوسية سنة 1843، وهى الزاوية البيضاء والتي جُعلت في هضبة برقة الوسطى. كانت الحركة السنوسية لا تزال حديثة عهد في البلاد، ومع ذلك عاد السنوسي الكبير إلى مكة سنة 1846 وبقي هناك حتى سنة 1853، وبهذا يكون مجموع ما قضاه السنوسي الكبير وهو ينشر تعاليم دعوته في برقة حوالي عشر سنوات لا أكثر، في حين أنه قضى ما يناهز العشرين سنة في الحجاز[2].

حين قدم السنوسي الكبير ليبث تعاليمه في برقة، وجد فيها مجموعات من القبائل لا يسيطر عليها قانون ولا حكم فعال؛ إذ كانت سيطرة الأتراك على دواخل برقة ضئيلة جدًا كما مر بنا. كان البدو الذين بث تعاليمه بينهم أناسًا

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 9- 13.

(2) السنوسيون في برقة، مرجع سبق ذكره، ص 31- 32.

بسـطاء، يعيشـون حياة متقشـفة، ويتسـمون بذلك الطبع الجافي، ترافقه تلك الصـفات النبيلة التي قلّما أخفقت في إثارة الإعجاب بهم لدى الرحالة الأوروبيين[1]، وكانوا بسـبب عزلتهم يجهلون تمامًا ما يدور بالعالم الخارجي، ويجهلون أيضًا تعاليم دينهم. والواقع أنهم يشـتركون في هذا الوصـف مع بقية البلاد الإسـلامية الأخرى في ذلك الوقت، ويؤمن البدو بالأولياء وبكرامتهم، ويتوجهون نحوهم بالاحترام والطاعة والتقديس، وجاء ابن السـنوسـي لهذا المجتمع فدرس أوضـاعه وعرف خصـائصـه، وعلى ضـوء هذه المعرفة بدأ عمله[2].

لم يكن المجتمع الذي وجده السنوسي الكبير في برقة مسلمين فحسب، وإنما شـديدي الولوع بالأولياء أو "المرابطين"، كان ولاء قبائل برقة للسـنوسـية إنما ينبع من إخلاصهم الشخصي للسنوسي الكبير وعائلته، ومن ثم سلطته قد نبعت من كونه مرابطًا[3]، والسـنوسـي في نظرهم ولي ذو كرامات وصـاحب بركة، وقد كانوا بحاجة إلى مثله يقيم بينهم سـلطة، تنظم شـؤونهم فسـاروا معه ودخلوا في حركته[4].

يمكن القول باختصار إن الحركة السنوسية قامت على الدعم والولاء المطلق لقبائل برقة، وكانت الحاضـنة للحركة السـنوسـية، وهي من اسـتقبلت مؤسـس الحركة السـنوسـي الكبير جد الملك إدريس، كما اختار السـنوسـي الكبير، مدينة البيضـاء في الجبل الأخضـر وأسـس فيها أول زاوية سـنوسـية[5]، كانت النواة الأولى للحركة السنوسية خارج الحجاز. لذلك لها مكانة كبيرة لدى السنوسيين.

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 109.

(2) أحمد صدقي الدجاني، الحركة السنوسية في القرن التاسع عشر، ط1، بيروت، دار لبنان، 1967، ص 264 – 266.

(3) السنوسيون في برقة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(4) الحركة السنوسية في القرن التاسع عشر، مرجع سبق ذكره، ص 264.

(5) "من الدعامات التي قامت عليها الدعوة والحركة السـنوسـية هي الزوايا، والزوايا هي المكان الذي يجتمع فيه الإخوان للعبادة ونشـر الدعوة والإرشـاد بين أهل البلاد المجاورة، أو بين القبائل القاطنة بجهتها، أو رجال القوافل الذين يمرون بهذه الزاوية. والزوايا معروفة في الأقطار الإسـلامية من أزمنة بعيده. بيد أن الزوايا السـنوسـية لم تكن كشـقيقاتها من العزلة والانقطاع عن محيطهم بل كانت مراكز نشـاط اجتماعي واقتصـادي وديني". محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، مرجع سبق ذكره، ص 85– 86.

لم يكن المهدي السنوسي (والد الملك إدريس) قادرًا على إتمام البناء الذي شيده والده، من أجل نشر الحركة السنوسية، وأن يصل السنوسيون بدعوتهم إلى قلب الصحراء الكبرى حتى بحيرة تشاد وما جاورها من إمارات إسلامية قديمة، أو قبائل زنجية وثنية، لولا قيام القبائل البرقاوية بمد الحركة السنوسية بعناصر مقاتلة، كما استجابت للحركة السنوسية قبائل الطوراق والتبو وأولاد سليمان وغيرها، حيث تمتعت السنوسية بنفوذ كبير في بلاد تبيستي والصحراء الكبرى[1].

زحف الفرنسيون في عهد المهدي السنوسي لغزو زواياها، عندما اتفق المستعمرون على تقسيم أفريقيا الغربية والوسطى، واشتبكوا مع السنوسيين في حرب مريرة، وعهد المهدي إلى ابن أخيه أحمد الشريف بإدارة الحرب ضد الفرنسيين، واشترك في القتال قادة من السنوسيين مبرزون، على رأسهم عمر المختار، وكانت الغلبة في النهاية للفرنسيين، واستمر الصراع بين السنوسية والفرنسيين في عهد أحمد الشريف بعد وفاة عمه المهدي سنة 1902م. وقد أرغم السنوسيون على ترك مقارعة الفرنسيين عندما فاجأ الإيطاليون الدولة العثمانية بقطع علاقتهم معها، وإعلان الحرب عليها في سبتمبر 1911[2].

منذ مرحلة مبكرة رأى الأمير إدريس السنوسي، وقبل سنوات من استلامه لزمام القيادة من أحمد الشريف، بأن إخراج قوات السنوسيين خارج حدود الإقليم والاستجابة لمطالب الخلافة العثمانية لن يفيد سكان البلاد شيئًا، لاسيما بعدما انتفت كل الأسباب والمبررات، فلم تعد دولة الخلافة الدولة التي يمكن الاعتماد عليها ولا هي الجهة التي تقدر مصالح السكان وتحقيق أهدافهم واحتياجاتهم.

الدور الذي قام به الملك إدريس في إنشاء الدولة الليبية:

بعد استلامه لزمام الأمور مباشرة، رسم الأمير إدريس خطوط مشروعه السياسي، حيث بات واضحًا لديه إمكانية التنسيق بين جهود سكان الأقاليم الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) لمواجهة الاستعمار الإيطالي ثم تكوين كيان سياسي

---

[1] علي محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في أفريقيا، ط3، بيروت، دار المعرفة،2009، ص 25.

[2] السنوسية دين ودولة، مرجع سبق ذكره، ص 152- 160- 162.

مستقل[1] يجمع هذه الأقاليم، ومن هنا ارتكز مشروعه السياسي منذ البداية على أسس المكون الوطني، بخلاف مشاريع القادة السنوسيين الذين سبقوه، حيث سبقته مشاريع ذات طموحات تتجاوز حدود الأقاليم الثلاثة، التي جسدها والده المهدي، ثم من بعده أحمد الشريف ابن عمه، وحينما تحالف مع البريطانيين من موقعه في المنفى وأسس الجيش السنوسي في مصر في أغسطس 1940، اشترط ضمن مجموعة من الشروط الأخرى ألا يحارب المجاهدون الليبيون عند دخولهم مع الحلفاء خارج الحدود الليبية[2].

لا شك أن الدور الذي قام به الملك إدريس في إنشاء الدولة الليبية بالغ الأهمية، إذ أنه لم يكتف بأن أقدم على العمل بجرأة لتخليص برقة من إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، فحسب، بل استعمل نفوذه الشخصي وحنكته السياسية لإقناع أصحاب النفوذ من الزعماء الطرابلسيين بوجوب الالتفاف حول مشروعه السياسي، الذي لولاه ما كانت لتتم وحدة ليبيا قط، ولما كان حفيدًا وخليفة محمد ابن علي السنوسي، مؤسس الحركة السنوسية، فقد كان ذا نفوذ مطلق بين السنوسيين، فضلًا عن كسب ثقة القبائل البرقاوية وأحاط نفسه بنفر من الرجال المقتدرين الذين تفانوا في تأييده. كان بعض هؤلاء الزعماء قد تبعوه إلى المنفى، والأخرون، الذين ظلوا في البلاد لمقاومة الإيطاليين قاموا بذلك بتوجيه منه، فلما عاد إلى برقة بعد الحرب لم يكن مجال التساؤل عمن يمكن أن تؤول إليه الزعامة في برقة.

من جانب أخر، لم يكن الغالبية من زعماء طرابلس يجهلون أهمية الملك إدريس في توحيد البلاد، إذ أنهم أدركوا أنه الشخص الوحيد الذي يكن له الجميع الاحترام، لكنهم اختلفوا في شكل الحكومة المنوي إنشاؤها، وعلى الحدود الدستورية لاختصاصاته[3]؛ لذلك كانت مسألة الإمارة محل الخلاف الرئيس بين الزعماء الطرابلسيين وبين قيادات البرقاويين، واعتبر البرقاويون اعتراف

---

[1] كان لظهور زعامات وممالك عربية في المشرق العربي بالتعاون مع بريطانيا، قد شجع الأمير إدريس على التفاوض مع البريطانيين والإيطاليين لإقامة إمارة في برقة تحت إمرته. وكان إخلاص القبائل في برقة وولاؤها للعائلة السنوسية أعطاه سندًا قويًا للمطالبة بذلك.
[2] الصادق الشكري، هدرزة في السياسة والتاريخ، الملك، العقيد، المعارضة الليبية في الخارج، الحلقة 1، ج3، 2008/5/18، archive.libya-al-mostakbal.org
[3] ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 369.

الطرابلسيين بإمارة إدريس السنوسي شيئًا أساسيًا لأي اتفاق معهم، الأمر الذي كان يرفضه الجانب الطرابلسي[1]، لذلك أصبحت مسألة القيادة السياسية التي سيعهد إليها بتولي الحكم في ليبيا مستقبلًا حجر عثرة في طريق وحدة البلاد واستقلالها، وقد حاول قادة طرابلس خلال الاتصالات التي أجروها مع البرقاويين التقليل من غلواء هذه المعضلة السياسية، بالتركيز على تحقيق الاستقلال والوحدة، بدلًا من الإصرار على فرض إمارة إدريس السنوسي[2]، بعبارة أخرى لم يكن هناك إجماع في طرابلس بخصوص قبول إمارة إدريس السنوسي[3]، وكان من الصعب أيضًا مطالبة الأمير وزعماء برقة بالتخلي عن ربط الإمارة بالوحدة، وقد اشترط الأمير أن يكون بيده تفويض من أصحاب الحل والعقد من أهالي طرابلس، بتمثيلهم والتفاوض باسمهم لتحقيق الاستقلال والوحدة، وبالتأكيد لا يستطيع أن يؤدي الأمير إدريس هذا الدور بصفة تخالف صفته، باعتباره أميرًا لإقليم برقة أو تتعارض معها[4].

وبغرض التوضيح يمكن القول: إن أهالي برقة وبفضل استقلال إمارتهم تحت إمرة إدريس السنوسي، كانوا عشية الاستقلال على درجة كبيرة من التماسك والقوة، الأمر الذي أهلهم لضمان ثلاثة نجاحات يمكن حصرها في التالي: يجب أن لا يكون النظام المنشود نظامًا ملكيًا وحسب، بل وأن يكون الأمير إدريس أول ملك لليبيا، كما فرض أنصار الحركة السنوسية شكل هذه الدولة التي لم تكن ملكية وراثية وحسب، بل ذات نظام فيدرالي أيضًا، كما نجح هؤلاء في جعل مدينة بنغازي ليس فقط العاصمة الثانية، بل وعلى قدم المساواة

---

(1) لا ينفي ذلك أنه بفضل رصيده العائلي كونه سليل الأسرة السنوسية ورصيدها الدعوي والجهادي وحنكته في تسوية الأمور في برقة أكسبته شعبية في طرابلس وفزان، أفضت إلى التوافق على مبايعته ملكًا للبلاد، وذلك في عامي 1920و1948 على التوالي.

(2) عزالدين العالم، تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي 1922– 1948 دراسة في تاريخ الحركة الوطنية في المهجر، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 2000، ص224- 225.

(3) "تكونت كتلة الطرابلسيين المناوئة لسياسة وإمارة إدريس من بعض زعماء بيدهم الأمر في قبائلهم وجماعتهم، ومن هؤلاء أحمد السويحلي، عون سوف، محمد توفيق الغرياني، الطاهر الزاوي، وهؤلاء الزعماء يمثلون بعض قبائل مصراتة والمحاميد وجبل نفوسة والزاوية"، المرجع السابق نفسه، ص 234.

(4) إبراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج1، مطبعة برنيق للطباعة والترجمة والنشر، بنغازي، 2008، ص 228.

مع طرابلس[1]. لعل أكبر ما يتميز به الملك إدريس من الصفات هو مقدرته على الحفاظ على التوازن بين القوى الممزقة المتنافســـة؛ فالبلاد التي أنهكتها الحرب والخصــومات القبلية والجهوية والأســر المتنافســة على الزعامة، تكون حاجتها الأساسية إلى شخص يعترف له الجميع بالمنزلة والاستقامة للحفاظ على النظام والاستقرار في البلاد[2]. كان هناك الكثير ما يمكن قوله حول شـخصـية إدريس الســـنوســـي، ونكتفي هنا بعرض لمحة موجزة عن الدور الذي قام به إدريس السنوسي في إنشاء الدولة الليبية، وفقًا لما ذكره أدريان بيلت[3].

يقول المفوض عن الأمير إدريس: "على الرغم من قصـر مدة معرفتهما، بدا إحسـاسًـا من الثقة المتبادلة بينهما. وقد أعجب كثيرًا بشـخصـية الأمير، ولم يجد فيها رجلًا حكيمًا وخبيرًا فحسب. وفي مسيرته الطويلة والمليئة بالمشاكل، طور الأمير مواهب لافتة من الإدراك ونفاذ البصــيرة في الأمور الســياســية. وكان متحفظًا وفطنًا، ولكن في الوقت نفسه مفاوضًا موثوقًا قادرًا على تقديم المصلحة العامـة على مصــــلحتـه. وفوق ذلك كلـه، كـان يحركـه إحســـاس ديني عميق بالمسؤولية تجاه شعبه"[4]. وحول حكمة الأمير ونفاذ بصيرته، يقول المفوض: "منح تحرير ليبيا على أيدي الحلفاء فرصـــة لإحياء الحركة الســنوســية. ولكن عندما عاد إلى برقة بوصفه الزعيم السياسي المعترف به من الشعب، وبصفته الرئيس المقبول للدعوة السنوسية، بدأت الأمور تأخذ مسارًا مختلفًا بالنسبة له؛ ففي برقة كان يمسك بزمام الأمور، لكن بحسبان أن السنوسية لم تكن بتلك القوة في طرابلس، فإن وضعه السياسي تعرض لقدر من التحدي".

كانت النتيجة الكلية للتجربة الحديثة في ليبيا، حسب ما يرى المفوض، تحتاج لنمط جديد؛ فالحركة السـنوسـية كانت على الأرجح جيدة، وكانت مفيدة في قيادة النضال ضد الإيطاليين، ولكنها ليست مناسبة لقيام نظام سياسي حديث[5].

---

[1] جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، مرجع سبق ذكره، ص 603.

[2] ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 370.

[3] المبعوث الأممي الذي أوفدته الأمم المتحدة لتهيئة ليبيا للاسـتقلال. يؤرخ الكتاب بتفصـيل مسهب وقيم العامين الأخيرين قبل إعلان الاستقلال في ديسمبر 1951.

[4] استقلال ليبيا والأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص 333.

[5] المرجع السابق نفسه، الجزء الثالث، ص 801 – 802

يمضي أدريان بيلت مستطردًا: "تمثلت ميزة الأمير إدريس الكبيرة في قدرته على فهم الحاجة إلى هذا التغيير، وسوف يُضاف رصيد أعظم لحكمته، في قيادة مجتمع عربي مسلم تقليدي أثناء المراحل الأولى للدولة الحديثة".

ويصف المفوض انطباعه من خلال مشاهدته للأمير وهو ينجز هذه المهمة الحساسة للغاية، كان منبهرًا وهو يراه يعمل، "فقد كان الأمير يعرف مواطنيه معرفه جيدة بحيث لن يضع وتيرة عالية لا يستطيعون الحفاظ عليها. وقادهم بحرص بوتيرة يمكن تحملها دون إزعاج، وبالتالي أظهر ضبط نفس اللافت الذي يميز الزعيم المتأمل. وبالفعل، لم يأخذ على الإطلاق خطوة إلى الأمام ما لم يكن يعرف أن هناك من يستطيع أن يتبعه، وفي نفس الوقت، كانت نصيحته متاحة على الدوام[1]، ورفضه القيام بأي فعل دون تفكر عميق. ولكن بمجرد أن يتخذ قراره لم يكن من السهل حمله على تغييره، ولو أنه في القضايا الخلافية كان مستعدًا دائمًا للاستماع إلى أولئك الذين يختلفون معه".

وحول طبيعة العلاقة بين المفوض والأمير يقول إنه سرعان ما تعلم ليس أن يحترم الأمير فحسب، بل أيضًا أن يقدر، وبشكل متزايد، أراءه ويسعى لمشورته، حتى وإن لم تسمح الظروف دائمًا باتباعها. "ولا يمكن لأي رجل في موقع الأمير أن يكون دون أخطاء، وكان هناك دائمًا أشخاص، بمن فيهم بعض مواطنيه الأكثر إخلاصًا له، مستعدين لانتقاد أفعاله وقراراته. ومع ذلك، يمكن القول دون الخشية من الوقوع في تناقض إن الكتلة الهائلة من شعبه تحترمه وتحبه بعمق، وغالبًا إلى درجة التبجيل"[2].

2-1 المصادر القانونية التي يتمتع بها الملك في الدستور الليبي:

لا يتسع المقام هنا لعرض مواد الدستور الليبي في فترة الاستقلال[3] ولكن الضرورة تقتضي الإشارة إلى أهم مواده بصفة إجمالية، خصوصًا فيما يتعلق

(1) سنأتي على ذلك لاحقًا عند الحديث عن المسار العسير المتعلق بصياغة الدستور والضغوط التي تعرضت لها الجمعية التأسيسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

(2) المرجع السابق نفسه،الجزء الثالث، ص 802-803.

(3) اللافت كما يشير كثير من الباحثين أن الدستور الليبي على خلاف بقية الدساتير الأخرى هو الذي أنشأ الدولة، ولم تنشئه الدولة، حيث لم تكن موجودة حينذاك.

بشكل الدولة ونظام الحكم، فضلًا عن التطرق في عجالة لأهم مواده ذلك بهدف تبيان الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الملك إدريس في الدستور الليبي.

لقد نص الدستور الليبي الصادر في 7 أكتوبر 1951 على أن ليبيا دولة ملكية وراثية، شكلها اتحادي، ونظامها نيابي، تسمى المملكة الليبية المتحدة (مادة 2)، تتألف من ولايات برقة وطرابلس وفزان (مادة 3). واستهدف النظام الاتحادي إيجاد توازن بين الولايات الثلاث، وتمكين كل ولاية من إدارة شؤونها ذاتيًا. وقد رأى واضعوا هذا الدستور بالإضافة إلى قيام الملكية قبل الإعلان عن الدستور، إيجاد برلمان ذي مجلسين (مادة 93)؛ مجلس الشيوخ ومجلس النواب. يمثل مجلس الشيوخ الولايات حيث يتساوى عدد أعضاء كل ولاية من الولايات الثلاث بغض النظر عن الحجم السكاني لها، ويضم أربعة وعشرين عضوًا، بواقع ثمانية أعضاء عن كل ولاية، يعين الملك نصفهم (مادة94) ممن يرى ضرورة وجودهم في المجلس لما يتمتعون به من صفات، ويفترض في الأعضاء المعينين أن يكونوا ممن لهم دور هام في الحياة العامة، أما النصف الأخر فيتم انتخابهم من قبل المجالس التشريعية للولايات. أما مجلس النواب فيضم ممثلًا عن كل عشرين ألفًا من الأهالي (مادة 101). وقد تمت زيادة حجم العضوية في مجلس الشيوخ استنادًا إلى التعديل الدستوري لعام 1963 حيث بلغ عدد الأعضاء اثنين وأربعين عضوًا يقوم الملك بتعيينهم جميعًا، كما تم إلغاء جواز تعيين أفراد العائلة الحاكمة في مجلس الشيوخ، أسوة بما هو معمول في مجلس النواب. كما يعين الملك أعضاء المحكمة العليا (مادة 141).

وقد روعي في المؤسسات الثلاث احتفاظ الملك بسلطات واسعة. وقد كانت سلطاته الدستورية تشمل المصادقة على القوانين (مادة 135) واقتراحها (مادة 138) واقتراح تنقيح الدستور (مادة 196)، كما أن له سلطة افتتاح أو إرجاء أو تحديد أو حل البرلمان (مادة 65). وفي الأوقات التي لا يكون فيها البرلمان منعقدًا، أو في الأحوال الاستثنائية، تكون للملك سلطة إصدار المراسيم، يكون لها قوة القانون على أن لا تكون مخالفة لأحكام الدستور (مادة 64).

ولعل أهم تلك الصلاحيات هو سلطة الملك في اختيار أو إقالة رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء، والوزراء، (مادة 72)، أما السلطة القضائية فقد تولتها المحكمة العليا مع محاكم أخرى. كما تمتع الملك في ظل الدستور ببعض

الصلاحيات القضائية كالعفو عن العقوبة وتخفيضها.

وتوضح الصلاحيات الدستورية التي يحوزها الملك إضافة إلى الوضع الأبوي والديني الذي يحتله في المجتمع الموقع الهام والفاعل له، وبالتالي قدرته على توجيه النظام السياسي ككل، دون أن يكون محلًا لأية مسؤولية استنادًا إلى نص المادة (59) من الدستور التي تعفي الملك من أية مسؤولية نظرًا لصون ذاته. وبالرغم من أن الدستور الليبي الصادر عام 1951 كان من أحدث الدساتير وأشرف على صياغته مجموعة من المفكرين تضم خبراء القانون الدستوري، برئاسة أدريان بيلت المفوض العام الذي عينته الأمم المتحدة، وضمن أغلب الحقوق والحريات والتوازن بين السلطات الثلاث[1]، إلا أن إرساء نظام اتحادي يحدد اختصاص الاتحاد ويركز السلطة في أيدي الولايات، وينص على إنشاء ثلاث حكومات وثلاث ولايات، وثلاثة مجالس تشريعية، وثلاثة ولاة بالتعيين المباشر بأمر ملكي وليس بمرسوم تصدره الحكومة، ومراعاة المساواة في التمثيل في مجلس الشيوخ المعين بين الولايات، وفي الحكومة والمناصب الهامة والرئيسية، كل هذا جعل من الناحية الواقعية تركيز السلطة الفعلية في يد الملك. وقد تعززت بمرور الوقت وأصبحت تقليدًا دستوريًا للبلاد[2].

3-1 استقطاب عشائري جهوي في إدارة شؤون الدولة لتوفير الدعم والولاء وتحقيق الاستقرار:

يمكن القول إن النخبة السياسية في ليبيا في العهد الملكي، كانت مزيجًا من بعض العناصر القبلية، وأعضاء الأسر التي لها مكانة اجتماعية تقليدية عالية بين سكان المدن. وجد النظام عندئذ أن هذه السياسة تضمن نوعًا من التوازن الذي يقود إلى استقرار البلاد، وبقي الملك وفيًا للقيادات التقليدية، وخصوصًا تلك التي عرفها عن قرب قبل حصول البلاد على الاستقلال[3].

---

[1] القذافي، وسياسة المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، ط2، بنغازي، مكتبة 17 فبراير، 2012، ص 360.

[3] صراع الخيمة والقصر:رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، مرجع سبق ذكره، ص57.

لم يكن هناك مؤهلون لتولي هذه الوظائف، فحصـــل بعض من تمكن من الحصول على شهادة جامعية على حقائب وزارية، ولكن لم يظهر ما يشير إلى أن الملك خصها بمكانة تساوي ما خصصه لعناصر الجيل القديم الذين لم تتح لهم فرص التعليم، واكتفوا باكتساب الخبرة أثناء العمل[1].

كان الملك إدريس يقدر عاليًا ما قدمته قبائل برقة من تضـــحيات في نشـــر الدعوة السنوسية، وفي مقارعة الفرنسيين في جنوب الصحراء الكبرى، ولاحقًا في ليبيا ضـد الإيطاليين، كما كانت صـلابة رجال القبائل وشـجاعتهم هى التي مكنتها من الصمود للهزائم المتتالية التي حاقت بالحركة السنوسية، وظلوا على ولائهم للسنوسية. ومن الواجب التأكيد مرة ثانية على أن النظام القبلي في برقة هو الذي زود الحركة السنوسية بأسسها السياسية[2].

من ضـــمن العائلات البارزة وذات الحظوة عند الملك إدريس على ســـبيل المثال عائلة (طامية) من قبيلة البراعصـــة في برقة، وهي من ضـمن العائلات التي استقبلت محمد بن على السنوسي جد الملك إدريس، كما اختار السنوسي الكبير مدينة البيضاء في الجبل الأخضر، وأسس فيها أول زاوية سنوسية، كانت النواة الأولى للدعوة والحركة السنوسية. بشكل عام، كان الملك إدريس يعتمد على قبائل برقة في توفير الدعم والولاء، كما يعتمد عليهم باعتبارهم مصـــدرًا لجنوده، وكان من الواضـح أن الملك لا يسـتطيع الاعتماد على غير البرقاويين عند الأزمات[3]. وقد سيطرت "قوات دفاع برقة" على أغلب المناصب المهمة في قوة دفاع برقة، التي كانت أهم القوات في المملكة وأفضـلها تسـليحًا، كانت بمثابة القوات الخاصـة التي يعتمد عليها الملك. قوات دفاع برقة هي ما تبقى من قوات التحرير السنوسية التي ساعدت الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية. وفي أغســطس 1949 أصـــبحت قوة الدفاع الرســمية لولاية برقة. وما لبثوا، بعد استقلال ليبيا 1951، أن أصبحوا جيشًا للملك.

وكان أفراد قوة دفاع برقة يُختارون من القبائل الرئيســـة في برقة، تبعًا

---

[1] أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية،مرجع سابق ذكره،ص 48.

[2] السنوسيون في برقة، مرجع سبق ذكره، ص 25و225.

[3] إيريك كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصـــره، ترجمة ونشـــر محمد غلبون، 1989، ص 124.

لولائهم للملك[1]، وكان الملك إدريس يقدر عاليًا ما قدمته عائلة سيف النصر من قبيلة أولاد سليمان، من تضحيات في مقارعة الفرنسيين في جنوب الصحراء الكبرى ضد الفرنسيين، ولاحقًا ضد الإيطاليين، بائتلافهم مع قبائل برقة وفزان الذين جاهدوا تحت راية السنوسية.

لجأ أغلب أولاد سيف النصر وبعض القبائل المتحالفة معهم إلي تشاد، وبقوا هناك إلى أن دعاهم الأمير إدريس سنة 1940 ليتعاونوا مع الحلفاء لطرد الطليان من ليبيا. ولهذه الأسباب، ولولائهم للحركة السنوسية، ومكافأة لهم على تضحياتهم، ولثقلهم القبلي، جعل الملك إدريس حكومة فزان وقفًا على عائلة سيف النصر طوال العهد الملكي، كما تولى عبدالجليل سيف النصر وزير الدفاع في بعض تشكيلات حكوماتها المتعاقبة[2].

ومن ضمن العائلات البارزة وذات الحظوة عند الملك (عائلة المنتصر)، تُعد عائلة المنتصر من بين أهم العائلات في مدينة مصراتة ولها نفوذ كبير في إقليم طرابلس، وكانوا يتولون مناصب قائمقام في مصراتة وسرت في العهد التركي، كان أحمد باشا المنتصر (جد محمود المنتصر رئيس الوزراء) شديد الولاء للعائلة السنوسية، تعلقت عائلة المنتصر بمحمد على السنوسي تعلقًا كبيرًا، عندما حل ضيفًا على عائلة المنتصر في مصراته، وهو في طريقه إلى برقة، وأصبحوا فيما بعد نوابًا له في طرابلس[3]. تم اختيار محمود المنتصر عضوًا في الجمعية الوطنية التأسيسية (لجنة الستين)، ووقع اختيار تلك الجمعية عليه ليترأس الحكومة الاتحادية المؤقتة التي شكلتها في مارس 1951. ويذكر أن محمود المنتصر شغل منصب رئيس الحكومة في العهد الملكي مرتين، كانت الأولى في ديسمبر 1951، والثانية في يناير1964.

تولت عائلة المنتصر العديد من المناصب، منهم الصديق المنتصر عم محمود المنتصر ولاية طرابلس، ووزير للدفاع في عهد حكومة عبدالمجيد كعبار. ولعائلة المنتصر صلات قرابة ومصاهرة مع عدد من العائلات الليبية

---

[1] القذافي وسياسة المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 102.
[2] الصادق الشكري، بيت الرجال: آل سيف النصر: تاريخ عائلة وسيرة أبطال، 17 ديسمبر، 2009، archive.libya-al- mostakbal.org
[3] مذكرات شاهد على العهد الملكي، مرجع سبق ذكره، ص 145- 148.

المتنفذة في مدينتي طرابلس وبنغازي كعائلة الخوجة، وبن زكري، وكعبار، وبن شعبان في طرابلس، وأبرز عائلات الحضر في بنغازي كعائلة الكيخيا، وعائلة لنقي[1]، فاستعان محمود المنتصر خلال رئاسته للحكومة بهذه العائلات وغيرها، ورغم أنه يرتبط بهذه العائلات برباط المصاهرة، إلا أنه لا يرى في ذلك محسوبية، لأنهم في رأيه مؤهلون لمثل هذه الوظائف والمناصب العامة، نظرًا لمراكزهم الاجتماعية والسياسية بين المواطنين، إلا أن هذا الأمر عرضه للانتقاد من قبل خصومه السياسيين، بالرغم من حنكته السياسية، وخبرته الطويلة في الشؤون العامة وإخلاصه للملك إدريس، فضلًا عن ثقة الملك القوية بمحمود المنتصر، كان مقبولًا من ساسة برقة ومن عائلاتها السياسية التقليدية، وحتى من قبائل برقة التي تعرف أن عائلة المنتصر من أتباع السنوسيين منذ أمد بعيد[2]. لقد كان لتعزيز المنظومة القبلية، والتحلي بالحكمة في معاملتها أثار كبيرة بالنسبة للنظام الملكي، خصوصًا في العقد الأول من عمر النظام، حيث إنها ضمنت ولاء زعماء القبائل فصاروا قاعدة تحتية تدعم النظام السياسي وتسانده، واحتواء أفراد القبائل دون إثارة أي نوع من القلاقل، كما أن تعزيز النفوذ القبلي يمنح الشيوخ تسوية الخلافات القبيلة، حيث إن القبيلة تصنع ضغوطًا على الأفراد المعينين لحل منازعاتهم بالطرق غير التكليفية، مما أدى إلى حل المنازعات الناشئة بالطرق السلمية تحقيقًا للأمن والاستقرار[3].

ولتوضيح ذلك نشير في عجالة إلى أهم الشخصيات الوطنية التي تم تعيينهم وإشراكهم في إدارة شؤون الدولة، سواء من حيث ثقلهم القبلي والعائلي أو تكريمًا لهم للجهود التي قدموها قبل فترة الاستقلال. ومن بين تلك التعيينات على سبيل المثال لا الحصر، تعيينه للمحامي فتحي الكيخيا ابن عمر باشا باعتباره أول رئيس وزراء لحكومة برقة بعد استقلال الإقليم في نوفمبر 1949، وبعد استقالته عُين والده خلفًا له، وكان عمر منصور الكيخيا مستشارًا سياسيًا للملك وزعيمًا لقبائل مصراتة ببنغازي، وبعد استقلال ليبيا عينه الملك كونه أول

---

[1] هدرزة في السياسة والتاريخ: الملك.. العقيد.. المعارضة الليبية في الخارج، ج1، الحلقة الثانية، 2006، archive.libya-al- mostakbal.org

[2] مذكرات شاهد على العهد الملكي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[3] اسمهان ميلود معاطي، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955–1969، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009، ص 96.

رئيس لمجلس الشيوخ، ثم حل محله الشيخ عبدالحميد العبار حتى سقوط النظام، وعبدالحميد العبار من كبار مشـــائخ قبيلة العواقير، وأحد أبرز مجاهدي برقة فترة الاستعمار الإيطالي. وتعيين سالم عمر المختار (ابن شقيق عمر المختار) عضوًا في مجلس الشيوخ حتى وفاته، وتعيين عبدالمجيد كعبار وزيرًا ثم رئيسًا للوزراء. ولعائلة الكعبار ثقل سـياســي واجتماعي في مدينة غريان وطرابلس، وتعيين محي الدين فكيني رئيسًـا للوزراء، ووالده كان أحد كبار مشـــايخ مدينة الرجبان بجبل نفوســـة، وعبدالقادر البدري من قبيلة العواقير ببرقة، والذي تم تعيينـه على رأس خمس وزارات في الحكومات المتعاقبة، ثم اختير رئيسًـــا للحكومة عام 1967، وتعيين حســـين مازق واليًا لبرقة من عام 1954 إلى عام 1962، وترأس وزارة الخارجية في عام 1964، وفي مارس 1965 كلف برئاسة الحكومة. حسين مازق جده أبوبكر حدوث مازق زعيم الجبل الأخضر وقبيلة البراعصة، ومن كبار المشايخ الذين ساندوا السنوسي الكبير جد الملك. وقد وصف حسين مازق علاقته بالملك إدريس بعد سقوط النظام الملكي، وانعقاد محكمة الشـعب لمحاكمة رجال العهد الملكي، حينما سـأله رئيس المحكمة عن علاقته بالملك، رد عليه واصفًا تلك العلاقة بأنها "كانت علاقة روحية وتاريخية ووطنية". كما تم تعيين يونس بالخير ابن زعيم قبيلة ورفلة عبدالنبي بالخير، وأحمد ســوف المحمودي من قبيلة المحاميد، وهي من القبائل الكبيرة في غرب ليبيا، وكذلك ســالم أحمد المريض ابن زعيم ترهونة، وحامد علي العبيدي ابن علي باشا العبيدي أحد أبرز مشايخ قبيلة العبيدات، ومن المشايخ الذين ساندوا الحركة السنوسية والأمير إدريس. تقلد حامد علي العبيدي خمس وزارات كان آخرها وزارة الدفاع 1967 – 1969، وكذلك عبدالقادر العلام العبيدي أحد أبرز قادة العبيدات في العهد الملكي، تولى العلام عدة مناصـــب وزارية منها الدفاع والخارجية. كما تم تعيين أبي بكر نعامة من ترهونة واليًا لطرابلس، وقد تم تعيينه على رأس خمس وزارات في الحكومات المتعاقبة. كان أبوبكر نعامة يحظى بشعبية كبيرة وسط قبائل ترهونة، وذكر محمد عثمان الصيد في مذكراته أنه في عام 1950، وقبل إعلان اســتقلال ليبيا، قام الملك إدريس بجولة في طرابلس، وألقيت داخل المدينة قنابل على الموكب الملكي من طرف مجهولين، ونظرًا لقلة رجال الأمن، كلف أبوبكر نعامة من الحكومة المؤقتة إحضــار عدد من رجال القبائل المسلحين لحفظ الأمن خلال زيارة الملك، وبالفعل استطاع في

فترة وجيزة تجميع 500 مسلح من قبائل ترهونة، جاؤوا إلى طرابلس لحفظ الأمن. في حين أحضر إبراهيم بن شعبان 300 من الرجال المسلحين من مدينة زوارة الأمازيغية[1]. وكان إبراهيم بن شعبان أحد أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية، ولاحقًا عضوًا في مجلس النواب، كما ترأس خمس وزارات في الحكومات الملكية المتعاقبة.

أما فيما يتعلق بإدارة الملك إدريس لشؤون الدولة، فيقول بشير المنتصر[2] في مذكراته: "كان الملك يحرص دائمًا على عدم إحداث تغيير شامل فجأة، بل كان يجري التغيير تدريجيًا، حتى في رؤساء الحكومات كانوا دائمًا وزراء في الحكومات المستقيلة السابقة، باستثناء محي الدين فكيني وبعده محمود المنتصر الذي اختير رئيسًا للوزراء بعد فكيني من خارج الحكومة المستقيلة"[3].

وفي السياق ذاته يذكر بشير المنتصر أن: "القرارات الهامة في الشؤون الداخلية والخارجية يجب موافقة الملك عليها قبل صدورها، مما يحرج رؤوساء حكوماته المسؤولين دستوريًا على هذه القرارات أمام مجلس الأمة، وخاصة أن الملك كثيرًا ما يصدر تعليماته شفويًا، أو عن طريق سكرتيره الخاص دون مناقشتها مع رئيس الوزراء مقدمًا"، ويمضي بشير المنتصر مستطردًا "وبالرغم من ذلك كان الملك يستمع إلى وزرائه، ويرضي هذا وذاك، كالوالد الحنون يغضب أحيانًا على بعض أولاده، ولا يعادي أحدًا منهم من أجل إرضاء الأخر، ولا يهمل أحدًا"[4].

من جهة أخرى، يشير تقرير بعثت به السفارة الأمريكية في ليبيا إلى الخارجية الأمريكية في 1 أكتوبر 1956 جاء فيه أن: "الملك إدريس يؤمن

[1] محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق، مرجع سبق ذكره، ص 256.
[2] تم التركيز على مذكرات بشير السني، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السابق بحكم أنه عاصر خمس حكومات في عمله (محمود المنتصر، وحسين مازق، وعبدالقادر البدري، وعبد الحميد البكوش ونيس القذافي)، علاوة على ذلك لم ينشغل في مذكراته بالدفاع عن نفسه أو مهاجمة خصومه أسوة برئيسي مجلس الوزراء مصطفى بن حليم ومحمد عثمان الصيد، قد يعزو السبب وراء ذلك أن المسؤولية تقع على عاتق رئيس الوزراء وليس الوزير.
[3] مذكرات شاهد على العهد الملكي، مرجع سبق ذكره، ص 129.
[4] المرجع السابق نفسه، ص 122– 123.

بضـرورة إعطاء حرية التصـرف في وضـع سـياسـات حكوماتهم وفي تنفيذها. غير أن الملك اعتاد في الوقت نفســه أن يراقب أعمال هؤلاء، كما أنه لا يتردد في استبدالهم في حال فشل سياساتهم"[1].

كان الترشـيح والانتخاب لمجلس النواب يجري على أسـاس شـخصـي فردي وقبلي، وليس على أسـاس برنامج حزبي بعد حل الأحزاب السـياسـية[2]. وكان من بين النواب أفراد معروفون بـانتمـاءاتهم الحزبيـة، يكونون مـا يعرف بالمعارضة آنذاك. لم يخل مجلس النواب في كل مرة من وجود نواب معارضين لسياسات وتوجهات النظام. وقد شـهدت النقاشـات البرلمانية في كل دورة نشـاطًا اتسم بمعارضـة الحكومة في بعض اقتراحاتها ومقرراتها وسياساتها. ومن ناحية أخرى، لم يمنع الغياب الرسـمي للأحزاب وجود أشـخاص معروفين بانتماءاتهم الحزبية من التي كانت موجودة في بعض البلدان العربية، كان من بينها وأهمها القوميون العرب ومن يحســبون على التيار الناصــري، وقد كانت الاتحادات العمالية نشــطة في تنظيم المظاهرات وفي الكتابة في الصــحف التابعة لها،

---

[1] محمد يوسـف المقريف، ليبيا بين الماضـي والحاضـر، صـفحات من التاريخ السـياسـي، الجزء الثالث، إكسفورد، مركز الدراسات الليبية، 2014، ص 401.

[2] "بعد إعلان استقلال ليبيا في ديسمبر 1951، وبموجب نص الدستور، بدأ الإعداد لإجراء أول انتخابات برلمانية عامة في ضـوء انقسـام السـاحة السـياسـية بين اتجاهين رئيسـيين النظام الفيدرالي الذي تتبناه السـلطة الرسـمية، وترغب في أن تحصـل على أغلبية برلمانية بحيث تسـير الأمور كما رسـمتها الحكومة. بينما رفعت المعارضـة شـعار الوحدة الوطنية"، أسـئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية، مرجع سبق ذكره، ص 286.

"ومن حيث إن الطرابلسيين لم يكونوا يحبذون شكل الحكومة الاتحادي، وهو الذي كان حزب المؤتمر الوطني الطرابلســي يقاومه بعنف، فقد خيل إليهم أن فوز الحزب سـيؤدي قطعًا إلى إعادة النظر في الدسـتور والتخلي عن (النظام الاتحادي)، ولكن فور ظهور نتائج الانتخابات حصــل أنصــار الحكومة على الغالبية السـاحقة من المقاعد. أما مرشـحو المؤتمر الوطني الطرابلسـي فلم ينجحوا بصـفة نهائية إلا في مدينة طرابلس". تاريخ ليبيا: من نهاية القرن 19 حتى عام 1969،مرجع سـبق ذكره، ص 373-374. "وعلى إثر ذلك قام الطرابلســيون، بتحريض من قبل زعماء المؤتمر الوطني الذين لم يكونوا راضــين عن نتائج الانتخابات، بالهجوم على المباني الحكومية وتخريب الاتصـالات الهاتفية وعطلت المواصـلات. وقد حمل الناس الأسـلحة جهارًا، تصـدى رجال الشـرطة للمظاهرة بقوة، فقتل حسـب الإحصــاءات الرسمية 13 رجلًا، وكان ثمة ما يشير إلى أن الاضطراب كان يمكن أن ينتشر ويتطور إلى عصيان للسلطة. فما كان من الحكومة إلا أن بدأت بالاعتقالات، وتقرر نفي السعداوي زعيم الحزب وأحد معاونيه، وزجت بالعشـرات من الأعضـاء البارزين في السـجن". أسـئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية، مرجع سبق ذكره، ص 286.

وبالرغم من ذلك يقول مصطفى التير "لا يمكن وصف النظام السياسي آنذاك بالديمقراطي. هو نظام سمح بهامش لحرية التعبير، ولم يلجأ إلى العنف للتعامل مع معارضيه، ولم يتخذ موقفًا إقصائيًا، بحيث تولى بعض الزعماء مراكز قيادية في الكادر الحكومي، كما نجح بعض رؤساء الوزارات في استقطاب نواب المعارضة ليتولى حقائب وزارية"[1]. والحقيقة أنه رغم احتكار القرار السياسي، إلا أن البلاد كانت تتمتع بكثير من الحريات الفردية والاقتصادية، وحقوق الإنسان ومتطلبات الأمن، التي لم توجد في بقية دول العالم العربي آنذاك، وقد أمكن تحدي السلطة أمام القضاء وإصدار أحكام ضدها[2].

2- انعكاس اللامركزية الجهوية على بنية المؤسسات (المحاصصة الجهوية)

لا شك أن البيئة الصحراوية المجزأة والشاسعة في ليبيا، قد أنتجت ظواهر استمرت عبر قرون، ويأتي في مقدمتها غياب الدولة المركزية، وخصوصيات جهوية، فضلًا عن عدم الاستقرار السياسي؛ فالبيئة الطبيعية للإقليم الليبي خصوصًا الصحاري الواسعة التي فصلت أقاليمها الثلاثة برقة وطرابلس وفزان، أسهمت في خلق مجموعة من المدن والمناطق التي انتمى إليها السكان وارتبطوا بها وتعصبوا لها. يمكن القول إذًا وباختصار "إن الظاهرة الجهوية في ليبيا، تأثرت بخصوصيات، بعضها جغرافي (كبر المساحة) وبعضها تاريخي (التقسيمات القديمة إلى أقاليم) وبعضها الأخر اجتماعي (الحضور المكثف للبنية القبلية). وقد خلق هذا التنوع خصوصيات جهوية لا يمكن إخفاؤها"[3].

لقد برزت المحاصصة الجهوية مع الشروع في تبني القرار رقم 289 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استقلال ليبيا، الذي لم يشر إلى الأمور المتعلقة بشكل الدولة ونظام الحكم. وقد تضمن قرار الجمعية العامة عدة أحكام خلافية، وتمثل الأمر الأصعب من حيث التطبيق تلك التي لمست هذا

---

(1) أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية، مرجع سبق ذكره، ص269.

(2) مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مرجع سابق ذكره، ص 360.

(3) محمد بوطالب، الظواهر القبيلة والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 253.

الجانب من المشـــكلة الليبية، لكن الأخطر من ذلك بحســـب رأي أدريان بيلت ارتباط فكرة الوحدة الوطنية بشـــكل متزايد مع مفهوم الاســـتقلال، وكان جمع الإثنين قد عقّد المشـــاكل المعنية بدلًا من يبســـطها، ولهذا، كانت الخطوة الأولى هي تشـكيل لجنة تحضـيرية تقوم باتخاذ الترتيبات الضـرورية لانتخاب جمعية وطنية تأسـيسـية ليبية لوضـع دسـتور البلاد، وقد تكونت اللجنة التحضـيرية من واحد وعشرين عضوًا يمثلون برقة وطرابلس وفزان. وفي اجتماع اللجنة الأول في طرابلس، تم انتخاب خليل القلال عن برقة، ومحمد عثمان الصيد عن فزان، لسكرتارية اللجنة التحضـيرية، ومحمد أبو الأسـعاد العالم عن طرابلس لرئاسـة اللجنة، كما قررت اللجنة التحضـــيرية أن تعتمد التمثيل المتســـاوي بتشـــكيل الجمعية الوطنية التأسـيسـية من سـتين عضـوًا بواقع عشـرين عن كل إقليم، تم اختيار كل من: عمر فائق شـــنيب عن برقة، ومحمد عثمان الصـــيد عن فزان نائبان لرئاسـة الجمعية الوطنية، واختير محمد أبوالأسـعاد العالم رئيسًا للجمعية. ولما قررت اللجنة التحضيرية أن تعتمد التمثيل المتساوي للأقاليم الثلاثة بتشكيل الجمعية الوطنية التأسيسية من ستين عضوًا بواقع عشرين عن كل إقليم، أصر الطرابلسـيون والمندوبان المصـري والباكسـتاني في مجلس الوصـاية (مجلس العشـــرة) التابع للأمم المتحدة على رفض المحاصـــصـــة الجهوية بين الأقاليم، لاعتبارات أهمها أن إقليم طرابلس بحكم تفوقه في عدد الســـكان[1]، يجب أن يكون له عدد أكبر من الممثلين، وبســـبب وجهات النظر المتباينة بين أعضـــاء إقليم طرابلس من جهة، وأعضـــاء إقليمي برقة وفزان من جهة أخرى، وكذلك اعتراض مندوبي مصر والباكستان بخصوص تأليف الجمعية الوطنية التأسيسية على الصـــورة المُشـــار إليها، وعليه فقد تقرر دعوة مفوض الأمم المتحدة إلى ليبيا، لإبداء ملاحظاته حول المســـألة فقال: "إن قرار التمثيل المتســـاوي بين الأقاليم الثلاثة كان لابد من اعتماده؛ فكل من برقة وفزان جعلتا ذلك المبدأ شرطًا ضروريًا لاشتراكهما سواء في اللجنة التحضيرية وفي الجمعية الوطنية، ولولا القبول بذلك لما أمكن تحقيق أول خطوة ضرورية تجاه الوحدة الليبية"[2]. وأوضـــح بيلت بأنه علينا أن ندرك أوضـــاع ليبيا كما هي "فإن ليبيا، بســـبب

---

[1] "في 1951م،كان عدد سكان ليبيا مليون نسمه منهم 750ألف نسمة في طرابلس، و300 ألف نسمة في برقة،و60 ألف في فزان"، ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص132.

[2] الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره، مرجع سبق ذكره، ص 114.

العوامل الجغرافية والتاريخية، مكونة من ثلاثة أقاليم، وهذه الأقاليم تتمتع بالكثير من المشترك فيما بينها، وبالرغم من ذلك فإن لكل منها أيضًا خصائصها المحلية، ووجهات نظرها ومصـــالحها التي ترتبط بها، والتي تريد أن تحافظ عليها، وهذا ينطبق بشـــكل خاص على برقة وفزان"[1]، غير أنه ينبغي التذكير بأنه حينما تم تعيين بيلت مفوضًـــا في ليبيا ليقدم مشـــورته لليبيين بشـــأن إعداد مسودة الدستور وبناء هيكل سياسي، وبعد مناقشات ومشاورات مطولة مع الزعماء الليبيين والجمعيات واللجان المنظمة المختلفة، أدرك بيلت أنه مع حرص الليبيين على موضوع الاستقلال، فإن خلافات سياسية كانت موجودة بين أقاليم البلاد[2]، ويمكن تلخيص الرؤى المتناقضة للأقاليم طبقًا لما قاله بيلت:

في برقة: كانت هناك خشـــية من هيمنة الطرابلســـيين الأكثر عددًا، ففضـــلت الأغلبية دولة فيدرالية. وكان البرقاويين، حذرين من إخوتهم الأكثر تطورًا في الإقليم الغربي، فقد خاضوا قتالًا أكثر شراسة ضد الإيطاليين وحاربوا جنبًا إلى جنب مع البريطانيين لتحرير بلادهم، وكانوا يعتبرون أن النفوذ الإيطالي ما زال قويًا في طرابلس، وكانوا يخشـون عودة المستوطنين الإيطاليين، الهاربين في طرابلس وإيطاليا في 1943، إلى برقة، من أن يعيد هؤلاء المســـتوطنون احتلال مزارعهم المهجورة، وربما التواطؤ مع زعماء طرابلســـيين بعينهم مؤيدين للإيطاليين. وأدى هذا القلق المزدوج، هيمنة الطرابلســـيين، وعودة الإيطاليين، شكوكًا متجذرة لدى البرقاويين تجاه ليبيا الموحدة.

في طرابلس: بقناعتها الفطرية، المتجذرة في التاريخ، بأن الإقليم ومدينته كانا المركز السياسي الطبيعي الذي يجب أن يحكم سائر أنحاء ليبيا، فأرادت الأغلبية الحضرية[3] ليبيا موحدة تحت حكومة مركزية بحد أدنى من الإدارة المحلية.

في فزان: كانت الرغبة في الاستقلال الذاتي المحلي بنفس قوة رغبة البرقاويين،

---

[1] ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 131- 131

[3] "يقصـــد بيلت بالأغلبية الحضـــرية في طرابلس؛ الحضـــريين عمليًا من حيث الموطن والذهنية، ووصفهم بالمتطرفين الذين تعرضوا لانتكاسة قياسًا بالعدد المتزايد من الوحدويين المعتدلين في طرابلس، وبدا ذلك واضـــحًا من خلال زيارة الملك المُســـمى إلى طرابلس في أواخر مايو 1951 التي بينت مدى الدعم الريفي للفيدرالية في جنوب إقليم طرابلس". للمزيد من التفاصيل انظر إدريان بيلت، الجزء الثالث، ص 1108 - 1111.

ولكن ما أن أصـــبح الســـكان مدركين عبر مشـــاورتهم مع البعثة، والمعلومات القـادمـة من الإقليمين الأخرين، للاحتمـالات التي يقـدمهـا قرار الأمم المتحـدة 298، فإن الرغبة لتجديد الارتباطات الاقتصـــادية القديمة مع مدينتي طرابلس وسرت، وجاذبية الروابط الدينية مع السنوسيين، دفعت تدريجيًا إلى فكرة قبول ليبيا الموحدة[1]. وتواصلًا مع الأفكار السابقة، وقصد المزيد من التوضيح حول انعكاس اللامركزية الجهوية على بنية المؤســســات (المحاصــصــة الجهوية)، سنناقش الجهوية المترسخة في بنية مؤسسات الدولة، وتدهور شرعية النظام الملكي.

1-2 الجهوية المترسخة في بنية مؤسسات الدولة:

بينما كان الاســتقلال مهمًا للشــعب الليبي على اعتبار أنه يؤدي إلى توحيد أقاليمها الثلاثة، ولكن حتى بعد الاستقلال ظل الإحساس بالجهة قويًا[2]، واستمر الليبيون في النظر إلى أنفسهم كونهم طرابلسيين أو برقاويين أو فزانيين، وليس اعتبارهم ليبيين[3]. وفي الواقع لم يكن للعهد الملكي، الذي بدأ مع عهد الاستقلال في أواخر 1951، أي دور في صنعها، وأن تلك التركيبة بتشعباتها وتداخلاتها هي إحدى موروثات الحقب الماضـــية، وأن النظام الملكي لم يكن بمقدوره أن يتجاهلها، ناهيك عن أن يلغيها تمامًا[4]، ومن ثم لم يكن غريبًا أن يتوقع لمســيرة الدولة الليبية الجديدة أن تتعرض للانتكاس، أو يصـــاب كيانها بالانشـــطار والتمزق، غير أن هذا لم يحدث آنذاك، ولعل من أسباب ذلك يرجع إلى شخصية الملك ومكانته من جهة، وما اتصف به من حكمة وحنكة سياسية، وإلى النظام الاتحادي الذي اختارته الجمعية الوطنية التأســيســية من جهة أخرى، والذي أعطى زعماء كل إقليم أو ولاية مجالًا هامشــيًا محليًا للحركة والتميز وبســط النفوذ الاجتماعي والسياسي[5]. ولسنا في حاجة إلى شرح كبير، للتعرف على

---

[1] استقلال ليبيا والأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 394- 395 وج2، ص 632.
[2] القذافي وسياسة المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 79.
[3] آمال العبيدي، الثقافة الســياســية في ليبيا، ترجمة محمد المغيربي، بنغازي، جامعة قاريونس، 2008، ص 263.
[4] ليبيا بين الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره، ج2، ص424.
[5] المرجع السابق نفسه، ص 486.

مدى ترسخ الجهوية في بنية مؤسسات الدولة ؛ لذا سنكتفي بذكر أبرز المؤشرات الدالة على ذلك منها:

1. تشكيل الحكومة طوال فترة النظام الملكي
2. المنافسة حول ممارسة الحكومة لأعمالها بين عاصمتي المملكة (طرابلس وبنغازي)
3. أزمة تعديل الحدود بين الولايات الثلاث
4. استياء البرقاويين من إلغاء النظام الاتحادي (الفيدرالي) عام 1963.

تفيدنا دراسة المادة التاريخية المسجلة على قلتها أن النظام الملكي أولى عناية بالغة بالتوازن الجهوي[1] لتحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ على شرعيته. ومن مؤشرات ذلك:

تشكيل الحكومة طوال فترة النظام الملكي:

عانى البناء السياسي الملكي من قوة المصالح الجهوية، ذلك في ظل التجاذب الجهوي بين برقة وطرابلس سواء في الحكومة أو مجلس الأمة، وسنكتفي هنا بذكر أمثلة مختارة توضح عمق الموروث الجهوي بين الإقليمين مستثنين في

---

[1] "يقصد بالتوازن الجهوي: توزيع المناصب السياسية في مواقع الدولة المختلفة توزيعًا جهويًا بحسب المناطق الجغرافية ذات الثقل السياسي والاجتماعي، مما يتيح توزيع الأدوار وتبادلها. والتوازن الجهوي قد يعمل على صيانة الاستقرار في المجتمعات التي تعاني أزمة التنمية السياسية في طريقها نحو التحديث، وقد يفضي أحد الأشكال الشرعية على النظام السياسي، عن طريق تبادل المصالح والاعتماد باعتباره ممثلًا للدولة كلها. كذلك، يستهدف التوازن خلق حالة من التعايش السياسي بين القوى الاجتماعية التي تمثل مفاتيح القوة السياسية، حيث استخدم التوازن الجهوي في تسريع الاندماج الاجتماعي والتكامل السياسي، حينما يشعر الناس بوحدة الانتماء والهوية والولاء. وفي المقابل، يعمل هذا الاتجاه أحيانًا على دعم الاستقرار وإعاقة التحديث، وذلك حينما يصبح التجنيد السياسي وتكوين النخبات عن طريق الاستحقاقات الجهوية، وليس لاستحقاق الكفاءة والجدارة. كذلك، فإن التقاسم الجهوي للمناصب الحكومية قد يعمل على تفتيت الهوية الوطنية، عن طريق تكريس وجود الجهات والمناطق والقوى المؤثرة، حينما يشعر الناس بأن الانتماء لهذه الجهات هو الذي يحقق العدالة والمساواة، وليس الانتماء إلى الوطن بوصفه وحدة جغرافية واجتماعية وسياسية واحدة". باسم الطويسي. دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسي: دراسة النخبات الحكومية الأردنية في بداية التحديث. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، صيف2011، ص 156.

ذلك إقليم فزان بحكم هامشية موقعه وقلة عدد سكانه وممثليه في الوزارات كان بعيد نسبيًا عن تلك التجاذبات والمنافسات حول مصادر القوة والنفوذ التي كانت تجري داخل أروقة مجلس الوزراء ومجلس الأمة. ومن انعكاسات تلك الفكرة، لم يغب التوازن الجهوي في تشكيل الحكومة الاتحادية المؤقتة المكونة من ستة وزراء، منهم رئيس الوزراء ووزير المالية والمواصلات من طرابلس، ووزير الخارجية والدفاع كانا برقاويين، بينما وزارة الدولة كانت من حصة فزان. ولما كان الملك إدريس برقاويًا، فقد اختار طرابلسيًا في أول وزارة[1]، وقد تولى رئاسة الوزارتين الثانية والثالثة برقاويان(محمد الساقزلي ومصطفى بن حليم)، والوزارة الرابعة كان رئيسها طرابلسيًا هو عبدالمجيد كعبار، والوزارة الخامسة فزاني وهو محمد عثمان الصيد[2]، وقد تولى الوزارتين السادسة والسابعة طرابلسيان(محي الدين فكيني ومحمود المنتصر)، في حين تولى الثامنة والتاسعة برقاويان (حسين مازق وعبدالقادر البدري)، والوزارة العاشرة كان رئيسها طرابلسيًا وهو عبدالحميد البكوش، والوزارة الأخيرة برقاويًا وهو ونيس القذافي. ناهيك عن الحقائب الوزارية فقد حرص الملك إدريس أن يكون ممثلوها من الولايات الثلاثة. كما جرت العادة أن يكون رئيس مجلس النواب من طرابلس، ويكون رئيس مجلس الشيوخ من برقة، ولا يفوتنا أن نذكر حرص النظام الملكي على مراعاة الجماعات الإثنية، ومن ثم فقد كان هناك وزيرًا من الأمازيغ في جميع التشكيلات الوازرية التي تألفت خلال العهد الملكي. كما تقلد عدد كبير منهم مناصب عليا في الوزارات والمؤسسات الحكومية وفي مجلس النواب والشيوخ، كذلك في الجيش والشرطة[3].

المنافسة حول ممارسة الحكومة لأعمالها بين عاصمتي المملكة (طرابلس وبنغازي):

من نافلة القول، التأكيد على أن طرابلس كانت محور اهتمام الدولة العثمانية ومركز الوجود العثماني إذ كانت الأغنى مواردًا وسكانًا واقتصادًا. كانت إيالة

---

[1] ربما يقصد خدوري من ذلك كونها أول حكومة تم تشكيلها كذلك محاولة من قبل الملك لاسترضاء الطرابلسيين لاعتراضهم على النظام الاتحادي.

[2] ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[3] ليبيا بين الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره، ج2، ص427.

طرابلس العثمانية تعتمد، إلى جانب الإنتاج المحلي التقليدي، على مصـــدرين خارجيين أساسيين لهما قيمة خاصة في تلك الفترة، هما تجارة القوافل ومكاسب القرصـان. وقد تمثلت الأولى في شبكة الطرق، وحلقة الوصل بين البحر والبر وقد أسهم الموقع الجغرافي المتميز لولاية طرابلس باعتباره أقرب منطقة لغرب أفريقيا على ازدهار تجارة الترانزيت كونها تجارة عالمية خلال القرن التاســع عشر. أما عن القرصنة فقد أصبحت مصدرًا حقيقيًا ومنتظمًا من مصادر دخل الدولة آنذاك، فقد تحول "ساحل البربر"، إقليم أطلس كما سمته أوروبا حينذاك إلى بيئة صـــالحة لنشـــاط القرصـــان الواســع في الحوض الغربي من البحر المتوسـط، وقد وصـل هذا النشــاط إلى أوجه في القرون 17 – 19، وفي هذا الدور كانت طرابلس بوجه خاص تشـــارك مشـــاركة كاملة[1]، ولكنها مع بداية 1880 مرت ولاية طرابلس بأزمات وتغييرات جديدة أدت إلى تحولات مهمة بنهاية القرن. فقد أدى التغلغل الاستعماري الأوروبي في وسط وغرب أفريقيا، إلى تحويل التجارة عن طريق السفن إلى غرب أفريقيا إلى مستعمرات فرنسا في تونس، والجزائر أو وادي النيل بالنسبة للاستعمار الإنجليزي[2]. وبالرغم من تدهور النشــاط الاقتصــادي والتجاري نجحت السياسة العثمانية نسبيًا في نهاية القرن التاسع عشر في بناء نظام إداري[3]، وأيضًا اعتباره مركزًا تجاريًا وحضـــريًا في مدينة طرابلس اعتمد على الإنتاج الزراعي والرعوي واليدوي للعمال الذين هاجروا إلى المدينة، طلبًا للعمل في الإدارة العثمانية أو سـياسـات الاستثمار البريطاني والإيطالي، عبر شركاتها التي هدفت إلى ترسيخ وجودها في الولاية قبل الاحتلال العســكري، فقد ارتفع تعداد مدينة طرابلس مثلًا من 20000 في سنة 1883 إلى 29644 نسمة في سنة 1911. أما برقة، فلم تكن تمتلك سوقًا حضـرية حقيقية، وبحلول عام 1860 لم تكن بنغازي ودرنة تعدان سوى 5000 نسمة لكل منهما. أما السوق الحضرية المعتادة لبرقة خلال نهايات القرن التاسـع عشـر، فقد كانت شـمال غرب مصـر مثل السلوم والإسكندرية

[1] المرجع السابق، ج1، ص 66 – 67.
[2] ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 77.
[3] المرجع السابق نفسه، ص 83.

وغيرها[1]. باختصار أصبحت طرابلس لها هيمنة سياسية واقتصادية وتجارية على معظم أرياف طرابلس، كونها مركزًا تجاريًا وحضـــريًا في الولاية، أما برقة، فلم تتأثر كثيرًا بتكوين الدولة العثمانية في النصـــف الثاني للقرن التاســـع عشر[2]. هناك تفسيرات لهذه الاستقلالية النسبية لبرقه كما سبق أن وضحنا، وبعجالة يمكن القول، كانت الحكومة في إسطنبول غير مبالية بما يحدث في ليبيا الفقيرة، وبخاصـــة إقليم برقة، حيث كانت إدارتهم أقل فعالية هناك حتى منها في طرابلس. ولا عجب في ذلك، فقد كان للأتراك مشـــاكل كافية تمامًا في أماكن أخرى، فهم في غنى عن مجافاة الحركة السنوسية واستعداء القبائل المحاربة التي تساندها، لهذا السبب ترك الأتراك السنوسية تقوم في داخل البلاد بوظائف كثيرة من مهمات الحكومة مثل ضبط الأمن، وإلى حد ما بجباية الضرائب[3].

وبناء على ذلك يمكن القول إن العاصمة بمعناها السياسي والإداري الصحيح لم تترسخ معالمها في ليبيا التي كانت عمليًا تشتمل على حكومات محلية/جهوية لا حكومة مركزية واحدة، فطرابلس لم تســـتمر لفترة زمنية طويلة باعتبارها عاصمة مركزية يتمركز فيها النشاط السياسي والاقتصادي في ليبيا.

أما في ما يتعلق بالمنافسة حول اختيار عاصمة المملكة، وتحقيقًا لهذه الغاية، لعله من المفيد أن نعرج على ما جرى من نقاش وجدل لدى أعضـــاء الجمعية الوطنية ولجنة الدســـتور المنبثقة عنها، حول موضـــوع اختيار العاصـــمة بين ممثلي برقة وطرابلس. كانت الدوافع المحتملة للأخذ بالنظام الاتحادي في دســـتور 1951 مبعثها كما ســـبق القول إلى خوف البرقاويين والفزانيين من ســـيطرة الطرابلســـيين، فقد كانوا يدركون أنه لن يمضـــي وقت طويل على قيام الوحدة حتى ينتقل مركز الجذب الســـياســـي من ولايتهم إلى طرابلس التي تتمتع بتطور اقتصـــادي أكبر، ولقد انعكســـت هذه المخاوف أيضًـــا من خلال اتخاذ عاصـــمتين للدولة طرابلس وبنغازي، ولتوضـــيح ذلك نشـــير إلى محضـــر لجنة الدستور بتاريخ 27 أغسطس1951 بخصوص الحجج التي ساقها العضو خليل

---

[1] الأصـوات المهمشـة: الخضـوع والعصـيان في ليبيا أثناء الاسـتعمار وبعده، مرجع سـبق ذكره، ص29– 30.
[2] ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[3] السنوسيون في برقة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

القلال بأحقية أن تكون بنغازي عاصـــمة للمملكة؛ فقال القلال: "إن الأعضـــاء يدركون جيدًا أن الويلات التي أصـــابت بنغازي دمرت الكثير منها ولم يبق من وســائل الإنعاش، ما يطمئن النفس إلى مسـتقبل زاهر فيها، إلا إذا جعلت مركزًا للحكومة، إذ ربما يؤثر هذا في نهوضـــها من جديد، أما إذا بخل الزملاء عليها بهذا العطف، فإن الأمل في تجديدها يضـيع هباء"؛ فاقترح عضـو طرابلس منير البرشان بأن يؤجل البحث في هذا الموضوع حتى يجتمع الأعضاء الطرابلسيون ويدرسون الموضوع درسًا وافيًا بعد التشاور فيما بينهم[1].

وفي الجلسـة الثالثة والعشـرين بتاريخ 15 سـبتمبر يشير محضـر الجلسـة إلى إعادة العضــو خليل القلال إلى ما ســبق أن نوه عليه بدعوته أن تكون العاصــمة مدينة بنغازي. فقام العضـــو عبدالمجيد كعبار وبيّن الصـــعوبات التي تعترض جعل بنغازي عاصــمة مما تكلف الدولة الناشــئة من مصــاريف باهظة قد تنوء بحملها وهى في دور التكوين، بينما طرابلس تامة الجهاز العمراني ولأســـباب تاريخية واجتماعية وعمرانية لا يكون من الســـهولة نقل العاصـــمة منها إلى غيرها. فقام العضــو محمد ارحيم ولفت نظر اللجنة إلى انتقال عاصــمة الأتراك من إســـطنبول إلى أنقره مع وجود الفوارق بين المدينتين كالفوراق التي أشـــار إليها عبدالمجيد كعبار، خصـوصًـا وأن بنغازي اليوم عربية محضــة، وأكثر أمنًا من غيرها لخلوها من دســـائس الأجانب ونشـــاطهم، ولعله يشـــير إلى الجالية الإيطـاليـة الكبيرة في طرابلس. وعقب خليـل القلال على ملاحظـة عبد المجيد كعبـار قـائلًا: "إننـا إذا أخذنـا ملاحظـة الزميل كعبـار نجد أن بنغـازي أقرب إلى أطراف المملكة الليبية من طرابلس، وهى موضوعه في وسط الرقعة الليبية في منتصف الساحل الليبي، هذا فضلًا عن أني أهيب بإخواني الطرابلسيين أن يبدوا من روح التكاتف والمساعدة ما يعوض برقة التي تكبدت دمارًا هائلًا".

وفي محضـر الجلسـة الرابعة والعشـرين المنعقدة في 16 سـبتمبر 1951 أعاد خليل القلال وجهه نظره في اســتحســـان بنغازي عاصــمة، ودلل على ذلك بأدلة جغرافية وسياسية مع مراعاة أولوية برقة من حيث التضحية والخسائر[2].

---

[1] الجمعية الوطنية التأسـيسـية الليبية، مجموعة محاضــر الجمعية الوطنية ولجنة الدسـتور المنبثقة عنها سنة 1950– 1951، ص 186 – 187.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 197.

عند هذه النقطة، ازدادت الأجواء توترًا لدرجة أن المفوض أدريان بيلت اعتبر أنه من المستحسن تأجيل الاجتماع؛ كما أنه كان يفكر في عرقلة محاولة الطرابلسيين والفزانيين البت في مسألة العاصمة عن طريق التصويت بأغلبية صريحة، وكان من شأن هذا القرار أن يقوي المعارضة البرقاوية ويقوض رغبة الولاية في الانضمام للاتحاد(1). في غضون ذلك، اقترح الأمير إدريس الحل الذي يفضله شخصيًا: عاصمتان، طرابلس وبنغازي، دون تحديد في الدستور أيهما سيكون مقر الحكومة. هذا الحل، غير مقبول بالنسبة للطرابلسيين والفزانيين، وهكذا استمر الجمود؛ ولذلك، وبناء على طلب من الأمير، دعا المفوض إلى اجتماع مع الوفد الطرابلسي والفزاني، وأشار لهم إلى أنه لا يوجد سوى خيار واحد: إما لا حل على الإطلاق، وما يصاحبه من عواقب وخيمة للغاية، وإما اقتراح الأمير، الذي لم يعجب البرقاويين، لكنهم قد يقبلونه. وناشدهم المفوض التنازل لتفضيلاتهم الإقليمية من أجل الوحدة(2).

أما بالنسبة لدور الأمير إدريس في الحد من احتدام الجدل وتشعب الآراء حول موضوع اختيار عاصمة المملكة، يفيدنا التقرير السري الذي بعث به نائب القنصل الأمريكي في ليبيا (ماريون رايس) إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ 19 أكتوبر 1951 ضمّنه ما دار من حديث بين القنصل الأمريكي لينش والأمير إدريس ببنغازي، ومما جاء في هذا التقرير بخصوص العاصمة حيث أكد الأمير أن موضوع اختيار العاصمة يشكل الصعوبة الأكبر. غير أنه أشار أن لكل عقدة حلًا. وقد علق القنصل لينش قائلًا: إن الأمير يحمل (المفتاح) لحل هذه المشكلة. ورد الأمير " نعم... بالتعاون"(3). وحول وجهه نظر الأمير يقول التقرير: "يرى الأمير على ضرورة التوصل إلى حل عاجل لمشكلة العاصمة خشية أن يؤدي مرور الوقت إلى ترسيخ المشاعر وإلى إصرار كل طرف على السير في وجهته الخاصة. وأشار المفوض أدريان بيلت وأخرون إلى إمكان ترك موضوع العاصمة الآن وعدم الإشارة إليه في الدستور، وقد رفض الأمير هذا الاقتراح، كما شرح كيف أن الليبيين يتطلعون إلى إعلان استقلال بلادهم واتحادها، وأنهم

(1) استقلال ليبيا والأمم المتحدة: مرجع سبق ذكره، ص1150.
(2) المرجع السابق نفسه، ص 1151 – 1152.
(3) ليبيا بين الماضي والحاضر، ج4، مرجع سبق ذكره، ص314.

لا يرغبون في رؤية شيء يعترض طريقهم، ومن ضمن ما أورد الأمير في هذا السياق"... إذا كان صحيحًا أن الأمريكان والبريطانيين والفرنسيين حريصون على نجاح القضية الليبية لأن لديهم بعض المصالح في ليبيا، فإن الليبيين لديهم مصلحة أكبر، إنها قضية بلادهم، وبالتالي فهم حريصون جدًا عليها ويهتمون بنجاحها في أقرب وقت... وإذا لم يتمكن الليبيون الآن من الوصول إلى حل لمشكلة العاصمة فإنهم، بعد تحقيق استقلال بلادهم، سيكونون قد حققوا مبتغاهم وهو الاستقلال، ومع الزمن سوف تنمو الأهواء وتقوى النزعات الانفصالية، وسيكون كل طرف عندها متمسكًا بطريقته، وهذا من شأنه أن يؤدي مستقبلًا إلى حرب أهلية عندما يجري مناقشة هذا الموضوع داخل البرلمان...".

ومما ذكره التقرير المشار إليه حول رأي الأمير إدريس في مسألة اختيار العاصمة:"عبّر الأمير عن اعتقاده بأن المناقشات المتعلقة بالدستور ستتم بشكل مرض بما فيها مسألة العاصمة. وقد ذكر الأمير للقنصل لينش بألا يصغي إلى الشائعات الكثيرة التي يرددها أصحاب المصالح الخاصة وبعض الهيئات والشخصيات الأنانية التي لا تهتم بشيء سوى مصالحها وأهليها"، وقد تحقق بالفعل ما توقعه الأمير، حيث استطاعت الجمعية الوطنية التأسيسية أن تتوصل إلى حل جميع القضايا العالقة بما فيها موضوع العاصمة حيث تم إقرار الدستور الليبي الذي نص في المادة (188) منه:"للملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي"[1].

ما يُلاحظ في هذا السياق، كان الأمير إدريس يتابع التطورات عبر المعلومات التي تصله بانتظام من المسؤولين الرئيسيين في الجمعية التأسيسية الوطنية الليبية. وكان في بعض الأحيان يطلب المعلومات من المفوض، الذي، كان بدوره يطلب مشاورة الأمير كلما نشأت مشكلة خطيرة.

[1] المرجع السابق نفسه، ص 315. "جدير بالإشارة هنا، كانت ليبيا، كانت ليبيا من بين الدول القليلة في العالم التي تنفرد بأن لها عاصمتين، وبمقتضى ذلك أصبحت طرابلس هى العاصمة الشتوية، فيما أصبحت بنغازي العاصمة الصيفية، وقد كان الانتقال السنوي للجهاز الحكومي والسلك السياسي من عاصمة إلى أخرى مرتين في العام يًحمل البلاد تكلفة باهضة في المال والوقت". القذافي وسياسة المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 101.

وفي بعض الأحيان كانت هذه الاجتماعات أوسع نطاقًا بحضور أشخاص يناقشون وجهات نظر متعارضة، وكان الأمير يستمع بانتباه، ونادرًا ما يتدخل. وإذا أبدى رأيًا، كان في صيغة نصيحة شخصية. وكان هذا يتوافق مع الموقف الذي تسمك به، وهو عدم ادعاء ممارسة وظيفة لم تُعهد إليه رسميًا بعد. وهكذا تركت الجمعية التأسيسية لتحمل مسؤوليتها وفق نص القرار 289. وبالنسبة للشؤون الداخلية لبرقة، كان وضعه في الوقت نفسه، وضع الأمير الحاكم.

وخلال هذا التطور الهادئ من إمارته السنوسية البرقاوية إلى مملكته الليبية، كانت مجموعة العمل تقوم بصياغة الفصل المتعلق بالامتيازات الملكية في الدستور، وقد سُهل النقاش بالموقف الشخصي للملك، وكان دافعه لهذا الموقف هو أنه في دولة حديثة يجب أن يتعلم الناس تحمل مسؤولياتهم بدلًا من أن يُحكموا من أعلى[1].

من خلال العرض السابق، يتضح جليًا مدى ترسخ الجهوية في ذهنية النخبة الليبية، وهو ما كشفنا عنه في سياق حديثنا عن اختلافات الرأي التي برزت في سياق النقاشات والتجاذبات بين الأقاليم الثلاثة حول اختيار العاصمة.

أما في ما يتعلق بمرحلة ما بعد الاستقلال، لأسباب ذات علاقة بالتوازن الجهوي، يمكن تفهم سياسة التهدئة التي اتبعها النظام الملكي في توزيع المخصصات المالية والتنموية مستهدفًا إرضاء قطبي الإقليمين (طرابلس وبنغازي)، وقد ازدهرت المدينتان كثيرًا على حساب بقية أرجاء البلاد. وساهمت ظاهرة نمو المدينتين، في جذب استقطاب الناس في أنحاء البلاد، رغم أن هذا النمو الحضري لم يكن يعتمد على احتياجات هذه المدن. وكان المشروع الذي يتم إقامته في إحدى المدينتين، طرابلس وبنغازي ما تلبث الحكومة أن تقيم مشروعًا مماثلًا في المدينة الأخرى يشابهه تمامًا في الحجم والشكل. وقد استمر العمل بهذه السياسة دون تغيير إلى حين الوصول إلى مرحلة الإشباع، عندما تبين أن العديد من المشروعات التي تم إقامتها في كلا المدينتين تتجاوز طاقة كل مدينة على استيعابها آنذاك[2]. لقد حرمت هذه المشاريع والإنشاءات

(1) استقلال ليبيا والأمم المتحدة، ج3، مرجع سبق ذكره، ص1002 – 1004.
(2) القذافي وسياسة المتناقضات، مرجع سبق ذكره ص 102.

المزدوجة للمرافق وضخامتها، وارتفاع تكاليفها في الخطة الخمسية، القطاعين الزراعي والصناعي الهامين من الحصول على الاعتمادات اللازمة، خاصة أن ما خصص لهما في الخطة الخمسية كان يسير وفق ما اتبع في مشاريع إنشاءات المرافق وهو الازدواج بين الإقليمين برقة وطرابلس.

يمكن القول وباختصار، إن المشاريع والإنشاءات قامت على أساس تنافسي واسترضائي، وليس على أساس تكاملي، ولم تأخذ في الاعتبار الأولويات وعامل الوقت والتكلفة والكثافة السكانية والأنشطة الاقتصادية[1].

وكما ذكرنا سابقًا، أنه منذ إعلان استقلال الدولة وممارسة الحكومة أعمالها، كانت الحكومة تتناوب الإقامة بين العاصمتين (بنغازي وطرابلس)، إلا أن مقتل إبراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية عام 1954 حرم بنغازي من نقل الحكومة إليها، ومنذ ذلك الوقت لم تعد مقرًا محتملًا للحكومة[2]. وفي العام نفسه طالب الوزراء الطرابلسيون بانتقال الحكومة إلى طرابلس، وكانت أيضًا رغبة رئيس الحكومة آنذاك مصطفى بن حليم، فاقترح على الملك أن تنتقل الحكومة إلى طرابلس، وتظل هناك لمدة سنتين حتى يتم إنشاء مكاتب ومساكن للحكومة الاتحادية في البيضاء، ومنذ ذلك الحين تقرر العمل بجد في إنشاء مدينة البيضاء، لتنتقل الحكومة إليها بصفة نهائية من طرابلس إلى البيضاء بعد انتهاء السنتين، وكانت رغبة الملك أن تكون البيضاء عاصمة ليبيا، حيث أسست هناك أول زاوية سنوسية في ليبيا، لذلك وافق على اقتراح رئيس الحكومة مصطفى بن حليم[3]. ويشير محمد عثمان الصيد في مذكراته أنه حينما كلفه الملك برئاسة الحكومة سأله الملك: ألا ترى أن الوقت قد حان بشأن إعلان البيضاء عاصمة للمملكة؟ وكان جواب الصيد للملك - بحسب ما أورده في مذكراته - أن مدينة البيضاء لم تستكمل جميع مرافقها، وسيتم ذلك عند إعلان الوحدة الكاملة للمملكة[4]. على أي حال، برز الاستقطاب الجهوي بين رؤوساء الحكومات

---

(1) مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مرجع سبق ذكره، ص 356 - 357.

(2) "امتنع الملك إدريس عن زيارة بنغازي عاصمة برقة رسميًا قرابة 13 عامًا، كاملة منذ أن جرى اغتيال رئيس ديوانه إبراهيم الشلحي في أكتوبر 1954 حتى أبريل 1968". ليبيا بين الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياسي، ج4، مرجع سبق ذكره، ص 86.

(3) محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد، مرجع سبق ذكره، ص 107.

(4) المرجع السابق نفسه، ص 245.

المتعاقبة، خصوصًا بعد حرمان بنغازي باعتبارها مقرًا للحكومة بالتناوب مع طرابلس، كانت البيضاء مقرًا صيفيًا لرئيس الوزراء والوزراء، ثم أصبحت مقرًا دائمًا لرئاسة الوزراء ووزارة الخارجية، وبعض المصالح مع باقي الوزارات. وحينما ترأس محمود المنتصر الحكومة كان من بين أهدافه غير المعلنة، نقل مجلس الوزراء ووزارة الخارجية إلى طرابلس، وقد تحصل على موافقة الملك لنقل الحكومة إلى طرابلس إرضاء للرأي العام الطرابلسي.

وقد حاول محي الدين فكيني الشيء نفسه قبله، لكن الوقت لم يمهله لإتمام نقل الحكومة، وقد أثار نقل محمود المنتصر لمقر الحكومة غضب المسؤولين البرقاويين، كما لاقي نقل الحكومة إلى طرابلس عدم رضا زعماء برقة[1]، ومنذ حكومة عبدالمجيد كعبار لم تعد بنغازي مقرًا محتملًا للحكومة، ورغم موافقة الملك على نقل الحكومة إلى طرابلس أمر ببقاء وزارة الدفاع وقيادة أركان الجيش في البيضاء، ويعني هذا حفظها لعودة الحكومة إليها مستقبلًا، كما تأخر نقل وزارة الخارجية، بسبب تردد حسين مازق ووكيلها حسين الغناي في النقل رغم تعليمات رئيس الوزراء، وعندما تولى حسين مازق رئاسة الحكومة سنة 1965 قرر عودة الحكومة إلى البيضاء بصفة نهائية؛ فعادت وزارة الخارجية بعد نقلها لفترة لا تزيد على شهرين بشكل أحدث ارتباكًا وفوضى وحير رجال السلك الدبلوماسي الأجنبي[2]. كان عبدالقادر البدري الذي تقلد مناصب عدة منها رئاسة الوزراء، كغيره من زعماء برقة، حريصًا على مصالح برقة، ويؤكد بصراحة أن برقة لن تقبل سيطرة إقليم طرابلس على الأمور في ليبيا، وأن الميزة السكانية التي تعتمد عليها طرابلس تقابلها ميزة وجود معظم حقول النفط في برقة، مما يشكل توازنًا في الثقل السياسي بين الإقليمين، وكان يفضل بقاء الحكومة في البيضاء، رغم أنه يفضلها في بنغازي، بحكم انتمائه إلى بنغازي، لكنه يعرف أن ذلك مستحيلًا[3] بناء على رغبة الملك بأن تكون البيضاء عاصمة وحيده للبلاد. كما ظهر الاستقطاب الجهوي أيضًا في أروقة البرلمان، بحسب ما تشير إليه برقية بعثت بها السفارة الأمريكية في بنغازي إلى

---

(1) مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 212.

(3) المرجع السابق نفسه، ص248.

وزير الخارجية في 11 أبريل 1963، بفشـــل مجلس النواب في آخر لحظة بالانعقاد في جلســته العادية بالموعد المحدد لها، بســبب تغيب عدد من النواب البرقاويين عن عمد. وتشير البرقية أن سبب مقاطعة النواب البرقاويين للجلسة احتجاجًا على ما فهموه من أن التعديلات الدســتورية، التي تزمع حكومة محي الدين فكيني إجراءها، تهدف أولًا إلى إعلان الوحدة، ثم إلى اتخاذ طرابلس عاصمة (وحيدة)، مما يعني نقل كل أثر للسلطة السياسية من برقة، في حين يصر البرقاويون على أن التشريع المقترح بشأن الوحدة ينبغي أن يتضمن تأكيدًا بأن البيضاء ستكون العاصمة. كما أشارت البرقية إلى التحركات التي يقوم بها العديد من الشخصيات البرقاوية في هذا الاتجاه، ومن بينها إرسال البرقيات إلى الملك والحكومة مؤكدين بأنهم سوف يؤيدون مشروع الوحدة بالكامل، شريطة الإعلان عن مدينة البيضــاء عاصــمة للبلاد[1]. وفي السياق ذاته قام تسعة من النواب كلهم من ولاية طرابلس، فيما عدا محمد بشير المغيربي، بمقاطعة الدورة البرلمانية الجديدة التي جرى افتتاحها يوم 6 ديســمبر 1962 بمدينة البيضـــاء، وكانت هذه المقاطعة على أساس عدم دستورية عقد البرلمان خارج العاصمتين المنصوص عليهما في الدستور، وهما طرابلس وبنغازي، وفضلًا عن ذلك، قام عدد من هؤلاء النواب (وهم ذوو توجهات ناصـــرية) بالتوقيع مع عدد من الشخصيات الوطنية على مذكرة مؤرخة في 27 ديسمبر 1962، وموجهه إلى الملك ضمنوها عددًا من المطالب، كان من أبرزها التخلي عن مشروع البيضاء عاصـــمة للبلاد، وإعلان الوحدة الكاملة، والتخلي كلية عن النظام الاتحادي، واختيار مدينة طرابلس كعاصمة وحيدة للبلاد[2].

أزمة تعديل الحدود الإدارية بين الولايات الثلاثة:

علينا أن نشـــير بداية أن الاندماج الســـياســـي بين ولايات ليبيا الثلاث التي تشكلت منها دولة الاستقلال، لم يكن تامًا ولا مثاليًا، كما شهدت مسيرة الدولة الليبية خلال هذه الحقبة تردد بعض الأصوات ذات النزعة الجهوية الضيقة في كل ولاية منها، وتعبيرًا من بعض زعامتها عن توجهات قبلية ومحلية متعصبة،

---

[1] ليبيا بين الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياسي، ج4، مرجع سبق ذكره، ص221.
[2] المرجع السابق، ج2، ص357.

وكل ذلك كان أمرًا طبيعيًا في ظل الموروثات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي شكلت ذاكرة وذهنية قادة الجيل الأول من بناة دولة الاستقلال[1]، وسنكتفي بالإشارة إلى مطالبة ولايتي برقة وفزان بتعديل حدودهما مع طرابلس.

المطالب البرقاوية بتعديل حدودها الإدارية مع ولاية طرابلس

تعود المطالب البرقاوية بتعديل حدودها مع إقليم طرابلس إلى قبيل فترة الاستقلال، حيث يشير محضر جلسة المؤتمر الوطني البرقاوي في 23 أبريل 1948 بمطالبة الشيخ أبي سيف ياسين أحد مشايخ قبيلة المغاربة، بتعديل الحدود الإدارية بين إقليمي برقة وطرابلس، على اعتبار أن قبيلة المغاربة قبيلة كبيرة وممتدة، قسم منها يقطن غربي الحد الذي جعلته الحكومة الإيطالية إبان فترة الاستعمار فاصلًا بين برقة وطرابلس[2].

ويستطرد الشيخ أبوسيف ياسين أن هذا الحد وضع في زمن الاستعمار الإيطالي لأسباب اقتصادية وإدارية؛ لأن الحد الأصلي كان يصل إلى بويرات الحسون[3] وكل المنطقة الممتدة من إجدابيا شرقًا إلى بويرات الحسون غربًا

---

[1] المرجع السابق، ج1، ص 485- 486.

[2] يسمى الحد الفاصل بين برقة وطرابلس محليًا بالقوس، أو قوس الأخوان فيليني (بالإيطالية: L'Arco dei Fileni) كان قوسًا ونصبًا تذكاريًا من الرخام، وبوابة عبور بنيت في فترة الاحتلال الإيطالي سنة 1937، تحت حكم إيتالو بالبو لليبيا، بين برقة وطرابلس آنذاك على بقايا منطقة "هيكل الأخوان فيليني" وتذكيرًا بهما. كان القوس الواقع غرب بلدة العقيلة وشرق راس لانوف يمثل بوابة حدودية بين برقة وطرابلس، قبل أن تقرر إيطاليا دمج برقة وطرابلس وفزان في مستعمرة واحدة تحت الاسم التاريخي للبلاد "ليبيا". هذا القوس يعود إلى ما يزيد عن 2500 عام خلت، كون أن الإغريق كانوا يسيطرون على شرق ليبيا والبونيقيون كانوا يسيطرون على غربها، فاتفقوا على ترسيم الحدود بينهما في نقطة تلاقي عدائين رياضيين من كل طرف من أقصى نقطة في ساحل الطرف الأخر، يجريان عبر ساحل المتوسط، ولتكون منطقة تلاقيهما هي الحدود الفاصلة بين الحضارتين. وبسبب التعرجات على ساحل برقة، فقد استغرق عدائي الإغريق الأخوين فيليني وقتًا أطول من البونيقيين، ليصل الأخوان إلى المنطقة وليدفنا بها، وبعد احتلال إيطاليا لليبيا، تم إنشاء القوس تكريمًا لهما. تم هدم القوس عام 1970. موسوعة السياسي الليبي، القوس بين برقة وطرابلس، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،1 أبريل 2012، https: //ar.m.wikipedia.org

[3] تقع بويرات الحسون إلى الغرب من مدينة سرت بحوالي 90 كلم، أما النوفلية فهي تقع إلى الشرق من سرت بمسافة 127، واسمها ينسب لإحدى بطون قبيلة المغاربة. سالم محمد الزوام، المعجم الجغرافي للأماكن الليبية، مصراتة، دار مكتبة الشعب، 2005، ص 30.

تعرف بمنطقة المغاربة. ويضيف الشيخ أبوسيف: "وقد أضر هذا الوضع بقبيلة المغاربة، إذ أنه قسمها إلى قسمين، قسم داخل حدود إقليم برقة، وقسم خارج عنها الأمر، الذي احتجت عليه القبيلة دائمًا ولم ترضه". وعليه فقد طالب الشيخ أبوسيف المؤتمر بالنظر إلى هذه المسألة المتعلقة بقبيلة المغاربة، والعمل على توحيد منطقة المغاربة كما كانت في السابق بإزالة الحد الإداري، وإدخالها ضمن حدود برقة كما كانت قديمًا، سواء شمل الاستقلال ليبيا جميعها أو اقتصر الأمر في الوقت الحالي على برقة.

ويفيد محضر جلسة المؤتمر البرقاوي المشار إليه، بعد المذاكرة في الموضوع قررت الهيأة تأييد مطالب قبيلة المغاربة، وأن تقسيم منطقتها إلى قسمين واحد داخل حدود برقة، والثاني خارج عنها مجحف ومضر بها إداريًا واجتماعيًا؛ لذلك أيدت اللجنة بالإجماع اقتراح الشيخ أبوسيف ياسين بضم القبيلة على بعضها إداريًا، وجعل حد منطقتها بويرات الحسون كما كانت عليه قديمًا تابعة كلها لإقليم برقة للمحافظة على كيانها وضم شملها وإحقاقًا لحقها[1].

تكرر مطلب ولاية برقة بتعديل حدودها مع ولاية طرابلس بعد الاستقلال للأسباب نفسها التي أشرنا إليها آنفًا، على أن يتم ضم شطري قبيلة المغاربة الذي يقطن جزء منها في منطقة النوفلية الواقعة ضمن الحدود الإدارية لولاية طرابلس، وقد استندت ولاية برقة في مطلبها على خرائط تركية، ومع كل الجهود المبذولة في هذا المطلب إلا أنها باء بالفشل في ضم النوفلية[2] إلى ولاية برقة.

أما ولاية فزان فقد كانت تطالب (باسترجاع) منطقة الجفرة من ولاية طرابلس، على اعتبار أن المنطقة كانت تابعة لولاية فزان إبان الحكم التركي، على اعتبار أن عائلة سيف النصر صاحبة النفوذ الكبير في ولاية فزان، لها أملاك كثيرة في مدينتي هون وسوكنة، وازداد إلحاح ولاية فزان للمطالبة بهذه المنطقة بعد أن خلف سيف النصر أخاه عمر سيف النصر واليًا على فزان، بل إن عمر سيف النصر كان يقرن المطالبة باسترجاع الجفرة بمطلب خطير، ألا

---

[1] محاضر جلسات المؤتمر البرقاوي 1948–1950، إعداد غازي خربيش وآخرين، 9يوليو 2006، https//libya7.wordpress.com

[2] صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 513.

وهو ضرورة الاتفاق مع فرنسا على إبقاء قواتها في فزان، وعقد معاهدة تحالف عسكرية معها على غرار معاهدة التحالف الليبية البريطانية، ولم يكن ذلك بسوء نية – كما قال مصطفى بن حليم في مذكراته-، ولكن اعتقادًا منه أن عقد معاهدة مع فرنسا يحقق مصالح ولاية فزان، إذ كان يخشى أن تهمل الولاية من قبل الحكومة الاتحادية إذا ما تم إخراج الفرنسيين منها.

ويضيف مصطفى بن حليم (رئيس الحكومة آنذاك) ومع إلحاح عمر سيف النصر رأى الملك إدريس أن يسترضي عمر سيف النصر بالاستجابة لطلبه بخصوص ضم الجفرة إلى ولاية فزان، لاسيما بعد رفض الملك مطلب إبقاء القوات الفرنسية؛ لذلك كتب الديوان الملكي خطابًا يشير إلى رغبة الملك في أن تقوم الحكومة الليبية بإجراء اتفاق بين ولايتي طرابلس وفزان لإعادة النظر في حدودها بغية إعادة منطقة الجفرة إلى ولاية فزان.

استقبل الأعضاء الطرابلسيون في مجلس النواب خبر تعديل الحدود بالسخط والاحتجاج، مما دفعهم إلى استجواب الحكومة ومهاجمتها بكل عنف في جلسات متعددة، واضطر رئيس المجلس إلى إيقاف إحدى الجلسات عدة مرات ليهدئ من غضب الأعضاء، ويسيطر على إدارة الجلسة[1].

استياء البرقاويين من إلغاء النظام الاتحادي (الفيدرالي) 1963:

على الرغم من مزايا النظام الاتحادي خلال السنوات الأولى لدولة الاستقلال، حيث ساعد على تحقيق التكامل السياسي والإداري التدريجي بين الولايات (الأقاليم) الثلاثة ومواطنيها، إلا أن الزمن والتجربة أظهرا لهذا النظام عدة عيوب، التي كان من أبرزها تكلفته المالية الباهظة، كما كان من مظاهرها تنازع الاختصاصات والصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات. وقد زاد من هذه العيوب ما صاحب النظام من تغليب الاعتبارات الجهوية والقبلية والشخصية، عبر اتخاذ القرارات على المستويين المركزي والاتحادي، كما زاد من استفحال هذه الأوضاع وجود عاصمتين للبلاد هما طرابلس وبنغازي، واستمرار تنقل الحكومة الاتحادية بأجهزتها بينهما بشكل دوري،

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 514 - 516.

حتى وإن كان متقطعًا بعض الوقت، ثم الشـــروع عام 1953 بعقد اجتماعات لمجلس الوزراء في مدينة البيضـــاء، ثم البدء فعلًا منذ عام 1956 في بناء عاصـــمة ثالثة في تلك المدينة خلال حكومة مصـــطفى بن حليم[1]؛ ونتيجة لهذه المشكلات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية خاصة، شعر الملك إدريس أن الوقت قد حان لتغيير النظام الاتحادي الذي تسـير عليه المملكة، وضـرورة استبداله بنظام مركزي، وقد تم تعديل الدستور، وأصدرت الحكومة قانونًا بالرقم (32) في 10 ديسمبر 1962 تضمن تعديل بعض الأحكام التي تضمنها الدستور الاتحادي، وكانت التطورات الدسـتورية والتشـريعية تهدف إلى التمهيد لإحلال نظام الوحدة بدل الاتحاد، وجاءت الوزارة الخامسـة برئاسـة محي الدين فكيني في مارس 1963 لتعمل على تنفيذ التعديلات الدسـتورية التي تمت في وزارة محمد الصيد. وفي 27 إبريل 1963 تمت المصادقة على أهم تعديل لدستور عام 1951، حيث ألغي الشـكل الاتحادي للدولة، واسـتبدل بدولة موحدة بسـيطة، وبالتالي أقيمت حكومة واحدة لها ولاية في كافة الأمور، وعلى كافة أراضـي الدولة، كما قسـمت الدولة إداريًا إلى عشـر محافظات إدارية يرأس كلًا منها (والٍ)، إلا أن الصـلاحيات التي تمتع بها الوالي في ظل الدولة الموحدة أقل من تلك التي كان يتمتع بها الولاة في ظل الدولة الاتحادية[2]، وعلى إثر إقرار هذه التعديلات الدستورية، أصدر الملك مرسومًا بقانون عمل رقم (1) لسنة 1963 جرى بموجبه إلغاء النظام الاتحادي. وفي اليوم التالي 26 إبريل 1963 وجه الملك كلمة إلى الشعب الليبي أعلن فيها توحيد نظام الحكم بالمملكة التي أصبح اسمها (المملكة الليبية) بعد أن كان (المملكة الليبية المتحدة)[3]. وقد كان التعديل المشـار إليه هامًا وعميقًا لعدة اعتبارات، فهذا التعديل ألغى النظام الفيدرالي المكون من ثلاث ولايات، وربما جاء إلغاء نظام الولايات واسـتبداله بحكومة مركزية ونظام إداري، يقسم البلاد إلى عشر محافظات من أجل وضع سياسات وخطط مركزية تعمل على تنمية البلاد، وتجاوز البيروقراطية التي تمثلها سلطات الولايات، وتشكل عائق امام التخطيط المركزي، وبالتالي فإن التعديل الدستوري قد جاء في مرحلة تم فيها تجاوز التباعد الجغرافي نسبيًا بين الولايات

[1] ليبيا بين الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياسي، ج3، مرجع سبق ذكره، ص262.
[2] فوزي أحمد تيم، عطا محمد صالح، النظم السياسية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، 372.
[3] محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 288.

الثلاث، إذ أصــبح من الممكن إدارة البلاد بشــكل مركزي لإدارة الثروة الواعدة التي ظهرت لصالح التنمية وكذلك سهولة التواصل بينها[1].

وثمة نقطة أخرى، لا بد من الإشـــارة إليها عند الحديث عن أســـباب إلغاء النظام الفيدرالي؛ إذ لم تقتصــر الشــكاوى من النظام الاتحادي على الحكومات الاتحادية المبكرة ورؤوســائها، بل تجاوزتها إلى شـــركات النفط الأجنبية التي كانت قد شـــرعت منذ عام 1956 في التنقيب عن النفط في البلاد، حيث وجدت الشركات النفطية صعوبات مع حكومة ولاية برقة في مد أنابيب النفط من بعض الحقول النفطية الواقعة في ولاية برقة إلى مواني نفطية تقع داخل حدود ولاية طرابلس، وكان معظم النفط في ذلك الوقت يأتي من مناطق تقع في ولاية برقة، ونتيجة لذلك ســـعت الولايات المتحدة تؤيدها بريطانيا بإقناع الملك إدريس بأن الوحدة الليبية أصبحت ضرورية لمصلحة البلاد؛ للإستفادة من ثرواتها النفطية على الوجه الأكمل، وأن وحدة البلاد تعززت بمرور الســنوات ولم يعد هناك خطر يهدد النظام كما كان عليه الحال في الماضي[2]. ويؤكد محمد المقريف من خلال تتبعه للوثائق والتقارير المتعلقة بالســفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا، إجماع التقارير على أن المبادرة بشـــأن إلغاء النظام الاتحادي جاءت من الملك نفســـه، الذي طلب من رئيس وزرائه محمد عثمان الصـــيد أواخر عام 1962 اتخاذ الخطوات وإعداد الوثائق اللازمة لإلغاء النظام الاتحادي وإقامة الوحدة الشاملة على أن يتم ذلك في هدوء ودون ضجيج إعلامي[3]. وقد تناولت الســـفارة البريطانية التعديلات الدســـتورية في ليبيا، في عدد من تقاريرها كان أهمها التقرير الذي وجهه مسؤول المخابرات بالسفارة "لوكاس" إلى الخارجية البريطانية بتاريخ 13 ديســـمبر 1962، وكان من بين ما جاء في ذلك التقرير المطول:"... أن أحد العوامل المهمة التي طرأت على الحالة الليبية تمثل في اكتشــاف البترول الذي شــكل مصــدر دخل حيويًا للدولة أحســت معه الحكومة الاتحادية أن بمقدورها ومن واجبها وضــعه تحت تصــرفها. وفضــلًا عن ذلك، فإنه ربما يشــعر الملك بأن خلافة العرش ســوف تكون أقل إشــكالًا إذا ما وقعت

---

(1) البشـــير علي الكوت، الدســـتور والتعديلات الدســـتورية في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 14،أكتوبر 2016،ص30- 31.

(2) مذكرات شاهد على العهد الملكي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

(3) ليبيا بين الماضي والحاضر:صفحات من تاريخ ليبيا السياسي،ج4، مرجع سبق ذكره، ص271.

في ظل حكومة مركزية قوية..."[1]. ويضيف لوكاس: "إن من شأن ذلك أن يقلل المكائد الجهوية، رغم أنه قد يزيد من الأخطار في هذا السبيل إذا لم تكن الحكومة المركزية تحمل ولاء لولي العهد"[2].

اللافت للنظر هو رأي الحسن الرضا ولى العهد في إلغاء النظام الاتحادي، يتضح ذلك من خلال رسالة المستر جاكسون إلى الخارجية البريطانية في بنغازي بتاريخ 16 يونيو 1962 التي تضمنت تقريرًا عما دار في لقاء دي كاندول[3] مع ولي العهد في طبرق خلال يونيو1962، لقد عبر ولي العهد عن وجهه نظره فيما يتعلق بالنظام الاتحادي أنه ضد أية فكرة تدعو إلى إقامة صورة من صور الاتحاد بين الولايات الثلاث أكثر مما هو قائم في الدستور الحالي، لأن الأمير يعتقد كما جاء في تعبيره بأهمية المحافظة على المصالح البرقاوية. إن من رأي الأمير أن التآمر وأعمال التخريب ضد العائلة السنوسية هي في ازدياد، ولا سيما في طرابلس، ومن رأيه أن النظام الملكي يحتاج إلى برقة قوية حتى يمكنه الاعتماد عليها[4]، ولمزيد من التوضيح حول هذه المسألة نعود إلى تقرير لوكاس الذي أبدى تحفظًا حول إلغاء النظام الاتحادي قائلًا: "إن إدارة بلاد تبلغ مساحتها 680 ألف ميل مربع على أساس مركزي هو أمر مثير للقلق. وإن الإجماع الذي ظهر خلال اجتماعات مجلس الأمة (النواب والشيوخ) عند النظر في هذه التعديلات لا ينبغي أن ينظر إليه بالضرورة على أنه يعكس الرأي العام في البلاد بدقه، على الرغم من أن ذلك الإجماع بيّن بجلاء أن كلمة الملك إدريس مازالت بمثابة القانون[5]. ومما يؤكد على أن هذه التعديلات الدستورية لا تعكس الرأي العام البرقاوي بدقة، غياب خمسة أعضاء عن الجلسة الخاصة بالمجلس التشريعي البرقاوي، حينما أحيلت التعديلات الدستورية على المجلس للموافقة عليها، واستقالة محمود أبو هدمه والي برقة احتجاجًا على تلك التعديلات، كما أن عمر سيف النصر والي فزان جاء إلى

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 278.
(2) المرجع السابق نفسه، ص 293.
(3) إيريك دي كاندول كان المفوض المقيم للحكومة البريطانية في عهد الإدارة البريطانية وصديقًا مقربًا للملك إدريس، وأخذ رأيه في أمور الدولة وسياسة حكوماته المتعاقبة.
(4) المرجع السابق نفسه، 278.
(5) المرجع السابق نفسه، ص 293.

الملك إدريس معارضًا تعديل الدستور، لكن الأمر كان قد قُضي، فقدم هو الأخر استقالته، كما استاء النظار ورؤساء المجالس، أما حسين مازق فلم يعترض على فكرة تعديل الدستور، لكنه يرى توحيد العاصمة، ويجعل مدينة البيضاء عاصمة المملكة الليبية. والواقع أن حسين مازق لم يكن راضيًا عن تعديل الدستور، وكان يأمل بإبقاء النظام الاتحادي، أما مسألة العاصمة فلعله أراد الحسم في أن تكون البيضاء عاصمة المملكة، وأن تدخل ضمن هذا التعديل، إلا أن البنيات الأساسية في المدينة لم تكتمل، ومن الصعب نقل السفارات والوزارات والإدارات الأخرى إلى مدينة تحت الإنشاء[1].

وقد تعرضت الباحثة إليزابيث هايفورد (في أطروحتها لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة تافتيس بالولايات المتحدة الأمريكية، نوفمبر 1970) إلى ما سبق الإشارة إليه في أكثر من مناسبة، خشية الزعماء البرقاويين في الماضي من أن يسيطر عليهم الطرابلسيون الأكثر عددًا وتقدمًا، ومن ثم استخدموا علاقاتهم الخاصة بالملك في مواجهه ولاية طرابلس، ومع ظهور النفط وعمليات التنقيب التي كشفت أن أغلب احتياطات النفط موجودة في ولاية برقة. ومن ثم، فإن نفوذ برقة أصبح اقتصاديًا بقدر ما كان في الماضي روحيًا وسياسيًا، بعبارة أخرى لم يعد البرقاويين يخشون أن يصبحوا عالة على الطرابلسيين الذين يديرون أغلب المؤسسات الاقتصادية في البلاد، ولم يعد البرقاويون يخشون أن يسيطر الطرابلسيون على الحكومة في حال إلغاء النظام الاتحادي وإعلان وحدة البلاد ناهيك عن الصلات التاريخية والروحية القوية التي تربط البرقاويين بالملك الأمر الذي يجعله يحدب على مطالبهم[2]. وتكشف التقارير والوثائق الأمريكية والبريطانية، جانبًا أخر للصورة، فقد أشارت إلى عدد من المحاذير التي يمكن أن تنجم عن التعديلات الدستورية في ليبيا التي سهلت كما يرى البعض في وصول العسكر إلى سدة الحكم، وإلى شعور البرقاويين بالتهميش السياسي والاقتصادي، بعد سقوط النظام الملكي من قبل الحكومة المركزية بطرابلس التي قادت في النهاية إلى اندلاع شرارة انتفاضة 17 فبراير من برقة.

---

[1] ليبيا بين الماضي والحاضر:صفحات من تاريخ ليبيا السياسي، ج4،مرجع سبق ذكره،ص 270.
[2] المرجع السابق نفسه، ص 294.

ومما يؤكد على صــحة هذا الافتراض، وبحســب ما تفيده التقارير أن أبرز المحاذير والسلبيات التي ترتبت على إلغاء النظام الاتحادي تمثلت في الآتي:

- بقدر ما حققت هذه التعديلات مزايا إدارية وسياسية ومالية، إلا أنها من ناحية أخرى جلبت معها محاذير أمنية وســياســية، حيث إنها (بســبب ما ترتب على هذه التعديلات من تركيز وتوحيد للســلطة والشــؤون المالية، وقوات الأمن بالقيام بانقلاب والاســتيلاء على الحكم)، سهلت فكرة السيطرة على البلاد من قبل أيه مجموعة تفكر بالقيام بانقلاب والاستيلاء على الحكم.
- إن إلغاء أو مجرد إضــعاف حكومات الولايات التي كانت تشــكل حلقات مهمة في صـلة المواطنين بنظام الحكم، وتركيز السـلطة في الحكومة المركزية دون إيجاد وســائل بديلة لربط المواطنين بالدولة وتمكينهم من الإحساس بالمشاركة السياسية، من شأنه أن يضعف هذه الصلة، وأن يزيد من أسباب سخط المواطنين وتذمرهم من نظام الحكم.
- إن حكومة الولايات- رغم كل الانتقاد الذي يمكن أن يوجه إليها– كانت تشــكل فرامل وكوابح للحكومة المركزية (الاتحادية) تضــبط حركتها، وتراجع ممارستها وتوقف تجاوزاتها [1].

تدهور شرعية النظام الملكي:

تدهورت شرعية النظام الملكي بعد مرور العقد الأول من الاستقلال ما أدى بالنهاية إلى انهياره بعد أقل من عشرين سنة، كان ذلك بسبب جملة من العوامل التي لم تجدِ معها مصــادر الشــرعية التقليدية التي كان يتمتع بها النظام. وســيتم فيما يلي تسليط الضوء على أهم هذه العوامل:

عوامل داخلية:

بداية يمكن القول إنه منذ اللبنة الأولى في بناء الدولة الملكية حدث الخلل. الملك يكلف شــخصًــا لتشــكيل الحكومة وفقًا لتقديرات ذاتية مبعثها اجتماعي أو

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 282.

توازن محسوب بمقاييس الولاء السياسي لشخص الملك. لم يحكم الملك بشكل مباشر ويومي، ولم يكن للحكومة ورئيسها صلاحيات الحكم الكامل. هكذا أُسست الدولة ولم تُمأسس[1]، فضلًا عن ذلك، عجز النظام الملكي عن تقديم هوية[2] وطرح أيديولوجي له قدرة على ربط المواطنين به وحصوله على الدعم الشعبي، عدا الوضع التقليدي، إضافة إلى أن المشاركة السياسية من قبل المواطنين لم تكن واسعة بحكم أن الأحزاب السياسية كانت محظورة، كما عجز النظام عن تجاوز أهداف مرحلة الاستقلال.

نتيجة للعوائد المالية من النفط بدأ التطور يطال البني السائدة حيث بدأ التخلخل في التركيب الاقتصادي والاجتماعي يتصاعد، فبدأت نسبة التعليم في الارتفاع، وأصبح ثلثا السكان بحلول 1967 من سكان المدن، كما بدأ نمو الطبقة

---

(1) عبدالرحمن شلقم،بناء الدولة في ليبيا... بداية لم تبدأ، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14368، 31 مارس 2018، https://aawsat.com

(2) لهذا، ولأسباب ذات علاقة بتغليب الهوية العربية - القومية على الهوية الوطنية لدى عموم الليبيين، جرت محاولات في السنوات الأخيرة من عهد النظام الملكي لغرس قيم الولاء والانتماء للهوية الليبية والاهتمام بمصلحة ليبيا أولًا وأن هناك "شخصية ليبية" جديرة بالاهتمام والولاء نحوها. ينسب بعضهم فكرة "الشخصية الليبية" إلى عبدالقادر البدري كتعبير عفوي ورد على لسانه أثناء أحد اجتماعات مجلس الوزراء، عندما كان رئيسًا له في الفترة التي أعقبت أحداث يونيو 1967، لما سيطر خلالها على المواطنين من شعور بالانحياز الكامل للقضايا القومية، وإهدار كلي للمصلحة الليبية، فجاء تعبيره عن "الشخصية الليبية" كمحاولة للتنبيه إلى ضرورة الاهتمام بمصلحة ليبيا، إلى جانب المصلحة القومية، أو النظر إلى المصلحة القومية من خلال المصلحة الوطنية. وتفيد الوقائع الخاصة بهذه الفترة أن حكومة عبدالحميد البكوش شكلت في ربيع عام 1968 لجنة أطلق عليها اسم "لجنة التوعية الوطنية". ولكن هذه اللجنة أسوة بغيرها لم يكتب لها النجاح. وقد وردت عدة إشارات إلى موضوع الشخصية الليبية في التقارير السرية الصادرة عن السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا خلال هذه الفترة. من ذلك ما جاء في التقرير الذي أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ 8 يوليو 1968. وبحسب ما يشير إليه التقرير "لقد سعت حكومة البكوش بطريقة منظمة، ودون محاولة منها لهدم انتماء ليبيا القومي، لأن تقنع الليبيين أن ليبيا هى ذات كيان متميز ومستقل، وأن ليبيا لها مصالحها الوطنية الخاصة التي تفصلها عن بقية أصدقائها وجيرانها، وأن هناك شخصية ليبية حقيقية ومتميزة... ". ثم يورد التقرير ذاته: " إن الجهود التي بذلها البكوش من أجل احتضان فكرة القومية الليبية، قوبلت دون شك، بعداء من قبل مصر. غير أن الاضطرابات الداخلية التي تشهدها مصر من جهة، والدعم المالي الذي تتلقاه من ليبيا، هما اللذان دفعاها إلى عدم الإفصاح عن عدائها لفكرة القومية والشخصية الليبية". ليبيا بين الماضي والحاضر، ج5، مرجع سبق ذكره، ص 376- 378.

المتوســـطـة التي اعتمدت في معيشـــتها على القطـاع الحكومي الـذي بدأ في التضخم[1].

بشــكل عام، يذهب البعض إلى أن النظام لم يتمكن من اســتيعاب هذه الطبقة بعد أن أضـحت الائتلافات السـياسـية القديمة (الأسـر المدينية المعروفة أو بعض القيادات القبلية) غير متجاوبة مع الوضـــع الجديد، في الوقت الذي ســـعت فيه الطبقة المتوســـطة إلى البحث عن دور تلعبه، وقد كان بمقدور النظام الحاكم لو تمتع بأيديولوجية واضـــحة وقدرة على الاســـتجابة أن يتمكن ولو مرحليًا من اســـتيعاب زخم هذه الطبقة وبالتالي إتمام عملية الدمج لها ولغيرها من الفئات الاجتماعية الصـــاعدة في إطار العملية الســـياســـية لتكون بمثابة قنوات يتم عن طريقها التعبير عن المصـــالح المختلفة، إلا أن النظام لم يسـتطع التخلي عن بناه الفكرية مما أوجد فجوة واسعة بينه وبين الفئات الاجتماعية، فبدأ الولاء التقليدي يتراجع بتزايد ضــعف اسـتجابة النظام، وغدت التربة مهيأة لتقبل أية قوة جديدة قادرة على التعبير عن مصالح وتطلعات المواطنين[2].

في واقع الأمر، من الخطأ بمكان القول إن النظام الملكي قد تجاهل أو عجز عن اســتيعاب الفئات الجديدة ومطالبها (كليًا) وليس أدل على ذلك، على ســبيل المثال، بدأ النظـام الملكي الحقبـة النفطيـة الجديدة بوزارة جديدة اختـار الملك لتشكيلها رئيسًا ينتمي إلى جيل الشباب نسبة لرجال العهد الملكي، وهو الدكتور محي الدين فكيني.

عُرف عن فكيني بحســب ما تشــير تقارير الخارجية البريطانية بأنه "منحاز للعرب، منحاز للمصريين وضد الغرب"، "ذو ميول تقدمية".

ويفسـر البعض اختيار الملك إدريس لشــاب ليؤلف الوزارة الســادســة، مرده لانطباع في ذهن الملك بأنه إذا ترأس الحكومة الجديدة فسيقوم بإصلاحات تكون ليبيا في أشد الحاجة إليها، فضلا عن احتواء المعارضة السياسية المتعجلة.

أما السـفارة البريطانية فقد عرضــت تقريرين مطولين أعدتهما حول حكومة فكيني في 25 مارس 1963 و 22 أبريل 1963، من إعداد السـفير سـتيورات،

---

(1) النظم السياسية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص359 - 360.
(2) المرجع السابق نفسه، ص 361.

ومن ضـــمن ما ورد في التقرير الأول: "... أن من المحتمل أن يكون الملك إدريس قد رأى من الحكمة، في ضــوء التطورات الأخيرة التي شــهدتها منطقة الشرق الأوسط، ابتداء بالثورة اليمنية...، والانقلابين العسكريين اللذين وقعا في العراق وسوريا، أن يوجه أشرعة سفينة بلاده في اتجاه التغيير في العالم العربي لأسباب داخلية وخارجية على السواء... "[1]. وبالرغم من سقوط حكومة فكيني ولم يمض على وجودها في الحكم أكثر من عشرة أشهر، وبصرف النظر عن الأســباب التي جعلت الملك إدريس يختار لرئاســة الوزراء محي الدين فكيني رغم علمه بكثير من توجهاته، يرى محمد المقريف أنه أخذ على رئيس وزرائه الشــاب؛ خصــوماته الكثيرة مع عدد من رجال النظام، ومن بينهم من يحظى بمكانة خاصــة لدى الملك كالفريق محمود بوقويطين، والأكثر من هذا، تجاهل فكيني للملك وعدم اســتشــارته عند اتخاذ بعض القرارات الخطيرة ذات التأثير على علاقات ليبيا الخارجية، والتي كان الملك يتوقع إخطاره بها قبل اتخاذها[2]، كما كلف الملك إدريس عبدالحميد البكوش بتشــكيل الوزارة خلفًا لعبدالقادر البدري، ولم يكن البكوش قد تجاوز الثلاثة والثلاثين من العمر. وقد تألق نجم عبدالحميد البكوش خلال توليه مهام وزارة العدل. وفي الواقع، فإن تعيين البكوش رئيسًا للوزراء كان خطوة جيدة وجريئة بالنسبة للنظام الملكي، فهو لم يكن منتميًا بحكم سنه وتعليمه وأسلوب تفكيره إلى "الحرس القديم"، كما لم يكن منتميًا، بخلفيته الأســرية والقبلية إلى إحدى أســر طرابلس الكبيرة. وقد لوحظ بشأن تركيبة الوزارة في عهد حكومة البكوش: أن (17) وزيرًا من أعضائها هم من جيل الشباب وحملة الشــهادات الجامعية، وهى أعلى نسبة تواجدت في أية وزارة سابقة، وأن (6) فقط من أعضــائها ممن يمكن أن يوصفوا بالانتماء إلى الحرس القديم. أما بالنســبة للوزراء من برقة فكانوا (10) وزراء، وعلى الرغم من انتماء بعضـــهم لعدد من قبائلها الكبيرة، فهم جميعًا من ســكان المدن. ما يتوجب توكيده هنا أنه منذ العقد الثاني من دولة الاستقلال، شرعت الدولة الليبية في إشراك الشباب في تقلد المناصب العليا في الدولة، كما حاول النظام استيعاب الفئات الجديدة ومعالجة الصــراع بين العناصــر المحافظة والعناصــر التقدمية.

(1) ليبيا بين الماضي والحاضر، ج4، مرجع سبق ذكره، ص 167- 168-173.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 711.

باختصار، كان الصراع بين الفئات المشار إليها آنفًا ذات طبيعة تناقضية، الأمر الذي أدى إلى اتســـاع الفجوة بين النظام من جهة وبعض الفئات الاجتماعية من جهة أخرى. وتواصلًا مع الأفكار السابقة، تفيد الوقائع الخاصة بتلك الفترة، كان تعيين عبدالحميد البكوش، مفاجأة للجميع، واستقبل تعيينه بردود مختلفة. فساسة الجيل القدامى اعتبروا تعيينه تحديًا لهم من الملك الذي خدموه بإخلاص، ومنافسًـــا يهدد مصـــالحهم ومكانتهم. كما اعتبره زعماء القبائل في برقة خطرًا كبيرًا على مصالحهم ونفوذهم، فهو غير معروف لديهم[1].

سـقطت حكومة البكوش ولم يمض على وجودها أكثر من أحد عشــر شــهرًا (25 أكتوبر 1967 – 4 سبتمبر 1968)، وما يُراد الإشارة إليه هنا، حول وقائع وملابسات استقالة البكوش، كانت أصداء استقالة البكوش لدى بعض الأوساط الليبية، وبخاصـــة بين العناصـــر المحافظة وأصـــحاب التوجهات القومية والإسـلامية السـقوط السـريع لحكومة البكوش بالاسـتحسـان[2]. أما السـفارتان البريطانية والأمريكية، فقد خصصتا مساحة واسعة من تقاريرهما لموضـوع اسـتقالة حكومة البكوش، تُعبر في مجملها عن التعاطف مع البكوش واسـتهجان اســـتقالته، موجهة للملك ونظامه أقســـى عبارات النقد. كان مما ورد في تقرير الســفير البريطاني ســاريل المؤرخ في 16 ســبتمبر 1968: "لقد ســقط رئيس الوزراء الإصـــلاحي الســـابق محي الدين فكيني عام 1964 لأن الملك رفض الانحياز إلى جانبه في خلاف وقع بينه وبين أحد قادة الحرس القديم. البكوش كان أكثر حظًا، فقد وقف الملك إلى جانبه، ومكّن له في الســـلطة بعد أن شـــن رجال الحرس القديم حملة تســـتهدف إزاحته". "وعلى أية حال، فإن البكوش ظهر منذ ذلك الوقت كما أنه لم يكن مكترثًا بكسـب ود هذه المعارضـــة، كما بدا واضـــحًا أن الملك لن يتحمل بقاء الحالة على هذا النحو إلى ما لا نهاية"[3]، بمعنى اسـتمرار الخلاف بين البكوش ومعارضـيه. أما السـفير الأمريكي ديفيد نيوســـوم، فقد بعث هو الأخر بتقرير مؤرخ في 29 نوفمبر 1968، وبعد اســـتعراض التقرير لســـياســـات حكومة البكوش ذات الأثر في تطوير الجهاز

---

[1] المرجع السابق نفسه، الجزء الخامس، ص 359.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 505.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 507.

الإداري، والقوانين الإصلاحية، ومما تضمنه التقرير حول فشل عبدالحميد البكوش باعتباره رئيسًا للوزراء عدة أسباب: "لقد تحرك بسرعة كبيرة، وعلى نطاق واسع جدًا في مجتمع تقليدي، ولم يحسن فهم شخصية الملك، كما أهمل المجاملات في العلاقات الشخصية المهمة الاعتبار لأي نظام سياسي". ويضيف التقرير: "فشل البكوش وحكومته في جذب الأجيال الشابة وراء برنامجهم. فقد كان جيل الشباب منقسمًا، واستمر كذلك...، كما اختلفوا معه بشكل متزايد حول بعض سياساته وبرامجه، فالقوميون العرب شككوا في تركيزه على فكرة ليبيا أولًا والشخصية الليبية، والمتطرفون القوميون انتقدوا سياساته الدفاعية واعتبروها موجهة ضد مصر والجزائر، كما اعتبرته عناصر أخرى من الشباب عميلًا... وهكذا، ففي الوقت الذي أخفق فيه البكوش في كسب وتأييد التقليديين، فقد فشل في بناء قاعدة سياسية تقوم على دعم جيل الشباب له"[1].

من ناحية أخرى، فإن وجود القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية كان يمثل العقبة الكأداء، وكانت أحد عناصر الخلاف الأساسية بين النظام والفئات الجديدة التي كانت تشعر أن هذه القواعد الأجنبية تتعارض تعارضًا مباشرًا مع توجهاتها وتطلعاتها، حول مفهوم الاستقلال والحرية والوحدة القومية العربية. وإذا ما ألقينا النظر حول هذه المسألة المثيرة للجدل، لفهم دوافع ومبررات النظام الملكي قبول فكرة التحالف مع الغرب، وفقًا لما ذكره محمد المقريف، وحسب ما ورد بالوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها، خلص إلى القول بأنه كان يتنازع الملك إدريس خلال تلك الفترة، منذ تحولت بلاده من دولة فقيرة تعيش على المساعدات الأجنبية إلى دولة نفطية غنية، اعتباران أساسيان:

<u>أولهما</u>: أن النفط بعائداته الوفيرة المتنامية أعفى البلاد من الاعتماد على المساعدات المالية التي كانت تتلقاها من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بموجب الاتفاقيات المبرمة معهما[2]. إن هذه العائدات أصبحت تعني – من وجهة النظر المالية – انتفاء مبرر ارتباط ليبيا بهذه الاتفاقيات.

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 508 – 509 – 510 – 512.

[2] هى الاتفاقيات التي تضمنت بالمقابل بعض البنود التي تعهدت بموجبهما هاتان الحكومتان بالدفاع عن المملكة الليبية في حال تعرضها لعدوان خارجي، وهو ما أصبح جزءًا من الترتيبات الليبية للدفاع عن نفسها.

ثانيهما: إن ليبيا، ما تزال غير قادرة على حماية أراضـــيها المترامية الأطراف وحدودها الواســـعة، ومن ثم فهي ما تزال أمنيًا وعســـكريًا في حاجة إلى هذه الاتفاقيات الدفاعية، وبخاصـــة في مواجهة التيار القومي الذي يهدد اســـتقرار النظام وبقائه. ومن جهة أخرى، فقد عبّرت كل من بريطانيا والولايات المتحدة من جانبهما عن رغبتهما في استمرار احتفاظهما بالقواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة لهما بموجب هذه الاتفاقيات لأسباب تتعلق بمصالحهما الاستراتيجية، سـواء القديم منها أو الجديد، المتمثلة في حماية اسـتثماراتهما النفطية المتعاظمة في ليبيا[1].

على أي حال، كان الملك إدريس على المستوى الشخصي صاحب شخصية سوية[2]، وصفه الكثير بأنه ورع، شديد الترفع عن ماديات الحياة وحب الظهور والأضواء، وقد تعرض فعلًا للانتقاد بسبب ابتعاده وتجرده عن الشؤون العامة. كما لم يســـلم من الانتقاد من بعض خصـــومه الذين طعنوا في وطنيته ونزاهته. كان الملك يتناول شؤون الدولة بمنتهى الحرص والجدية، مع تقدم سنه لم يعد له نفس نشاطه القديم؛ أصبحت تضجره المناقشات الطويلة والتفاصيل الدقيقة، مما حدا ببعض أفراد الحاشـية إلى اسـتغلال نفوذهم بتفادي القضـايا الملحة وصـد الزوار عنه لمجرد الاحتفاظ على امتيازاتهم الخاصـة، كما أن نفوره من الدعاية كان ســـببًا في جهل الناس بمدى التقدم الرائع الذي شـــهدته البلاد في عهده[3].

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 708.

(2) البشير الكوت، ليبيا:الهوية والاستبداد والثورة، طرابلس،دار الفسيفساء، 2012، ص 98.

(3) الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره، مرجع سبق ذكره، ص 145- 147.

ما يدل على ذلك، نشـــير إلى المذكرة التي أعدها الســـفير الأمريكي لويس كلارك في يناير 1962 (الذي كان قد عاد من ليبيا بعد ان شـارك في احتفالات الذكرى العاشـرة لاسـتقلالها، ممثلًا الرئيس الأمريكي كيندي) مذكرة لرئيســـه تضـــمنت انطباعاته التي عاد بها من ليبيا يومذاك من ليبيا، وكان مما ورد فيها: "لأنني عملت في المجلس الاســـتشـــاري بليبيا ما بين عامي 1950 و 1952، فإن بمقدوري أن أقارن ما بين ليبيا يومذاك بما هى عليه الآن... إن ليبيا تعيش الآن حالة ازدهار، وهناك طريق طويل أمامها. غير أن التقدم الذي حققته ليبيا خلال عشـر السـنوات منذ الاسـتقلال رائع حقًا... فالشـباب يحظى بالرعاية،ويجري تشـجيع التعليم، والروح الوطنية متأججة، كما يجري التأكيد على الولاء للملك، وعلى وحدة البلاد في كل مجال من مجالات الحياة. وفي مقابل القنوط واللامبالاة اللذين كانا ســـائدين منذ عشـــر ســنوات حتى اليوم والتصــميم على تحقيق حياة أفضــل... ". ليبيا بين الماضــي والحاضــر، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 596.

وكان موطن الضـعف عنده، في نظر الكثيرين حتى من محبيه، يكمن في عطفه البالغ على عائلة إبراهيم الشـلحي ناظر الخاصـة الملكية، ويرجع سبب ذلك إلى خدمة إبراهيم الشـــلحي للملك أربعين عامًا، وبعد اغتيال إبراهيم الشـــلحي آل مركزه إلى أبنائه، وكان الناس يتغاضـون عن تصـرفات عائلة الشـلحي إكرامًا للملك ولمكانتهم عنده.

مع تقدم سـن الملك إدريس واعتلال صـحته، رأى الملك أن يتخلى عن الحكم وأن يقدم اسـتقالته، فقدم اسـتقالته عام 1965 في عهد حكومة محمود المنتصـر. وقدم اســـتقالته الثانية في أغســـطس عام 1969، ولم يكن ولي العهد (ابن أخيه الحسـن الرضـا) على قدر من الكفاءة، وظهر عجزه في تطوير قدراته، وفشـله في إقناع بعض الأطراف (الليبية والأجنبية) التي كانت على صـــلة به، بوجود فرصـــة لديه في السـيطرة على أوضـــاع البلاد في حال وفاة الملك إدريس الذي كان قد أشـــرف في مارس عام 1968 على الســـابعة والســـبعين من العمر. في الوقت الذي تزايد النفوذ الســـياســـي والعســـكري للأخوين عبدالعزيز وعمر الشـــلحي، ســـواء من حيث التصـــاقهما المتزايد بالملك، وإظهار الأخير لحدبه عليهما علنًا، كما ازدادت حدة الصـراعات بين ولي العهد الحسن الرضـا وعائلة الشلحي[1].

ومن الأسـباب الداخلية أيضـًا انقسـام النخبة الحاكمة على نفسـها وفق أسـس جهوية ومصــــلحية، بل أن بعض رجال هذه النخبة كان يعيش حالة تآمر غير معلن على النظام الملكي خصوصـًا من ذوي الاتجاه القومي – الناصري.

وكان ضباط الجيش يراقبون صراع القوة داخل القوات المسلحة، ولا يبدون ارتياحًا لسيطرة عبد العزيز الشلحي والمجموعة المحيطة به على مقاليد الأمور العسـكرية، وكثرت المؤامرات والتجمعات والتنظيمات داخل الجيش وأصـبحت تتســـابق فيما بينها على من ســـتكون له اليد الطولى في قلب النظام والقفز على كرسي الحكم[2].

---

(1) محمد المقريف، انقلاب بقيادة مخبر، دار برينتشي، بنغازي، 2013، ص207- 208.
(2) صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سبق ذكره، ص397.

عوامل خارجية:

بداية يجمل بنا إلقاء نظرة سـريعة على رؤية وتوجهات الملك تجاه النظامين الإقليمي – العربي والدولي فترة ما قبل الاسـتقلال، حيث اسـتبين أن توجهات وسلوكيات الملك إدريس تتسم بالثبات والاستقرار إلى حد بعيد، ومما يُذكر في هذا السـياق، ما جرى من محادثات بين الأمير إدريس والمفوض أدريان بيلت، حول إدارة شـؤون الدولة، وكان جواب الأمير عن رؤيته لطبيعة التوجهات والسياسات التي ستتخذها دولة الاستقلال: "السيد المفوض، يجب أن لا ننسى أبدًا أن ليبيا بجانب كونها أولًا بلدًا عربيًا فإنها تطل أيضًـا على البحر المتوسط. وكانت دائمًا على تواصل مع اللاتين واليونانيين. ومن الطبيعي أن وجهنا يلتفت روحيًا وسياسيًا، إلى الشرق وخاصـة إلى أماكن الإسلام المقدسة، ولكن ماديًا ستكون لنا دائمًا علاقات وثيقة مع الغرب. وهذا يعني ضرورة أن تتخذ سياساتنا مسارًا وسطًا"[1].

سبق الإشارة، بأنه بعد انتصار الحلفاء على دول المحور في الحرب العالمية الثانية وطرد الإيطاليين من ليبيا في عام1943 وضـعت كل من طرابلس وبرقة تحت الإدارة البريطانية، بينما وضـعت فزان تحت الإدارة الفرنسـية، ثم جرت مناورات ومشـاورات بعد ذلك بين الدول الكبرى في سـبيل بقاء نفوذها في ليبيا حيث قامت حكومة ليبيا المؤقتة بإبرام اتفاقية دفاع أولية مع بريطانيا ثم أمريكا وفرنسا وقد مكنت هذه الاتفاقيات القوات الغربية المتواجدة في الأراضـي الليبية من البقاء إلى حين إبرام الاتفاقيات الدائمة[2]. وعلى ذلك، فُرض على ليبيا نوع من الاستقلال المشروط من قبل الدول الغربية عشية الاستقلال.

ولسـنا بحاجة إلى التذكير بأنه عندما اسـتقلت ليبيا في أواخر عام 1951، وجدت نفسها أمام مسؤوليات كبيرة لم تكن قادرة على تحمل أعبائها فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية. وبالتالي، وقبل تحقيق الاسـتقلال، ارتبطت ليبيا بعجلة المسـاعدات المالية الخارجية باعتبارها وسـيلة لتثبيت الأوضاع العسكرية القائمة.

---

[1] استقلال ليبيا والأمم المتحدة: حالة تفكيك ممنهج للاستعمار، ج3، مرجع سبق ذكره، ص942.
[2] خالد مادي،ليبيا وحركة عدم الانحياز69-1998،أكاديمية الدراسات العليا،2005،ص 50.

كان اندفاع النظام الملكي لقبول فكرة التحالف مبررًا، ولا سـيما أن الملك إدريس أرسـى دعائم هذا التوجه في خطابه أمام البرلمان في ديسـمبر عام 1956، الذي ألقاه نيابة عنه رئيس الحكومة مصـطفى بن حليم، حيث قال: "إننا نقف من الأحلاف العربية والأحلاف الثنائية موقف الحياد، فليس الأمر بجديد لأن ارتباط ليبيا مع الدول الغربية... مؤكدًا أن سياسـة ليبيا تجاه الغرب لا غبار عليها بحكم موقع ليبيا الجغرافي والمعاهدات التي عقدت مع أمريكا وبريطانيا، وأن ميزانيتها تعتمد بشـكل كامل على الغرب"(1). ناهيك عن ارتباط الملك تاريخيًا بالغرب وثقته بدوره في حماية ليبيا والحفاظ على استقلالها، وعلى وجه التحديد حمايتها في مواجهة جيرانها. والواقع أن الملك إدريس كان يقلل من أهمية الارتباطات الإقليمية، معتبرًا إياها مصـدرًا للتوتر والقلق، وكان متجاوبًا مع السياسـة الغربية(2)، وخاصـة البريطانية والأمريكية، مما دفعه إلى الاعتماد عليها. لذلك، انتهجت ليبيا آنذاك سياسة العزلة الإقليمية استراتيجيًا وأيديولوجيًا. ويبدو أن السياسـة القومية التي تبنتها بعض الأنظمة العربية لم تكن منسجمة مع التوجهات المحافظة والمعتدلة للسياسة الخارجية الليبية(3).

ومن الجدير بالذكر أن سياسة جمال عبد الناصر، التي كانت تمثل ثقل التيار القومي في فترة الخمسينيات والستينيات، اتسمت بدرجة عالية من التهديد تجاه الحكومات غير الصـديقة. وعليه، واجهت العديد من الأنظمة العربية تحديات خطيرة، ليس فقط فيما يتعلق بتوجهاتها السياسية ومصالحها القومية، بل أيضًا ببقائها السياسي(4).

ومما لا شـك فيه أن حكومة الرئيس جمال عبد الناصـر سـاهمت في تعبئة الجماهير الليبية، حيث أصبح الشباب الليبي مأخوذًا بشخصية عبد الناصر الذي كان يمثل بالنسـبة لغالبية الجماهير قلب الأمة العربية وعقلها. وسـاهمت ثلاثة

---

(1) كهلان القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا، ص 180

(2) عزالدين العالم، السـياسـة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا: دراسـة في التاريخ الدبلوماسـي والعلاقات الدولية 1951– 1977، المركز الوطني للمحفوظات والدراسـات التاريخية، طرابلس، 2009، ص 94.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 108.

(4) بول س نويل، النظام العربي القيود والفرص، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 87.

عوامل رئيســية في انتشـــار الناصــرية في ليبيا: الإعلام، والعمالة المصــرية المهاجرة، والليبيون الذين كانوا يعيشون ويتلقون تعليمهم في مصر[1]. ولا شك أن قرب ليبيا الجغرافي من التيار القومي الناصـــري عزز من عدم اســـتقرار النظام الملكي وساهم في تقويض أركانه.

وتجدر الإشـــارة هنا إلى أن حالة عدم الاســتقرار الســياســي[2] التي ميزت النظام الملكي، وبخاصـــة في أواخر الســـتينيات، أثارت قلق كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. ويتضــح ذلك من المحادثات التي جرت في لندن بتاريخ 19 يونيو 1963 بشـــأن الأوضـــاع في ليبيا بين الجانبين البريطاني برئاســـة بيتر لورانس والأمريكي برئاســـة ديفيد نيوســـوم. وأشـــار أحد أعضـــاء الجانب البريطـاني، روبرت جوان، إلى أن البريطـانيين لم يعودوا يتمتعون منذ قرابة عام بالعلاقة الحميمة نفسها مع الملك إدريس كما كان الحال في الماضي.

وأكد جوان أن ممثلي الحكومة البريطانية ما زالوا يســـتقبلون من قبل الملك بانتظام، إلا أن الملك لم يعد منفتحًا عليهم كما كان ســـابقًا. ولم يســتبعد أن يكون ســـبب ذلك تقدم ســـن الملك، حيث أصـــبحت المحادثات المطولة تصـــيبه بالإرهاق[3].

ومما زاد من قلق الحكومة البريطانية والأمريكية تنامي المشـاعر القومية في ليبيا، التي صـاحبها إحساس متزايد بمناهضــة الوجود الغربي. دفع هذا الوضـع الولايات المتحدة وبريطانيا إلى البحث عن سيناريوهات بديلة لتأمين مصـالحهم في ليبيا في حال سقوط النظام الملكي.

---

(1) القذافي وسياسة المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 106- 107.

(2) من المؤشـــرات الدالة على ذلك عدم الاســـتقرار الوزاري، الذي يعكس جانبًا من جوانب أزمة الحكم أنه ما بين 63- 1969، تغيرت سبع حكومات، مما يعكس دلالة مباشـرة على أن مرحلة ما بعد النفط والحراك السياسي فضلًا عن التنافس بين القوى السياسية داخل التحالف الحاكم وارتباطاتها الداخلية والخارجية قد ألقت بضـــلالها على عدم الاســـتقرار الســـياســـي، خاصة فيما يتعلق بعدم الاستقرار الوزاري". السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية 1940 – 1992، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1994، ص 61 - 62.

(3) ليبيا بين الماضـي والحاضـر: صـفحات من تاريخ ليبيا السياسـي، ج4، مرجع سـبق ذكره، ص 163- 164.

ويتضح ذلك من خلال التقرير الذي أعده السفير البريطاني ستيوارت بتاريخ 21 سبتمبر 1963 إلى وزارة الخارجية البريطانية، حيث يقول: "من الواضح أن الارتباط العسكري والعلاقات الحميمة مع الملك لم يعودا وحدهما أساسيين كافيين لسياستنا تجاه ليبيا. وسنجد أنفسنا، في الوقت الراهن أو آجلاً، مجبرين على أن نصل إلى صيغة للتفاهم مع العناصر القومية الشابة التي بدأت تنشط في أروقة السياسة الليبية. وإنه من الأفضل أن يحدث ذلك في القريب العاجل بدلًا من البعيد الآجل"[1].

وقد تمهّد الطريق أمام انقلاب العسكر في سبتمبر 1969 بفعل الاضطرابات التي وقعت خلال الحرب العربية–الإسرائيلية عام 1967، وهي اضطرابات أثارتها بالدرجة الأولى حملات الإذاعة المصرية التي سعت إلى إذكاء مشاعر الجماهير الليبية، إلى جانب مظاهرات الطلبة استجابة لدعوة الرئيس عبد الناصر. وكان موقف عبد الناصر شديد العداء تجاه بريطانيا تحديدًا، منذ الهجوم البريطاني على مصر عقب تأميم قناة السويس عام 1956. ومن هنا، يمكن اعتبار انقلاب سبتمبر 1969 إحدى الكوارث العديدة التي تمخضت عن السياسة البريطانية الخاطئة في تلك الفترة.

كان الملك إدريس يستعد للتخلي عن العرش منذ فترة، كما أشرنا سابقًا. وبينما كان في رحلته الاستشفائية في اليونان وتركيا، وقع وثيقة تنازله عن العرش وعهد بها إلى الشيخ عبد الحميد العبار، رئيس مجلس الشيوخ، الذي كان من المفترض أن يقدمها إلى مجلس الأمة الليبي رسميًا في الثاني من سبتمبر 1969.

غير أن المتآمرين علموا بتوقيع الملك على وثيقة التنازل، مما دفعهم إلى التحرك بسرعة للحيلولة دون إعلان تنازله عن العرش، الأمر الذي كان من شأنه أن يفسد خطتهم. وهكذا، عجّلوا بتنفيذ انقلابهم قبل الثاني من سبتمبر. وقد رسمت خطة الانقلاب ونُفذت بدرجة عالية من التكتم والمهارة، مما يجعل من الصعب تصديق أنها لم تكن من إعداد خبراء متمرسين في مثل هذه الأعمال[2].

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 584.

(2) الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره، مرجع سبق ذكره، ص 140.

ثانيًا: شخصنة الدولة بديلًا عن مأسستها (في عهد العقيد معمر القذافي)

يُعرف مصطفى التير "الشخصنة" بأنها: غياب الموضوعية والتحيز للقيم الشخصية والمزاج الفردي، أو بمعنى آخر: المزج بين الفكرة والقضية أو العمل والموقف الشخصي، بدلًا من توظيف الموضوعية والتعامل مع القضايا من زاوية مستقلة عن التفاصيل الشخصية التي تُناقشها. كما تعني أيضًا إخضاع القوانين لمزاج الفرد[1].

تشير دراسة شخصنة السلطة إلى مجموع المظاهر التي تُعزز ظاهريًا أو فعليًا سلطة شخص بعينه، بحيث تندمج السلطة بشخص يُمارسها، مما يجعل من الصعب التمييز بين ما هو مجرد مركز قانوني ووضعي، وبين السمات الشخصية للزعيم أو القائد[2].

انقلاب 1969 في ليبيا، أو ما عُرف لاحقًا باسم "ثورة الفاتح من سبتمبر"، كان انقلابًا عسكريًا جرى في الأول من سبتمبر عام 1969، أطاح بحكم المملكة الليبية وأعلن نشوء الجمهورية العربية الليبية. قادت حركة الضباط الوحدويين الأحرار، بقيادة الملازم أول معمر القذافي، هذا الانقلاب لتستولي على السلطة. أجبر ولي العهد، الذي كان يمثل الملك إدريس السنوسي في غيابه، على التنازل عن السلطة، حيث كان الملك خارج البلاد لتلقي العلاج في تركيا.

المفارقة الكبرى التي يعكسها الواقع الليبي في عهد العقيد القذافي هي اختزال السلطة في شخصه. لم تكن هناك بنية للدولة بمعناها المؤسسي المتعارف عليه، بل كانت ليبيا نموذجًا نادرًا لبلد يمتلك فيه الزعيم الدولة بشكل كامل. ورغم أن القذافي لم يشغل أي منصب رسمي وفقًا للخطاب الرسمي، حيث قدّم نفسه على أنه "زعيم" أو "قائد"، إلا أنه كان صاحب السلطة المطلقة.

---

[1] مالك أبو شهيوة، تحدي بناء الدولة ما بعد الديكتاتورية، عراجين، العدد 9، فبراير 2016، ص 87.

[2] علي دريول محمد، بناء الدولة الواقعية بين المؤسساتية والشخصانية، مجلة العلوم السياسية، العدد33، بغداد، 2007، ص 141.

أسس القذافي نظامًا لإدارة الدولة عبر اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية، التي وُضعت تحت هيمنة اللجان الثورية. ورغم ما ادُّعي من أنها تجربة فريدة، إلا أنها قادت إلى غياب تقاليد العمل المؤسسي، حيث أصبحت رؤى القذافي وتوجهاته المحرك الأساسي للسياسات الداخلية والخارجية، وعندما سقط نظام القذافي، سقطت معه[1] أركان الدولة الهشة التي كانت ترتكز عليه شخصيًا، مما كشف مدى ضعف وهشاشة البنية المؤسسية في الدولة الليبية.

بعد هذه المقدمة التي تناولنا فيها شخصنة الدولة كبديل عن مأسستها في عهد القذافي، سنتناول في هذا الجزء مظاهر هيمنة الشخصنة واضمحلال مؤسسات الدولة، ثم ننتقل إلى تحليل استقطاب العشائر كبديل عن بناء مؤسسات الدولة.

---

(1) مبارك أحمد، انتقال متعثر: محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا، السياسة الدولية، العدد 195، يناير، 2014، ص 14.

1- هيمنة الشخصنة واضمحلال مؤسسات الدولة

إن فهم الإطار العام لمسألة شخصنة السلطة في عهد نظام العقيد معمر القذافي يستدعي الوقوف على أهم الخطوات والمراحل التي اتخذها القذافي في شخصنة السلطة وربط الدولة بوجوده.

وقبل الحديث عن تلك المراحل وكيفية تغييره لوجه ليبيا وكيانها السياسي وتحويلها إلى كيان تابع له، يجدر بنا التطرق بإيجاز إلى نقطتين أساسيتين:

البيئة النفسية لشخصية العقيد القذافي

ترتبط القيادة السياسية في نشأتها بعوامل شخصية، اجتماعية، وتاريخية. وتشمل العوامل الشخصية السمات النفسية والسلوكية للقائد، مثل الميل للسيطرة أو الخضوع، الذكاء أو عدمه، الثقة بالنفس أو انعدامها، قوة الشخصية أو ضعفها، والميل للعنف أو التسامح. تتأثر هذه السمات بالتنشئة الاجتماعية، خاصة على المستوى الأسري والخلفية التعليمية والمهنية. أما العوامل الاجتماعية، فتشمل طبيعة البناء الاجتماعي ومشكلات المجتمع، بينما ترتبط العوامل التاريخية والثقافية بالخبرات التاريخية للمجتمع([1])

ظاهرة الانقلابات العسكرية في العالم العربي

شهدت البلاد العربية موجة من الانقلابات العسكرية عقب هزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام 1948. وقد أثرت هذه الظاهرة بشكل كبير على طبيعة الحكم والسياسات في المنطقة.

---

[1] جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، اتجاهات حديثة في علم السياسة، مجموعة مؤلفين، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية 1987، ص180

الجوانب النفسية والاجتماعية والسياسية التي أثرت على شخصية العقيد القذافي

درس علماء النفس والاجتماع شـــخصـــيات القادة الطغاة[1] الذين مارســـوا العنف على شعوبهم، وقادوها إلى الحروب، وحللوا البيئة الاجتماعية التي نشأوا فيها خلال طفولتهم. وقد توصل هؤلاء العلماء إلى أن العلاقة بالمكان الاجتماعي تترك بصـــمة عميقة ومؤلمة على شـــخصـــية الطغاة، تشـــكل ملامح اســـتبدادهم وسلوكياتهم.

من بين العوامل التي أســـهمت في اســـتبداد معمر القذافي كانت التنشـــئة العســـكرية، التي تركت أثرًا بالغًا في تشـــكيل شـــخصـــيته. فالمنظمات العســـكرية تعتمد على الطاعة العمياء والتراتب الهرمي، حيث يخضـــع الأدنى رتبة للأعلى دون نقاش. هذا النظام الصارم، الذي يمثل جوهر المؤسسات العسكرية، انعكس على شـــخصـــية العقيد القذافي وأســـلوب حكمه، إذ تبنى مفهوم الطاعة المطلقة والسيطرة دون السماح بمساحات للنقاش أو الاعتراض.

فيما يلي، ســـيتم تســـليط الضـــوء على هذه العوامل وتأثيراتها في صـــياغة شخصية القذافي وسلوكه كقائد مستبد.

أ- انعكاس البيئة الاجتماعية والسياسية على شخصية القذافي

نشـــأ العقيد معمر القذافي في أســـرة فقيرة معدمة، حيث كان والده يعمل بالرعي كثير التنقل بين منطقة سـرت وجنوب ليبيا. بسـبب فقر أسـرته وضـعف انتشـــار التعليم في المناطق النائية، لم يلتحق القذافي بالمدرســـة الابتدائية إلا في عام 1954، عندما كان عمره بين 11 و14 عامًا.

في مقابلة مع ميريلا بيانكو، مؤلفة كتاب القذافي رســـول الصـــحراء، أشـــار والد القذافي إلى معاناة ابنه أثناء سنوات الدراسـة في بلدة سـرت. ووفقًا لروايته، كان القذافي ينام في المســـجد لعدم قدرته على دفع إيجار الســـكن، وكان يزور

---

[1] عبد الرحمن شـــلقم، نهاية القذافي، ثورة 17 فبراير: يوميات، أســـرار وشـــخصـــيات، طرابلس، دار الفرجاني، 2012، ص 15.

أسرته أسبوعيًا بعد قطع مسافة 30 كيلومترًا سيرًا على الأقدام، أو عبر ركوب الدواب إن تيسرت.

كان القذافي يعاني من السخرية والازدراء داخل المدرسة، لكنه أظهر تصميمًا كبيرًا على التعلم، خاصة عندما واجه تعليقات ساخرة من زملائه، الذين كانوا يصفونه بـ"العربي القادم من البادية"[1]. هذه الظروف الصعبة تركت أثرًا نفسيًا عميقًا عليه، إذ ترعرع في بيئة مليئة بالفقر والإقصاء، وهو ما خلق لديه مشاعر شديدة من الحقد والارتياب.

وفقًا لروايات عديدة أوردها محمد المقريف، نشأ معمر القذافي في أسرة فقيرة جدًا. وقد فرضت عليه ظروف أسرته وظروف المنطقة النائية التي كانت تقيم فيها، أن يلتحق بالدراسة الابتدائية في سن متأخرة. كما عانى بسبب ذلك مشقات نفسية وبدنية كبيرة، واضطر للانقطاع عن الدراسة أكثر من مرة. ومع ذلك، تمكن بفضل اجتهاده وإصراره على مواصلة التعليم، من التغلب على العقبات التي واجهته. في الواقع، لم تكن الظروف الصعبة التي عاشها القذافي تختلف كثيرًا عما عاناه غالبية أقرانه في تلك الحقبة[2]. لكن هذه الظروف، بكل ما فيها من حرمان وإقصاء، تركت أثرًا عميقًا على نفسيته.

انتقل الطفل معمر القذافي لاحقًا إلى مدينة سبها في جنوب ليبيا، محملًا بذكريات ومعاناة الطفولة في سرت. عاش هناك في ظروف معيشية قاسية، حيث مكث في غرفة متواضعة من الطوب بناها بنفسه.

كانت ليبيا في ذلك الوقت من أفقر البلدان، وكانت ولاية فزان وعاصمتها سبها من أشد المناطق فقرًا ضمن المملكة الليبية المتحدة. أما موقع القذافي وأسرته، فكان في قاع السلم الاجتماعي، سواء من حيث الدخل أو المكانة. دفعته هذه الظروف إلى البحث عن أي مصدر للدخل لدعم والدته وأخواته، مع مواصلة سعيه لتحقيق حلمه بإكمال تعليمه، رغم تقدمه في السن مقارنة بزملائه[3].

---

[1] انقلاب بقيادة مخبر، مرجع سبق ذكره، ص 19 – 21.

[2] المصدر السابق نفسه، ص 23.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 25 – 27.

انعكست هذه الظروف على شخصية القذافي، فشكلت لديه مشاعر حقد وكراهية دفينة، وأدت إلى نمط سلوك عدائي ارتكز على القسوة والتسلط[1].

محمد بالقاسم الزوي، أحد المقربين من القذافي ورفيقه في الدراسة بمدينة سبها، أشار في مقابلة مع عبد الرحمن شلقم إلى الأسباب النفسية وراء تشدد القذافي وعدائه لليبيين، خاصة أثناء خطابه خلال انتفاضة 17 فبراير 2011. وصف الزوي شخصية القذافي بقوله: "هناك مخزون أسود في داخله، مثل قطعة قماش مشبعة بمحلول أسود، فكلما مسها ماء سال منها سواد كثيف."

هذا الوصف يشير إلى تراكم رواسب النشأة القاسية والتجارب النفسية والاجتماعية التي شكلت شخصية القذافي، مما جعله قائدًا مستبدًا يحمل كراهية دفينة، انعكست على سياساته وسلوكه تجاه شعبه، كما تحدث محمد الزوي عن رواسب النشأة التي تراكمت في داخل صدر العقيد القذافي[2].

ب- التنشئة العسكرية التي تقوم عليها المنظمات العسكرية:

كان عمر القذافي سبعة وعشرين عامًا عندما نفذ انقلابه، قضى منها نحو سبع سنوات بين الدراسة في الكلية العسكرية والخدمة في الجيش. وعندما أصبح رئيسًا لدولة سكانها بالملايين، ظلت العقلية العسكرية تهيمن عليه. فقد كان يتعامل مع الشعب كما كان يتعامل مع سريته عندما كان آمر سرية برتبة ملازم أول، يصدر الأوامر ويتوقع طاعة مطلقة من مرؤوسيه دون اعتراض أو نقاش[3].

تشير النظرة الأولية إلى أن الظاهرة العسكرية وتسلسلها التدريجي إلى داخل السلطة السياسية في الدول العربية كانت واضحة في نمطين من الدول:

1. الدول التي تحررت عبر العمل العسكري، مثل الجزائر.
2. الدول التي ظهرت فيها قيادات عسكرية تأثرت بالهزيمة في حرب فلسطين عام 1948، مثل مصر وسوريا والعراق.

---

(1) البشير علي الكوت، ليبيا: الهوية والاستبداد والثورة، مرجع سبق ذكره، ص 138.
(2) عبدالرحمن شلقم، أشخاص حول القذافي، طرابلس، دار الفرجاني، 2012، ص29.
(3) ليبيا: الهوية والاستبداد والثورة، مرجع سبق ذكره، ص 138 – 139.

كما أن النموذج العسكري انتقل إلى دول أخرى بفعل تأثير العسكرة في المنطقة، مثل اليمن وليبيا[1].

لقد كان الهدف المعلن لمعظم الانقلابات العسكرية هو "تحقيق الأمن والاستقرار"، لكن من خلال دراسة 41 انقلابًا عسكريًا، ناجحًا أو فاشلًا، في الفترة بين 1936 و1969، يمكن التوصل إلى عدة استنتاجات، منها:

- الانقلابات العسكرية يخطط لها وينفذها الجيش ومن أجل الجيش، رغم أن بعضها كان يحمل شعارات قومية.
- حكم العسكر في الشرق الأوسط ينتهي دائمًا بديكتاتورية يهيمن عليها شخص واحد.

برر العسكر انقلاباتهم وبقاءهم في السلطة، ورفضهم تسليمها للمدنيين، بعدة أسباب أبرزها:

- حرصهم المزعوم على المصالح العليا للبلاد.
- عدم ثقتهم بالسياسيين، واعتبارهم ورثة الحزبية وحلفاء الاستعمار.
- اعتقادهم أن البلاد معرضة لمؤامرات داخلية وخارجية[2].

استخدم العسكر شعار "الأمن والاستقرار" ليس فقط لتبرير استيلائهم على السلطة، بل أيضًا لتصفية المؤسسات الديمقراطية في البلاد. لم يكن هدفهم منذ البداية تحقيق الأمن ثم العودة إلى ثكناتهم، بل أصبح واضحًا تدريجيًا أن الانقلابات العسكرية قامت لتبقى. بدأ العسكر في ترسيخ أسس نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة تهدف إلى تعزيز سلطتهم.

فيما يتعلق بليبيا، كان النظام الملكي عاجزًا عن تحديد أهداف واضحة أو احتواء التغيرات الاجتماعية والسياسية التي مست أجزاء كبيرة من المجتمع الليبي. وجد العسكريون الشباب، بدرجات متفاوتة، أرضًا خصبة لدعم تطلعات

---

(1) وليد عبد الحي، حضور التاريخ من اللحظة الراهنة إلى الآفاق المستقبلية، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، مجموعة مؤلفين، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 163.

(2) عزو محمد عبد القادر، دور الجيش في عدم الاستقرار السياسي في الدولة، الحوار المتمدن، العدد 2195، 18 فبراير 2008، www.ahewar.org

الشعب نحو بديل سياسي جديد. هذا السياق هو ما أوصل هؤلاء العسكريين إلى السلطة في سبتمبر 1969. كان الجيش الليبي في الستينيات من القرن الماضي مسيسًا إلى حد كبير، متأثرًا بأفكار "ثورية" توزعت بين الناصرية وأيديولوجيات حزب البعث[1]، ما مهد الطريق لانقلاب القذافي واستيلاء العسكر على السلطة.

لم يكن الانقلاب العسكري الليبي من تخطيط النظام المصري الذي بادر إلى احتضانه منذ الساعات الأولى. لذلك، اتهم البعض مصر بالتخطيط لهذا الانقلاب، خصوصًا أن مسيرته الأولى كانت عبارة عن تقليد دقيق للانقلاب المصري[2]. تسترت المجموعة الانقلابية وراء شخصية عسكرية ذات رتبة عالية ومعروفة، فكان محمد نجيب في مصر وسعد الدين أبوشويرب في ليبيا. ثم كان عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة، والتسمية التي أطلقوها على أنفسهم "الضباط الوحدويون الأحرار"، والشعار الذي رفعوه "حرية – اشتراكية – وحدة". ثم اعتمد الاتحاد الاشتراكي العربي باعتباره تنظيمًا سياسيًا، بل إنه اعتمد النشيد الوطني المصري، مما أضفى على عملهم جاذبية.

كان ما يطرحه العقيد القذافي يجد قبولًا شعبيًا، لما بدا عليه من بساطة وشعبوية ساعدتا على تغلغلهما في نفوس البسطاء، وعلى الخلفيات الاجتماعية البسيطة التي جاء منها هو ورفاقه. لقد كان خطاب العدالة والمساواة والحرية ينسجم مع هذه الخلفية، كما كان يستجيب للطموحات التي فشل النظام الملكي في التعامل معها[3].

مثّل حرص العقيد القذافي على البساطة، وعلى أن يبدو زاهدًا متقشفًا وملتزمًا بقيم البداوة والعروبة والإسلام، عناصرَ مركب أيديولوجي وأداة سيكولوجية مناسبة لبيئة محلية وإقليمية كانت ترى فيه المنقذ بعد هزيمة العرب أمام عدوهم في حرب 1967. وعندما زار الرئيس جمال عبدالناصر ليبيا في

---

(1) المولدي الأحمر، مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2011، ص 5، www.Dohaiustiute.org

(2) صراع الخيمة والقصر، مرجع سبق ذكره، ص 47 – 48.

(3) يوسف محمد الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2013، ص 34.

عام 1970، وأشـــاد بالعقيد القذافي قائلاً إنه "أمين القومية العربية والوحدة العربية"، كان ذلك بمثابة جوهرة العقد بالنسبة إلى القذافي. لقد كانت هناك روح عروبية طاغية رأت في العقيد القذافي تعبيرًا عن توجهاتها وطموحاتها في الالتحاق بركب العروبة[1]. عندما حدث الانقلاب في الأول من سبتمبر 1969، كان العقيد القذافي برتبة ملازم أول. جاء القذافي بانقلابه وهو دكتاتور كامل. البداية كانت من الأســـبوع الأول بترفيع رتبته إلى رتبة عقيد. وكان أول المهام التي قام بها الانقلابيون إلقاء القبض على عدد كبير من كبار الموظفين، من بينهم رؤســـاء الوزارات والوزراء، والحكام الســـابقون للولايات، ووكلاء الوزراء، ومديرو الإدارات، وعدد من أعضـــاء البرلمان الســـابقين وأعضـــاء المجالس التشريعية، وعدد من ضباط الجيش والشرطة، ورؤساء التحرير وعدد من الصحافيين. أراد العقيد القذافي أن يحاكم جميع من تم إلقاء القبض عليهم في محكمة خاصة تُسمى "محكمة الثورة"، لا تتقيد بالقانون. نوقش الموضوع في اجتماع مجلس الوزراء، فعارضـــه عدد من الوزراء الذين اقترحوا العفو عن جميع الموقوفين باستثناء من قام بأفعال غير قانونية. لم يرُق هذا الأمر للقذافي، فأصـــدر قرارًا من مجلس قيادة الثورة يحكم بهذا الشـــأن، وتولى أمر المحكمة بعض صغار العسكريين، من بينهم اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة[2].

المراحل التي اتبعها العقيد معمر القذافي للسيطرة على السلطة:

تميزت ليبيا في عهد العقيد القذافي عن سائر المنظومة العربية بعدم استيفائها التعريف الإجرائي للدولة، المتمثل في العقد الســـياســـي (الدســـتور)، والبنية البيروقراطية المؤسساتية (الجيش، البرلمان، جهاز إداري للدولة)، إضافة إلى غياب البنية الســـياســـية والاجتماعية خارج النظام (الأحزاب، النقابات المهنية، ومؤسسات المجتمع المدني، وغيرها من المؤسسات)[3]. بعبارة أخرى، وضع

---

(1) ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 144.

(2) صراع الخيمة والقصر، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(3) مبارك أحمد،انتقال متعثر:محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا،مرجع ســـبق ذكره، ص 141.

القذافي إستراتيجية مُحكمة لتفكيك الدولة، وإلغاء هياكلها ومؤسساتها، وشخصنة السلطة، التي تُوِّجت في 2 مارس 1977 بإعلان ما سُمي بـــ"سلطة الشعب". وفي مرحلة لاحقة، هيمن عليها أبناؤه، مما جعل الشبكات غير الرسمية تسيطر على الدولة وتفقدها وظائفها. وبناءً على تلك المعطيات، وحتى تتضـــح الرؤية، سنقوم برصد مجموعة من الوقائع والمراحل التي سعى فيها القذافي لاستفراده بحكم البلاد وشـــخصـــنة الســـلطة. وســـنعرض لكل مرحلة[1] منها بشـــيء من التفصيل، لنوضح كيف سعى القذافي إلى الاستفراد بالحكم وشخصنة السلطة، والأهم من ذلك كله إبراز الآثار السلبية التي خلَّفها نظام العقيد القذافي على كيان الدولة الليبية ومستقبلها السياسي.

المرحلة الأولى: من 1 سبتمبر 1969 إلى 2 مارس 1977:

1-1 مجلس قيادة الثورة يلغي الدستور ويصدر الدستور المؤقت:

جاء الإعلان الدســتوري مختصــرًا في (37) مادة، تتضــمن اختصــاصــات مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء. نصـــت المادة الأولى على تبني النظام الجمهوري في ليبيا، ونصـــت المادة (33) على إلغاء الدســـتور الصـــادر في 7 أكتوبر 1951. ومنحت المادة (18) مجلس قيادة الثورة أعمال الســـيادة العليا والتشـريع ووضـع السـياسـة العامة نيابة عن الشـعب، وله بهذه الصـفة أن يتخذ كافة التدابير التي يراها ضـــرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها. وتكون هذه التدابير في صـورة إعلانات دسـتورية أو قوانين أو أوامر أو قرارات، ولا يجوز الطعن في ما يتخذه مجلس قيادة الثورة من تدابير أمام أية جهة. كما ركزت المادة (6) على الطبيعة الاشـــتراكية للدولة. ونصـــت المادة (37) على بقاء الإعلان الدستوري نافذ المفعول حتى يتم إصدار الدستور الدائم، ولا يُعدَّل إلا بإعلان دســـتوري آخر من مجلس قيادة الثورة إذا ما رؤي ضـــروريًا وفق مصلحة الثورة.

لم يكتفِ مجلس قيادة الثورة بالاستيلاء على السلطة التنفيذية والتشريعية، بل ضـم إليها السـلطة القضـائية أيضًـا. ففي 30 أكتوبر 1971، أصـدر مجلس قيادة

---

[1] جزء من العناوين الخاصة بهه المراحل تم اقتباسها من محمد يوسف المقريف، صفحات من تاريخ النظام الانقلابي في ليبيا، ليبيا المستقبل، archive.libya-al-mostakbal.org

الثورة القانون رقم (86) لسنة 1971 بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية بدلًا من مجلس القضاء الأعلى. كانت مهمة المجلس الجديد الإشراف على الهيئات القضائية (المتمثلة في المحكمة العليا أو المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية والنيابة العامة وإدارة قضايا الحكومة) والتنسيق بينها. وقد نص القانون الجديد على أن يرأس المجلس رئيس مجلس قيادة الثورة. وهكذا، أصبح رئيس السلطة التنفيذية، ولأول مرة في ليبيا منذ استقلالها، ليس مجرد عضو في مجلس القضاء بل رئيسًا له. وبهذه الخطوة، تجمعت في مجلس قيادة الثورة كافة السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية[1].

أما على المستوى المحلي، وباستثناء فترة قصيرة بين 8 سبتمبر 1969 و18 يناير 1970 (أربعة أشهر)، ترأس خلالها محمود المغربي أول وزارة في ظل نظام العقيد معمر القذافي، فقد احتكر العقيد القذافي وأعضاء مجلس قيادة الثورة رئاسة الوزراء منذ ذلك الوقت وحتى الثاني من مارس 1977، عندما جرى الإعلان عن قيام سلطة الشعب. خلال هذه الفترة، ترأس العقيد القذافي الوزارة من 16 مارس 1970 وحتى 16 يوليو 1972. ثم ترأس الرائد عبد السلام جلود الوزارة من 16 يوليو وحتى 2 مارس 1977[2].

تأسيسًا على ما سبق، يمكن القول إنه مع انتهاء الحكومة المؤقتة برئاسة محمد المغربي، آلت سيطرة العسكر على جهاز الحكم ومركزة السلطة بين أيديهم. انطلاقًا من هذا التاريخ، بدأت مسيرة البحث عن شكل جديد للسلطة، ولعل التردد طيلة أكثر من عام في اختيار التنظيم السياسي يعكس افتقار مجلس قيادة الثورة إلى تصور واضح للدولة والمجتمع. فقد وصلت مجموعة من الضباط إلى السلطة بدون برنامج أيديولوجي واضح، فلجأت إلى التجربة والتعلم اليومي من خلال ممارسة الحكم، ومن ثم كان الاقتداء بالتجربة الناصرية وبشخصية الرئيس جمال عبد الناصر[3].

---

(1) محمد يوسف المقريف، صفحات من تاريخ النظام في ليبيا، الحلقة 9، 31 أغسطس 2010، archive.libya-al-mostakbal.org

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، تونس، سراس للنشر، 1996، ص 79 – 81.

ومن المؤشـــرات الدالة على افتقار مجلس قيادة الثورة إلى الدراية الكافية لإدارة شـؤون الدولة، فضـلًا عن إعجاب أعضـاء المجلس بشـخصـية الرئيس جمال عبد الناصـر، ما أورده فتحي الديب من تلقي محطة الاسـتقبال الرئيسـية لشبكة الاتصـالات اللاسلكية بالقاهرة في الأيام الأولى للانقلاب رسالة من فرع الشـبكة في بنغازي، يبلغ فيها عامل اللاسـلكي بالمحطة بحضـور أحد الضـباط الليبيين إلى مبنى المحطة، ليطلب منه إرســال برقية عاجلة إلى الرئيس جمال عبد الناصـر باسـم قائد الثورة الليبية، ليبلغه بنجاحه هو وزملائه في الاسـتيلاء على السلطة، وأنهم يطالبون الرئيس عبد الناصر بالوقوف إلى جانبهم وتأييدهم. وفي اليوم التالي للانقلاب، وردت البرقية الثانية من بنغازي، التي تضـــمنت ما طمأن الرئيس عبد الناصر على سلامة اتجاهات مجلس الثورة والتزامهم بالخط الثوري القومي، خاصـــة ما طلبوه من حاجاتهم العاجلة لمن يختاره الرئيس عبد الناصر لمعرفتهم بخبرته في مواجهة الموقف بعد نجاح الانقلاب[1].

ما نريد الوصـول إليه في هذا السـياق أنه، وفي أول تقرير بعثه فتحي الديب إلى الرئيس جمال عبد الناصـــر حول انطباعاته بعد اجتماعه مع مجلس قيادة الثورة، ذكر من ضمنه: "... أن تشكيل الضباط الأحرار يضم ضباطًا صغارًا، ليسوا على دراية بممارسة السلطة ومواجهة ظروف ما بعد الثورة."[2].

2-1 محاولات العقيد القذافي الاستفراد بالسلطة:

منذ الأيام الأولى للانقلاب، بدا واضـــحًا أن الملازم أول معمر القذافي هو القائد المطلق لمجموعة الضـــباط، الذين كانت غالبيتهم برتبة نقيب[3]. حرص معمر القذافي على اتخاذ القرارات الهامة، ولم يكن مجلس قيادة الثورة إلا هيكلًا شـكليًا، حيث اقتصـر دور أعضـائه على تنفيذ الأوامر العسـكرية التي يتلقونها منه.

---

[1] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة ليبيا، القاهرة،دار المستقبل العربي،1986،ص11- 13.
[2] عبد الناصر وثورة ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص19.
[3] الذين يحملون رتبة نقيب هم: (عبد الســلام جلود، مصـــطفى الخروبي، الخويلدي، محمد مختار القروي، محمد نجم، عبد المنعم الهوني، بشـير هوادي، أبوبكر يونس جابر)، الملازم أول وهم: (إمحمدالمقريف، عمر المحيشي، عوض حمزة).

ليس من قبيل الصدفة أن يحتفظ العقيد القذافي لنفسه بحق مخاطبة الجماهير، وأن يصدر قرار مجلس الثورة بترقية الملازم أول معمر القذافي إلى رتبة عقيد وتعيينه قائدًا للقوات المسلحة الليبية[1]. وليس من الصدفة أيضًا أن تبقى أسماء وهوية أعضاء "مجلس قيادة الثورة" مجهولة وغير معلنة قرابة أربعة أشهر، وحتى 10 يناير 1970. خلال هذه الأشهر الأربعة، لم يسمع الليبيون بصفة رسمية سوى اسم "معمر القذافي". والأهم من ذلك، صدور قرار من مجلس قيادة الثورة في 12 ديسمبر 1969 يقضي بتفويض العقيد القذافي بالتوقيع عن المجلس[2].

وبالعودة إلى انطباعات فتحي الديب، الذي كان يحظى بثقة مجلس قيادة الثورة، وبصفته مواكبًا لوقائع وأحداث تلك الفترة أو المرحلة، يقول الديب: "... بعد شهر من قيام الانقلاب، أصبحت سيطرة معمر القذافي على دفة الأمور واضحة، باعتباره المرجع الأول والأخير بالنسبة لقرارات مجلس الثورة، خاصة بعد أن وُزعت الاختصاصات داخل مجلس الثورة على أعضائه، وهيمنة العقيد على كل اللجان المشكلة داخل المجلس[3].

تحدث فتحي الديب في مذكراته مطولًا، وفي أكثر من مناسبة، حول طبيعة العلاقة بين العقيد القذافي ورفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة. لاحظ الديب، بحكم وجوده بين أعضاء المجلس وحضور بعض جلساته، وجود نوع من الجمود داخل مجلس قيادة الثورة. كما بدأت الخلافات تطفو على السطح بين العقيد القذافي وعدد من أعضاء المجلس، حيث شهد النصف الأول من شهر مايو 1970 أزمة عنيفة داخل مجلس الثورة. وبدأت الهوة في علاقاتهم تتسع، على إثر احتدام النقاش بين العقيد القذافي وباقي أعضاء المجلس، خاصة بعد اتهام القذافي لهم بأنهم أطفال وتوجيهه السباب الشخصي لأعضاء المجلس.

ويمضي الديب مستطردًا، وفي محاولة منه لرأب الصدع بين القذافي وزملائه، اجتمع فتحي الديب بكامل أعضاء المجلس في 23 مايو 1970 لتسوية المشاكل القائمة. إلا أن العقيد القذافي رفض الحضور، وعلى أثر ذلك، بدأ

---

(1) صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، مرجع سبق ذكره.
(2) صفحات من تاريخ النظام الانقلابي في ليبيا، الحلقة التاسعة، مرجع سبق ذكره.
(3) عبد الناصر وثورة ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 87.

أعضــاء المجلس يصــارحون فتحي الديب بما في نفوســهم حول سـلوك القذافي تجاههم. ومن ضمن ما ذكره الأعضاء ما يأتي:

1. إن العقيد القذافي بدأ يتغير عن عادته، وبدأ يوجه لهم ألفاظًا نابية ويسبهم، غير مُراعٍ لشعورهم قبل أن يكونوا زملاء له.
2. إن العقيد القذافي يعاملهم مثل الإمعات، ويلغي كل ما يتخذونه من قرارات في حدود اختصــاصــاتهم، مما يقلل من قيمتهم وسط الرأي العام والموظفين الذين يعملون معهم، لدرجة أنهم إذا ما اتخذوا قرارًا، طلب الموظف المختص، مثل وكيل وزارة أو غيره، أخذ رأي العقيد معمر القذافي أولًا[1].

وأشار فتحي الديب أيضًا في أحد تقاريره التي كان يرسلها تباعًا إلى الرئيس عبد الناصر إلى ما سبق أن اشتكى منه أعضاء مجلس قيادة الثورة بخصوص تصرفات وسلوكيات القذافي تجاههم بحضور فتحي الديب، وأن صبرهم على تحمل أسلوب القذافي أصبح محدودًا. وأبدى الديب خشيته من أن يتطور الأمر بما لا يتمشى مع المصلحة العامة. كما أشار الديب في تقاريره أيضًا إلى ازدياد الشكوك حول بعض أقرباء القذافي المحيطين به، معتقدًا أن لهم دورًا رئيسيًا في اتخاذ القذافي لموقفه هذا من أعضاء مجلس الثورة. وخص بالذكر حسن إشكال، حارســه الخاص، والملازم الثاني خليفة احنيش، مضــيفًا أنه ســمع من أعضــاء المجلس أن المذكورين يرددون على أســـماع العقيد أنه ســـيكون أحمد بن بلا آخر[2].

3-1 القذافي رئيسًا للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي:

أُعلن في 11 يونيو 1971 عن قيام الاتحاد الاشـــتراكي العربي باعتباره التنظيم الوحيد في البلاد، وهو تجمع سياسي استُلهم مما أنشأه الرئيس جمال عبد الناصر في مصر[3]. بدأ تكوين اللجان الأساسية للاتحاد الاشتراكي في 8 يوليو

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 244- 252-253.
[2] المرجع السابق نفسه، ص 256.
[3] فوزي أحمد تيم، عطا محمد صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص383.

1971، وجاء في القانون الأساسي أن الاتحاد الاشتراكي ليس حزبًا تقليديًا. وقد عُهد لهذا التنظيم بتجديد قوى الشعب العاملة، وضبط التنظيم الشعبي واحتوائه، وتحقيق الوحدة العربية، وحل مشكلة الديمقراطية، وإنجاز الثورة الشعبية[1].

وقد أوضح العقيد معمر القذافي في خطاب ألقاه يوم 23 يونيو 1971، حيث ذكر أن المؤسسة السياسية الجديدة سوف تخلق تحالفًا شعبيًا بين أبناء المدن والقرى والبادية، مما يتيح لهم فرصة المشاركة في التخطيط ومراقبة سياساتهم المستقبلية.

وأن الاتحاد الاشتراكي العربي أُقيم ليحقق عدة أهداف رئيسية منها حماية الثورة وجعلها شعبية. وقد ذكر العقيد القذافي في خطاب ألقاه بمدينة إجدابيا في 23 أغسطس 1971: "إن الثورة التي قام بها عسكريون من أبناء الشعب تريد من بقية فئات الشعب غير العسكريين الذين لم يشتركوا ليلة الثورة، أن يتحملوا المسؤولية الثورية، وأن يخرجوا في كل مكان لكي يحافظوا على الثورة ويدافعوا عنها"[2].

ويذهب البعض إلى أن الغرض من تكوين الاتحاد الاشتراكي هو تشديد قبضة العقيد القذافي على المعارضين من جهة، ولكسب المزيد من الوقت إلى حين يحكم سيطرته على البلاد من جهة أخرى[3].

لم يبتعد الاتحاد الاشتراكي عن هيمنة مجلس قيادة الثورة، حيث تم النص في نظامه الأساسي على أن مجلس قيادة الثورة هو "اللجنة العليا" للاتحاد، كما جرى تعيين أحد أعضاء المجلس، الرائد بشير هوادي، أمينًا عامًا للاتحاد، والعقيد القذافي رئيسًا للمؤتمر القومي للاتحاد.

---

(1) الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 80.
(2) طارق المغربي، وعمر البرعصي، النظام السياسي الليبي، طبيعته ومكوناته 1969–1999: دراسة تحليلية مقارنة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2008، ص 197.
(3) القذافي وسياسة المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 117.

حاصـــل القول، فشـــل الاتحاد الاشـــتراكي في المهمة الملقاة على عاتقه باعتراف العقيد القذافي بخصـــوص تحميس وتعبئة غالبية الشـــعب الليبي وفي مواجهة معارضة النخب التقليدية[1].

وبناءً على ذلك، قدَّم الأمين العام للاتحاد الاشـتراكي بعد عامين ونصـف من إنشـــاء الاتحاد تقريرًا للمؤتمر عن حركة التنظيم السـياسـي، اسـتعرض فيه الصـــعوبات التي واجهت التنظيم، وكان من بينها: عجز قيادات التنظيم عن تحويل طاقات الجماهير إلى حل مشاكلها بوسائل العمل السياسي، مما أدى إلى تأثيرات ســـلبية عميقة في موقف الجماهير من التنظيم، وغياب التعاون الفعّال بين منظمات الاتحاد الاشـــتراكي والأجهزة التنفيذية والمحلية على مختلف مستوياتها. وبما أن تفجير الثورة الشعبية وتحقيقها من المهمات الرئيسية للتنظيم السياسي، إلا أن تشكيل اللجان الشعبية، كما يقول التقرير، قد أثّر سلبًا في حركة الاتحاد الاشتراكي[2].

4-1 العقيد القذافي يعلن الثورة الشعبية عام 1973:

ذكرنا فيما ســبق، جانبًا من الصـــورة التي كانت عليها علاقات القذافي ببقية أعضـــاء "مجلس قيادة الثورة". كان الصـــدام الأكبر بين العقيد القذافي وبعض أعضـــاء المجلس ومعهم الغالبية من تنظيم الضـــباط الأحرار، رفعوا صـــوتهم بوجهه، طالبوه بالاسـتقالة، وأصـروا على انتقال البلاد إلى الحكم المدني. وافق العقيد القذافي على طلبهم، وتوجه بمناسبة ذكرى المولد النبوي إلى مدينة زوارة وأعلن النقاط الخمس، وطالب الشعب بأن يقوموا بثورة شعبية وأن يستولوا على السلطة[3].

أعلن العقيد القذافي عندما ادَّعى أن ثورته الشـــعبية هي ضـــد البيروقراطية القديمة في خطابه الشـــهير في زوارة التي حدد فيها الأهداف الأســـاســـية للثورة الشعبية في النقاط الخمس التالية التي عُرفت بالنقاط الخمس، وهي:

---

(1) ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 142.

(2) طارق المغربي، وعمر البرعصـــي، النظام السـياسـي الليبي، طبيعته ومكوناته 1969–1999: دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 214 – 115.

(3) أشخاص حول القذافي، مرجع سبق ذكره، ص 466.

1. تعطيل القوانين كافة.
2. القضاء على الحزبيين وأعداء الثورة
3. إعلان الثورة الثقافية.
4. إعلان الثورة الإدارية وإلغاء البيروقراطية
5. إعلان الثورة الشعبية[1].

حقق العقيد القذافي من ذلك هدفين: الأول، سحب البساط من تحت أعضاء مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الأحرار، فقد خلق واقعًا سياسيًا جديدًا. الثاني، إن الثورة الشعبية هي الصيغة الحقيقية للديمقراطية، وهي البديل لمجلس قيادة الثورة، وليس الأحزاب، أو الصيغ الموروثة، وأنه أصبح قائد ثورة يشارك فيها الناس، ولا يمثلها العسكريون في مجلس قيادة الثورة، ولا تنظيم الضباط الأحرار، أضحى العقيد القذافي يقود الشعب ولا يقود العسكر.

هكذا، في ساعات وفي خطاب واحد، كسر القذافي حلقة تنظيمية شكلت خطرًا شخصيًا على زعامته وتفرده، وأصبحت علاقته مباشرة بالناس، يأمرهم فينفذون الأوامر من دون وسيط مدني أو عسكري[2].

طلب العقيد القذافي من الشعب إحلال اللجان الشعبية المتكونة من الموظفين في مواقع العمل محل البيروقراطية العاجزة، ولكن اتضح أن الهدف كان التخلص من معارضيه وتعبئة أعوانه.

أدت محاولات القذافي لفرض وجهة نظره إلى الانقسام داخل مجلس قيادة الثورة، بشأن دور اللجان الشعبية وصلاحياتها لتحل محل المؤسسات التقليدية. وقد انعكس هذا الانقسام داخل المجلس بسبب هذه القضايا إلى خلافات كبرى بين جناحين بشأن الخطوة التي اتخذها العقيد القذافي. واعترف الجناح التكنوقراطي، الذي كان يقوده الرائد عمر المحيشي وزير التخطيط، بأن الأولوية ينبغي أن تُعطى للكفاءة المتمثلة في الخبراء المختصين. في المقابل، أصر القذافي على التعبئة الأيديولوجية والولاء السياسي. وقد عجز أعضاء

---

[1] صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، مرجع سبق ذكره، ص 52.
[2] أشخاص حول القذافي، مرجع سبق ذكره، ص 466.

المجلس عن حل النزاع الداخلي بينهم، إلى محاولة بعض أعضـــاء المجلس، بقيادة عمر المحيشي، الانقلاب على القذافي، وفشل الانقلاب[1].

وقد أسفرت المحاولة الانقلابية عن إلقاء القبض على المشاركين فيها وفرار المحيشـــي إلى تونس، وظل في المنفى وفيما بعد في مصـــر، بالإضـــافة إلى انسحاب آخرين من المجلس والسلطة الحاكمة، وبقاء الذين كانوا يتقبلون أساليب القذافي وسـياسـاته. وقد أعطت هذه المحاولة الانقلابية الفرصـة للعقيد القذافي لتطهير القوات المسـلحة من المعارضـين والمنشـقين، إذ تم إلقاء القبض على واحد وعشرين ضابطًا، ومحاكمتهم أمام محكمة عسكرية، وتنفيذ أحكام الإعدام بحقهم. وقد رافق تلك الإعدامات حملات تطهير للقوات المسـلحة ترتب عليها إسناد المناصب الحساسة إلى الأشخاص المقربين شخصيًا من العقيد القذافي، وإلى أفراد ينتمون مباشرة إلى قبيلته، وحلفائها من قبائل ورفلة والمقارحة.

وهكذا، عمل القذافي على هدم الدولة الناشـئة (ديسـمبر 1951)، وتفكك بنائها، وتعطيل كافة القوانين المعمول بها في العهد الملكي، وإزاحة كل النخب القديمة من حزبيين ومثقفين، مع الاحتفاظ بالبعض، خاصـة الذين اشـتهروا بمعارضة النظام الملكي[2]. كما اعتمد العقيد القذافي سياسة قامت على مواجهة الأعداء والخصوم والمنافسين. فبعد أن تمكن من إقصاء منافسيه من العسكر الذين حاولوا الانقلاب عليه، أو الذين وُجّهت إليهم تهم الانقلاب، أو قاموا بتقديم اسـتقالاتهم، جاءت عمليات التصـفية للقوى والقيادات السـياسـية والثقافية والعسكرية الوطنية والمستقلة من خلال ما عُرف بـــ"الثورة الشعبية" و"الثورة الثقافية" في عام 1973، بحجة معاداتهم للعروبة والإسلام ومصالح الشعب أو إعاقتهم للـ"ثورة" والتحول الذي كانت تقوده لتطوير البلاد وتحرير الشعب[3].

وتُقدّر الأوساط غير الرسمية موجة الاعتقالات التي أعقبت "الثورة الشعبية" عام 1973، بنحو ألف معتقل. وقد شـملت هذه الاعتقالات أسـاتذة جامعيين ومحامين وكتّابًا وموظفي وزارات حكومية، كما شملت مكتب الادعاء وغيرهم.

---

[1] ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 142.
[2] الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 63.
[3] ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 37– 38.

ويبدو أن معظم هؤلاء الأفراد كانوا ممن سبق أن اتُّهموا بالماركسية أو البعثية أو الإخوان المسلمين أو غير ذلك من التنظيمات السياسية[1].

كان الهدف الأول للثورة الشعبية هو تعبئة الجماهير. وكان العقيد القذافي يأمل أن تدفع هذه التجربة الغالبية الساحقة من المواطنين إلى النهوض لتدير مراكز القوى التقليدية في الدولة، ليحل محلها الحكم الشعبي ممثلًا باللجان الشعبية.

وبحكم ما جاء في إعلان الثورة الشعبية، أصبحت ليبيا بلدًا من دون قانون منذ ذلك التاريخ. وضع القذافي شعارًا جديدًا: "اللجان في كل مكان"، وأمر بتشكيل لجان شعبية تتولى إدارة المؤسسات. وعندما بدأت اللجان الشعبية تتكون داخل المؤسسات، لم يكن لديها ما تهتدي به، لا من حيث طريقة التكوين، ولا كيفية اتخاذ القرار. لذلك، تتابعت خطابات العقيد القذافي في كل مناسبة يحث فيها الناس على تكوين اللجان، ويحدد طريقة تكوينها، ومجالات عملها، وعلاقاتها بغيرها[2].

غير أنه لم يكن نظام القذافي يرغب في تخويل الصلاحيات للمؤسسات التي يديرونها، كما أن مناصب اللجان الشعبية التي كانوا يشغلونها كانت تخضع للقرارات السياسية والبرامج الاقتصادية التي لم يكن لهم دور في الشروع فيها، كما لم يكن بوسعهم تغييرها. كانت التشريعات وخطط عمل الوحدة تتواجد في خطابات العقيد القذافي. ولأن خطابات القذافي تتضمن الحديث عن عديد القرارات المتناقضة، كان على عجلة الدولة أن تتوقف إلى حين يتم توزيع أيضَاحات مكتوبة لما يقصده العقيد على اللجان والإدارات المعنية، ونشرها في الصحافة الرسمية[3].

---

[1] القذافي وسياسية المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 122- 123.
[2] صراع الخيمة والقصر، مرجع سبق ذكره، ص 53-55 – 56.
[3] القذافي وسياسية المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 127- 128.

المرحلة الثانية من 2 مارس 1977 إلى 20 أكتوبر 2011:

1-2 العقيد القذافي يستفرد بالسلطة دون أعضاء مجلس قيادة الثورة عبر الإعلان عن قيام سلطة الشعب:

يمكن القول إن عملية التنظير والإعلان عن هذه المرحلة للتحول إلى نظام سياسي جديد تحت مسمى النظام الجماهيري لم يأت دفعة واحدة، ولم يكن وليد لحظة عابرة، بل سبق التمهيد له على مراحل اتخذت شكلًا ومنهج التدرج وسلكت خطوات عدة وصلت إلى مرحلة سلطة الشعب[1].

باختصار، كان من أهم ما تفتق عن ذهن العقيد القذافي هو ما سمّاه الديمقراطية المباشرة وسلطة الشعب التي بدأت عمليًا مع إعلان زوارة في عام 1973م، الذي أطلق العنان للحقبة السياسية الجديدة بتأسيس اللجان الشعبية للقضاء على البيروقراطية الحكومية وتصفية الخبرات التكنوقراطية التي أظهرت مبكرًا أنها حجر عثرة أمام تسلّط وهيمنة العقيد القذافي المبكرة على مقاليد السلطة. وقد استغل القذافي إقبال الناس في المرحلة الأولى للتعرف على النخب التي يمكن أن تساعده وتدعم برامجه، كما استغلها لتحديد النخب والقوى الاجتماعية والاقتصادية التي تمثل عوائق لا بد من تصفيتها بحجج متعددة.

وهكذا، ففي مطلع عام 1977، وهو العام الذي أعلن فيه العقيد القذافي عن تأسيس الجماهيرية التي كان قد حدد مضامينها وبنيتها في الفصل الأول من الكتاب الأخضر الذي أصدره في عام 1976، تمكن من إقامة هياكل وبُنى تلائم أهدافه في السيطرة والهيمنة[2].

بدأت الخطوات التمهيدية لإعلان قيام النظام الجماهيري من خلال الدعوة إلى تشكيل المؤتمرات الشعبية الأساسية، بناءً على توصيات المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي في دورة انعقاده الثانية، وقادة المؤتمرات واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات. تم الاتفاق على تأسيس مؤتمر الشعب العام، وقد شرح العقيد القذافي دور مؤتمر الشعب العام في مرحلة انعقاده العادية الثانية خلال

---

[1] ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص97.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 40.

الفترة (13-29 نوفمبر 1976). وفي ختام هذه الدورة، طرح العقيد القذافي مشروع إعلان قيام سلطة الشعب، الذي يتضمن إلغاء "مجلس قيادة الثورة" وإلغاء الحكومة وتسليم السلطة لمؤتمر الشعب العام[1].

وأثناء انعقاد مؤتمر الشعب العام بمدينة سبها في جنوب ليبيا في الفترة من 29 فبراير إلى 2 مارس 1977، تم إعلان قيام سلطة الشعب. ولقد نص الإعلان على أن القرآن هو شريعة المجتمع، وأن الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة، وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه. وأصبح الاسم الرسمي لليبيا هو "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية"[2].

ولقد تم التأكيد على أن إعلان قيام سلطة الشعب قد قطع الطريق نهائيًا على أنواع الحكم التقليدية. ونتيجة لهذا الإعلان، تم حل مجلس قيادة الثورة وإلغاء مجلس الوزراء. وعين مؤتمر الشعب العام العقيد معمر القذافي أمينًا عامًا لمؤتمر الشعب العام، كما تم تعيين الأعضاء الباقين من مجلس قيادة الثورة وهم: الرائد عبد السلام جلود الذي كان رئيسًا لمجلس الوزراء، والرائد الخويلدي الحميدي الذي كان وزيرًا للداخلية، والرائد أبو بكر يونس جابر القائد العام للقوات المسلحة الليبية، والعقيد مصطفى الخروبي رئيس الأركان. تم تعيينهم أعضاءً بالأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام. أما مجلس الوزراء، فقد تغيَّرت تسميته إلى اللجنة الشعبية العامة، وحل لقب "الأمين" بدلًا من لقب "الوزير"[3].

وُضع هذا الإعلان اهتداءً بمقولات الكتاب الأخضر، الذي نص في أجزائه الثلاثة على قرارات العقيد القذافي المتعلقة بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لليبيا. وقد تحولت تسميتها بمقتضى هذه التغيرات إلى الجماهيرية،

---

[1] الصادق عمر الخطري، أزمة المشاركة السياسية في ليبيا وتداعياتها على النظام السياسي منذ عام 1998، (دكتوراة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2015، ص 99.

[2] أضيفت لها "العظمى" بعد الغارة الأمريكية على طرابلس وبنغازي في إبريل 1986، على اعتبار أن ليبيا قد تحدت دولة عظمى وتصدت لها بحسب رأي العقيد القذافي.

[3]- محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995 ص 60.

باعتبار أن الجماهيرية هي: "تجســـيد للديمقراطية الحقيقية"، التي يراها العقيد القذافي في تكوين المؤتمرات الشـــعبيـة واللجـان الشـــعبيـة ورفض التحزب والديمقراطية النيابية.

فالعملية التشريعية هي من اختصاصات المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، بينما تتولى اللجان الشـــعبية العامة الوظيفة التنفيذية. وتتم عملية اتخاذ القرارات وفقًا لأيديولوجية النظام عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسـية في اجتماعاتها الســـنوية، حيث تُنقل القرارات المتخذة في هذه اللقاءات عن طريق هذه المؤتمرات إلى مؤتمر الشعب العام، الذي يقوم بدوره بصوغ هذه القرارات في شكل قوانين وسياسات عامة(1).

وفي أوائل عام 1979، تم إدخال تغييرات جوهرية في نظام القيادة في ليبيا. فقد أعلن العقيد القذافي في خطاب له في الأول من سـبتمبر 1978 أنه سـيتوقف عن ممارسة السلطة وتولي أمانة مؤتمر الشعب العام، وأنه سيكرس نفسه للعمل الثوري. ولقد كرر القذافي ذلك خلال الانعقاد العادي الرابع لمؤتمر الشعب العام في ديســمبر 1978، مؤكدًا أنه وبقية زملائه أعضـــاء الأمانة العامة ســيتركون الأمانة، وأنهم سيكرسون أنفسهم للدعوة إلى استمرارية الثورة، ولحماية سلطة الشعب، والسعي لتحقيق المجتمع الاشتراكي.

وقد أصبحت هذه التعبيرات رسمية خلال الانعقاد الاستثنائي لمؤتمر الشعب العام في الفترة من 1-2 مارس 1979، عندما اســـتقال العقيد القذافي وبقية زملائه من الأمانة العامة لمؤتمر الشـعب العام. وأشـار العقيد القذافي إلى أنه قد تم فصـل السـلطة عن الثورة، وأن السـلطة أصـبحت بيد الشـعب، وأن الحكومة بأشكالها التقليدية قد انتهت.

ولقد أكد العقيد القذافي في هذا الإطار أنه يجب فصـــل الســـلطة عن الثورة، وأن الثورة لديها مهمة تاريخية أبعد من أمانة مؤتمر الشـــعب العام وأبعد من أمانة (وزارة) أي لجنة شـــعبية، وأن قيادة الثورة يجب ألا تتولى أي منصـــب سياسـي أو إداري، بل عليها أن تنضـم إلى قوى الثورة وتعمل معها. ومن ناحية

---

(1) عبير امنينة، علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنية في ليبيا، دراسة حالة نقابة المحامين (1969- 2009)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 28، خريف، 2010، ص 45.

أخرى، فإن المنصب الرسمي الوحيد للعقيد القذافي في الهيكلية الرسمية للدولة الليبية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة منذ ذلك التاريخ[1].

وجدير بالذكر أنه بعد إلغاء مجلس قيادة الثورة وقيام مؤتمر الشعب العام، أصدر المؤتمر قرارًا يؤكد أن خطب العقيد القذافي وأحاديثه مصدر من مصادر قراراته. وفي فترة لاحقة، اتخذت المؤتمرات الشعبية بإيعاز من اللجان الثورية خطوة أخرى، عندما أصدرت قرارًا في مارس 1984 جاء فيه أن "... ما ورد في خطاب قائد الثورة منهاج عمل على اللجان الشعبية تنفيذه"[2].

ظاهر الأمر أن القذافي سلّم في الثاني من مارس 1977 السلطة للشعب لإعلان (الجماهيرية) وقيام (نظام الجماهيري) المتمثل في اللجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام. غير أن الوقائع تثبت أن هذه الهياكل لم تكن سوى واجهة جديدة حكم القذافي من خلالها البلاد حكمًا فرديًا مطلقًا، مع الاستعداد الدائم لديه لتحميل هذه الهياكل المسؤولية عن تصرفاته وممارساته كافة. وظل *الكتاب الأخضر* بفصوله الثلاثة المرجعية الفكرية لنظام الحكم وسياسات البلاد الاقتصادية والاجتماعية[3].

2-2 تشكيل اللجان الثورية:

وفي تطور مهم آخر، تم تشكيل اللجان الثورية في كل مكان. شهدت جامعة طرابلس أو الفاتح سابقًا بتاريخ 6 نوفمبر 1977 تأسيس أول لجان ثورية. وقد حُددت مهام اللجان الثورية في:

- تحريض الجماهير على ممارسة السلطة.
- ترسيخ سلطة الشعب.
- ممارسة الرقابة الثورية.
- تحريض المؤتمرات الشعبية.

---

[1] المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية: دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل، بنغازي، مركز البحوث الاقتصادية، 2000، ص 46.

[3] محمد يوسف المقريف، مأساة ليبيا ومسؤولية القذافي، إكسفورد، مركز الدراسات الليبية، بدون سنة نشر، ص 58.

- ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات.
- حماية الثورة والدفاع عنها[1].

لقد أدت اللجان الثورية دورًا مهمًا في العملية السياسية في ليبيا منذ تشكيلها. وقد عبر القذافي عن ذلك في الأول من سبتمبر 1979، احتفالًا بذكرى الثورة، حيث أعلن قائلًا: "أعضاء اللجان الشعبية ليسوا أقل وطنية أو ثورية من اللجان الثورية، إلا أن اللجان الثورية أعلنت استعدادها منذ الآن للموت من أجل الدفاع عن الثورة وتعزيز قوتها"[2]. فاللجان الثورية هي بنى سياسية أمنية وشبه عسكرية تمثل حزامًا أمنيًا وإنذارًا مبكرًا بالنسبة للعقيد القذافي، بحكم ارتباطها المباشر به. فهو الذي يشرف على انتقائها وتأييدها وتدريبها[3]. وقد كان يتم اختيار قيادتها بصفة أساسية من بين أفراد قبيلة العقيد القذافي، بالإضافة إلى عدد قليل من الأفراد الذين ينتمون إلى قبائل موالية[4].

لعبت اللجان الثورية دور العصا الطويلة التي نفذ القذافي من خلالها أفكار الكتاب الأخضر[5]. استخدم القذافي هذا التنظيم في متابعة كل من يجاهر بآراء سياسية تخالف ما جاء في الكتاب الأخضر، وبالتالي اعتُبرت الحلقة التي أحكمت الطوق حول المجتمع الليبي وألغت استقلالية الرأي وتباين الأفكار، بحكم أن الحزبية خيانة[6]، وفقًا لما ورد في الكتاب الأخضر: "من تحزب خان". وفي ضوء الشرعية الثورية – التي أسبغها عليها القذافي – ارتكبت اللجان الثورية جرائم القتل في ليبيا وخارجها. أصدرت حركة اللجان الثورية في ملتقاها الثاني عام 1979، والثالث الذي انعقد في بنغازي في مطلع فبراير 1980، الإعلان الشهير القاضي بتصفية المعارضين في الداخل والخارج.

---

(1) صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، مرجع سبق ذكره، ص 61.
(2) الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.. فهم الصراع في ليبيا، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم (107)، حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 6 يونيو 2011، ص 10.
(3) الدولة والمسألة الثقافية من المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 84.
(4) القذافي وسياسة المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 196.
(5) صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، مرجع سبق ذكره، ص 61.
(6) المنصف وناس، السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا (دراسة توثيقية ميدانية)، تونس، مطبعة الوفاء، 2000، ص 65.

وأطلق العقيد القذافي في العام نفسه على معارضيه وصف "الكلاب الضالة"، وأمر حركة اللجان الثورية بتشكيل مفارز لاغتيال أعداء الثورة في الخارج: "... التصفية الجسدية هي المرحلة النهائية في حرب الثورة مع خصومها"[1].

استمرت اللجان الثورية تمارس نفوذها طوال عقد الثمانينات من القرن الماضي. خلال هذه الفترة أصبحت قوية ونشطت في الخارج من خلال سيطرتها على السفارات، وبهذه الصفة قامت بهجمات على المنشقين على النظام في المنفى. وقُتل عدد من المعارضين في الدول العربية والغربية، لا يسع المجال لذكرها. كما ارتكبت اللجان الثورية جرائم القتل في ليبيا، بحضور جمهور غفير وفي أكثر من مناسبة، في الساحات والميادين العامة وفي الجامعات[2].

وبحكم الشرعية الثورية أيضًا، تم إخضاع النظام القضائي العادي إلى حركة اللجان الثورية، وتمتعت هذه اللجان التي كانت قراراتها أقوى من القوانين بوظائف الشرطة، بما في ذلك سلطة اعتقال خصوم النظام وإدارة مراكز الاعتقال.

وفي أواخر السبعينات، أسس نظام القذافي هيئة قضائية أخرى كان أعضاء هذه اللجان من المدنيين العاملين، باعتبارها قوة شبه أمنية تتولى الإجراءات المتخذة ضد الأشخاص المتهمين بجرائم ضد النظام. لم يكن المتهمون يتمتعون بحق توكيل عام أو حق الاستئناف، وقد حكم القضاة "الثوريون" على كثيرين بالإعدام[3]. ومن الإنصاف القول إن الحريات العامة شهدت بعض التحسن

---

(1) هدرزة في السياسة والتاريخ: الملك.. العقيد.. المعارضة الليبية في الخارج"، الحلقة الثامنة، الجزء الثاني، 1 يناير 2006، مرجع سبق ذكره.

(2) قام نظام العقيد القذافي بتطهير الجامعات مما سمي بالثورة المضادة عام 1976، وشمل الاستهداف الناشطين من الإخوان المسلمين والليبراليين واليساريين الذين رأوا الحفاظ على اتحاد الطلبة مستقلًا، مثلما كانت فترة النظام الملكي، وقد قام أعوان النظام وأعضاء اللجان الثورية باتباع شتى أنواع الوسائل ضد المعارضين ابتداء بالإغواء ومرورًا بالترهيب وانتهاء بالقتل، وقد كافأ العقيد القذافي العديد من هؤلاء الأعوان بضمهم إلى النخبة الحاكمة في النظام في مناصب مثل الوزراء والمديرين الرئيسين والسفراء ورؤساء الجامعات ورؤساء الأجهزة الأمنية. ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 148.

(3) العدالة في ليبيا ما بعد القذافي، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم 140، حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل 2013، ص 9.

خلال العقد الأخير من عمر النظام قياسًا بالعقود الماضية. يعود ذلك إلى أسباب عديدة، منها السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة إثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. بدأت الولايات المتحدة تغير من نظرتها إلى قضية الديمقراطية في المنطقة العربية، حيث راحت تعترف بأن غياب الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي قد أسهم في خلق بيئة ملائمة لتنامي جماعات التطرف والعنف والإرهاب التي ضربت الولايات المتحدة في العمق. ومن هنا بدأت تطالب دول المنطقة باتخاذ خطوات جادة على طريق تحقيق الديمقراطية. لذلك، فإن الخطوات الإصلاحية التي اتخذتها بعض الدول العربية حظيت بتشجيع وترحيب من قبل الإدارة الأمريكية، خاصة في ظل اقتناع الأخيرة بأن مثل هذه الخطوات لن تكون على حساب أهدافها ومصالحها في المنطقة، أي تشجيع الإصلاح السياسي في إطار النظم القائمة بما يحسن من أساليب الحكم والإدارة، ويحسن كذلك من سجل حقوق الإنسان في هذه الدول، ويعزز من قدرة النظم الحاكمة فيها على استيعاب مطالب القوى الراغبة في المشاركة السياسية[1].

تأسيسًا على ما سبق، تعرض نظام العقيد القذافي لضغوط خارجية، ترتب على ذلك تسوية ملفات عديدة ودفع مستحقات مالية وقانونية كبيرة. ولا تقتصر هذه الملفات والمستحقات على ممارسات متعلقة بالإرهاب وحيازة أسلحة غير تقليدية، بل تمتد إلى طبيعة النظام ونظريته في الحكم والاقتصاد.

هذا كله اضطر النظام إلى مراجعة أفكاره ومواقفه وسياساته. فعلى الصعيد الخارجي، تخلى النظام عن القضايا العربية والوحدة العربية وقضية العرب الأولى، فلسطين، واتجه بسياساته وأمواله نحو إفريقيا، وطرح جانبًا عداوته للغرب والولايات المتحدة والنظام الرأسمالي المتعفن (كما كان يسميه). وتحول منذ الساعات الأولى لأحداث 11 سبتمبر إلى حليف للولايات المتحدة ومؤيد

---

[1] ابتسام سهيل الكبتي، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والآفاق المستقبلية، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني (محرران)،طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006، ص 526 – 528.

لسياساتها في الحرب الأمريكية على الإرهاب[1]. وعلى الصعيد الداخلي، كان النظام يواجه أزمات متعددة، إلا أنه لم يكن مستعدًا للقيام بتغيير حقيقي، بل كان حريصًا على الحيلولة دون حدوثه، وحصر الأمر في إصلاحات شكلية، وبما لا يربك الترتيبات التي أقامها على امتداد عقود من حكمه. حاول العقيد القذافي إعادة الروح والفاعلية لنظامه وتجنب السقوط[2]. كان سيف الإسلام القذافي أكثر أبناء العقيد تأهيلًا واستعدادًا لتأدية هذا الدور، لا سيما وأنه لعب دورًا محوريًا في إخراج ليبيا من عزلتها الدولية وتسوية خلافاتها العالقة مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة. كان الهدف غير المعلن للإصلاح، كما يرى المراقبون والمتابعون للشأن الليبي، يتمحور في الآتي:

1. تجميل صورة النظام الخارجية وإعطاء الانطباع أن النظام أخذ ينتهج سياسات إصلاحية في الداخل وفقًا لما طلبته عدة أطراف دولية.
2. أن يتم من خلال ذلك صياغة المطالب الوطنية للشعب الليبي وفقًا لرؤى رأس النظام وحسب أولوياته.
3. استدراج المعارضة في الخارج من خلال جرّها تحت مظلة "الحراك السياسي" بسقف منخفض من المطالب.
4. كسب المزيد من الوقت للنظام أملًا في أن يتجاوز هذه المرحلة من خلال تغييرات غير منظورة تطرأ على الوضع العالمي والإقليمي وتخفف عنه المطالبات بضرورة إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية على النظام[3].
5. التمهيد لخلافة سيف الإسلام للعقيد القذافي في حكم البلاد لاحقًا.

وفي هذا السياق، كان النظام حريصًا على عدم خروج كامل العملية عن أهدافها المحددة، وكان يقوم بكل ما يمكن لإبقاء كافة المشاركين في الحراك تحت مظلة العقيد القذافي وابنه، وأن يبقى القذافي هو الوحيد الذي يتولى ضبط

---

[1] ليبيا نحو مستقبل أفضل، مجلة المنتدى الليبي، العدد الأول، خريف 2005، ص24.
[2] ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص61.
[3] محمد يوسف المقريف، أهداف الحراك السياسي وحدوده كما يرسمها القذافي، الحلقة الثانية، 23 مايو 2008، archive.libya-al-mostakbal.org

إيقاع هذا الحراك. الأهم من ذلك ألا يمس الحراك أو الإصلاح السياسي بشخص القذافي[1]. تمحور دور ســيف القذافي على مراقبة الحراك، ومحاولة توجيهه باستمرار[2]، والحرص على بقاء جهود المشاركين في الحراك في نطاق العمل الفردي، وعدم السماح بتحويله إلى صورة من صور الحراك الجماعي، بحيث يظل محصورًا في دائرة محدودة من النخب المثقفة، والعمل على إبقائها معزولة عن الجماهير الشعبية.

وهكذا، وقعت محاولات الإصــلاح في إشــكالية التوفيق بين التطلع إلى الإصلاح على المستوى الشعبي، خاصة لدى الشباب، والحدود التي رسمها العقيد القذافي، وهو ما أعطى القذافي ومعارضــي الإصــلاح الفرصــة لعرقلته وإجهاضه في نهاية الأمر[3].

3-2 استقطاب عشائري بديلًا عن مؤسسات الدولة:

عرفت المنطقة العربية الظاهرة القبلية منذ تاريخها القديم. فالبنية القبلية تُعد من الخصــائص الســوســيولوجية المميزة لمجتمعات هذه المنطقة، حيث طبعت تاريخها في مختلف مراحله وفتراته. وقد أدت هذه البنية القبلية أدوارًا مهمة في عملية التحام المجتمعات وانقسامها، وفي حركات مقاومة الاستعمار، مثلما أدت في أغلب الأقطار أدوارًا في عملية تشكل الدولة الوطنية ومؤسساتها[4].

وعليه، فالقبيلة في ليبيا لا تختلف في بنائها الاجتماعي عن القبيلة العربية حيث كانت. فهي مكونة من عشــائر وبطون وأفخاذ، ولكل فرع منها يمثّل في بنائه القبيلة نفســها. وللقبيلة "وطن"، أي أرض تنتقل فيها وتملكها، وفي نطاق هذا الوطن تتكون (أوطان) أصغر خاصة بالعشائر والبطون والأفخاذ. وأفراد القبيلة متضامنون متكافلون فيما عليهم من واجبات وحقوق[5].

---

[1] المرجع السابق نفسه.
[2] ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص86.
[3] ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص87.
[4] محمد بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصــر: دراســة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[5] برقة الدولة العربية الثامنة، مرجع سبق ذكره،1950، ص 24.

هكذا، تميزت الحقبة التاريخية والمعاصـــرة في ليبيا بحضـــور مكثف للقبيلة وأيضًــا التحالفات القبلية، إما بين القبائل، وإما بينها وبين النظام السـياســي الذي عرفته. وهذا ما جعل الباحثين في الشأن الليبي يرون أن دراسة ممارسة السلطة غير ممكنـة بمعزل عن إيلاء الأهمية الخـاصــــة للظـاهرة القبليـة، التي كـان لهـا حضور فعّال ومؤثر في الأحداث[1].

وعليه، نقف في هذا الجزء على استقطاب نظام القذافي لبعض مناطق وقبائل في الغرب والجنوب الليبي لحماية النظام. وقد انعكس ذلك بوضــــوح على غلبة منطق الغنيمة وغياب دولة القانون والمؤسسات.

استقطاب عشائري لمواجهة المعارضة الداخلية:

يرى المنصــف وناس – في ضـــوء تجربة بحثية دامت أكثر من 26 ســـنة، درس فيها المجتمع الليبي – أن القبيلـة في ليبيا مكون أســــاســـي من مكونـات المجتمع. فهي حاضـــرة بقوة في عملية بناء الروابط المجتمعية، وهي التي تدعم الأفراد وتضـــمنهم[2]. فقد يكون حضـــورها ضـــعيفًا (نســـبيًا) في المدن الكبرى (طرابلس وبنغازي)، ولكنها حاضـرة بقوة في الدواخل والسـواحل، وفي أماكن أخرى عديدة. فعلى الرغم من جهود النظام الملكي الإدماجية، وعلى الرغم من توجهه التحديثي في التعليم والصحة والتوظيف والريع النفطي، خاصـة بعد سنة 1961، فـإن المجتمع القبلي لم يتغير كثيرًا وحـافظ على بنيتـه العميقـة وعلى خصــــائصـــه الثقافية والاجتماعية والذهنية والبشـــرية. فظلت القبيلة موجودة وجاهزة للتفاعل مع كل الظروف والمعطيات القائمة والمســـتجدة، وقادرة على التفاوض مع كل النظم لحماية أفرادها من جهة، وتحصيل ما يمكن تحصيله من غنيمة إدارية وسياسية، وخاصـة اقتصـادية ومادية من جهة أخرى، مؤكدة بذلك البراغماتية القبلية[3].

تُفضـــي المتابعة المتأنية لمسـيرة البناء السـياســي للدولة الليبية في عهد نظام العقيد القذافي إلى أنه بعد اســتيلائه على الســلطة ســعى لتقويض النظام القبلي،

[1] الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد، تونس،الدار المتوسطية للنشر، 2018، ص166.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 167.

حيث اعتبره متخلفًا ومرتبطًا بالممارســـات الرجعية الملكية. لم ينســـجم النظام القبلي مع رؤيته القومية ولا مع حقيقة أنه هو شـخصـيًا ينحدر من قبيلة صـغيرة نسبيًا. نتيجة لذلك، وبعد فترة قصيرة من استيلائه على السلطة، اتخذ سلسلة من الخطوات لتعديل الحدود الإدارية التي كانت تســتند إلى الخطوط الفاصـــلة بين القبائل، وعزل جميع المسؤولين الذين كان الملك قد عينهم على أساس قبلي[1].

ولمزيد من التوضـيح، نشـير إلى خطاب العقيد القذافي بمدينة بنغازي في 5 نوفمبر 1975: "... إن حركة الضـباط الوحدويين الأحرار حركة تاريخية لأنها جمعت كل الأحرار في ليبيا، من كل مكان، جميع القبائل الليبية ضـــباطها موجودون في الحركة". أما فيما يتعلق بمسـألة تدخل القبيلة في السـياسـة، يقول العقيد القذافي: "لا أريد أن يجيء في [الاتحاد العربي الاشـتراكي] أناس نجحوا لأن قبائلهم اختارتهم لأنهم أداة الحكم في ليبيا... سيكون المؤتمر القومي للاتحاد الاشـــتراكي العربي هو الذي يقرر القوانين والميزانية والتنمية". ويضـــيف القذافي: "قلت لكم إن القبيلة، كما تتدخل في السـياسـة، لا بد أن تُضـرب بيد من حديد، القبيلة رابطة اجتماعية حافظوا عليها، لكن إذا أدخلتموها في الســـياســـة ســـتخرب"[2]. قد يكون مفيدًا أن نعرج على ما ذكره العقيد القذافي في خطابه: "أن جميع القبائل الليبية ضـــباطها موجودون في حركة الضـــباط الوحدويين الأحرار". وقد روعي ذلك أيضًـــا في تركيبة مجلس قيادة الثورة، فقد مثّل فزان في مجلس قيادة الثورة كل من (عبد الســـلام جلود وبشـــير هوادي وعبد المنعم الهوني)، ومن طرابلس (معمر القذافي وعمر المحيشـــي والخويلدي الحميدي ومصـــطفى الخروبي ومختار القروي)، ومن برقة (إمحمد المقريف وأبو بكر يونس جابر ومحمد نجم وعوض حمزة). ويبدو أن الهدف من وراء تعدد الجهات والقبائل في تركيبة تنظيم حركة الضـــباط الأحرار وفي تشـــكيل مجلس قيادة الثورة كان تأمين نجاح الانقلاب ودعمه في حال حدوث معارضـــة أو مقاومة للانقلاب.

---

[1] الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 6 يونيو2011، ص 10.

[2] الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

جدول رقم (2-1) الأصول الجهوية والقبلية لأعضاء مجلس قيادة الثورة

الرقم	الاسم	البلد الاصلي	الأصل القبلي
1.	معمر القذافي	مدينة سرت	قبيلة القذاذفة
2.	عبد السلام جلود	وادي الشاطئ بفزان	قبيلة المقارحة
3.	بشير الهوادي	ودان بفزان	قبيلة الأشراف
4.	الخلويدي الحميدي	مدينة الزاوية	قبيلة المحاميد
5.	مصطفى الخروبي	مدينة الزاوية	قبيلة البلاعزة
6.	عمر المحيشي	مدينة مصراتة	كولوغي شركسي (من اصل تركي)
7.	عبدالمنعم الهوني	جنزور ضواحي طرابلس	الهوانة من بلدة هون بفزان
8.	مختار القروي	طرابلس	من أسرة حضرية
9.	أبو بكر يونس جابر	واحة الغويلة ببرقة	قبيلة المجابرة
10.	إمحمد المقريف	إجدابيا	قبيلة المغاربة
11.	محمد نجم	بنغازي	قبيلة العواقير
12.	عوض حمزة	قرية قمنيس بالقرب من بنغازي	....

المصدر: المنصف وناس، ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2018،ص 108.

على أي حال، لم يمض وقت طويل قبل أن يقرر العقيد القذافي أنه لا يستطيع الاستغناء بشكل كامل عن النظام القبلي، الذي ظل عدوًا هامًا في السنوات الأولى من حكمه، خاصة بعد اكتشاف التخطيط للإطاحة بحكم القذافي كما مر بنا في عام 1975. وبدا ذلك واضحًا حينما اشتد الضغط الدولي على نظام القذافي (على خلفية أزمة لوكربي وغيرها) والتذمر الداخلي، عاد القذافي إلى القبيلة لتسنده وتدعم حكمه[1]. تعمّد القذافي، خصوصًا في العشرين سنة الأخيرة، التشديد على أهمية الانتماء القبلي، وبذل مجهودًا خاصًا لإبراز القبيلة

[1] المرجع السابق نفسه، ص 85 - 86.

التي ينتمي إليها، وهي ليست من القبائل الرئيسية. قرّب القذافي أبناء عمومته، ومكّنهم من المراكز الهامة، وأغدق عليهم المال. ساعد هذا السلوك أبناء القبائل الأخرى على فعل الشيء نفسه كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا[1]. كما اعتاد أن يزور الزعماء القبليين في محاولة استمالتهم إلى جانبه، كذلك عمل لصالح الأشخاص الذين ينتمون إلى قبائل كبيرة، وكانت المناصب توزع على الأفراد الذين ينتمون إلى قبائل مهيمنة معينة. كان العقيد القذافي في العادة يرسل – بصفة غير رسمية – قريبه ومستشاره لشؤون القبائل خليفة احنيش إلى القبائل للحصول على تأييدهم أو إبرام المصالحات مع الخصوم. وقد كان الداخل الليبي في عهد الدولتين العثمانية والإيطالية قد شهد قيام التحالفات الفلاحية والبدوية المسماة بـ"الصفوف" باعتبارها إستراتيجية دفاعية ضدّ الدولة المركزية والتحالفات الأخرى، وأحيا القذافي هذا التحالف القبلي الذي يعرف بـ"الصفوف" في مواجهة المعارضة الداخلية. فعلى سبيل المثال، اعتمد العقيد القذافي فيما بين 1975-1993 لتجنيد الضباط في الجيش والأجهزة الأمنية على ثلاث قبائل: القذاذفة، المقارحة، ورفلة[2]. وعلى الرغم من التحالف والمولاة بين النظام وتلك القبائل، لم يسع النظام إلى إعطائها منزلة الشريك السياسي في الحكم. وبحكم أن بنية الأداء السياسي بنية استفرادية، فإن العلاقة بين النظام والقبائل الموالية تنحصر في هامش الغنيمة الإدارية والسياسية والمادية مقابل الولاء السياسي. فهي تحضر زمن الأزمات، وتقدم للنظام السياسي كل صنوف الدعم

---

[1] يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي في ليبيا...أفاق وتحديات التحول الديمقراطي". (حلقة نقاش) تقديم وإدارة خير الدين حسيب، المستقبل العربي، بيروت، نوفمبر، 2011، ص 41.

[2] تقطن قبيلة المقارحة منطقة الشاطئ في الجنوب الليبي، ومن أبرز رجالها الرائد عبدالسلام جلود، الذي كان يعتبر الرجل الثاني في ليبيا في مرحلة من مراحل حكم العقيد القذافي، ثم برز من أبنائها العقيد عبد الله السنوسي، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، الذي أصبح عديلًا للقذافي ويده الأمنية الدموية الحديدية، إضافة إلى عدد من الضباط الذين يتولون قيادة بعض القطاعات الأمنية في الجيش الليبي، وقد لعب مركز عبدالسلام جلود والوضع العسكري خصوصًا (بعد أزمة 1973 التي ولدتها الخلافات بين القذافي ورفاقه في مجلس قيادة الثورة وحركة الضباط الأحرار) والمصاهرة لعبدالله السنوسي دورًا مهمًا في فاعلية قبيلة المقارحة في الحياة السياسية والاقتصادية بليبيا. أشخاص حول القذافي، مرجع سبق ذكره، ص 39 – 228. أما بالنسبة لقبيلة ورفلة فقد ضعف دورها ومكانتها(نسبيًا) حين اكتشف سنة 1993 التحضير لمحاولة انقلابيه كان من ضمنها ضباط من قبيلة ورفلة. اعتمد العقيد القذافي على أبنائها في الأجهزة الأمنية وفي مختلف مرافق الدولة، بسبب كثرتها وانتشارها في مختلف أرجاء البلاد. وبسبب الولاءات القديمة التي تربط قبيلة الورفلة بالقذاذفة.

والمؤازرة في مواجهتها، ولكنها تعود مجددًا إلى الهوامش بمجرد تنفيذ المطلوب منها[1]، وبالتوازي مع ذلك، قام نظام القذافي في نهاية التسعينيات من القرن الماضي بتوظيف الانتماءات القبلية بشكل رسمي. وقد تمّ تشكيل "القيادات الشعبية الاجتماعية"، التي من خلالها أصبحت القبيلة جزءًا من المشهد السياسي الليبي[2].

جاءت فكرة القيادات الشعبية – كالعادة – بناءً على توجيهات العقيد القذافي، بمناسبة الذكرى العشرين لإعلان سلطة الشعب، حيث جرى ملتقى ضخم لفعاليات الجماهيرية وبحضور العقيد القذافي بتاريخ 3 مارس 1999. وضم كلًا من أعضاء اللجنة الشعبية العامة، مؤتمر الشعب العام، واللجان الثورية.

وكانت تلك المناسبة هي التي استخدم فيها مصطلح "القيادات الشعبية الاجتماعية العامة". وقد تناول العقيد القذافي في الخطاب الذي ألقاه بتلك المناسبة توضيح طبيعة هذا الجسم الجديد ومهمته. وكان مما جاء في خطابه في هذا الصدد: "... هذا الإنجاز الثوري العظيم الذي بدأ بظهور المؤتمرات الشعبية وتفعيل اللجان الشعبية ثم ولادة اللجان الثورية ثم تُوّج بظهور القيادات الشعبية الاجتماعية"...ثم استطرد قائلًا: "... عندما نقول اجتماعية، فإننا لا نقصد قيادة لها علاقة بالإدارة ولا بالسياسة، ولا بالتعيين ولا بالتصعيد... هي من الناس المحترمين في هذا الشارع، الذين كلمتهم مسموعة، وإذا قالوا للناس اخرجوا يخرجون، وإذا قالوا لهم ادخلوا لبيوتكم يدخلون، مثل أب الأسرة"[3].

أوكلت إلى القيادات الشعبية الاجتماعية مهمة حماية النظام من محاولات التآمر والخيانة، غير أنها استُعملت لضمان سيطرة زعماء القبائل على قبائلهم. على سبيل المثال، من خلال الضغط عليها للتبرؤ من العناصر المتمردة، وكذلك بهدف محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة التي، بتركها، يمكن أن تتحول إلى حركات احتجاجية. فضلًا عن ممارستها دورًا تجسسيًا على مكونات

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 171.

(2) ليبيا التي لا نعرفها، مرجع سبق ذكره، ص 148.

(3) ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، الحلقة الثالثة، مرجع سبق ذكره، 24، مارس 2009.

المجتمع[1]. ولم يكتفِ العقيد القذافي بهذه السياسات، بل إنه أردف ذلك بنشاط شخصي دؤوب، من خلال تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات، وذلك بعد القيام بدراسة مسبقة. وتنتهي كل زيارة بتوقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها. ويكون الهدف الأساسي من الزيارة حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام بصفة جماعية، تحول دون إمكانية تمرد الأفراد[2]. ونتيجة لذلك، تكوّنت القيادات الشعبية من مجموعة أعضاء القبائل، تضمها قيادة مركزية لها فروع تتوزع على مختلف المناطق الليبية بشكل شبه موازٍ للهيكل السياسي الرسمي للسلطة الشعبية. وأصبح لكل منطقة قيادة شعبية اجتماعية تتكون من فعاليات أهلية، وتغطي المنطقة اجتماعيًا وجغرافيًا، ولها مجموعة منسقين ومنسق عام، ابتداءً بالمؤتمر الشعبي الأساسي، ومرورًا بالشعبية أو المنطقة، ونهاية بالدولة[3]. ويتولى العقيد القذافي اختيار هذه القيادات ومنسقيها، وقد وقع اختيار القذافي على كبار الضباط في المؤسسة العسكرية ليتولوا منصب المنسق في أغلب الشعبيات. كما وقع اختيار العقيد القذافي على ابن عمه "سيد قذاف الدم" لشغل منصب المنسق العام للقيادات الشعبية الاجتماعية[4]. ويضاف إلى ذلك، أن المنسق العام للقيادات الشعبية الاجتماعية أصبح يُعامل على أنه يتقدم بروتوكوليًا على "أمين مؤتمر الشعب العام" و"أمين اللجنة الشعبية العامة". أما على الساحة الاجتماعية، فدوره هام، يتركز في التعبئة والتوجيه داخل المجتمع، لحضور جلسات المؤتمرات الشعبية، والمشاركة في الاحتفالات والتحشيد لها، ومنع الأفراد من الانخراط، كما أسلفنا، في أي تشكيلات تنافي توجهات سلطة الشعب[5].

---

(1) بوحنية قوي، المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا صراع القبيلة والدولة، الجزء الثالث، مركز الجزيرة للدراسات، 23 أبريل 2014، studies.aljazeera.net

(2) الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

(3) الصادق عمر الخطري، أزمة المشاركة السياسية وتداعياتها على النظام السياسي منذ العام (1998)، مرجع سبق ذكره، ص 168.

(4) ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، ح2، 2009/3/18، مرجع سبق ذكره.

(5) أزمة المشاركة السياسية وتداعياتها علي النظام السياسي م7(منذ العام (1998)، مرجع سبق ذكره، ص 168.

منطق الغنيمة وغياب الدولة:

نظريًا، المؤتمرات الشعبية الأساسية هي المؤسسات التي تصيغ القوانين وتتخذ القرارات في ليبيا آنذاك، وتغطي سلطتها في هذا الإطار جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، وفي المجالات الداخلية والخارجية. فالأحزاب محظورة، ويعتبر الكتاب الأخضر التحزب خيانة، والحزبية إجهاضًا للديمقراطية الشعبية، وأن الأحزاب أدوات للتصارع على السلطة ووسائل لتطويع الشعوب لخدمة فئات قليلة. وأخذ النظام رفضه للأحزاب منذ الأيام الأولى لوصول العقيد القذافي إلى السلطة. وبحكم قانون تجريم الحزبية الصادر عام 1972 في مادته الثالثة، يُعاقب بالإعدام من دعا إلى إقامة تجمع أو تنظيم سياسي، أو من قام بإدارته أو تمويله، أو من أعد له مكانًا لاجتماعاته، أو من انضم إليه، أو حرض على ذلك بأي وسيلة كانت، أو قدم أي مساعدة له. والبديل هو الانخراط في العملية السياسية من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. وعليه، انحصر النشاط السياسي فيما عُرف بالمؤتمرات الشعبية، وفي وسيلة للفرز سميت بـ"التصعيد"[1].

كان هذا النشاط مفتوحًا للجميع، وكان يُفترض أن المؤتمرين يجتمعون ويناقشون مختلف قضاياهم، ويتخذون بشأنها القرارات التي تُفعّل في تاريخ لاحق عن طريق اللجان الشعبية. ويمكن القول إنها عملية شكلية في الأساس بسبب تدخل اعتبارات أيديولوجية وشخصية وقبلية، ويتم الاختيار وفقًا للانتماء القبلي وقوة القبيلة[2].

وبما أنه لا توجد انتخابات بحيث يتقدم إليها المترشحون للمنصب، فقد كان يُفترض اختيار أكفأ المتقدمين لشغل المنصب. لكن الذي حدث بالفعل هو أن يجتمع ممثلون عن القبائل في كل منطقة بقصد الاتفاق على توزيع المناصب،

---

[1] المصعدون شعبيًا هم الذين يتم اختيارهم مباشرة وفقا لمبدأ سلطة الشعب ذلك لتولي أمانات المؤتمرات الشعبية(أداة التشريع)، وأمانات اللجان الشعبية (أداة التنفيذ)، ذلك لغرض القيام بمهمة ذات طابع محدد في إطار الهيكل التنظيمي للنظام). آمال سليمان العبيدي، "الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا:دراسة لبرامج الإعداد السياسي للمصعدين شعبيًا"،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، مجلد 25 لسنة 2006، ص 66-67.

[2] أزمة المشاركة السياسية وتداعياتها علي النظام السياسي منذ العام (1998)، مرجع سبق ذكره، ص 200- 201.

بحيث يقال مثلًا: يكون قطاع التعليم من نصـيب القبيلة الفلانية، والاقتصـاد أو الصـحة من نصـيب القبيلة الأخرى، وهكذا[1]. وكثيرًا ما تنشـب المعارك بين القبائل المتناحرة لشغل المناصب الإدارية.

بمقتضى هذا المبدأ، فإن السيطرة على مفاصل الإدارة وعلى مصادر المال العام لا يعنيان فقط الإثراء الشـخصـي، وإنما امتلاك مصـادر الغنيمة والقوة، وصـولًا إلى السيطرة والغلبة القبلية[2]. كما يحرص المسؤولون داخل السلطة على ضـمـان حصـول قبيلتهم على الحد الأدنى من الغلبة الريعية والمالية والخدماتية، بدل حرصـهم على توزيع عادل للمقدرات الوطنية[3]. ولعل من المثير للانتباه هو التداخل السوسيولوجي والسياسي بين دور المثقف وأصوله الاجتماعية والقبلية. وهو أمر واضح من خلال التشكيلات الحكومية المتعاقبة، وعضوية اللجان الشعبية العامة، وسلوك المثقفين أنفسهم الذين يحرصون على تأكيد هويتهم القبلية والجهوية قبل إبراز هويتهم الوطنية والمهنية، لذلك، يميل المنصـف وناس إلى الاعتقاد أن فئة التكنوقراط، إضـافة إلى ولائهم المطلق للحاكم، هم ممثلون لقبائلهم داخل السـلطة، ويؤدون دور الوسـيط بين النظام والقبائل الموالية. ولعل هذا ما جعل المنصـف وناس يسـتنتج افتراضـه بوجود توزيع قبلي ومناطقي للنخبة الليبية[4]، على الرغم من محدودية تأثيرها في الحياة السياسية كما مر بنا.

تأسـيسًـا على ما تقدم، قام المسـؤولون بتوظيف ذويهم وأقربائهم في مختلف المؤسـسـات. فعلى سـبيل المثال، ورد في تقرير الهيئة العامة للقوى العاملة أن العديد من الشـركات العامة الوطنية تقوم بتشـغيل العناصـر الوطنية ذات صـلة القرابة أو من نفس القبيلة التي ينتمي إليها المسـؤولون عن إدارة الشـركة. وقد بلغ الأمر في إحدى الشـركات، التي يبلغ عدد موظفيها 368 موظفًا، أن 245 منهم ينتمون إلى قبيلة أمين لجنتها أو مديرها[5].

---

[1] صراع الخيمة والقصر: رؤيه نقدية للمشروع الحداثي الليبي، مرجع سبق ذكره،ص115.
[2] الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[3] المرجع السابق نفسه، ص 62.
[4] ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد، مرجع سبق ذكره، ص 154.
[5] صراع الخيمة والقصر:رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، مرجع سبق ذكره، ص116.

بعيدًا عن الاستطراد والاستغراق في التفاصيل ولغة الأرقام، نكتفي هنا بالإشارة إلى نتائج استبيان أجراه أستاذ الإدارة العامة أبوبكر بعيرة في صيف 2007، حيث استُطلعت آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاريونس حول الأسس المناسبة لاختيار القيادات الإدارية في ليبيا. ومن أبرز نتائجه:

- يرى 35% من أفراد عينة البحث أن الانتماء القبلي يُؤخذ بعين الاعتبار في اختيار القيادات الإدارية.
- كما يرى 35% من أفراد العينة أن عنصر الولاء السياسي يحظى بالتركيز عند اختيار القيادات الإدارية.
- أما نسبة التعيينات بناءً على المؤهل العلمي والكفاءة، فلا تتجاوز 12%[1].

بناءً على ما تقدم، ساهمت الديمقراطية الشعبية، التي ترفض تمامًا التمثيل النيابي باعتباره تدجيلًا، في إعادة إنتاج البدونة السياسية وتأكيد دور القبيلة السياسي والاجتماعي. وقد أصبحت القبيلة تتحكم في ظاهرة التصعيد، مما أدى إلى اتخاذ الأداء السياسي طابعًا قبليًا. وكانت النتيجة أن فرضت البدونة، بتشجيع من النظام، فراغًا مؤسسيًا وسياسيًا هائلًا[2]. ومما لا شك فيه أن أسلوب التصعيد الشعبي في اختيار القيادات الإدارية (اللجان الشعبية) يُعد أحد أهم الأسباب الرئيسية للفساد الإداري والمالي. فقد أُقحم المصعدون (الفاسدون منهم) في الإدارة العامة الليبية، وتمكن الانتهازيون وعناصر اللجان الثورية، في فترة زمنية قياسية، من تكوين ثروات كبيرة. بل تحولوا إلى مجموعات تعمل بعقلية الجريمة المنظمة، مستغلين مناصبهم لممارسة أنواع عديدة من الفساد المنظم، مثل الاختلاس، والابتزاز، والارتشاء، والاحتكار. والأسوأ من ذلك، أن عمليات الفساد التي يمارسونها تحدث تحت سمع ومرأى الأجهزة الأمنية والرقابية والشرطية[3]. كما لا يفوتنا أن نذكر أن من السمات البارزة للاقتصاد الريعي،

---

[1] أبوبكر أبعيره، السياسات العامة للتنمية الإدارية: منظور كلي، السياسات العامة، جامعة قاريونس، مركز البحوث والاستشارات، 2007، ص 206.

[2] الشخصية الليبية ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، مرجع سبق ذكره، ص 37- 40.

[3] خليل عبد السيد، مزرعة آل القذافي، جماهيرية الفساد العظمى، بيروت، دار الكتاب العربي، 2012، ص 113 – 114.

فيما يتعلق بتفشي الفساد، هو الاعتماد بصورة رئيسية على الدخل الريعي الذي يستند إلى الإيرادات النفطية والفوائض المالية في مؤسسات القطاع العام والتحويلات الخارجية. ومن خصائص الدخل الريعي أنه ينبع من امتلاك الدولة لمصادر هذا الدخل وتحويله إلى الخزينة العامة أو بعض الفئات الحاكمة. وبالتالي، لا يمر هذا الدخل عبر قنوات تعرضه للمساءلة والمحاسبة[1]، لا سيما في ظل وجود النظم العائلية والسلطوية. وبذلك تصبح ملكية العوائد الريعية والتصرف بها عنصرًا مهمًا في تعزيز قوة النظام وتمكينه من تخصيص مبالغ ضخمة لحماية نفسه وإدامة حكمه. ولعل أكثر التحليلات إثارةً بشأن طبيعة الاقتصاد الليبي هو ما اعتبر أن كل ما يجري في مجال الاقتصاد يُعد محاولة سياسية ماكرة لتحقيق هدفين: الأول هو شرعنة المال العام المسروق عبر إدخاله في دورات اقتصادية ومالية مشروعة، والثاني هو محاولة خلق رديف طبقي محدود دون الاضطرار إلى إعادة إحياء الطبقة الوسطى، التي يُخشى من طموحاتها إذا أُعيد إحياؤها. بشكل عام، لم تتحسن مستويات معيشة السكان في ليبيا. فقد فُتحت فرص كثيرة من خلال عملية التحرر الاقتصادي – في العقد الأخير من عمر النظام – إلا أنها استُولي عليها من قِبل الانتهازيين، وفي مقدمتهم أبناء العقيد القذافي وأتباعهم، أو عناصر اللجان الثورية، إضافة إلى كبار ضباط الجيش والوزراء وكبار المسؤولين، فضلًا عن شخصيات قبلية ومناطقية[2].

بناءً على ما تقدم، شهدت السنوات الأخيرة من عمر النظام إقرار سياسات مالية توسعية واستباحة غير مسبوقة للمال العام (انظر الجدول رقم 2-2)، مع تفشي ظاهرة اختراق القوانين التي تزامنت مع ظاهرة عدم الاستقرار الإداري في هيكل الإدارة الحكومية (الوزارات وما في حكمها) منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي[3].

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية في ليبيا لعام2004، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص89.

[3] عبد الله أحمد شامية، "الاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض" أغسطس 2016، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، ص 4، psresearch.org/projests/?lang=ara

وتفيدنا التقارير الصـــادرة عن المؤســـســـات الدولية المختلفة، ومنها تقارير منظمة الشـــفافية الدولية حول مســـتويات الفســـاد في ليبيا، بأن ليبيا جاءت في صدارة الدول التي يستشري فيها الفساد الإداري والمالي.

جدول رقم (2-2) ترتيب ليبيا في مؤشر مدركات الفساد

السنة	الترتيب	عدد الدول الخاضعة للترتيب
2003	118	133
2004	107	145
2005	117	158
2006	131	163
2007	126	180
2008	130	180
2009	130	180
2010	146	178

المصدر: عوض يوسف الحداد، البعد الجغرافي للفساد في ليبيا، دار البداية، الأردن، 2011، ص 46؛ "الفســاد المالي في الاقتصــاد الليبي: قراءة تحليلية للأســباب والآثار واســتعراض الحلول"، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، مايو 2016، ص 6.

وباختصــار شــديد، يمكن القول إن تفشــي ظاهرة الفســاد بين أفراد المجتمع يؤثر على البنية الاجتماعية داخل المجتمع وعلى قيمه الأخلاقية. فعندما يســود الاعتقاد لدى أفراد المجتمع بأن الفســاد يؤدي إلى مكاســب مادية معتبرة، فإن سرعة انتشار هذه الثقافة تؤدي إلى التسابق على الاقتداء بالمفسدين والبحث عن طرق جديدة للكسب غير المشروع، مما يؤدي إلى انهيار القيم المجتمعية[1].

ومن المؤسف القول إن الثروة المكتسبة من خلال الاستغلال غير المشروع للمناصـب العامة تُعد ممارسـة مقبولة في ليبيا. أما المسـؤولون وكبار الموظفين الذين لم يتورطوا في الفســاد، فيُوصـفون إما بالعبط أو الجبن، أو بشـكل مهذب بالمتقشـفين. وقد بينت الدراسـة الميدانية التي أجرتها الباحثة مبروكة الورفلي أن نسـبة طاغية من الليبيين (97%) يرون أن سـيادة الفســاد تعود إلى بقاء المذنب

[1] مزرعة آل القذافي، جماهيرية الفساد العظمى، مرجع سبق ذكره، ص 133.

دون عقاب. فلا يخضع المسؤولون المتورطون في الفساد لأي مساءلة، بل على العكس، يُكافَؤون عادة بتمديد مدة خدمتهم في القطاع أو المؤسسة التي يديرونها[1].

حري بنا أن نذكر أن لظاهرة الاغتراب السياسي دورًا كبيرًا في تعزيز ثقافة الفساد، ومن ثم تفشي المشاركة فيه دون الشعور بأي ذنب. وتتجلى ظاهرة الاغتراب في إحساس الأفراد بأن كل ما هو عام ليس ملكًا لهم، بل هو ملك الدولة أو السلطة، فلا يشعرون بالانتماء إليه. وفي ظل تدني المداخيل وإخفاق الدولة في تقديم الخدمات الضرورية، يجد الفرد المبرر لاستحلال المال العام، معتقدًا أنه يأخذ حصته من ثروة النفط التي يسرقها المسؤولون، باعتبارها تعويضًا عما أصابه من حيف[2]. لقد نجح النظام، من خلال إثارة المجتمع الليبي، في خلق بيئة غير اعتيادية يقترف فيها الناس أفعالًا لا يتخيلون القيام بها في الظروف الاعتيادية. والواقع أن العقيد القذافي لم يأمر الناس باقتراف أعمال غير أخلاقية، ولكنه زودهم بالفرصة من خلال تفنيده للأعراف التقليدية والرئيسية التي كانت تشكل أساسًا للوازع الذاتي لديهم[3].

في حين كان النظام يملك وقتًا سياسيًا وموارد ريعية مهمة من أجل صهر القبيلة في المجتمع والدولة، خاصة أن المجتمع الليبي في فترة نظام القذافي كان فاقدًا لكل المقومات: فلا مقاومة تُذكر، ولا أحزاب سياسية، ولا صدامات بين مكونات المجتمع[4]. عمل العقيد القذافي على تطبيق سياسات لم تستهدف سوى إرهاق المجتمع والعبث بما احتفظ به من مقدرات ووشائج. لقد وظف كل الآليات التي ابتدعها لتدمير المقومات والقوى التي يمكن أن تشكل خطرًا عليه، ومارس سياسة "فرق تسد" بامتياز كبير. كما اعتمد على الأشكال والهياكل التي أقامها لتحل محل المجتمع الذي رآه عدوًا وخصمًا، كانت أقل عيوبه، وفقًا للقذافي، أنه لم يتشرب نظريته الجماهيرية أو يحسن الإصغاء لتوجيهاته. لقد

---

(1) مبروكة الورفلي، الثقافة السياسة الليبية والفساد، مجلة إضافات، العدد 6، ربيع، 2009، ص 131.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 132- 133.

(3) القذافي وسياسة المتناقضات، مرجع سبق ذكره، ص 220.

(4) ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد، مرجع سبق ذكره، ص 121- 122.

رأى في نفسه هبة وطاقة وقيادة لا يستحقها الليبيون. لجأ العقيد القذافي إلى ترتيباته وهياكله وانكفأ عليها بدلًا من السعي إلى التصالح مع المجتمع، وحرص على إدامة حالة عدم الاستقرار، وتغيير الهياكل الحكومية في ليبيا مرات عديدة. لقد عمل النظام على خلخلة متواصلة لكل شيء دون مأسسة السياسة والممارسة، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لمنع تشكل قوى معارضة على مدار أربعة عقود[1]. في الواقع، وصل النظام إلى حالة من التدهور والانسداد السياسي. ومن مؤشرات ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحوار الذي جرى بين عبد الرحمن شلقم، مندوب ليبيا لدى منظمة الأمم المتحدة، والبغدادي المحمودي، رئيس الحكومة الليبية، في أواخر شهر نوفمبر. حيث وصف البغدادي المحمودي الأوضاع السياسية في السنوات الأخيرة من حكم العقيد القذافي بأنها "متدهورة وصعبة الإصلاح". ويضيف البغدادي موضحًا أن: "... المشكلة لا تقتصر على العقيد القذافي فقط، بل تشمل أولاده، الذين يعتبرون أن ثروة ليبيا لهم وحدهم، وأن هناك عصابات ليبية ودولية تحيط بهم، تقدم لهم المغريات وتنهب من خلالها ثروة ليبيا"[2]. ما يعنينا في هذا السياق، وفقًا لما أورده البغدادي المحمودي، أن العقيد القذافي لم يكن مهتمًا بالشؤون الليبية، ولا يريد أن يوقف أولاده. وفي المحصلة، وباختصار، فإن العقيد القذافي لم يكن يرغب في تغيير أفكاره أو الاهتمام بأمور البلاد، وفي الوقت نفسه لم يسمح للآخرين بمعالجة المختنقات والمشاكل التي تضمن تحقيق إنجازات على الأرض[3]. ولمزيد من التوضيح وتدعيم هذه الفكرة، يقول المنصف وناس إن اندلاع انتفاضة 17 فبراير 2011 هو محصلة لما يسميه بـ"نظرية الضيم المتعاضد أو المتشارك"، وهو ضيم مركب ومتعدد الأبعاد يجمع بين الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والسياسي من جهة أخرى. فحينما تشعر الطبقات الاجتماعية، وفي مقدمتها الطبقة الوسطى[4]، بأنها تواجه مشكلة التفقير (غير

---

[1] ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 57 – 58.

[2] نهاية القذافي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 24.

[4] حول الطبقة الوسطى وأهميتها في الحراك الاجتماعي يقول سيمور لبست، إن الديمقراطية هي الابنة الشرعية للطبقة الوسطى. فمع بزوغ هذه الطبقة، وإسهامها المتزايد اقتصاديًا وعلميًا، فإنها تسعى إلى استكمال هذه الثنائية بإسهامة سياسية، التي هي الديمقراطية. لتجعلها "ثلاثية اجتماعية اقتصادية سياسية"، لذلك قيل هي الحاضنة والمُرضعة الرؤوم للديمقراطية.

المبرر في ظل توفر الموارد الطاقوية والمالية) والانسـداد السـياسـي، فإنها تلجأ إلى الانفجار.

نظرية الضـيم المتعاضـد التي تحدث عنها وناس تقوم على أربعة أضـلع متكاملة:

- شعور بالتفقير وعدم التساوي في الوصول إلى الثروات، بينما توجد فئات مستفيدة.
- شعور النخبة العميق بالانغلاق السياسي، وباستشراء الفساد، وعدم القدرة على إصلاح البلاد.
- شعور الشباب بالإقصاء وعدم الاعتراف الاجتماعي.
- اشـتداد أزمة الطبقة الوسـطى سـياسـيًا، واجتماعيًا، وخاصـة اقتصاديًا[1].

في انتفاضـة 17 فبراير، ابتدع الليبيون في خضـم انتفاضـتهم شـعارًا في غاية النباهة والحصـافة والتعبير الأمين عن حال بلادهم "الشـعب يريد بناء النظام". مقولة تلخص معاناة الشعب في حقبة سياسية عجفاء في تاريخهم المعاصر.

لثوار تونس ومصر أن يرفعوا شعارهم الذي أصبح كلمة السر في الشوارع العربية "الشـعب يريد إسـقاط النظام"، لأن كلا البلدين كان فيهما نظام سـياسـي، وإن أثقل ظهر الشـعب، وجثم على الصـدور، ونشـر الظلم والفسـاد. إلا أن ذلك النظام كان يحمل مقومات النظام السياسي. أما حال ليبيا والليبيين مع من حكمهم طيلة اثنين وأربعين عامًا، فكانت مختلفة تمامًا. هناك نظام سـياسـي مختلف عن كل ما عرفته البشـرية منذ الزمن القديم، سـواء دول، أو ممالك، أو جمهوريات. في ليبيا، الرئيس ليس رئيسًـا، والوزير ليس وزيرًا، والجيش ليس جيشًـا. كانت الفوضـى قانونًا عامًا، والخبل والمزاجية شـريعة[2]. كان العقيد القذافي في

وما تنطوي عليه من "المنافسة" في التعليم، والتجارة، والثقافة، وغيرها. سعد الدين إبراهيم، عوامل قيام الثورات العربية، <u>الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق</u>، ندوة، <u>المستقبل العربي</u>، العدد 398، إبريل 2012، ص 129.

[1] ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد، مرجع سبق ذكره، ص 46 – 47.

[2] عبد الإله بلقريز، ثورات وخيبات، في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت، منتدى المعارف، 2012، ص 80.

العقدين الأخيرين من حكمه يرفض بشـــدة أن يوصـــف بأنه قائد للثورة الليبية، وقبل ذلك رفض أن يوصـــف بالرئيس الليبي، إذ كان يســـمي نفســـه فقط "قائد الثورة". ويفسر عبد الرحمن شلقم ذلك بأن القذافي كان يعتبر نفسه قائدًا للثورة العالمية. ويضـيف شـلقم: "عندما قرر (القذافي) أن يكون ملكًا، لم يختر أو يقبل أن يكون ملكًا على ليبيا، بل ملك ملوك أفريقيا"[1]. ومن أدل ما يوضـــح ذلك، الكلمة التي ألقاها العقيد القذافي بعد اندلاع الانتفاضـــة بتاريخ 22 فبراير: "... معمر القذافي ما عنده منصــب ليســتقيل منه، كما فعل الرؤســاء، معمر القذافي ليس رئيسًــا، بل هو قائد الثورة... أنا ليس عندي منصــب، أنا عندي بندقية"[2]. تصــرف القذافي خلال سـنوات حكمه الأخيرة وكأنه هدية السـماء لليبيا والعالم. بدا وكأنه متأكد من أن جميع الليبيين رهن إشـــارته. لذلك، ظهر على الملأ مســتغربًا عندما بدأت انتفاضـــة 17 فبراير قائلًا: "من أنتم؟". اعتبر القذافي أن الذين خرجوا متظاهرين في الميادين ليســوا ليبيين، وإنما ينتمون إلى جنســـية مجهولة. وقال في آخر خطاب متلفز له أثناء الانتفاضة: "أنا معي الملايين"[3].

لذلك، يرى العديد من المحللين النفسيين أن شخصية العقيد القذافي مزيج من النرجســية والهســتيريا وجنون العظمة. يمتلك النرجســـي، كما يشــدد الأدب الســـريري، تقديرًا مبالغًا لخصـــاله وقدراته، وينزع إلى إعلان ذلك بصـــوت مرتفع.

سُـــئل العقيد القذافي عن الإرث الذي ســـيخلفه، فأجاب: "يجب أن يكتب في ســجلات التاريخ أنني حررت شــعبي، وفي ما هو أبعد من ذلك، بأنني، قطعًا، غيرت العالم، أوجدت ليبيا، ويمكنني أيضًا أن أدمرها"[4].

لقد فعل العقيد القذافي في "شـعبه" أضـعاف ما فعلته الفاشـيات العسـكرية في أمريكا اللاتينية في عهود عنفوانها الدموي. ولذلك، لم يكن في وســـع الشـــعب الليبي أن يغير نظامه بالوسـائل السـلمية الديمقراطية، على نحو ما فعل الشـعبان

---

[1] نهاية القذافي، مرجع سبق ذكره، ص 19 – 20.
[2] المرجع السابق نفسه، ص 84.
[3] صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، مرجع سبق ذكره،ص164.
[4] موريال فايسباخ، مهووسون في السلطة: تحليل نفسية لزعماء استهدفتهم ثورات 2011، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2012، ص 37.

التونسي والمصري. فلقد شاء العقيد القذافي أن ينهي حكمه بمثل ما بدأه، بالسلاح والقتل، ولم يترك للشعب من سبيل سوى أن يحمل السلاح في وجهه لتحرير وطنه ومصيره[1].

[1] ثورات وخيبات، في التغيير الذي لم يكتمل، مرجع سبق ذكره، ص 97.

القسم الثالث

معوقات داخلية عميقة تؤسس لضعف تماسك الدولة (مرحلة ما بعد 17 فبراير 2011)

تتظافر مجموعة من المعطيات في تعقيد الوضع الليبي والتحكم في تطور أحداثه منذ اندلاع انتفاضة 17 فبراير؛ فمن هذه المعطيات ما له صله بتاريخ ليبيا الحديث، وإعلان استقلال ليبيا في ظل غياب اتفاق وتفاهم بل كانت الخلافات منذ البداية على النظام الاتحادي والملكية والعاصمة، وأخرى لها علاقة بطبيعة النظام السياسي منذ انقلاب سبتمبر 1969 ونوعية إدارته للبلاد على امتداد أكثر من أربعة عقود(1969 – 2011)، والنتائج السياسية والمؤسسية المرتبطة بطبيعة نظام القذافي الذي أفقر البلاد من الطابع المؤسسي والنظامي، وجعلها مرتبطة بشخصه. كان لا بد أن يترك ذلك تداعياته الواضحة عند محاولة تأسيس لنظام سياسي أو إعادة بناء الدولة وفقا لمقومات الدولة الحديثة.

يتعلق المعطى البنيوي الثالث بضعف مؤسسات الحكم الانتقالي، وقد اتضح سريعًا أن الحكومات المتعاقبة لا تملك القدرة على تنفيذ الخطة الوطنية للفترة الانتقالية التي أعلنت عن تبنيها، وأن المليشيات المسلحة بكافة فصائلها وتوجهاتها باتت لها مصالح وأجندات خاصة ليس من السهل التخلي عنها.

يخص المعطى البنيوي الرابع الاختلال الجهوي والمناطقي والقبلي، إذ ساهمت الانتفاضة في تعميق الانقسام المجتمعي والاحتراب الأهلي، ليس فقط على خلفية الموقف من النظام بل ترافق مع ذلك خلافات وصراعات بين أطراف القوى السياسية التي تصدرها المشهد الجهوي والقبلي، والصراع بين التيار الوطني والإسلامي؛ الأمر الذي أدى إلى انهيار الدولة وتهدد كيانها السياسي بالتشظي، لاسيما مع الانقسام السياسي عقب الانتخابات البرلمانية في يونيو 2014، بعدما أظهرت نتائج الانتخابات خسارة تيار الإسلام السياسي لصالح التيار الوطني.

وبما أن الاهتمام الأول لهذا القسم من الكتاب هو الوقوف على المعوقات الداخلية المؤسسة لضعف تماسك مقومات الدولة في مرحلة ما بعد انتفاضة 17 فبراير، فإننا نكتفي بعرض ومناقشة النقاط الرئيسية التالية: أولًا انعكاس سلبي للأزمة الليبية على تماسك مقومات الدولة، ثانيًا: تصاعد الدور السياسي للجماعات الجهوية في ليبيا.

أولًا:
انعكاس سلبي للأزمة الليبية على تماسك مقومات الدولة

إنّ نظرة متبصرة على الحراك السياسي الليبي في مرحلة ما بعد انتفاضة 17 فبراير وما رافقها من تداعيات تكشف أنه يسير في منزلقات غير مأمونة العواقب، ومرد ذلك لعدم استكمال بناء الدولة ومؤسساتها، وكثرة الاضطرابات، وانقسام السلطة وعدم الاستقرار السياسي الداخلي الذي يصل في أحوال كثيرة لحافة الحروب الأهلية، وعدم وجود آليات منتظمة لتقاسم السلطة وتداولها السلمي، وضعف المؤسسات السياسية، وهذه كلها سوف نتناولها في ما يلي:

مظاهر تصدع الدولة الليبية في مرحلة ما بعد 17 فبراير

لقد كانت الدولة في ليبيا، ما بين 1969 و2011، هشة وواهنة، لأنه لم تكن لدى النظام السابق قناعة بالدولة القُطرية ولا بالتحديث السياسي، أي التطوير اعتمادًا على المؤسسات. وأما بعد سنة 2011، فقد انتقلت من دولة واهنة إلى دولة فاشلة، جراء هيمنة المليشيات وسيطرتها على دواليب السلطة بقوة السلاح والدعم الخارجي[1].

أ- انتفاضة 17 فبراير: استجابة الداخل وتفاعل الخارج

كانت مدن الشرق الليبي (إقليم برقة) خصوصًا مدينة بنغازي هي من فجرت شرارة الانتفاضة في ليبيا، وكان قرار لجوء النظام إلى العنف العامل الأساسي

---

[1] ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد، مرجع سبق ذكره، ص 199.

الذي أوقد نار الانتفاضة التي أخذت في بدايتها طابعًا إقليميًا جهويًا في ما يعرف بإقليم برقة التي عاشت سياسات القذافي من تهميش واستبعاد سياسي واقتصادي.

لم يكن ما حدث في بدايته يوحي بثورة واسعة النطاق، بل إن ما حصل هو أن الانتفاضة التي بدأت في بنغازي تحولت إلى مجموعة من الانتفاضات التي وإن ارتبطت في الهدف لم يكن لها أي أصوات تنظيمية، لأنها نشأت تلقائيًا وفي بلد واسع ومترامي الأطراف جغرافيًا[1]. كان من بين المشاركين نشطاء وحقوقيون ومحامون وقضاة، وأكاديميون وصحفيون وطلاب جامعات وغيرهم.

كانت المظاهرات سلمية وموجهة نحو المطالبة بحقوق الإنسان والحرية السياسية والإصلاحات السياسية والدستورية، ومكافحة الفساد، لكن النظام أصرَ على تجاهل هذه المطالب، بدلًا من ذلك وصفها بأنها أصداء لمصالح أجنبية، ووصف المتظاهرين بأسوأ النعوت، مثل جرذان أو عملاء أو انفصاليين.

لقد كان من الواضح رفض العقيد القذافي لكل أشكال الحوار، أو اتخاذ خطوات حقيقية في اتجاه التغيير أو الإصلاح. كان لذلك بالغ الأثر في إقناع المحتجين برفع سقف مطالبهم والدعوة إلى الإطاحة بالقذافي، حيث أحرق المتظاهرون 17 مراكز للشرطة ومباني اللجان الأمنية والثورية[2]، كما انطلقت مظاهرات تطالب بإسقاط النظام في مدينة البيضاء يوم 16 فبراير وهي الأولى من نوعها في ليبيا وسقط بالمدينة 3 قتلى وتعد من إحدى شرارات انتفاضة 17 فبراير، وبسرعة تجاوبت معها مدينة الزنتان. ثم تتابع مسلسل الانتفاضات في مدن ليبيا، مثل مصراتة والزاوية وطرابلس وغيرها.

احتكم الوضع في ليبيا للسلاح بعد أقل من أسبوع، وتم استدعاء الكتائب الأمنية للتعامل مع المحتجين، ثم توالت الانشقاقات والاستقالات عن النظام من كوادره السياسية والعسكرية، كما استطاع الثوار خلال أربعة أيام فرض سيطرتهم على كامل مدن برقة؛ لذلك لم يأخذ الأمر وقتًا طويلًا حتى تحول

---

[1] يوسف محمد الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، بيروت، تحرير على خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي، مركز دراسات الوحدة العربية،، مارس 2014، ص 257.

[2] ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 130.

الوضـــع في ليبيا من احتجاجات ســلمية إلى صــراع مســلح بين العقيد القذافي ومعارضـــيه بعد أن دفع تزايد عدد القتلى والجرحى من المحتجين إلى مهاجمة معسـكرات الجيش وكتائب الأمن والاسـتيلاء على الأسـلحة للدفاع عن أنفسـهم وساعدهم في ذلك العديد من الضباط والجنود المنشقين عن نظام القذافي[1].

ولعله من الأهمية بمكان الإشارة إلى نقطة التحول الأولى في الصراع الدائر بين القذافي والمعارضـــة بدأت في 20 فبراير، فالأحداث التي جرت بعد ذلك التاريخ ساعدت في تشكيل معسكرين داخل ليبيا، أحدهما مُوال للقذافي والأخر معارض له.

نشـأ معسـكر المعارضــة أولًا من خلال المعارك بين الثوار وقوات القذافي التي أسـفرت عن تحرير مدن برقة من طبرق في أقصــى الشـرق مرورًا بدرنة والبيضــاء والمرج وصــولًا إلى بنغازي وإجدابيا غربًا، وهو ما أفســح المجال للمزيد من التنظيم السـياسـي واللوجسـتي بعد اسـتخدام حيز جغرافي آمن نسـبيًا بالمقارنة بباقي مدن وســط وغرب ليبيا، كما ارتبطت هذه الســيطرة الجغرافية بالقيمة الرمزية والسياسية لمدينة بنغازي كونها معقلًا للمعارضـة الليبية وهو ما أضاف المزيد من الزخم للإنجاز الذي تحقق على أرض الواقع.

تزامنت هذه السيطرة مع بدء الانشقاقات داخل صفوف نظام القذافي، فانشق اللواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية، وقائد القوات الخاصـــة، كما انشـــق المستشـار مصـطفى عبد الجليل وزير العدل، بالإضـافة لعدد كبير من السفراء والدبلوماسيين من مختلف السـاحات الدولية، كما أضـاف إعلان القبائل في برقة تأييدها للانتفاضـــة بعدًا اجتماعيًا ظهر فيما بعد في صـــورة دور تعبوي لعبته القبائل على أرض الواقع.

التزم نظام العقيد القذافي الصـمت منذ اندلاع الانتفاضــة وحتى مسـاء الأحد 20 فبراير[2] لم يكن خطـاب سيف الإسلام القذافي سوى القشـة التي قسمت ظهر البعير، ولم يقدم شـيئًا لتهدئة الوضــع المتفجر. لم يعط سـيف القذافي الانتفاضــة

---

[1] فتحي عمران الدويهش، حلف شـــمال الأطلنطي وإدارة الأزمة في ليبيا دراســـة تحليلية، (دكتوراة)، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، 2015، ص 143.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 145.

والليبيين عمومًا أي خيار سوى أن يطلب منهم التنازل والتسليم، واعدًا بالعفو العام الذي لم يعد بالإمكان تصديقه أمام المجازر التي كان يجري ارتكابها وأما البديل فكان مزيدًا من القمع والتهديد بالحرب إلى أخر طلقة، وآخر رجل، والحرب الأهلية[1].

في 22 فبراير جاء خطاب العقيد القذافي الذي توعد فيه بتطهير البلا "بيت بيت، وزنقة زنقة" على حد تعبيره، ثم جاءت نقطة الدخول الثانية في سياق الأحداث متمثلة في تشكيل "المجلس الوطني الانتقالي" في 27 فبراير ليكون وجهًا للانتفاضة الليبية وممثلًا لها، وكان تشكيل هذا المجلس نقطة تحول مهمة لعدة أسباب، فقد جاء تشكيل هذا المجلس ليجيب عن أسئلة كثيرة طرحت حول مستقبل ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، حيث أظهر أنه بالرغم من غياب القوى السياسية المنظمة في المشهد السياسي الليبي، إلا أن هناك نخبًا في ليبيا متمثلة في تكنوقراط نظام القذافي المنشقين عنه، وأساتذة جامعات وشيوخ قبائل، وعناصر القوات المسلحة المنشقة القادرين على خلق كيان سياسي له سيادة على رقعة جغرافية وسكانية، كما أن تفاوض القوى الدولية مع هذا المجلس، أفضى في النهاية إلى اعتراف عدد من الدول بالمجلس مثل قطر وفرنسا.

وكانت نقطة التحول الثالثة متمثلة في جملة من المواقف الإقليمية والعالمية سواء على مستوى الدول أو على مستوى المنظمات وخصوصًا بعد استخدام النظام للقوة المفرطة في مواجهته لقوات المعارضة وكان هناك دور رئيسي لهذه المنظمات وخاصة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة[2].

ب ـ السياقات الحاكمة للأزمة الليبية:

من المهم إدراك مجموعة من السياقات الحاكمة للأزمة الليبية على تماسك مقومات الدولة، ومناقشة بعض التحديات وأكثرها تأثيرًا على إعادة بناء الدولة الليبية.

[1] تركة القذافي ومستقبل ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 126.
[2] حلف شمال الأطلنطي وإدارة الأزمة في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 145 – 149.

1- المعضلة الجيوبوليتكية:

تتعلق بأن ليبيا دولة مترامية الأطراف والمساحة، يحدها من الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس، وتقدر مساحتها بـــ 1.760.000 كيلو متر مربع[1]. وتحتل ليبيا المركز الثالث أفريقيا من حيث المســـاحة بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية.

تتوسط ليبيا الساحل الشمالي للقارة الأفريقية على البحر المتوسط، وتشرف على الحوض الأوسط الجنوبي لهذا البحر بامتداد ساحلها الشمالي لمسافة تزيد قليلًا عن 1900 كيلو متر ويبلغ مجموع أطوال الحدود البرية والبحرية نحو 6700 كيلو متر تمثل البرية، منها 4800 كيلو متر والباقي هي حدود بحرية وهو ما يجعلها تمتلك أطول ساحل على شاطئ البحر المتوسط الجنوبي[2]. كما تعد ليبيا رابع دولة من حيث جبهتها البحرية على البحر المتوســـط بعد كل من إيطاليا واليونان وتركيا[3].

وبالرغم من أهمية مصـــادر القوة الجيوبوليتيكية لليبيا إلا أنه في الوقت ذاته تملك خريطة ســـكانية مبعثرة، ومتباعدة بين الأقاليم الثلاثة (الشـــرق،الغرب، الجنوب)[4] وقد خلق هذا التباعد الجغرافي بين هذه الأقاليم وعدم إيلاء العقيد

---

(1) تقلصت مساحة ليبيا من 1.760.000 كيلو متر مربع إلى 1.669841 كيلو متر بعد حكم محكمة العدل الدولية الصادر في فبراير 1994 بشأن قطاع أوزو. عبدالرازق علي الرجيبي، ليبيا أهمية الموقع وإستراتيجية المكان، المجلة الجامعة، الزاوية، مركز البحوث والدراسات العليا بجامعة السابع من أبريل، العدد 8، 2006، ص 222.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 202.

(3) محمد صـفي الدين أبو العز، توازن القوى في منطقة البحر المتوسـط، المستقبل العربي، العدد 7، مايو1979، ص 8.

(4) اتخذ التوزيع المكاني للســـكان نمطًا متخلخلًا مقارنة بالمســـاحة العامة... إذ يتركز نحو 88% من إجمالي السكان في الأجزاء الشمالية، بمساحة لا تزيد عن 37 %، خلافًا لما هو الحال في الأجزاء الجنوبية التي تحتل ما مســاحته 63% ولا يقطنها ســوى 12% وأكثر من هذا يتركز نصـــفهم على عدة مئات من الكيلو مترات المربعة داخل مخططي مدينة طرابلس وبنغازي. الهادي بولقمة، كريمة مصـــطفى، الســـكان والموارد في الجماهيرية بين الواقع وحتمية التخطيط، المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، طرابلس، تحرير سالم أبوعائشة، ميلاد سعد، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2004، ص 167.

القذافي أهمية لإيجاد بنية اتصالية قوية بينهم، فضلا عن سياسات تهميش برقة وفزان تنمويا قياسا بإقليم طرابلس، صراعا جيوسياسيًا ومناطقيًا بعد الانتفاضة، سواء لجهة تنامي النزاعات الفيدرالية في برقة، وعدم قدرة الدولة والمؤسسات الأمنية المتعثرة في السيطرة على الجغرافيا المترامية، وظاهرة توزع السيادة على الجغرافيا الشاسعة من قبل المليشيات المسلحة[1].

2- تحدي نزع السلاح وتفكيك المليشيات:

يشكل التطرق ولو بإيجاز إلى الواقع الأمني في حقبة العقيد القذافي أرضية تمهيدية مهمة تساعد على فهم خلفيات وجذور بعض التحديات الأمنية التي تواجهها السلطات الليبية وفهم أسباب عجزها في الكثير من الأحيان عن التعامل مع هذه التحديات.

في هذا السياق يمكن القول وباختصار: إنه ارتبط مفهوم الأمن الوطني خلال حكم القذافي بأمن النظام الذي ارتكز على المحافظة على النظام السياسي وسبل تقويته. وهناك العديد من المؤشرات على هذا المفهوم أبرزها: **محاولة تحييد المؤسسة وحلها**. فمنذ عام 1987 لم يعتمد نظام القذافي على جيش قط[2]، بل على كتائب أمنية تعتمد على مصادر التجنيد التقليدية، كالقرابة والولاء الأيديولوجي[3]، وبذلك فقد الجيش، ما كان قد تبقى له من أهمية ومكانة. ثم ألغيت وزارة الدفاع في عام 1991 ليفقد الجيش مكانته نهائيًا ذلك لصالح الكتائب الأمنية والكيانات شبه العسكرية المدافعة عن النظام. إذ ضمنت هذه القوات بقاء النظام حتى عام 2011[4].

مع اندلاع الانتفاضة ضد العقيد القذافي، تشكل تحالف فضفاض من المليشيات ضد قوات القذافي. تعزز هذا التحالف بعناصر منشقة من الجيش

---

(1) خالد حنفي علي، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، عدد 64، يوليو– سبتمبر2014، ص 43.

(2) لويز مارتينز، ليبيا من القوات شبه العسكرية إلى المليشيات، بناء صعب لجهاز الدولة الأمني، بدائل سياسات/ مبادئ الإصلاح العربي، مايو2014، ص 2، http: //www.arab-reform.net

(3) آمال سليمان العبيدي، الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الانتقالية، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية، الدوحة، يناير 2012، ص 3.

(4) ليبيا من القوات شبه العسكرية إلى المليشيات، بناء صعب لجهاز الدولة الأمني، مرجع سبق ذكره، ص 2.

الليبي. ومع نهاية عام 2011، كان عدد كبير من المليشيات الثورية المسلحة التي قاتلت ضد القذافي، قد سيطرت بالضرورة على أجزاء كبيرة من الأراضي الليبية، أما الهياكل الرسمية للجيش الليبي والشرطة فكانت قد تشظت وانقسمت[1].

بناء على ذلك، أصبحت ليبيا ومؤسساتها أسيرة للمليشيات المسلحة التي ولد القليل منها إبان الحرب مع كتائب القذافي والكثير منها ظهر بعدها، حيث تكاثرت المليشيات المناطقية والقبلية والإسلامية مستفيدة من أسباب عدة أهمها: غياب مؤسسات الجيش والشرطة التي باستطاعتهما كبح جماح المليشيات[2] أيضًا كان لتحرير البلاد على عدة مراحل عبر انتفاضات مناطقية ودرجة اللامركزية المفرطة التي اتسمت بها الانتفاضة في نشوء عدد كبير من المليشيات. وقد كانت ممارسة السلطة على هذه المليشيات المسلحة أمرًا في غاية الصعوبة. في المراحل الأولى من الحرب وما بعدها. أنشأ المجلس الوطني الانتقالي جيش التحرير الوطني، لكنه لم يعمل بوصفه جيشًا بقدر ما كان اندماج وتنسيق، ما بين ضباط وجنود سابقين ومواطنين عاديين حملوا السلاح عقب عسكرة الانتفاضة. وفي بيئة ما بعد الانتفاضة، أظهرت المليشيات انعدام الثقة لا في الحكومة المؤقتة فحسب، بل بينها وبين البعض أيضًا[3].

بشكل عام، لم تنجح الانتفاضة في ليبيا – التي تكابد من أجل بناء مؤسسات كل من الدولة والنظام من الصفر- على عكس تونس ومصر على سبيل المثال – في معالجة الخلط بين السياسي والعسكري، بل عمقها، حيث باتت عملية إعادة بناء الجيش خاضعة لموازين القوى السياسية والمليشياوية المتصارعة، ولعل البادرة الأولى بزغت مع مقتل اللواء عبدالفتاح يونس القائد العام للقوات المسلحة في يوليو 2011 على يد المليشيات الإسلامية، فيما فسر البعض ذلك

---

[1] محمد جمعة، مستقبل التشكيلات المسلحة في ليبيا، الملف المصري، العدد 38، أكتوبر، 2017، ص 10.

[2] صالح السنوسي، المأزق الليبي: سلطة منتخبة ومليشيات ثورية، الجزيرة نت، 25 أغسطس 2014، .www.aljazeera.net

[3] بول سالم، أماندا كادليك، تحديات العمل ية الانتقالية في ليبيا، الربيع العربي: ثورة الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، بيروت، شرق الكتاب، يوليو،2013، ص 120.

بأنه بمثابة رســـالة لمنع أي بناء مركزي للجيش[1]. وتبرز هنا مجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك، من أبرزها:

إنّ قيادة مليشيات الثوار والجماعات الإسلامية، التي تصدرت المؤسسات الجديدة، كان لها هدف سياسي واضح: تصفية القوى التي أطلق عليها لقب أزلام النظام السابق من الجهاز الأمني والعسكري، بما في ذلك الوحدات التي انشقت عن النظام منذ اندلاع الانتفاضة. والهدف المتوخى هو تشكيل مؤسسات جديدة، يهيمن عليها قادة المليشيات. حيث يسعى جزء معتبر من الشخصيات القيادية في المؤسسات الجديدة، إلى تنفيذ أجندة إسلامية الطابع[2].

لجوء السلطة الحاكمة الانتقالية إلى الاعتماد على المليشيات المسلحة وإيكال المسؤولية الأمنية إليها. وقد أفضى هذا الأمر إلى ترتيبات أمنية هجينة بين جماعات مسلحة ترعاها الدولة وأجهزة الجيش والشرطة التي يفترض أن تكون مسؤولة عن قطاع الأمن[3].

الأسلوب "التسكيني" للسلطات الانتقالية الحاكمة في التعامل مع إشكالية بناء الجيش والنزوع للمواءمات السياسية والتوازنات المناطقية لا سيما في غرب البلاد بداية من المجلس الوطني الانتقالي وصـــولًا إلى حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج. يعكس ذلك عرقلة المليشيات إعادة بناء المؤسسة العسكرية بغض النظر إلى موازنة الحساسيات بين المليشيات[4].

---

(1) خالد حنفي علي، الجيوش الثلاثة: تداعيات أزمة المنقوش على إعادة بناء المؤســـســـة العسكرية الليبية، مجلة السياسية الدولية، www.siyassa.org.eg

(2) ولفرام لاخر، تصـــدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصـــراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة عدنان عباس على، مركز الإمارات للدراســـات والبحوث الاســـتراتيجية، 2014، ص 50.

(3) فرجيني كولومبيه، الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي، سياسات عربية، العدد 18، يناير، 2016، ص 100.

(4) ســـالم، بول، كادليك، أماندا، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، الربيع العربي، ثورة الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، بيروت،شرق الكتاب، 2013.ص 122.

اللافت للنظر هنا، أن قوات الجيش والشرطة المركزيين للغاية يعانيان ضعفًا في التجهيز ونقصًا في التمويل[1].

يضاف إلى ذلك وجود خلل تنظيمي في إدارة وزارة الدفاع وسوء استعمال أموالها لغير الأغراض المخصصة لها وتغييب دور إدارات الوزارة المتمثلة في رئاسة الأركان، والأهم من ذلك كله فقد السيطرة من قبل وزارة الدفاع على أغلب مقارها وأصولها وممتلكاتها حيث تبين تعرض مقر الوزارة وبعض المقار التابعة لها إلى هجوم مسلح من حين لآخر وتعطل الأعمال بها في العاصمة طرابلس[2].

ويبدو واضحًا لكل متابع للمؤسسة العسكرية، من مراقبين وجهات رسمية مختصة بالمتابعة لمؤسسات الدولة، أن هناك سياسة ممنهجة تعمل على إعاقة بناء المؤسسة العسكرية في فترة ما بعد الانتفاضة، ومما يؤكد على ذلك أنه على الرغم من العدد الكبير في القوة البشرية[3]، والمبالغ الضخمة المنفقة عليها، فإن وزارة الدفاع تبدو عاجزة عن إدارة وتوجيه هذه الموارد والإمكانيات وتوجيهها نحو اختصاصاتها المسندة إليها، بغض النظر عن ما تعانيه الوزارة من الفساد الإداري والمالي[4].

والجدير بالذكر أيضًا أن الانقسام السياسي منذ عام 2014 وما تبعه من انقسام في المؤسسة العسكرية عمل على إعاقة بناء جيش وطني موحد ناهيك عن الفشل في إنشاء جسم يضم المليشيات المسلحة وقيام بعضها باقتحام مقرات الجيش ونهبها. أما بالنسبة لوزارة الداخلية، فقد قام المجلس الوطني الانتقالي بتشكيل اللجنة الأمنية العليا سنة 2011، على أن يتم دمجه في الأجهزة الأمنية الرسمية بشكل تدريجي لاحقا، فشلت الأجهزة التشريعية والتنفيذية في إيجاد صيغة توازن ما بين عمل الوزارة وأجهزتها الرسمية وبين اللجنة الأمنية العليا

---

(1) الجيش الليبي: مأزق الماضوية وتحدي إعادة البناء، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أغسطس 2016، ص 8، www.loopsresearch.org

(2) المرجع السابق نفسه، ص 9.

(3) بلغ إجمالي عدد المنتسبين للقطاع العسكري (205119) منتسبًا حسب بيانات الرقم الوطني، ذلك وفقا لتقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015، يبلغ الضباط في الجيش الليبي (18134)، المرجع السابق نفسه، ص 5.

(4) المرجع السابق نفسه، 7- 8 – 10.

للتعامل مع المليشـيات الأمنية المسـلحة التي كانت تمارس بعض اختصـاصـات وزارة الداخلية. وحتى بعد انتهاء وجودها إلا أن الوزارة لا تزال تعاني تعاظم دور المليشـيات المسـلحة، التي تتبعها شـكليًا دون النجاح في دمجها في الأجهزة الرسمية[1].

وعلى الرغم من أن أغلب المليشـيات المسـلحة في ليبيا تدعي وصـلًا بالدولة وتبعيتها لوزارة الدفاع أو الأركان ووزارة الداخلية إلا أن إصـــرار قيادتها على الاحتفاظ بأجســامها العامة دون دخول أفرادها في مكونات الأجهزة العســكرية والأمنية يقلل من صــــدقية تبعيتها للدولة، ومما يؤكد على ذلك أن العديد من المقاتلين عبروا عن اسـتعدادهم لرفع السـلاح ضـد الحكومة من أجل الحصـول على السلطة لجماعتهم[2].

باختصـــار، ما نريد الوصـــول إليه بعد هذا الاســتطراد أن الخطر الذي يتهدد المســار السـياسـي في ليبيا، يبقى متمثلًا بالدرجة الأولى في المليشـيات المسـلحة. وحذر كثير من المراقبين، من أنها تشكل خطرًا قد يجهض إعادة بناء الدولة.

3- بروز النعرة الجهوية والمناطقية والقبيلة:

تُعدّ ليبيا كما أشرنا في أكثر من مناسبة مجتمعًا قبليًا يتكون من عدد كبير من القبائل مختلفة الأحجام، ورغم قيادة الدولة لعمليات التحديث المتواصلة منذ أكثر من نصــف قرن، واتســاع دائرة ونطاق التعليم والتعرض للمؤثرات الخارجية المختلفة، لم تختف القبيلة، وإن عمل قمع العقيد القذافي على حصـــر دورها السياسي في نطاق التأييد والمساندة.

لم تدفع القبيلة الانتفاضـــة ضـــد النظام، ومع ذلك ســعى القذافي إلى تصـــوير الانتفاضـة وكأنها محصـورة في شـرق البلاد، وأنها تضـم قبائل أو مناطق معينة فقط. وفي محاولته لمواجهة الانتفاضــــة، حاول القذافي اللعب على وتر الهوية والوحدة الوطنيتين، حيث ســـعى إلى إثبات أنه حصــــل على دعم من جميع

---

[1] تقييم أداء وزارة الداخلية في ليبيا، المنظمة الليبية للســياســات والإســتراتيجيات، يونيو 2016، ص 2، www.loopsresearch.org

[2] هشــام الشــلوي، المشــهد الســياســي والأمني في ليبيا: الدوائر المفخخة، مركز الجزيرة للدراسات، 15 أبريل 2014، ص6، .http://studies.aljazeera.net

الليبيين، وأن المعارضة كانت تعبيرًا عن ضيق التوجهات الجهوية أو القبيلة التي ارتكزت على الانفصال[1].

كان النظام يستخدم هذا التضليل لحرمان الانتفاضة من فرص الانتشار والتوسع. تحقيقًا لهذه الغاية، بادر القذافي إلى عقد مؤتمر بين ممثلي القبائل في طرابلس، بما في ذلك ممثلين عن قبائل من الشرق مقيمين في طرابلس ومحيطها. ردًا على ذلك، شرع المجلس الوطني الانتقالي، ونظم مؤتمر القبائل الليبية في بنغازي من ممثلي أغلب القبائل الليبية ليتعهدوا بالولاء للانتفاضة[2].

عندما انطلقت انتفاضة 17 فبراير لم يهتم الثوار بالتنسيق مع القبيلة، ولم يحاربوا على أساس قبلي، لا بل الحرب ضد كتائب القذافي وحدتهم وأزالت ما كان بينهم من حساسيات، لذلك انتقل الثوار إلى الجبهات الأمامية بغض النظر عن بعدها من المناطق التي ينتمون إليها. تكون الكثير من فرق الثوار بشكل عفوي واهتمت بالتعريف بنفسها بالكتابة على آلياتها العسكرية أسماء المدن المنتمية إليها وليس أسماء القبائل. بمعنى توحدت قبائل كل مدينة تحت راية واحدة، بل إنهم تفاخروا بالقول إن جميع الليبيين ينتمون إلى قبيلة واحدة. ويوم تحرير طرابلس جاءت فرق الثوار من مختلف أنحاء البلاد بما فيها المدن البعيدة مثل بنغازي. ثم سارت جميعها لتعقب كتائب القذافي في الجنوب. وعلى العكس عمل القذافي وأعوانه على الاستعانة بالولاء القبلي، والتذكير ببعض العداوات التقليدية التي كانت يومًا ما بين قبائل بعينها لمحاربة تلك المدن التي استعصت على كتائبه مثل مصراتة[3].

برزت النعرة الجهوية والمناطقية والقبلية بشكل واضح منذ سقوط نظام القذافي، حيث برز تطور التنافس بتهم فيما يتعلق بدور كل منطقة أو قبيلة في الانتفاضة، ثم تطور الوضع إلى التصادم والمواجهات المسلحة بين العديد من المناطق على خلفية مواقف كل منها (رافض ومؤيد) من النظام. أخذ التوتر فيما يتعلق بهذه المسألة يأخذ عدة مناح؛ خصوصًا في المناطق الواقعة في غرب البلاد لا تفتأ أن تندلع، منها المواجهات العنيفة داخل بني وليد، وسبقت ذلك

---

(1) ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 137.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 138.

(3) حلقة نقاشية: ليبيا... آفاق وتحديات التحول الديمقراطي،مرجع سبق ذكره ص 41 – 42.

مصادمات غريان والأصابعة، جنوب غربي طرابلس. كذلك الحال فيما وقع بين زوارة والجميل ورقدالين، والزاوية وورشفانة، والزنتان والمشاشية[1]. أما في الشـــرق، إقليم برقة، فإن الحال كان مختلفًا، ففي هذه المنطقة، انهارت كتائب النظام في عدة أيام، لم تنشـــأ إلا تشـــكيلات محلية يتكاتف بعضـــها مع البعض الآخر، ولا صـــراعات بين المدن والقبائل المختلفة بحكم أن قبائل برقة تحمل قـدرًا أكبر من التجـانس الاجتمـاعي وأقـل من التوترات القبيلـة. إن التوترات تطورت، في المقام الأول، بين المليشـــيات الإســـلامية وعناصـــر من القوات المسلحة والجهاز الأمني. ومع هذا برزت مصالح جهوية ظلت تلعب دورًا مهما بالنسـبة للتعبئة السـياسـية في الإقليم. وتندرج ضـمن هذه المصـالح التعبوية المطالبة بالنظام اللامركزي. أما جنوب البلاد، إقليم فزان، فإنه (في المجمل) أيّد الانتفاضـة في الشـهر الأخير من عمر الصـراع. وبعد الإطاحة بالنظام، اندلعت بين المليشـيات القبلية المشـكلة حديثًا صـراعات عنيفة تمحورت حول السـيطرة على تشـكيلات وهياكل محلية، وأن المجالس المدنية أو العسـكرية المشـكلة في جنوب البلاد، غالبًا ما تخضـع لسيطرة طرف واحد من الأطراف المتخاصـمة؛ فالجماعات المحلية تحدد هويتها من خلال انتماءاتها العرقية أو القبلية في المقام الأول[2]. كما رأينا أن تشـــكيل المليشـــيات على أســـاس قبلي ومناطقي لدواعي الحرب التي فرضـــها النظام الســـابق (مليشـــيات مصـــراتة، الزنتان، طرابلس، ومنـاطق جبل نفوســـة وغيرها) وبنفس المنوال مليشـــيات المنـاطق الجنوبيـة ســـاهمت في عرقلـة عمليـة الانـدمـاج، ومع طول فترة المراوحـة ازدادت الحسـاسـيات بينهما خصـوصـًا عند نقاط الاحتكاك أينما ما حدث في العاصـمة طرابلس والمناطق التي حولها، وأيضـًا خلال عمليات تحرير بني وليد وسـرت وغيرها من مدن الغرب الليبي. ولقد تصـــاعدت، منذ تحرير طرابلس، حدة المنافسات بين التشكيلات المناطقية إلى الدرجة التي أصـابت الحكومة الانتقالية بالشـلل[3] فيما يتعلق ببسـط الأمن وأيضـا بخطط دمج الثوار ونزع سـلاحهم كما

---

[1] الأمن في ليبيا: شـــرعية الدولة وســـطوة الســـلاح، مركز الجزيرة للدراســـات، 29 يناير 2012، http://studies.aljazeera.net.

[2]- ولفرام لاخر، تصـــدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصـــراعات في ليبيا الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص 31- 32.

[3] الأمن في ليبيا: شرعية الدولة وسطوة السلاح، مرجع سبق ذكره.

وضـحنا سـابقًا. وهكذا، فقد خلفت الصـراعات المسـلحة ندوبًا وآثارًا عميقة في مناطق ومجتمعات محلية كثيرة في ليبيا. وارتكبت انتهاكات كثيرة ضد المدنيين. أحيانا بين مناطق وتجمعات متجاورة. وتزداد صعوبة التحديات في بلد مثل ليبيا ذلك بانعدام الثقة السـياسـية، وتدني الوفاق الاجتماعي، وانتشـار الصـراعات الأهلية المسـلحة[1]، بما جعل تحقيق المصـالحة الوطنية أبرز تحديات المسـار الانتقالي وإعادة بناء الدولة الليبية.

أـ معضلة البناء السياسي وأزمة الشرعية:

تمرّ ليبيا بمرحلة هي الأكثر أهمية وخطورة منذ انتفاضـة 17 فبراير. وهو ما يتطلب التعرف على ملامح الوضـع الراهن بمساريه السياسـي والعسكري، فمنذ سقوط نظام القذافي، لا سلطة مركزية تملك السيادة على كامل الأراضـي الليبية، وتعاني الدولة حالة انقسـام رأسـية وأفقية، رأسـيًا بوجود أكثر من كيان مؤسـسـي، خصـوصًـا مجلس النواب في الشـرق وحكومة الوفاق في الغرب يتنازعان الشـرعية وتمثيل الشـعب الليبي، ويتنافسـان على اسـتجلاب دعم الأطراف الخارجية.

أما أفقيًا، يسـيطر كل من تلك الكيانات والقوى السـياسـية والمجتمعية على مسـاحة جغرافية معينة مع وجود مسـاحات خارجة عن السـيطرة وخاضـعة لسطوة جماعات قبلية أو مناطقية أو مليشيات متفرقة[2].

من النتائج المهمة التي ترتبت على الانقسـام السياسـي وفراغ القوة الحاصـل في ليبيا منذ 2014، أن السـلطة السـياسـية التي تحظى بشـرعية دولية، وهي حكومة الوفاق في طرابلس، ظلت سلطة سياسية بلا ذراع عسكري حيث افتقدت ليبيا لوجود جيش نظامي موحد وموال للسـلطة السـياسـية المعترف بها دوليا ويخضـع لها بشـكل كامل، فضـلا عن عدم منح مجلس النواب الثقة لحكومة الوفاق وفقا للأحكام المنصوص عليها في الاتفاق السياسي.

---

(1) زاهي المغيربي، تحديات بناء الدولة والتدخل الدولي والدور الأمريكي، شـؤون ليبية، المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا، العدد 6، سبتمبر 2017، ص 11.

(2) سـامح راشـد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسـياسـة، مجلة شـؤون عربية، http://www.arabaffairsonline.org

وهكذا صارت ليبيا ممزقة بين عدة قوى سياسية وجماعات مسلحة، ولم يعد الوضع يقتصر على فراغ القوة، بل صارت ليبيا تعاني تعددًا في مراكز القوة، وتشتتًا يتنافى مع مفهوم الدولة ومقوماتها الموحدة ذات السيادة، ويتجلى مشهد الفوضى والانقسام في الصراع بين سلطتين - حكومة الوفاق ومجلس النواب - دون أن تنجح أي منهما في السيطرة على كامل البلاد.

أزمة التمثيل السياسي، وبعد اللمحة الموجزة التي قدمناها عن معضلة البناء السياسي وأزمة الشرعية، كان لا بد من الإشارة هنا إلى أزمة التمثيل السياسي، وهذا ما سوف نتناوله في ما يلي:

1- صراع الشرعيات وتعثر المسار الانتقالي:

كثيرة هي التفاصيل التي يعج بها الواقع الليبي في مرحلة ما بعد 17 فبراير بكل ما تنطوي عليه من اضطراب وتغيرات متسارعة. ولتجنب الخوض في هذه التفاصيل ولفهم الأزمة السياسية والواقع المعقد في ليبيا اليوم ينبغي العودة إلى البدايات الدستورية للفترة الانتقالية وإدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام القذافي التي انتهت إلى الانقسام السياسي. وسنركز هنا على القوانين التي صدرت من المجالس التشريعية الانتقالية وهما، المجلس الوطني الانتقالي، والمؤتمر الوطني العام.

1- 1 المجلس الوطني الانتقالي والإعلان الدستوري:

مع تأسيس المجلس الوطني الانتقالي باعتباره ممثلًا شرعيًا وحيدًا لانتفاضة 17 فبراير 2011، بدأت عملية التحول الديمقراطي مرحلة جديدة لم يعرفها الليبيون منذ أكثر من أربعة عقود. فقد أصبح المجلس الوطني الانتقالي السلطة الجديدة التي يشارك فيه ممثلون عن المجالس المحلية في مناطق ليبيا المختلفة.

وقد حدد الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي خارطة طريق لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة منذ صدوره في أغسطس 2011[1]، ولدواعي فهم المسار السياسي الانتقالي المحدد دستوريا، وطبيعة مهام المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام خلال المرحلة الانتقالية

(1) مصطفى عبدالله خشيم، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، عدد406، ديسمبر2012، ص123.

يتعين علينا التطرق إلى نص المادة (30) من الإعلان الدستوري المؤقت، والتعديلات الدستورية اللاحقة لسنتي 2011 و2012 ذلك على النحو الآتي[1]:

- إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام.
- تعيين المفوضية العليا للانتخابات.
- الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام.

يتم خلال 240 يومًا من إعلان التحرير (23 يونيو 2012) انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي يتكون من 200 عضو منتخب. وعند انعقاد أول جلساته يحل المجلس الوطني الانتقالي، كما يتم في الوقت نفسه انتخاب رئيس المؤتمر ونائبيه، وتستمر الحكومة الانتقالية في تسيير أعمالها إلى حين تشكيل حكومة مؤقتة[2].

بعد استلام المؤتمر الوطني العام لمهامه من قبل المجلس الوطني الانتقالي، يقوم المؤتمر العام في مدة لا تتجاوز 30 يومًا من أول اجتماع له بالآتي:

- تعيين رئيس للوزراء، يقوم بدوره باقتراح أسماء وأعضاء حكومته، على أن يحضوا بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم باعتبارهم حكومة مؤقتة.
- تعيين رؤساء الوظائف السيادية.
- اختيار هيئة تأسيسية لصياغة مشروع دستور الدولة.

وعلى أن تنتهي الهيئة التأسيسية من تقديم مشروع الدستور للمؤتمر الوطني في مدة لا تتجاوز 60 يومًا من انعقاد اجتماعها الأول. ويعتمد مشروع الدستور من قبل المؤتمر الوطني العام، ويطرح للاستفتاء عليه خلال 30 يومًا من تاريخ اعتماده[3].

يقوم المؤتمر الوطني العام بعد أن يتم اعتماد الدستور بالمهام التالية:

---

[1] الإعلان الدستوري المؤقت، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، بتاريخ 3 أغسطس 2011، العدد (1)، السنة الأولى، الجريدة الرسمية، 9 فبراير 2012، ص 1.
[2] انظر الفقرة 1و2 للمادة (30) من الإعلان الدستوري المؤقت، المرجع السابق، ص8–9.
[3] الفقرة6 و7للمادة (30) من الإعلان الدستوري المؤقت، المرجع السابق، ص35 – الفقرة 8و9و10و11و12 للمادة (30) من الإعلان الدستوري المؤقت، ص 9–10.

- إصدار قانون الانتخابات العامة خلال 30 يومًا.
- يشرف المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة على إجراء العملية الانتخابية
- تجري الانتخابات العامة خلال 180 يومًا.
- يصادق المؤتمر الوطني العام على النتائج ويعلنها، وتدعى السلطة التشريعية للانعقاد في مدة لا تزيد عن 30 يومًا.

وفي أول جلسات السلطة التشريعية يتم حل المؤتمر الوطني، وتقوم السلطة التشريعية بأداء مهامها، كما تعتبر الحكومة المؤقتة حكومة تسيير أعمال إلى حين اعتماد الحكومة الدائمة وفقًا للدستور[1]، وبناء على ذلك، صدر عن المجلس الوطني الانتقالي في يناير 2012 القانون رقم (4) لسنة 2012، بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، والقانون رقم (14) لسنة 2012، بشأن تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخاب المؤتمر الوطني العام، حيث تم تقسيم ليبيا إلى مجموعة من الدوائر الانتخابية حسب التعداد السكاني لسنة 2006 الذي يشير إلى مجموعة سكانية تبلغ قرابة 5.61 مليون نسمة؛ وبناء على ذلك تم توزيع مقاعد المؤتمر الوطني العام على عدد السكان الذي سمح بتمثيل أكبر لغرب البلاد (إقليم طرابلس بـ 100 مقعد، والشرق) إقليم برقة، 60 مقعدًا، والجنوب (إقليم فزان) 40 مقعدًا تقسم على 13 دائرة انتخابية[2].

1- 2 المؤتمر الوطني العام والمسار الانتقالي:

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا النتائج النهائية للمؤتمر الوطني العام المكون من 200 عضو في أغسطس 2012، الذي سيقود المرحلة الانتقالية الثانية، حيث أظهرت النتائج تقدم تحالف القوى الوطنية برئاسة محمود جبريل الرئيس السابق للمكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي في نظام القوائم، حيث حصل على39 مقعدًا من أصل 80 وحل في المرتبة الثانية بـ17 مقعدًا حزب العدالة والبناء المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، وتقاسمت

---

(1) امراجع الرجباني،مستقبل النظام الحزبي الليبي وإشكالية الوحدة في إطار المرحلة الانتقالية،(دكتوارة)جامعة قناة السويس،كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، 2018، ص209.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 223.

أحزاب سياسية صغيرة المقاعد الـــ 24 الباقية، كما أعلن عن أسماء الفائزين المستقلين وعددهم 120[1].

على عكس توقعات المراقبين، فقد فاز التيار المدني على التيار الإسلامي في أول انتخابات لليبيا الجديدة، وبالتالي فقد شـــذت ليبيا عما حدث في انتخابات تونس ومصر، حيث سيطر الإخوان المسلمون على غالبية المقاعد البرلمانية ؛ فقد فاز التحالف الوطني بزعامة محمود جبريل بحوالي 50% من المقاعد المخصصـة لنظام القوائم البالغ عددها 80 مقعدًا، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه حصة العدالة والبناء 20%.

يمكن القول إن التصويت لمرشحي التحالف الوطني جاء بناء على شخصية محمود جبريل، حيث يلاحظ في هذا الســـياق أن جبريل قام بحملة دعائية وتوعوية مكثفة في معظم المدن الليبية، للتعريف بأهمية تشـــكيل تحالف وطني، والتنبيه إلى مســـتحقات مرحلة بناء ليبيا المســـتقبل. وعليه، يلاحظ أن العديد من الناخبين قد صـــوت لقوائم التحالف الوطني بناء على كاريزما محمود جبريل، وليس بناء على شـــخصـــية المرشـــحين في هذه القوائم، ففي اســـتطلاع المركز الليبي للبحوث والتنمية أظهر أن 40 % من الناخبين لم يعطوا أصـــواتهم للأحزاب الإسلامية فإنهم يتخوفون منها، حيث تضع هذه الشـريحة غير القليلة جميع الجماعات الإســـلامية في ســـلة واحدة وترى أنها جميعها مســـؤولة عن مظاهر التشـدد الديني الذي بدا واضـحًا للعيان عقب انتفاضـــة 17 فبراير، وفي السياق ذاته يرى السنوسـي بسيكري أن محمود جبريل لفت انتباه الناخبين إليه من خلال توظيف رصيده السابق كونه رجل دولة وخبيرًا استراتيجيًا وأحد أبرز الداعمين لانتفاضـــة 17 فبراير فضـلًا عن تقديمه مشـروعًا تنمويًا متكاملًا، جعل الناخب يصوت لمحمود جبريل لأجل تحقيق التنمية والرفاه ومنحه فرصة لتنفيذ مشـــروعه. أخيرًا، غياب أي رموز قيادية من التيارات الأخرى يمكن أن تنافس محمود جبريل أو تقترب من خبرته ومهاراته[2].

---

(1) انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا:مسار التحول الديمقراطي، مرجع سبق ذكره،ص130.

(2) السـنوسـي بسـيكري، انتخابات المؤتمر الوطني الليبي وخيارات الكتل السـياسـية الفائزة، مركز الجزيرة للدراسات، 23 يوليو 2012، http: // studies.aljazeera.net

بناء على ما تقدم، دقت نتائج انتخابات عام 2012 ناقوس الخطر بالنسبة إلي تيار الإسلام السياسي التي بدأت تعمل بأساليب مختلفة للإمساك بدفة الحكم، إذ استطاعت نسج تحالفات أثبتت جدواها مع المستقلين الذين يمتلكون 120 مقعدًا في المؤتمر الوطني العام، وشـــنت حملة كبيرة ضـــد محمود جبريل، واتهمه رئيس حزب العدالة والبناء بأنه "حليف ســـابق" للعقيد القذافي تارة، وبأنه "علماني" معاد لتيار الإسلام السياسي[1] تارة أخرى[2]، قبل أن تتم الإطاحة به وبالآلف غيره عن الحياة السياسية الليبية عبر إقرار قانون العزل السياسي في مايو 2013[3]. وبالرغم من تدني نسبة المقاعد التي تحصل عليها تيار الإسلام الســـياســـي في انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، هيمن تيار الإسلام السياسي المكون من حزب العدالة والبناء والجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة وقوى سياسية وعسكرية انخرطت في العمل السياسي أهمها مدينة مصراتة، على مؤسسات الدولة الانتقالية، ونجحت في تقليص الساحة السياسية التي حازها تحالف القوى الوطنية. ولم يمضِ وقت طويل حتى بدأت جماعة الإسلام السياسي والقوى السياسية والعسكرية من مدينة مصراتة تدفع باتجاه إدخال قانون من شأنه استبعاد كل من تولوا مناصب في النظام السابق[4].

---

[1] دأب كثير من المراقبين للشأن الليبي على وصف تحالف القوى الوطنية بأنه تيار ليبرالي. وفي الواقع نتفق إلى ما ذهبت إليه عبير امنينة حيث تقول: مخطئ من يقرأ نتائج الانتخابات الليبية للمؤتمر الوطني العام على أنها انتصار للتيار الليبرالي في مواجهة نظيره تيار الإسلام الســـياســـي، فالمجتمع الليبي لم تتطور فيه الليبرالية بالشـــكل الذي يســـمح بوجود تيار قوي بتنظيماته وأفكاره، إنما الأمر لا يتجاوز عددًا من الشـخصـيات التي تقدم نفسـها وتعبر عن اتجاهاتها بشـكل فردي، حتى أن تحالف القوى الوطنية الذي اكتسـح بمفرده نصـف المقاعد المخصـصـة للتنظيمات السـياسـية، ويقدمه الإخوان المسـلمون على أنه ليبرالي لا تعكس منشـــوراته فرقًا جوهريًا بينه وبين بقية الأحزاب الأخرى التي تتلون بالطيف الإســـلامي، وعلى رأسها حزب العدالة والبناء، فالمبادئ التي يقدم فيها التحالف نفسه لا تختلف عن حزب العدالة والبناء، ولاســـيما في رؤيته دور الشـــريعة في المجتمع "أن الإســـلام دين المجتمع، ومرجعيته اعتماد أحكام ومبادئ الشـريعة مصـدرًا رئيسًـا للتشـريع". عبير إبراهيم امنينة، الدين والدولة في ليبيا اليوم. المستقبل العربي، العدد، 407، يناير 2013، ص27.

[2] فراس كيلاني، تحقيق يكشـف أبعاد المؤامرة على ليبيا ودور الناتو وقطر والإخوان، دنيا الوطن، 15 مايو 2015، https://alwatan voice.com.

[3] محمد عبدالحفيظ الشـــيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المســـتقبل العربي، العدد 432، فبراير 2015، ص 125.

[4] تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 14 مارس 2013، ص 2.

ومع تزايد الطابع الخلافي للمداولات داخل المؤتمر الوطني العام في ما يتعلق بنطاق قانون العزل السياسي مارست العناصر المسلحة ضغوطها على المؤتمر الوطني من أجل اعتماد القانون. ومن تلك الحوادث على سبيل المثال، الحصار الذي تعرض له المؤتمر الوطني العام يوم 5 مارس 2013، مما جعل الهيئة التشريعية تضطر إلى تعليق أنشطتها مؤقتًا؛ وهجوم مسلح وقع في اليوم نفسه على سيارة تقل محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني وقتئذ، واعتداءات على أعضاء المؤتمر الوطني العام الرافضين لقانون العزل السياسي؛ وأهم من ذلك ما وقع اعتبارًا من 28 إبريل، وهو حصار دام أسبوعين نفذته المليشيات المسلحة ضد عدة وزارات حكومية، بما في ذلك وزارة الداخلية وزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية[1]. وعلى الرغم من سجل بارز في المعارضة النشطة لنظام العقيد القذافي على مدى أكثر من ثلاثة عقود، اختار محمد المقريف الاستقالة من منصبه بصفته رئيس المؤتمر الوطني العام تحسبًا لتطبيق القانون عليه. وحذا حذوه جمعة اعتيقة، النائب الأول للرئيس. وحل نوري أبوسهمين المحسوب على تيار الإسلام السياسي محل محمد المقريف منذ ذلك الحين عقب تصويت أجراه المؤتمر الوطني العام. واستقال عدد من الوزراء في حكومة علي زيدان في وقت سابق تحسبا لإقالتهم بموجب قانون العزل السياسي[2].

وقد واجه المؤتمر الوطني العام والحكومة المنبثقة عنه جملة من تحديات جعلت الأزمة تأخذ طابعا بنيويًا، تمثلت بعدم وجود مؤسسات فاعلة، وغياب أي شكل من أشكال الحياة السياسية، وعدم امتلاك رؤية واضحة لإدارة المرحلة الانتقالية، وفشل محاولات إنشاء جيش وطني جامع ودمج المليشيات ونزع السلاح، وزيادة معدلات الفساد، وعدم إنجاز كتابة الدستور في موعده. هذا الفشل أضعف من الهيئة الوحيدة المنتخبة ديمقراطيًا في البلاد وقلص شعبيتها.

لاشك أن حالة الاستقطاب السياسي داخل قبة المؤتمر الوطني العام، والربط بين التكتلات السياسية والتشكيلات العسكرية، وخلق التفاعل بين الدولة والقوى

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص3.

[2] زياد عقل، "جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 17 مايو 2015، Acpss.ahram.org.eg

المسلحة غير النظامية، والتوسع في تكوين المليشيات على أسس أيديولوجية ومناطقية، كلها أخطاء جسيمة أخذت تتشكل وتتبلور في ولاية المؤتمر الوطني العام 2012.

في الوقت نفسه لم يكن النزاع السياسي الدائر بعنف داخل المؤتمر الوطني مبشرًا للشعب الليبي بنهاية الحالة الأمنية المتردية في ظل غياب سلطة مركزية، بل على النقيض من ذلك، كان الأداء العام داخل المؤتمر الوطني العام وحجم التناحر السياسي ظهر جليًا على أن ليبيا في طريقها لصراع سياسي عنيف من المحتمل جدًا أن يتحول إلى صراع عسكري على أرضيات سياسية وأيديولوجية[1].

هذا بالإضافة إلى الأداء السياسي الضعيف للحكومة الانتقالية برئاسة عبدالرحيم الكيب، والحكومة المؤقتة التي ترأسها علي زيدان، وما رافق ذلك من عجز وضعف في مجابهه التحديات التي في مقدمتها الملف الأمني والاقتصادي. وبدا المشهد أكثر تعقيدًا مع انتشار الجماعات المسلحة والخارجة عن القانون التي تقوم بعمليات سطو وسرقة واختطاف واغتيال، وهو الأمر الذي تصاعد يومًا بعد يوم.

كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى حالة تذمر واحتقان في الشارع الليبي في العديد من المدن والمناطق حيث توحدت المطالب ابتداء بإنهاء ولاية المؤتمر الوطني العام وإلغاء النظام الحزبي والتأكيد على فرض هيبة الدولة، وإعادة تنظيم المؤسسة العسكرية والأمنية، وإنهاء المظاهر المسلحة. هذه المطالب وغيرها شكلت ضغطًا على المؤتمر الوطني[2].

وفي ظل تلك المعطيات واجه المؤتمر الوطني العام منذ نهايات عام 2013، مع اقتراب نهاية ولايته المفترضة في فبراير 2014، عجزه عن الانتهاء من أي من مهامه المفروضة، وعلى رأسها وضع قانون الهيئة التأسيسية وإجراء انتخاباتها، ووضع الدستور. وعليه، أصدر المؤتمر الوطني خريطة الطريق

---

[1] امراجع مادي الرجباني، مستقبل النظام الحزبي الليبي وإشكالية الوحدة في إطار المرحلة الانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 256.

[2] جهاد عودة، أحمد على إبراهيم، العنف السياسي والانقسام المجتمعي في ليبيا، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 82 – 83.

التي تنص على تمديد مهامه، وفق الخارطة الجديدة تم مدّ ولاية المؤتمر الوطني حتى الانتهاء من كتابة الدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية، أو في حالة تأخر كتابة الدستور، يتم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة[1].

ومع إعلان المؤتمر الوطني العام، في مطلع شـــهر فبراير 2014، تعديلات تمدد مهامه التي كان يفترض أن تنتهي في الســـابع من الشـــهر نفســـه، اندلعت موجه من الاحتجاجات التي طالبت برحيل المؤتمر الوطني. عبر المحتجين في كل من طرابلس وبنغازي، ومدن أخرى، عن رفضـــهم لخريطة الطريق التي أقرها المؤتمر الوطني[2].

وعلى إثر الأزمة التي أثيرت في الأوسـاط السـياسـية والشـعبية بخصـوص انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام. أصـــدر المؤتمر الوطني قرار رقم (12) بتاريخ 12 فبراير 2014، بشـان تشـكيل اللجنة المختصـة بإعداد مقترح لتعديل الإعلان الدســتوري ومقترح قانون انتخابات عامة التي تتكون من 15 عضــوًا (منهم من أعضاء المؤتمر الوطني وتسعة من خارج أعضاء المؤتمر الوطني).

هذا وتجدر الإشـارة، إلى أهم التوصـيات التي خرجت بها اللجنة التي عرفت بلجنة فبراير هي كالتالي: انتخاب مجلس نواب واقترحت اللجنة أن يكون مقره في بنغازي باعتباره نوعًا من تفتيت مركزية القرار، كذلك أقر المؤتمر الوطني العام قانون مجلس النواب بالنظام الفردي، ومن ثم صدر القانون رقم (10) لسنة 2014، وبالتالي سيستلم مجلس النواب المنتخب السلطة التشريعية من المؤتمر الوطني العام لإدارة المرحلة الانتقالية الثالثة لحين إعداد الدستور وانتخاب على ضوئه البرلمان الدائم[3].

---

[1] ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراســـة السياسات، يوليو 2014، ص 1، .https://www.donaynstitute.org

[2] امراجع مادي الرجباني، مستقبل النظام الحزبي الليبي وإشكالية الوحدة في إطار المرحلة الانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 255.

[3] نص توصـــيات لجنة فبراير المعتمد من المؤتمر الوطني العام، بوابة الوســـط، 13 أغسطس،2014، http://alwasat.ly

وفي خضـم تلك الأحداث المتسـارعة، بادر اللواء المتقاعد خليفة حفتر القائد العام السـابق للقوات البرية الليبية إبان فترة الانتفاضـة[1]، إلى إصـدار بيان يوم 14 فبراير 2014، أعلن فيـه على تجميـد عمـل المؤتمر الوطني والحكومـة، إضـافة إلى الإعلان الدسـتوري وتشـكيل هيئة رئاسـية تتولى حكم البلاد حتى موعد إجراء انتخابات جديدة[2].

دفعت كل هذه التطورات السابقة إلى تشكيل تيار معاد لتيار الإسلام السياسي في ليبيا، وفي طرابلس على المسـتوى العسـكري، بدأت كتائب مدينة الزنتان تنتظم في مواجهة تزايد نفوذ كتائب دروع الوسـطى والغربية التي تشـكلت في غالبيتها من مقاتلي مدينة مصـراتة. وبدأت كتيبتا الصـواعق والقعقاع، المحسوبتان على مدينة الزنتان، بالظهور كقوتين رئيسيتين في المشهد.

خصـوصًـا جنوب طرابلس. حيث تسـيطران على الكثير من المقار الأمنية والمنشـآت الحيوية، من بينها مطار طرابلس الدولي؛ ومن ذلك مثلًا، أصـدرت كتيبتا الصواعق والقعقاع إنذارًا يوم 18 فبراير طالبتا فيه المؤتمر الوطني العام بحل نفسه، وإخلاء مقاره[3].

مع تصـاعد الأزمة السياسية وتدهور الأوضـاع الأمنية أعلن اللواء المتقاعد بالجيش الليبي خليفة حفتر، عن إطلاق ما أسـماها "عملية الكرامة " في بنغازي

---

[1] كان خليفة حفتر من القادة المبرزين في عهد النظام السـابق، وكان من الضـباط الذين أسهموا مع العقيد القذافي في الانقلاب العسكري الذي من خلاله وصل القذافي إلى سدة الحكم عام 1969. قاد خليفة حفتر الحرب التي دارت في ثمانينات القرن الماضـي بين ليبيا وتشـاد، لا سـيما بعد الخسـائر المتتالية التي تعرض لها الجيش الليبي وكان من ضـمن مئات الضـباط والجنود الذين أسـروا خلال المعارك العسـكرية في 1987، فتخلى عنهم القذافي. وبعد هذه الواقعة انشـق خليفة حفتر عن القذافي، وقد تدخلت دول عدة مع ظروف سـياسـية أخرى، لتحريره من الأسـر، وانتقل مع رفاقه إلى الخارج، وبدأ في تأسـيس الجيش الليبي ليكون الذراع العسـكرية للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، قبل أن يفاصـل حفتر الجبهة الوطنية للإنقاذ. وبعد اندلاع انتفاضة 17 فبراير عاد إلي ليبيا، لينظم إلى جيش التحرير الوطني للمشاركة في الجهود العسكرية الهادفة لإسقاط القذافي. وقد تولى قيادة القوات البرية، لكن المؤتمر الوطني المنحاز للمليشـيات الإسـلامية تخلص من غالبية قيادات الجيش بطرق شـتى منها إحالة كبار ضباط وقادة الجيش إلى التقاعد.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 2.

[3] الاحتكام إلى السلاح: حفتر ومآلات الحركة، مركز الجزيرة للدراسات، 14 يونيو 2014، http://studies.aljazeera.net

بتاريخ 16 مايو 2014. وجد اللواء حفتر نفســه مضــطرًا للقيام بدور ما، غادر منزله، بناء على طلب سكان بنغازي[1]، وقام باستنفار الجيش الليبي، فالتحق به الضباط وجنود الصف. كانت تلك بارقة الأمل الوحيدة التي رآها للجيش[2].

بدت "عملية الكرامة" التي قادها خليفة حفتر على الجماعات الإســلامية المسلحة التي تسيطر على بنغازي، رده فعل على العنف المتصاعد، من أبرز مظاهره تنامي عمليات الاغتيال شـخصـيات عسـكرية بارزة وضـباط صـف وجنود بشكل شبه يومي، كما طالت شرائح كثيرة من إعلاميين ونشطاء وشيوخ المســاجد وأبرياء آخرين، ناهيك عن التفجيرات التي طالت مؤســســات ومعسكرات الجيش والأمن ومراكز الشـرطة، في مقابل عجز تام من الحكومة ووزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها عن احتواء الوضــع المتدهور، أو حتى الســير خطوات في مجابهه عمليات القتل والاغتيالات التي انتشــرت في بنغازي[3].

اندفع اللواء خليفة حفتر في تحركه بشــعار محاربة الإرهاب وضــرب المتشـددين، واعتبر شـعاره كافيا لنيل مشـروعية التحرك العسـكري ومحاولة السيطرة على المدينة. وردّ اللواء حفتر على وصف المؤتمر الوطني والحكومة تحركه بأنه محاولة للانقلاب على انتفاضة 17 فبراير والمسار السياسي، بأنه لا شـرعية لهذه المؤسـسـات، وأنه يسـتمد شـرعيته من الشـعب الذي قرر إنهاء صلاحية المؤتمر والحكومة بخروج مظاهرات لا للتمديد في فبراير 2014[4].

وجد الشـعار الذي رفعه اللواء حفتر صـدى لدى قطاعات واسـعة ومتنوعة خصوصًا من أبناء المدن الشرقية وقبائل برقة، على الرغم من اختلاف رؤيتهم وتوجهاتهم السياسية، حيث شمل التحالف: مؤيدين للفدرالية، وثوار 17 فبراير،

---

[1] كان هتاف جمع غفير من سكان مدينة بنغازي أمام منزل اللواء المتقاعد خليفة حفتر: "هيا يا لواء لبي لنا النداء".

[2] عبدالعزيز المكي، الفريق خليفة حفتر من المنفى إلى حرب الكرامة، مجلة المســتقل، المنظمة الليبية للصحافة، العدد 7، مارس، 2015، ص 15.

[3] فرجيني كولومبيه، الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[4] تقرير: حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق اللاجئين، 16 نوفمبر 2015، ص 5.

وليبراليين، وسلفيين، وكان الهدف الرئيس الذي جمع كل هؤلاء هو محاربة الجماعات المتشددة، ووقف التفجيرات والاغتيالات التي شهدتها بنغازي. وقد قضت هذه العملية على الجماعات الإسلامية المسلحة، رغم أنها بدأت بإمكانيات بسيطة، وبعدد محدود من العسكريين، قبل أن يلتحم معها أبناء برقة.

وعلى إثر انطلاق "عملية الكرامة" قامت المليشيات الإسلامية المسلحة بتشكيل ائتلاف لصد عملية الكرامة تحت مسمى "شورى ثوار بنغازي" تتألف من المجموعات المسلحة التابعة لقوات درع ليبيا(1) الذراع العسكري لجماعة الإخوان المسلمين، وأنصار الشريعة، علاوة على غيرها من المجموعات المسلحة المسيطرة على بنغازي مثل تنظيم داعش وتعد المجموعات التي بايعت تنظيم داعش من أبرز المجموعات التي ساهمت في قتال عملية الكرامة.

جدير بالذكر أنه صاحب إعلان اللواء حفتر الحرب على الإرهاب عملية فجر ليبيا[1] والتي أراد مطلقوها من المليشيات المسلحة في مدن عدة من المدن الغربية قطع الطريق على تكرار سيناريو بنغازي في غرب البلاد، حيث اعتبر ذلك من الثورة المضادة التي تريد إعادة نظام القذافي.

لقد كان للاستطراد السابق ضرورة للولوج إلى الأزمة الليبية، لنفهمها فإننا هنا لا نصوغ تحليلا بقدر ما نتعاطى مع أحداث وقعت.

2- انقسام السلطة بعد نتائج الانتخابات البرلمانية (عام2014)

بعد نجاح الليبيين في الخلاص من نظام استبدادي كاد يقصم لهم كل ظهر، وأن ظنوا أنهم قاموا بانتفاضة سوف تؤمن لهم عيشًا كريمًا، حتى فوجئوا بكروب ومحن أيقظت في ذاكرتهم أوجاعا وعذابات حسبوا أنها طويت من صحائف تاريخهم. وفجأة ظهرت صراعات واحترابات لا تهدأ[2]. وبتسارع لافت بدأت الشكوك تساور الليبيين في القيم الديمقراطية التي تطلعوا إليها أمدًا

---

(1) تضم ميليشات فجر ليبيا ميليشيات مسلحة من مصراتة وحلفائها من المليشيات الإسلامية المسلحة، كما ضمت في صفوفها ميليشيات من مدن الزاوية وغريان وزليتن وجبل نفوسة وبعض مليشيات طرابلس وغيرها. وتُعد مصراتة الجسد الرئيس لعملية فجر ليبيا.

(2) تقرير: المسح الشامل لآراء الليبيين حول الحوار الوطني، إعداد زاهي المغيربي وآخرين، جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات، 2015، ص 17.

طويلًا، فيما أسهمت النخب والقيادات السياسية في ضخ المزيد من الشكوك في جدوى الانتفاضة[1]. يشهد على ذلك تدني نسبة المشاركة في انتخابات 2014 مقارنة بانتخابات المؤتمر الوطني العام، فبعد أن بلغت في انتخابات 2012، حوالي 2639 مرشحًا على المقاعد الفردية و585 للقوائم الحزبية، بلغ إجمالي المرشحين لانتخابات 2014 على الـ 200 مقعد حوالي 1734، بانخفاض قدره 46.2%، وهو ما يعبر عن حالة العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية وتنامي الشعور بالإحباط تجاه العملية السياسية. كما انخفضت نسبة المشاركة من 82% في انتخابات 2012 إلى 44% في 2014، وبلغة الأرقام أيضًا، بلغ عدد المقترعين نحو 1.7 ملايين في انتخابات 2012، بينما لم يتعد الرقم 560 ألفًا في انتخابات 2014[2]. كما سبقت الإشارة، تم إلغاء نظام القوائم النسبية في انتخابات مجلس النواب في 2014، ولم تخصص مقاعد لصالح الكيانات السياسية، وأصبح الترشح على الـ200 مقعد ترشحا فرديًا، وقد تم تقسيم ليبيا إلى 19 دائرة انتخابية رئيسية،75 مركزانتخابي، نتيجة الحملة الشرسة ضد فكرة تواجد الكيانات السياسية في البرلمان الجديد كونها كانت سبب حالة الاستقطاب السياسي الذي أدى إلى تدهور المشهد السياسي الليبي، فقد خلا النظام الجديد من تخصيص مقاعد للقوائم الحزبية[3]. على أي حال أجريت انتخابات مجلس النواب في أغسطس 2014 وفق القانون الذي وضعته لجنة فبراير، وقد أسفرت الانتخابات عن خسارة كبيرة لتيار الإسلام السياسي، فلم يحصل حزب العدالة والبناء، ممثل الإخوان المسلمين، إلا على 23 مقعدًا من 188 مقعد، مع ملاحظة أنه من المفترض أن يتكون مجلس النواب من 200 مقعد نظرًا للظروف الأمنية، ومقاطعة الأمازيغ للانتخابات، فتعثر إجراء الانتخابات على 12 مقعدًا، ليصبح تشكيل النواب بالكامل 188 مقعدًا فقط[4]. من المهم أن نوضح، في هذا السياق، أن انتخابات 2014 زادت الاستقطاب

---

[1] مضامين الانتخابات البرلمانية وأثرها على المسار الانتقالي، المركز الليبي للبحوث والتنمية، يوليو 2014، ص 3.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 3- 4.

[3] إبراهيم أبوجازية، في ذكراها السادسة: أبرز محطات الثورة الليبية والى أين وصلت، نون بوست، 19 فبراير 2017،.https://www.noonpost.org

[4] الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

السياسي خطورة، ولاسيما في طرابلس العاصمة، إذ تحول الخلاف السياسي بين مناصري كل من تيار الإسلام السياسي ومصراتة من ناحية وكتائب الزنتان إلى صراع مسلح، بعد أن فقدت مصراتة وتيار الإسلام السياسي السيطرة على مجلس النواب المنتخب، فأطلقت قوات "فجر ليبيا" عملية عسكرية لطرد مسلحي الزنتان من مطار طرابلس الدولي ومواقع استراتيجية أخرى في العاصمة. وقد توسعت رقعة القتال، فجذبت قوى مسلحة من مناطق أخرى في غرب البلاد، واستمر القتال طوال شهر أغسطس 2014، ومع حلول شهر سبتمبر، استطاع تحالف فجر ليبيا السيطرة على طرابلس، فقرر البرلمان المنتخب التمركز في مدينة طبرق في أقصى شرق البلاد. وبذلك، انقسمت البلاد إلى معسكرين متحاربين، لكل منهما داعموه من القوى المحلية والدولية، أحدهما يقوده تحالف مصراتة مع الجماعات الإسلامية ويتمركز في طرابلس ويعرف بمعسكر فجر ليبيا والآخر يتمركز في الشرق ويقوده اللواء خليفة حفتر[1].

أصبح مجلس النواب هو السلطة الشرعية المنتخبة في ليبيا خلفًا للمؤتمر الوطني العام، ومقر عمله مدينة بنغازي، ولكن نظرًا للظروف الأمنية داخل بنغازي تم الاتفاق على عقد جلسات مجلس النواب في مدينة طبرق وفق الإعلان الدستوري الذي ينص على إمكانية عقد الجلسات في أي مدينة أخرى كما هي مقترحات لجنة فبراير. تمّ انتخاب رئيس مجلس النواب ونائب له في مدينة طبرق، حيث تمت عملية التسليم والاستلام من خلال النائب الأول للمؤتمر الوطني السابق عزالدين العوامي إلى أكبر النواب سنًا وهو أبوبكر بعيرة، بحضور لجنة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي[2].

في 4 أغسطس 2014، بدأ ما لا يقل عن 22 عضوًا جديدًا من أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 188 بمقاطعته، عندما قرر أعضاء آخرون عقد

---

[1] رجب ضو المريض، عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا، الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية (12 – 13 نوفمبر 2014)، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص 19.

[2] ليبيا حصاد عام 2015، رصد وقراءة في أهم الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، التقرير السنوي، يناير 2016، ص 2.

مجلس النواب في مدينة طبرق بدلًا من بنغازي كما كان قد تقرر ســـابقًا ودون إجراءات تسليم رسمية من المؤتمر الوطني العام.

ســـخر المقاطعون الذين اغتنموا الفرصـــة للادعاء بأن مجلســـهم لا يزال البرلمان الشــرعي. وبالتالي، أصــبح في ليبيا برلمانان (المؤتمر الوطني ومقره طرابلس ومجلس النواب ومقره طبرق)[1]، وانبثق عن كل منهما حكومة (يقودهما على التوالي رئيس الوزراء عمر الحاســـي ورئيس الوزراء عبدالله الثني)، مع ملاحظة تمتع مجلس النواب ورئيس الوزراء عبدالله الثني بالاعتراف الدولي المســـتند إلى الانتخابات، أما المؤتمر الوطني العام (غير المعترف به دوليًا) فيقول إن مجلس النواب خسر مكانته بالانتقال إلى طبرق[2].

في نوفمبر 2014، أصـــدرت المحكمة العليا قرارًا ينص على أن الأســـاس الذي اســـتندت إليه إجراء انتخابات مجلس النواب في يونيو 2014 لم يكن دستوريًا.

كان خصـــوم مجلس النواب قد طلبوا من المحكمة التي تتخذ من طرابلس مقرًا لها إصـــدار حكم حول قانونية البرلمان الجديد. وكان يتوقع، أن يكون قرارها فقط حول ما إذا كان قرار الانعقاد في طبرق وقرارات مجلس النواب دســـتورية[3]، لكن المحكمة مضـــت أبعد من ذلك بإلغاء التعديل الصـــادر على الإعلان الدســـتوري المؤقت في مارس 2014 الذي كان قد نص على انتخابات يونيو 2014 "مع كل ما يترتب على ذلك"، وقد كان تفسير تلك العبارة موضعًا

---

[1] ليبيا: البناء الســـليم على مفاوضـــات جينيف، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 157، 26 فبراير 2015، ص 2.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 1-2.

[3] حول انعقاد مكان مجلس النواب المنتخب، ذكر رئيس مجلس النواب، عقيلة صـــالح، في حوار مع صـحيفة الوسـط الليبية، في 30 سـبتمبر 2014: "نحن نعلم جيدًا أن المادة 16 من الإعلان الدسـتوري تُقر أن مقر مجلس النواب هو مدينة بنغازي، ومع هذا فإن للمجلس الحق حسـب القانون أن يعقد اجتماعاته في أي مكان آخر في ليبيا، ومع اقتراب موعد انعقاد مجلس النواب، قدم وزير الداخلية تقريرًا أمنيًا بخصـــوص الحالة الأمنية في بنغازي وطرابلس، أكد هذا التقرير أنه لا يمكن أن يعقد المجلس في أي من المدينتين، أما من يطعن في دســـتورية الانعقاد في طبرق فهم بعض المجموعات التي لم تستطع أن تجد لها أغلبية في مجلس النواب فلجأت إلى الطعن من هذا الباب، وهو أمر ليس له أي سند قانوني، وعملية التسليم والاستلام هى عملية شكلية وتنظيمية لا أثر لها في صحة الانعقاد... "

لجدل قانوني، حيث إن بعض الباحثين يقولون إن الحكم ينطوي على حل مجلس النواب، في حين يشير آخرون إلى أن المحكمة أحجمت عن توضيح آثار الحكم. بل إن البعض يقول إن القرار غير مشـــروع لأن المحكمة تفتقر إلى التفويض اللازم للنظر في تعديل دستوري[1].

باختصـار، تعد المحكمة العليا بشـكل عام مسـتقلة، رغم أن المؤيدين لمجلس النواب ادعوا بأنها أصـــدرت حكمها تحت الضـــغط، نظرًا إلى وجودها في طرابلس التي يسيطر عليها منذ يوليو 2014 تحالف مليشيات فجر ليبيا الموالية للمؤتمر الوطني العام.

أما بالنســبة للجانب القانوني يقول أنصـــار مجلس النواب إنه: يحق للدائرة الدســتورية في المحكمة العليا فقط أن تنظر إذا كانت القوانين تتعارض مع الإعلان الدستوري، ولا يجوز لها الحكم في القضايا الجوهرية التي نص عليها الإعلان الدستوري المؤقت[2].

أشـرنا إلى أن عودة المؤتمر الوطني العام باعتباره مجلسًا تشـريعيًا وجسـمًا رئاسـيًا جاءت بعد سـيطرة فجر ليبيا على العاصـمة طرابلس في أغسـطس 2014. لم تكن اســتجابة أعضـــاء المؤتمر الوطني العام للانعقاد كبيرة، ولكن الوضـع اختلف بعد صـدور حكم الدائرة الدسـتورية التابعة للمحكمة العليا حيث بلغ الأعضـــاء ما يقارب 130 عضــوًا، اعتبر المؤتمر الوطني نفســه السـلطة التشريعية بعد قرار المحكمة[3].

ويمكن القول إنـه منذ الانقلاب على نتائج الانتخابات البرلمانية، وانتقال مجلس النواب إلى مدينة طبرق بدأ الانقســام الســياســي، وحتى الاجتماعي، يتمأســس. فقد تم تشــكيل الحكومة المؤقتة برئاســة عبدالله الثني، في مدينة البيضـــاء، لتكون حكومة موازية لحكومة الإنقاذ ثم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس.

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 3.

(2) ليبيا حصـاد عام 2015، رصـد وقراءة في أهم الأحداث السياسية والأمنية والاقتصـادية، مرجع سبق ذكره، ص 2 – 3.

(3) كامل عبدالله، مسـتقبل الصــراع الليبي في ضــوء التدخلات الإقليمية، الملف المصــري، العدد 38، أكتوبر 2017، ص 34.

لم يتوقف الانقسام على المؤسسات السياسية فقط، لكنه امتد أيضًا إلى المؤسسات الاقتصادية والكيانات الاجتماعية ومجموعاتها المسلحة. فعلى المستوى الاقتصادي تم إنشاء مصرف ليبيا المركزي في البيضاء موازيًا للمصرف المركزي في طرابلس، ثم المؤسسة الوطنية للنفط في بنغازي[1].

على أي حال، بعد إن نجحت مليشيات فجر ليبيا من طرد مليشيات الزنتان من العاصمة كما أسلفنا في أواخر أغسطس 2014 بدأت تغييرات واسعة النطاق في المشهد السياسي والأمني في طرابلس، فقد تمكنت مليشيات مصراته، وعناصر أخرى من مليشيات فجر ليبيا في توسيع نطاق نفوذها بشكل ملحوظ في طرابلس.

في هذا السياق، مارس قادة المليشيات المسلحة التي شاركت في قوات فجر ليبيا تأثيرًا كبيرًا على تشكيل حكومة الإنقاذ برئاسة عمر الحاسي، وبعد أن حل خليفة الغويل محل الحاسي باعتباره رئيسًا للوزراء في يناير 2015 واجهت حكومة الحاسي ومن بعده الغويل الفشل في محاولتهم لإعادة صياغة ولاءات المليشيات المسلحة باستخدام الحوافز المالية، حيث افتقرت حكومة الإنقاذ إلى ميزتين حاسمتين. أولًا، تم نبذ حكومة الإنقاذ على المستوى الدولي، بعد فشل خطتها في استغلال سيطرة تحالف فجر ليبيا على العاصمة للحصول على اعتراف دولي. وثانيًا، وهذا يعزى أيضًا جزئيًا إلى افتقارها الاعتراف الدولي، أنها لم تستطع الحصول على ميزانيات منتظمة. قرر محافظ ليبيا المركزي، الصديق الكبير، تقييد بنود الإنفاق الخاصة بالحكومات المتنافسة في طرابلس والبيضاء التي سيمولها. رغم استمرار الكبير في دفع مرتبات على أساس جدول الرواتب قبل عام 2015؛ لذلك اضطرت الحكومتان المتنافستان إلى إيجاد طرق أخرى لتوفير الموارد، وفي حالة حكومة الإنقاذ، فان هذا يعني عدم قدرتها على دفع رواتب المليشيات التي تدعمها[2].

---

[1] ولفرام لاخر، علاء الإدريسي، "عاصمة المليشيات: سيطرة التشكيلات المسلحة في طرابلس على الدولة الليبية"، ورقة إحاطة لمسح الأسلحة الصغيرة، مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا بدعم من وزارة الشؤون الخارجية، ص 4 – 5.

[2] ليبيا حصاد عام 2015، رصد وقراءة في أهم الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 3.

يضـــاف إلى ذلك، لم يفلح المؤتمر الوطني في فرض نفســـه باعتباره ســـلطة عليا في البلاد أو حتى في المناطق الخاضعة له ومن أسباب ذلك: عجز المؤتمر الوطني وحكومة الإنقاذ المنبثقة عنه على إدارة الشـــأن العام أو تحصـــيل الإيرادات وتغطية المصـــروفات، كما عجز المؤتمر الوطني أن يكون المضـــلة السياسية للمنتظم السياسي والعسكري والشعبي حتى في المناطق المؤيدة له في غرب البلاد، فضـــلًا عن عجز المؤتمر الوطني وحكومة الإنقاذ الحصـــول على الدعم الدولي أو تحقيق اختراق حقيقي فيما يتعلق بشـرعيته بما يمكنه من تعزيز نفوذه الداخلي وحشد الطاقات والإمكانيات خلفه.

كان من مظاهر ضعف أداء المؤتمر الوطني عودة الاستقطاب بين أعضائه، فبرغم تراجع التوتر الشـــديد والتجاذب الحاد قبل انتخابات البرلمان، ذلك لعدم التحاق كتلة التحالف الوطني كذلك الأعضاء المناوئين لتيار الإسلام السياسي، وأغلب أعضـــاء شـــرق البلاد بالمؤتمر الوطني بعد عودته للانعقاد، إلا أن الخلافات الجديدة التي برزت حول إدارة الأزمة قاد إلى انقســـام داخل المؤتمر بين أقلية يقودها رئيس المؤتمر الوطني، نوري أبوسـهمين، وأغلبية من ضـمنها حزب العدالة والبناء في خلاف مع الرئاســـة[1]. في الجهة المقابلة، وما إن بدأ مجلس النواب جلساته حتى أصدر قرارًا أثار جدلًا هو قرار رقم (6) القاضـــي بالسـماح للأمم المتحدة بالتدخل الفوري لحماية المدنيين في ليبيا[2]، والقرار رقم (7) لســـنة 2014 الذي يقضـــي بحل كافة التشـــكيلات المســـلحة والكتائب غير النظامية، كما لم يمض على انعقاد البرلمان الشـهر حتى صـدر عنه بيان معتبرًا فيه تنظيم أنصار الشريعة وفجر ليبيا تنظيمات إرهابية.

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 4- 5.

[2] وجد البرلمان أمامه مليشـــيات مشـــرعنة، وأخرى غير مشـــرعنة تعيث في البلاد حربًا واقتتالًا ولا تقيم وزنًا لشـرعيته ولا لقراراته، ولم يجد في تركه السـنوات الثلاث جيشًـا قويًا يســـتطيع أن يضـــع حدًا لاقتتال المليشـــيات والتشـــكيلات التي طال المدن الكبيرة والمراكز الحيوية منذرا بكارثة حرب أهلية. ولهذا فقد اتجه رأي البرلمان إلى طلب مســـاعدة المجتمع الدولي لإنقاذ البلاد مما يراه كارثة وشـــيكة الوقوع وهذا ما اعتبره خصـــوم البرلمان دعوة للتدخل الأجنبي، لا سـيما وأن تيار الإســلام الســياســي وحلفاءه كانوا يعتقدون أنهم وبفضــل المليشيات صاروا قريبًا من حسم الصراع، ولا يريدون دخول طرف دولي قوي يفوت عليهم فرصة القبض على السلطة مرة أخرى بعد أن خسروا في انتخابات 2014. صالح السنوسي، المأزق الليبي: سلطة منتخبة ومليشيات ثورية، مرجع سبق ذكره.

بموازاة ذلك أعلن مجلس النواب تكليف اللواء عبدالرازق الناظوري رئيسًا للأركان، وأصبح اللواء حفتر تلقائيًا جزء من المنظومة العسكرية الليبية التي تأتمر بأمر رئاسة الأركان، ومع ذلك واصل اللواء خليفة حفتر قيادته الميدانية لعملية الكرامة لتطهير بنغازي من الجماعات المتشددة. كان الجميع يعرفون أن معايير الأقدمية والخبرة العسكرية الميدانية تقتضي بأن يكون خليفة حفتر رئيسًا للأركان، ولم يجد مجلس النواب مخرجًا من ذلك إلا بالإقدام على الخطوة الضرورية التالية وهى إعادة النظر في التراتبية العسكرية بشكل جذري. وهكذا تمت ترقية اللواء حفتر إلى رتبة فريق أول، وكلف بصفته قائدًا عامًا للجيش الليبي، ثم أدى – كما تقتضي الأعراف – يمينًا قانونيًا أمام المجلس، ليصبح تلقائيًا رئيسًا لرئيس الأركان[1]. مع تصاعد الأحداث وتحول الانقسام السياسي إلى مواجهات مسلحة ونزوع طرفي الصراع (المؤتمر الوطني ومجلس النواب) لتأييد وتنبني كل من عملية فجر ليبيا، أو الكرامة، الأمر الذي أدى إلى فشل وساطة الأمم المتحدة واستقالة مبعوث الأمم المتحدة طارق متري في أغسطس 2014، ليخلفه الإسباني برناردينو ليون في سبتمبر 2014[2].

يشار إلى أن مبادرة الحوار التي طرحها طارق متري في يونيو 2014 نصت على أن تشكيل الحكومة المقبلة سيكون "بدعم واسع من عدد كبير من مجلس النواب بغض النظر عن النتائج التي ستفرزها الانتخابات البرلمانية" ما يعني أن تشكيل الحكومة الجديدة لن يكون مشروطًا بالغالبية المكونة للمجلس، الأمر الذي أثار كثيرًا من الانتقادات وبالتالي الإعلان عن تأجيل المبادرة، لذلك فإن الذين يربطون بين تفجير الوضع الأمني في طرابلس بنتائج انتخابات مجلس النواب يذهبون إلى تفسير ما حدث على أنه يحمل محاولة لفرض ما جاء في هذه المبادرة بعد أن فشلت محاولة تمريرها عن طريق الحوار[3].

على الرغم من محاولات برناردينو ليون المتكررة، والدعم الدولي الذي حضي به غداة تعيينه، فإن فرقاء الأزمة الليبية لم يحفلوا كثيرًا بالحوار الذي

---

[1] الفريق خليفة حفتر من المنفي إلي حرب الكرامة، مرجع سبق ذكره، ص 15 – 16.

[2] ماذا يحدث في العاصمة، قصف المطار أم قصف البرلمان، بوابة الوسط، 20 يوليو، 2014، http://alwasat.ly|ar|nes|Libya.

[3] أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

ترعاه الأمم المتحدة، بل اعتمد كلاهما على إستراتيجية عسكرية بامتياز. وعد كل منهما الأداة السياسية تفعيلًا للخيار العسكري وسعيًا لإنجاحه وتحقيق المكاسب المبتغاة؛ فالبرلمان رأى أنه سيفقد القدرة والتأثير السياسيين من دون القضاء على الجماعات المتشددة في ليبيا التي انقلبت على المسار الديمقراطي برفضها نتائج الانتخابات البرلمانية. في حين يدرك المؤتمر الوطني ممثلا في تيار الإسلام السياسي والقوى السياسية والعسكرية في مدينة مصراتة ومدن أخرى في غرب البلاد أن مشروعهم في السيطرة على البلاد لن يكون له ثمار دون تصفية طرابلس من خصومها، فضلًا عن دعم الجماعات المتشددة في بنغازي بالدعم المادي والعسكري واللوجستي حتى بالمقاتلين للقضاء على عملية الكرامة ببنغازي، كونها تمثل الثقل السياسي والعسكري في الشرق الليبي أو إقليم برقة، كذلك الحيلولة دون توجه قائد الجيش الليبي التابع للبرلمان خليفة حفتر الذي أبدى صراحة منذ بداية "عملية الكرامة" أن العملية لن تتوقف حتى يتم تطهير كافة التراب الليبي من الإرهابيين(1).

ونتيجة الضغوط الدولية التي مورست على البرلمان الليبي لم يدم تعنت البرلمان إزاء رفضه الحوار الذي يرعاه مبعوث الأمم المتحدة برناردينو ليون. وافق البرلمان على المشاركة في الحوار بشرط أن يكون مع النواب المقاطعين وليس مع المؤتمر الوطني العام، وصرح الناطق الرسمي للبرلمان، فرج أبوهاشم، بأنهم "لن يجلسوا مع الإنقلابيين" في إشارة للمؤتمر الوطني العام وعملية فجر ليبيا(2).

عقدت الجولة الأولى من الحوار السياسي الليبي في أواخر سبتمبر 2014 بمدينة غدامس الليبية، وقد جاءت جولة حوار غدامس لتجمع بين بعض الأعضاء في مجلس النواب، وبعض أعضاء ذات المجلس ولكن ممن اتخذوا قرارًا بمقاطعة جلساته اعتراضًا على انعقاد فعالياتها في طبرق وعدم الالتزام بإجراءات التسليم والتسلم بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب كما وضحنا آنفًا.

(1) ليبيا حصاد عام 2015، رصد وقراءة في أهم الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 3.
(2) جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية، مرجع سبق ذكره.

يذهب البعض أن برناردينو ليون تجاهل الأطراف الأساسية في النزاع، كما قام ليون بإقصـــاء عدد من القوى الســـياســـية داخل المؤتمر الوطني الذي كان منحلًا في ذلك الوقت وعدد من القوى العسـكرية التي لم يكن من الممكن تجاهل قوتها العسكرية أو التي كان لديها ما يكفي من قوة عسكرية وثقل سياسي لإفشال مخرجات أي حوار سياسـي لا يتضمن ممثليها على طاولة الحوار السياسـي[1]. لذلك كانت الخطوة التالية هي دعوة طيف واسـع من غير الممثلين بشـكل كافٍ في المؤسسات الرسمية والقوى السياسية والعسكرية في غرب البلاد، ومن ثم حض المشاركين من كلا الجانبين على التوصل إلى وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وخارطة طريق انتقالية، بما في ذلك الانتهاء من وضـــع دستور جديد[2]. تبلورت أجندة الحوار السياسـي الليبي بين الأطراف المتنازعة بصورة أوضح في النسخة الثالثة من المسودة التي دأب مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، برناردينو ليون، على الإضـــافة إليها والحذف منها لتلائم مطالب الطرفين المتصارعين[3].

مع انطلاق أولى جلســات الحوار في مدينة "الصــخيرات" المغربية مارس 2015 بعد جولة في مدينة غدامس بعد أن جابت بعض المدن الخارجية لتسـتقر في مدينة الصـــخيرات. وقد أعدت بعثة الأمم المتحدة من واقع اجتماعات لجنة الحوار مســودات بلغ عددها التسـعة. وبتاريخ 17 ديسـمبر 2015 قام أطراف لجنة الحوار بالتوقيع على النســخة النهائية (العاشــرة) بمدينة الصــخيرات[4]. ويمكن القول إنه منذ إبرام اتفاق الصخيرات بدأت الغلبة للمسار الدولي، والتقليل من أهمية المســـار الوطني الذي بدأ ينزاح عن الطريق ويحل محله المســـار الدولي، وهكذا دخلت ليبيا في أزمة شـــرعية حقيقية، أدت إلى دخول البلاد في نفق مظلم وانقسام حاد في مؤسساتها وإداراتها، وأضعفتها، وأفرزت عن أزمات معيشية للمواطن الليبي على كافة الأصعدة.

---

(1) البناء السليم على مفاوضات جينيف، مرجع سبق ذكره، ص 3 – 4.

(2) أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

(3) عزة كامل المقهور، مقترح لاسـتئناف المسـار الديمقراطي، ليبيا المسـتقبل، 18، يوليو، 2017، Libya–al–mostakbal.org

(4) عزه المقهور، المؤتمر الوطني "الجامع" القادم...إعصار أم تسوية، صحيفة المرصد، 18 نوفمبر 2018 https://almarsad.co

ضـــف إلى ذلك أن البعثة الأممية لم تتوقف عند حد التوقيع على هذا الاتفاق السياسـي بل ذهبت إلى أبعد من ذلك واستصـدرت في ديسمبر 2015 قرارًا من مجلس الأمن تحت رقم (2259) اعتمدت فيه بموجبه الاتفاق السياسي[1]، وتأييد بيـان رومـا في ديســمبر 2015 الـذي يطـالـب بـدعم حكومـة الوفـاق الوطني باعتبارها الحكومة الشـرعية الوحيدة في البلاد، ما يعني سـحب الشـرعية من الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان برئاسة عبدالله الثني.

وهكذا يمكن القول إن برناردينو ليون نجح فيما فشـــل به المبعوث الســـابق طارق مترى في تمكين تيار الإسـلام السياسـي والقوى المتحالفة معه من العودة إلى السلطة بعد أن خسروا في الانتخابات البرلمانية عام 2014، فضلًا عن نزع الشرعية عن الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان، وإشغال البرلمان منذ انعقاد جلسـاته بمسـألة الحوار والاتفاق السـياسـي، وما نجم عن ذلك من خلافات حادة بين أعضائه بداية من قبول الحوار من عدمه مع خصومهم وصولا إلى الخلاف حول بنود الاتفاق السياسي بخصوص صلاحيات مجلس النواب والأجسام التي انبثقت عن الاتفاق السياسي.

ب- استمرار الأزمة الليبية بمستويات مختلفة من الصراع والتدخل الأجنبي:

منذ ســقوط نظام القذافي، لا يزال الوضـــع الليبي يراوح مكانه، ولا تزال المرحلة الانتقالية محفوفة بمخاطر جمة على رأســها التحدي الأمني واســتعادة هيبة الدولة وسيطرتها الكاملة على أراضيها ومؤسساتها ومقدراتها الاقتصادية كما أسلفنا.

ما يعنينا في هذا السياق، حالة الصـراع والانقسـام بين القوى السـياسـية حول الســلطة والنفوذ بالبلاد، كان لابد أن يترك تداعياته على وحدة الدولة ومحاولة إعادة بنائها، الأمر الذي عقَّد الأوضــاع أكثر، على الرغم من المبادرات الدولية المطروحة منذ الانقسـام السـياسـي عام 2014، على طريق تسـوية لحل الأزمة، فإنها لم تُفض إلى نتائج ملموسـة على صعيد إنهاء حالة الانقسام والصراع، مما

[1] بين فيشـمان، الصـراع الليبي من أجل الاسـتقرار قد يتطلب تدخلًا غربيًا، معهد واشـنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2016/7/11، http://www.Washingtoninstitute.org.

فتح الباب واسعا لانقسامات وصراعات ذات عناوين متعددة وهذا ما سوف نتناوله بالبحث في ما يلي:

1- الاتفاق السياسي والتفاعلات الداخلية:

على الرغم من المفاوضات الشاقة تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة بعض القوى الغربية والإقليمية، توصل المتفاوضون كما أسلفنا إلى اتفاق سياسي أسس لحكومة وفاق وطني تتكون من ثلاث هيأت رئيسية: مجلس النواب القائم، المجلس الرئاسي الذي يقوم بتشكيل حكومة يعتمدها مجلس النواب؛ والمجلس الأعلى للدولة يتكون من بقايا المؤتمر الوطني العام.

كان الهدف من الاتفاق تحقيق السلام والاستقرار السياسي وتوحيد الدولة، ولكن منذ البداية واجهت اتفاق الصخيرات ومجموعة المتفاوضين (ما يسمى فريق الحوار) موجة من الشكوك والشعور بأن الاتفاق قد اعتراه الكثير من المثالب لعدة أسباب منها:

- إن الاتفاق كانت نتيجة لعملية فرضتها القوى الخارجية على الليبيين.
- إن تركيبة فريق الحوار لا تعكس حقائق الأوضاع في ليبيا، وأن بعض القوى المسيطرة لم تكن ممثلة في العملية.
- إن فريق الحوار لم يتسم بالشمول، ولم يعبر عن تمثيل سياسي واجتماعي ومناطقي منصف.
- إن الاتفاق كان متحيزا لتيار الإسلام السياسي، متجاهلًا إرادة الشعب الليبي التي تجلت في جميع الانتخابات الحرة الديمقراطية التي أجريت فيه[1].

الأهم من ذلك كله، عدم صدور تعديل دستوري بالاتفاق السياسي، وعدم تضمينه في الإعلان الدستوري المؤقت من جهة مجلس النواب وبالتالي عدم دخول الاتفاق السياسي حيز النفاذ.

ويمكن تلخيص الرؤى المتناقضة حول الاتفاق السياسي من خلال عرض ومناقشة النقاط التالية:

---

[1] ليبيا: تحديات بناء الدولة والتدخل الدولي والدور الأمريكي،مرجع سبق ذكره، ص 13.

خلاف البرلمان المنتخب والأجسام المنبثقة
عن اتفاق الصخيرات حول بنود الاتفاق السياسي:

على الرغم من أن مجلس النواب أقر بالاتفاق السياسي في يناير 2016 إلى أن تمسك رئيسه عقيلة صالح مع أعضاء آخرين بالمادة الثالثة من الاتفاق السياسي التي تنص على أن البرلمان المنتخب هو الذي يتولى سلطة التشريع في المرحلة الانتقالية، والمخول بمنح الثقة للحكومة وسحبها، كما تعتبر المادة الثامنة من الاتفاق السياسي نقطة خلافية، بحكم أنها تمنح المجلس الرئاسي سلطة تحديد القيادات العليا في جميع مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية بمجرد توقيع الاتفاق السياسي وليس عند منح الثقة من البرلمان (كالقيام بأعمال القائد العام للجيش الليبي، وتعيين جهاز المخابرات العامة وإقالته، وتعيين السفراء وممثلي ليبيا في المنظمات الدولية وإعفائهم)؛ ما يعني شغور المناصب القيادية في الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية وهو أمر رفضه المشير حفتر وداعموه من البرلمان على اعتبار أن ذلك يستهدف دوره وسلطاته[1]. وبناء عليه تعثر مسار الاتفاق والحوار على الرغم من حصول المجلس الرئاسي على دعم دولي وأممي منذ وصوله للعاصمة طرابلس في مارس 2016، كما حاز تأييد المؤسسات المهمة (مالية، نفط، وزارات).

تباين مواقف القوى السياسية والعسكرية
في غرب البلاد من الاتفاق السياسي:

من جانب آخر شهدت "فجر ليبيا" تقلبات عدة منذ توقيع اتفاق الصخيرات وتشكيل حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج مطلع عام 2016، حيث أدى تباين مواقف القوي السياسية والمناطقية والمليشياوية بداخل التحالف الواحد من الاتفاق السياسي إلى إعادة تشكيل تلك التحالفات، فقد شهد انقسامات على خلفية تباين المواقف من الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق، حيث شهدت مدينة مصراته أكبر داعم لتيار الإسلام السياسي في ليبيا انقسامات بين مكوناتها السياسية والعسكرية من مؤيد ومعارض للاتفاق السياسي وحكومة الوفاق وآخرين رافضين لهما، حيث يؤيد المجلس البلدي لمدينة مصراتة وتجمع نواب مصراته

---

[1] ليبيا: الصراع على الهلال النفطي وأثره في مسارات الأزمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2016، ص 3 https://www.donainstute.org.

ومجلس أعيان مصراته الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق المنبثقة عنه والمجلس الأعلى للدولة المشكل بموجب الاتفاق السياسي باعتباره بديلًا للمؤتمر الوطني العام وشاركوا في جولات المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة، بينما يرفض مجلس شورى حكماء مصراته والمجلس العسكري مصراته الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق الوطني ويطالبون بعودة المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وحكومة الإنقاذ لممارسة مهامها[1]. وفي حين يرغب أعيان مدينة مصراته في الانخراط في المسار السياسي لحل الأزمة الليبية وإنجاز المصالحة الوطنية حرصًا على مصالحها الاقتصادية التي تأثرت سلبًا من الصراع الليبي والاستنزاف العسكري التي تعرضت له في قتالها ضد تنظيم داعش في سرت كما يتكون هذا التكتل من القلة من أعضاء المؤتمر الوطني العام الذين رفضوا الانضمام إلى المجلس الأعلى معلنين رفضهم للاتفاق السياسي بالصخيرات، ويعتبر هذا التكتل أن حكومة الوفاق حكومة وصاية دولية تم فرضها على الليبيين، ويقود هذا التكتل كل من خليفة الغويل المصراتي، رئيس حكومة الإنقاذ المنبثقة عن المؤتمر الوطني، إضافة إلى نوري أبوسهمين، آخر رئيس للمؤتمر الوطني قبل حله، ومفتي ليبيا السابق الصادق الغرياني، ويحظى هذا التحالف بمباركة معظم المتشددين في ليبيا، أبرزها الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، والذراع العسكرية لهذا التكتل هي لواء الصمود – أبرز مليشيات فجر ليبيا – بقيادة عضو المؤتمر الوطني السابق المصراتي صلاح بادي.

نتيجة لتلك الأوضاع ظلت حكومة الوفاق تمارس أعمالها من مقرها في تونس من 19 يناير 2016 حتى أواخر مارس من السنة نفسها؛ لتنتقل بعد ذلك على متن سفينة تونسية إلى العاصمة طرابلس، وسط رفض من حكومة الإنقاذ التي يترأسها يومئذ خليفة الغويل، وقد أدى دخول حكومة الوفاق الوطني، المدعومة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إلى طرابلس إلى موجه حادة من الاصطفاف المليشاوي؛ حيث اختارت معظم مليشيات مصراته الوقوف مع حكومة الإنقاذ التي يسيطر عليها متشددون إسلاميون كما أسلفنا، في حين وقفت مليشيات طرابلس مع حكومة الوفاق، وهو ما أفصحت عنه المعارك التي نشبت

[1] عبداللطيف حجازي، التشابكات والتفاعلات القبيلة والسياسية في ليبيا، الملف المصري، العدد 38، أكتوبر2017، ص8.

بين حكومة الوفاق المدعومة دوليًا وحكومة الإنقاذ غير المعترف بها دوليًا، إذ سعت كل واحدة منها للسيطرة على المقرات الرسمية الموجودة بالعاصمة الليبية: حكومة الوفاق التي تكافح وقتذاك لإثبات وجودها في المشهد وحكومة الإنقاذ (التي تشكلت بعد عودة المؤتمر الوطني المنحل) التي يرأسها خليفة الغويل التي ترفض اتفاق الصخيرات وتؤكد أنها الطرف الذي يجب أن يجري التفاوض معه، وقد أرغمت سلسلة الهجمات على وزارات ومقرات المجلس الرئاسي الذي كانت حكومة الإنقاذ قد فقدت السيطرة عليها بعد وصول المجلس الرئاسي الأمر الذي أدى إلى زيادة اعتماد المجلس الرئاسي على المليشيات المسلحة التي مقرها طرابلس للدفاع عن حكومة الوفاق، وتمخض ذلك الصراع على سيطرة مليشيات طرابلس على العاصمة، وقد سلمت حكومة الإنقاذ بهزيمتها، وأعلنت في 6 أبريل 2016، أنها قررت التخلي عن السلطة "تأكيدًا على حقن الدماء وسلامة الوطن من التشظي والانقسام"[(1)].

بحلول مارس2017، هيمنت المليشيات المحسوبة على المجلس الرئاسي على طرابلس. وكان الدعم الفعلي لتوسع المليشيات من الحكومة الإيطالية وكذلك دعم ضمني من بعثة الأمم المتحدة من خلال المستشار الأمني لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، الجنرال الإيطالي باولو سيرا[(2)] الأمر الذي أدى إلى زيادة اعتماد المجلس الرئاسي على المليشيات المسلحة التي مقرها طرابلس للدفاع عن حكومة الوفاق. قامت أربع مليشيات ارتبطت بالمجلس الرئاسي وهى قوة الردع الخاصة، وكتيبة ثوار طرابلس، وكتيبة النواصي، وفرع أبوسليم التابع لجهاز الأمن المركزي بتوسيع سيطرتها على العاصمة، وبالتزامن مع ذلك عمل السراج على تقوية وشرعنة المليشيات، ومعظمها مليشيات من داخل طرابلس، والقليل منها خارج المدينة مثل اللواء السابع التي ينحدر معظم أفرادها من ترهونة (جنوب شرق طرابلس)، حيث ألحق تبعية هذه المليشيات بوزارتي الدفاع والداخلية وقيادة الأركان. وخلال السنة الأولى من عهد حكومة الوفاق تغولت المليشيات الطرابلسية وسيطرت على مفاصل الدولة، وأصدر

---

(1) الحسين الشيخ العلوي، تجدد الاقتتال في العاصمة الليبية بين معدلات الداخل وإستراتيجيات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، 2018/9/9،.http://studies.aljazeera.net

(2) عاصمة المليشيات، سيطرة التشكيلات المسلحة في طرابلس على الدولة الليبية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

ديوان المحاسبة الليبي تقريرًا صادمًا عن حجم الفساد المالي خلال العام 2017، كان من أبرزه حجم الفساد في الاعتمادات المستندية في طرابلس، والذي يبلغ 7.6 مليارات دولار من 10.6 مليارات دولار، مخصصة للموازنة الاستيرادية لعام 2017، وهى أموال تذهب إلي جيوب قادة المليشيات المسلحة في طرابلس. ولتأكيد ذلك أصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بيانًا بشأن هجوم المليشيات في طرابلس على المؤسسات السيادية الليبية من قبل المليشيات؛ حيث يهاجم أفراد المليشيات العاملة اسميًا تحت إشراف وزارة الداخلية في حكومة الوفاق المؤسسات السيادية ويمنعونها من أداء أعمالها بشكل فعال[1].

في دراسة مطولة للمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية أعدها، وولفرام لاخر عن تأثير المليشيات المسلحة على العملية السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، حيث أشار إلى إنه منذ إنشاء حكومة الوفاق في طرابلس، فرضت حفنة من الميلشيات المسلحة سيطرتها تدريجيًا على العاصمة. وقال وولفرام، إن تلك المليشيات نمت تدريجيًا وتحولت إلي شبكة إجرامية تمتد في إعمال السياسة والاقتصاد والإدارة، لافتًا إلى أن "نهب الأموال وعائدات الدولة، يصب في صالح مجموعة ضيقة من الأطراف، أكثر من أي وقت مضى"[2]، ذلك بعد طرد المنافسين من مليشيات مصراته وغيرها[3]. وفي السياق نفسه قال تقرير تحليلي نشره المركز الإيطالي للدراسات الإستراتيجية الدولية "سيزي"، أعده الباحث الإيطالي، لورينز مارينوني حول تأثير المليشيات الأربع - التي أشرنا

---

(1) تجدد الاقتتال في العاصمة الليبية بين معدلات الداخل وإستراتيجيات الخارج، مرجع سبق ذكره.

(2) كارتل مليشيات طرابلس، العصمة بقبضة 4 مجموعات مسلحة، ترجمة هبة هشام، بوابة الوسط، 4 مايو 2018، http://alwasat.ly|ar|nes|Libya.

(3) تشير تقارير عديدة إلى ارتفاع مستويات الفساد وسرقة المال العام وهدر الثروات، فقد تم التغاضي على سبيل المثال عن طريقة صرف 68 مليار دينار ليبي ضمن ميزانية حكومة عبدالرحيم الكيب السابقة، ولم يجر التحقيق في كيفية صرفها، رغم تصريحات المسؤولين حول الفساد بشأنها. وقد كشفت وثائق نشرها مقتحمون أمازيغ لمقر المؤتمر الوطني العام في أغسطس 2013 أن معظم مخصصات الميزانية هي مكافآت ومرتبات ومزايا لفئات تنتمي لقوى سياسية تنتمي لتيار الإسلام السياسي أو مناطق قوية كمصراتة، بحجج مثل التعويض عن مظالم حكم القذافي. ولم يخصص منها سوى 19 مليار دينار للخدمات الأساسية والبنية التحتية. "ليبيا: تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش"، مركز الجزيرة للدراسات، 25 أغسطس 2013، http://studies.aljazeera.net.

إليها ســـابقًا – الأكبر على مســـار قرارات الترهيب والعنف، وهي قادرة على التأثير على القرارات الســياســية، وتأمين ســبل تمويل مالي ثابت، وتحتكر تلك المليشيات، بحكم الأمر الواقع، القوة الشرعية[1].

ليس ســوء الأحوال الأمنية هو التحدي الوحيد الذي تواجهه طرابلس وعموم ليبيا، ووقف المجلس الرئاســي عاجزًا عن تحقيق تقدم فيه. فالوضــع الاقتصــادي والمعيشــي يمر، هو الآخر، بصــعوبات كبرى؛ بعضــها ناتج أســاسًــا، من انفلات المشــهد الأمني والسياسي وضــعف أجهزة الدولة الإدارية والرقابية والمصــرفية وانقســامها، وبعضــها الآخر هيكلي مزمن. وفي هذا الســياق، يتواصــل تدهور ســعر الدينار الليبي مقابل العملات الصــعبة وحتى مقابل عملات بلدان الجوار، ويتواصــل ارتفاع الأســعار، ويتفاقم شــح الســيولة والانقطاع المتكرر للكهرباء والماء[2]. وعلاوة على ذلك، لم تحقق حكومة الوفاق انســجامًا بين أعضـــائها، وشــهدت مقاطعة البعض وانسـحابهم؛ يضــاف إلى ذلك أن الانتصــار الذي حققته قوات البنيان المرصوص فجر ليبيا سابقًا، المدعومة من حكومة الوفاق الوطني، في طرد تنظيم داعش من سرت، لم ينتج عنها قوة عسكرية منظمة. على العكس من ذلك أدى فقدان جزء من قوتها وتشرذم بعضها الأمر الذي أدى إلى إضعاف قبضـــة حكومة الوفاق على طرابلس، التي تشـــهد حالة متنامية من الفوضـــى والاضطرابات منذ سقوط النظام السابق[3]. لكن الأهم من كل ذلك هو أن الاتفاق السياسي لم يحقق هدفه من جمع المقسم وإنهاء حالة الانقسام السياسي، بل باتت مؤســســاته وأبرزها المجلس الرئاســي منقسـمًا وطرفا في الصــراع الســياســي ذاته[4]، لذلك اتهم الكثير من المراقبين المجلس الرئاســـي ووزرائه المكلفين قد أمســـوا تشـــكيلًا أقرب إلى مجلس بلدي طرابلس منه إلى حكومة وفاق وطني وبات يعمل مؤسسة أمر واقع دون حسيب أو رقيب.

---

(1) تقرير إيطالي: ما بعد اشـتباكات طرابلس، توازن جديد في العاصـمة، ترجمة هبة هشـام، بوابة الوسط، 16 سبتمبر 2018، http://alwasat.ly|ar|nes|Libya.

(2) اشـتباكات طرابلس: تقلبات الميدان وحسـابات السياسـة، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات، 19 سبتمبر 2018، https://www.donainstute.org

(3) ليبيا: الصراع على الهلال النفطي وأثره في مسارات الأزمة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(4) المؤتمر الوطني "الجامع" القادم، إعصار أم تسوية؟"، مرجع سبق ذكره.

وفي موازاة ذلك، حظي الجيش الليبي بالدعم اللامحدود من سكان برقة وقبائلها لدورها في القضاء على الجماعات المتشددة في شرق ليبيا. وبعد تضحيات كبيرة وسنوات من العمل الدؤوب استطاع المشير خليفة حفتر بناء القوات العسكرية والأمنية، وطرد مليشيات إبراهيم الجضران بعد سيطرتها على الموانئ والمنشآت النفطية في خليج سرت أو ما يعرف بالهلال النفطي من دون شن عملية عسكرية واسعة، مما سدد ضربة قوية لحكومة الوفاق الوطني وأتاح للمشير حفتر كسب شعبية واسعة في مختلف أرجاء البلاد، مع امتناع الجيش الوطني عن إغلاق الموانئ وتسليمها للمؤسسة الوطنية للنفط التابعة لحكومة الوفاق مما أكسبه مصداقية وإسكات خصومه في الداخل والخارج[1].

الأمر الآخر هو تطور القدرات العسكرية والكفاءة القتالية للجيش الليبي على فرض سيطرته على شرق البلاد ورقعة شاسعة من الجنوب، وتحديث قدراته اللوجستية من خلال دعم مستمر من مصر والإمارات، بالإضافة إلي الشرعية التي يحظى بها من قبل مجلس النواب، وهو ما سمح له أن يكون الطرف الأقوى عسكريًا والقادر على تطوير قدراته، خاصة في ظل انهيار عدد كبير من تحالفات المليشيات في غرب البلاد[2] على نحو ما سبق تفصيله. لكن في جميع الأحوال، ومع الضعف الذي تعانيه حكومة الوفاق، فإن التركيبة السياسية والجهوية والمواقف الدولية لن تسمح بنصر عسكري لطرف على آخر في الصراع الدائر في ليبيا[3]، ولتوضيح ذلك يرى صالح السنوسي، أن القوى

---

[1] فريديرك ويري، ولفرام لاخر، ليبيا بعد داعش، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 22 فبراير2017، http://Carnegie–mec.or

[2] التسوية السياسية في ليبيا: التفاوض وإعادة بناء التحالفات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 19 أغسطس 2017،acpss. Ahram.org.eg.

[3] يذهب المراقبون إلى صعوبة دخول قوات الجيش إلى العاصمة وجوارها؛ فهي مدينة ممتدة أفقيًا ومحاطة بسلسلة من التجمعات العمرانية، وهو أمر يحد من سلاسة حركة القوات العسكرية كما كان الحال في المجالات المفتوحة في منطقة الهلال النفطي والجنوب الليبي. كما أن التعويل على القصف الجوي لإنهاك الخصم له محاذير كبيرة. فالقصف الجوي يمكن أن يؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا بحكم الكثافة السكانية العالية في المنطقة، ومن ثم سيؤثر على المجال العام في اتجاه رفض الانسياق لمشروع الجيش الذي يسعى إلى القضاء على المليشيات المسلحة في غرب البلاد. معركة الجفرة في ليبيا: التداعيات الميدانية والحسابات الإقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يونيو 2017، ص 3، https://www.donainstute.org، وإلى جانب المعطيات الجغرافية التي تفرض

الكبرى تحرص على التوازن في القوى بين أطراف الصـــراع في ليبيا، ذلك نظرًا لعدة اعتبارات منها:

- إن هذا الفارق في القوة نســبي وليس حاســمًا بالنســبة لأي طرف، الأمر الذي يجعله فقط ســببًا في تفجير صــراع منفلت ومجهول النتائج.
- قد يأتي هذا الحسم – في حال حصوله – بأطراف لا تنال رضا كل هذه القوى.
- لكل طرف في الصــراع حلفاؤه الدوليون، وهذا يجر إلى مواجهات بين هذه القوى على غرار ما يجري في سوريا.

لذلك، خلص صــالح الســنوســي إلى نتيجة مفادها أن كلمة الســر التي تجمع عليها هذه القوى لحل الأزمة الليبية هي أن لا حل عسكريا للمشكلة(1).

الهجوم على طرابلس واستعصاء الحل السياسي:

في الرابع من أبريل 2019، أطلق قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر حملة عسكرية باتجاه العاصمة طرابلس مستهدفًا حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز الســراج والكتائب المســلحة المرتبطة بها. وجد المشــير حفتر ثغرات عدة

تحديات حقيقية أمام إمكانية التقدم العســكري لقوات الجيش في اتجاه طرابلس، فإن المعطيات الاجتماعية والســياســية هي الأخرى، تزيد من حدة هذه التحديات منها ضــعف العامل القبلي الذي يمكن من عقد اتفاقات ملزمة للمليشيات المسلحة. وهذا خلافًا لمناطق الداخل التي مازال الرابط الاجتماعي يعلو على الروابط الأخرى؛ في حين أن المليشــيات المســلحة المنتشــرة بالعاصمة وأطرافها يغلب عليها الولاء السياسي والشخصي كذلك المصلحي. وهو ما ظهر جليًا في الاشتباكات التي تنشب من حين لأخر في العاصمة. ويجدر التنويه في هذا السياق، إلى أن المزاج المليشــياوي في طرابلس، عبر في أكثر من مناســبة عن رفض أي تعامل مع الجيش الوطني بقيادة المشير حفتر، وأي انخراط في ما تصفه بحكم العسكر. الأهم من ذلك كله أن هذه الخطوة ستثير بعض القوى الغربية والإقليمية، كما أن أي تقدم لقوات الجيش نحو الغرب للسيطرة على مدينتي سرت وطرابلس سيواجه بمقاومة شرسة من قبل مليشيات مصراته والقوى المتحالفة معها، خاصة وان مصراتة تنظر إلى مدينة سرت بوصفها خط الدفاع الأول عنها، وهو ما جعلها تلقي بثقلها في معركة تحريرها ضــد داعش. محمد جمعة، مستقبل التشكيلات المسلحة في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(1) صــالح الســنوســي، المشــهد الليبي.. صــراع على حفظ التوازن، الجزيرة نت، www.aljazeera.net.

ضمن المنتظم الأمني والعسكري في غرب البلاد، ووصلته إشارات واضحة من مكونات اجتماعية مهمة في بعض مدن الغرب تؤكد له اصطفاف قوى مهمة فيها إلى جانب الجيش الوطني للهجوم على طرابلس[1]. وأمام تنامي قوة الجيش الليبي كما أسلفنا، وضعف حكومة الوفاق، جعلته يتقدم بخطى حثيثة نحو توسيع نفوذه في غرب البلاد، بعد أن استطاع الجيش الوطني الليبي إكمال سيطرته الميدانية على منطقتي الشرق والجنوب، وما تضمنه من غالبية موارد الطاقة، وذلك في مسعى لأن يكون الفاعل الأمني والعسكري الممسك بزمام الجغرافيا والموارد معًا. وجد ذلك الاتجاه العام للجيش الليبي دعمًا من قوى إقليمية ودولية، كمصر والإمارات وفرنسا، التي ترى أن لب أزمة عدم الاستقرار في ليبيا ينطلق من بناء جيش وطني موحد يحتكر الوظيفة الأمنية للدولة، ويستطيع أن يكون حارسًا للاستحقاقات الانتخابية التي تعثرت نتائجها في بناء التوافق السياسي، بعد عامي 2012 و2014، لغياب ذلك الشرط الأساسي[2].

حرك الجيش أنصاره في المناطق المحيطة بالعاصمة فصارت مدن كترهونة وصبراته وصرمان والأصابعة وبعض القوى العسكرية في الزنتان والرجبان، صارت داعمة وموالية للجيش الليبي وتم تعبئتها ضمن خطة لاجتياح العاصمة لإسقاط حكومة الوفاق والمليشيات المسيطرة على طرابلس، باعتبارها آخر المناطق الليبية التي لم يسيطر عليها، برزت اتجاهات مضادة لعرقة بلوغ نقطة التحول التي يستهدفها الجيش الليبي، عبر الدفع بمتغيرين جديدين إلى ساحة التفاعلات السياسية والعسكرية.

المتغير الأول: يتعلق بتوحد المليشيات المنقسمة على نفسها في غربي ليبيا، حيث نظرت المليشيات إلى معركة تحرير طرابلس على أنها صراع وجودي، قد يُنهي المكاسب التي غنمتها لسنوات نتيجة حالة الفوضى والانقسام السياسي والمناطقي، لذا التأمت سريعًا في خطوط القتال في معركة طرابلس، برغم أنها كانت تتنازع قبل عدة أشهر، عندما حاولت مليشيات "الكانيات" من ترهونة

---

(1) السنوسي بسيكري، أحد عشر عاما على ثورة 17 فبراير الليبية: المسارات، العثرات، المآلات، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2022، ص 163.

(2) خالد حنفي علي، هل تكتمل نقطة التحول في ديناميات الصراع النزاع الليبي، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 28 ديسمبر 2019، https://ecss.com.eg

مدعومة ببعض مليشيات مصراتة والزنتان، دخول طرابلس بالقوة دون جدوى مرتين، إحداهما في أغسطس 2018، والأخرى في يناير 2019. **أما المتغير الثاني** المضاد لمساعي الجيش لبلوغ نقطة التحول، فيتعلق بتدخل تركيا في مشهد المعارك في غرب ليبيا، مستفيدة في ذلك من تنامي علاقاتها الاقتصادية والمجتمعية مع مدينة مصراتة باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية رئيسية في غربي ليبيا، فضلًا عن شبكة العلاقات القطرية مع قادة المليشيات وتيار الإسلام السياسي. ولم يكن هدف تركيا من ذلك الانخراط تكريس مصالحها الاقتصادية (إحياء الاتفاقيات الاستثمارية مع حكومة الوفاق الوطني) أو الأيديولوجية (دعم الإسلام السياسي المتراجع إقليميًا بفعل حالة الوصم بالارتباط بتصاعد الإرهاب)، بل إنها حولت دورها إلى ورقة مساومة إقليمية مضادة لمصالح التحالفات الخارجية الداعمة للجيش الليبي في قضايا أخرى، مثل الطاقة في البحر المتوسط، وذلك عندما وقعت تركيا مع حكومة الوفاق مذكرتي تفاهم أمنية وأخرى لترسيم الحدود البحرية[1]. وعلى أثر تدخل تركيا بشكل مكثف في الصراع إلى جانب حكومة الوفاق منذ مطلع عام 2020، ذلك من خلال إرسال المزيد من الأسلحة وآلاف المرتزقة السوريين ومئات المستشارين العسكريين الأتراك إلى ليبيا. وعلى أثر ذلك تغيرت موازين القوة العسكرية على الأرض[2]. كانت البداية في تحييد سلاح الجوي للجيش الليبي، وانتزاع الهيمنة الجوية على مسرح العمليات؛ الأمر الذي أفضى إلى سلسلة من التراجعات العسكرية لدى قوات الجيش، وفي غضون شهرين كان الجيش قد خسر جميع مناطق سيطرته العسكرية في غرب البلاد، والاستثناء الوحيد هو استمرار سيطرته على مدينة سرت التي انتزعها من حكومة الوفاق في يناير 2020 ؛ مع إعلان تركيا نيتها في طرد قوات الجيش من مدينة سرت وقاعدة الجفرة في وسط البلاد[3]. وبسبب هذه التحولات المتسارعة على الساحة الليبية. أعلنت

---

(1) المرجع السابق نفسه.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، تصدع الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 12، سبتمبر 2020، ص 7.

(3) إعلان القاهرة – الاستجابة المصرية للتحولات في ليبيا: السيناريوهات المحتملة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 15 يونيو 2020، https://www.ecssr.ae/ar/publications

القيادة المصرية في 20 يونيو بشكل حاسم أن سرت والجفرة خط أحمر بالنسبة لمصـــر، وأنها ســـوف تتدخل عســـكريًا إذا ما تجاوزت قوات حكومة الوفاق والأطراف الداعمة لها هذا الخط، باعتبار أن ذلك يمثل تهديدًا مباشـــرًا للأمن القومي المصري. وكل هذه التطورات باتت تمثل مقدمات لحرب إقليمية محتملة في ليبيا، وبخاصة بعد أن واصلت تركيا إرسال المزيد من الأسلحة والمرتزقة السوريين إلى ليبيا من ناحية، وقيام مجلس النواب الليبي، وكذلك مشايخ وأعيان قبائل برقة بالطلب من الحكومة المصـــرية في 14 يوليو بالتدخل عســـكريًا في حال اقتضـــت الضـــرورة لمواجهة التدخل العســـكري التركي، وحماية الأمن القومي لليبيا ومصر من ناحية أخرى[1].

في ضوء التحولات المشار إليها، وخريطة التوازنات الدولية في ليبيا خلال تلك المرحلة، يمثل إعلان القاهرة، اســـتجابة مرحلية لهذه التطورات. ويمكن القول إن التوجه المصـــري، وفق ما يظهر في نص المبادرة وســـياق إعلانها، يتسم بالتالي:

- تبني الحلول الســياســية التوافقية. ويأتي تبني هذا التوجه على خلفية التراجع العسكري المتسارع للجيش الليبي في المنطقة الغربية، مع استمرار الدعم العسكري التركي، بما يجعل فرص الحسم العسكري لصالح الجيش في أدنى مستوى له بعد التدخل العسكري التركي
- الحاجة إلى تعزيز دور عقيلة صـــالح، نظرًا لما يحظى به من اعتراف دولي، في السعي نحو تعزيز دور القيادة الســياســية لإقليم برقة ممثلة بعقيلة صـــالح، للاســـتفادة من الغطاء الدولي لمجلس النواب في شرعنة أي خطوات جديدة[2].

تشـــير التطورات الميدانية الخاصـــة بمعركة ســرت وقتذاك إلى عجز قوات الوفاق المدعومة من تركيا عن تحقيق أي تقدم، وتكبد هذه القوات خسائر كبيرة في القوة البشـــرية والعتاد العســـكري، مما أجبر تركيا، ومن ثم حكومة الوفاق،

---

[1] حســـنين توفيق إبراهيم، تصـــدع الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] إعلان القاهرة – الاستجابة المصرية للتحولات في ليبيا: السيناريوهات المحتملة، مرجع سبق ذكره.

على القبول بالمشـــاركة في المباحثات العســـكرية لوقف إطلاق النار، وفق ما أعلنت عليه البعثة الأممية بتاريخ 10 يونيو.

ج- جهود تسوية الصراع الليبي ومعوقاته:

أثبتت محطات الصـــراع العســـكري التي شـــهدتها ليبيا منذ العام 2015، أن جميع الأطراف المتصــــارعة عاجزة عن تحقيق حســـم عســـكري كامل، وأن العمليات العســـكرية الكبيرة أعقبتها جولات من الحوار الســـياســـي انبثقت منها توافقت وأجسام سياسية جديدة وخرائط طرق للوصول إلى انتخابات تؤدي إلى مؤسسـات حكم شـرعية. غير أن جميع التوافقات السـابقة لم تدم طويلًا، ولم تؤد إلى توحيد المؤســـســـات وتحقيق الاســـتقرار. ففي عام 2015، وإثر الصـــراع المســـلح بين معســـكري "الكرامة" التي قادها الجيش الليبي و"فجر ليبيا" التي قادتها كتائب موالية لمدينتي مصراتة وطرابلس، وُقع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات، وأنشئ، بمقتضاه، المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لتوحيد السلطة التنفيذية وتهيئة السياق السياسـي والأمني لإجراء الانتخابات، غير أن فشل المسار السياسي وهجوم الجيش الليبي على طرابلس، ثم انكساره بعد أكثر من عام من القتال، وقد أدت الجهود المتواصلة للأمم المتحدة وعدد من الفاعلين الدوليين كان آخرها مؤتمر برلين في يناير 2020 ويونيو 2021 وانعقاد مؤتمر الحوار الســـيـاســـي في جينيف في يوليو2021، انبثق عنه تشـــكيل المجلس الرئاسي، برئاسة "محمد المنفي"، وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبدالحميد الدبيبة"، بهدف توحيد المؤسـسـات السـياسـية والعسـكرية التي كانت منقسـمة. وتوافق ممثلو الليبيين البالغ عددهم (75) مشـــاركًا على خارطة طريق لإجراء انتخابات وطنية شاملة، ذلك في 24 ديسمبر 2021. ووصفت البعثة الأممية هذا الموعد المحدد للانتخابات بأنه يوم تاريخي ســـيصـــادف مرور 70 عامًا من إعلان ليبيا استقلالها في العام 1951[1]. ورغم كل ما لحق بملتقى الحوار الليبي من نقائص وشـبهات فساد وتجاهل الأسـباب الحقيقية للصـراع وسـط اتهامات بالرشوة والفساد، كان من الضروري أن يعرف عموم الليبيين، الذي كان يجري

---

[1] علاء حمودة، هل ينتهي العام 2021 بليبيا مستقرة، بوابة الوسط، 2 يناير 2021، https://alwasat.ly/news

وأن يتعرفوا على مواقف المشـــاركين ومدى إخلاص كل منهم للحوار وأهدافه، كما يتعرفون على من مارس الانتهازية، ومن تبنى أجندة وطنية. علاوة على ذلك، فإن الحفاظ على الشفافية وإعلام الجمهور يخلق حوافز للمشـاركين الذين يقدرون أن ما يقومون به متاح للرأي العام وأنهم بذلك عرضـــة للمســـاءلة من الجمهور.

أدت أوجه القصور إلى الحد من المصداقية والشرعية والمساءلة إلى تسييس العملية برمتها من قبل المشاركين. بدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا أكثر اهتمامًا بالشكليات وفقًا لما قدرته انعكاسًا لتنوع المشاركين. وبينما تم استبعاد أو التقليل من مشـاركة قوى وأطراف مجتمعية وسياسية وازنة. من جهة أخرى، ونتيجة لمســـتوى الإحباط واليأس لدى كل الليبيين، رحبوا بالحكومة الجديدة تعلقًا بأمل أن تتمكن من الحيلولـة دون مزيـد من الاقتتـال وتمزيق أوصـــال البلاد والمجتمع[1]، لكن الاتفاق السياسي الذي انبثق عن مؤتمر الحوار السياسي في جنيف واجه صـــعوبات في التنفيذ، خصـــوصًـا في ما يتعلق بإجراء انتخابات برلمانية ورئاســية، إضـــافة إلى الترتيبات الأمنية، وبالتالي دخلت البلاد في مرحلة تتســم بانعدام اليقين، ويجدر التنويه هنا إلى أنه من المبكر عمليًا تقييم أحداث وتطورات قيد التشكل.

وبعد هذه المقدمة التي لخصنا فيها جهود تسوية الصراع الليبي، فإنه يجدر بنا أن ننتقل إلى مســـتجدات الأزمة الليبية، وأهم العقبات التي تقف أمام إجراء الانتخابات، لتحقيق السلام والاستقرار وتوحيد الدولة.

مستجدات الأزمة الليبية:

عادت عقارب الساعة بليبيا إلى الوراء، وتعثرت العملية السياسية التي كانت قد قطعت العديد من الأشواط الناجحة على رأسها اتفاق الفرقاء على وقف القتال وإجراء انتخابات عامة كانت مقررة في ديسمبر 2021، لكن موعد الاستحقاق مرً وانقضى دون أن يتحقق (إلى ساعة صدور الكتاب) أمل الليبيين في انتخاب

---

[1] يوسف محمد الصواني، حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا.. السيادة والإنقاذ والمصـالحة، الشروق، 2021/3/21، https://www.shorouknews.com ؛ يوسف محمد الصواني، ليبيا وأثنا عشـــر عامًا من الفشــل الأممي: ما العمل؟، ليبيا المســـتقبل، 6 فبراير 2023، http://www.libya-almostakbal.com

سـلطة جديدة وإعادة بناء مؤسـسـات الدولة، وبعد أن منح مجلس النواب الليبي الثقة لحكومة الوحدة الوطنية في مارس 2021، ومضـي المدة المحددة لحكومة الوحدة الوطنية، والتي بلغت عامًا واحدًا، قرر البرلمان سـحب الثقة عن حكومة الدبيبه، وكلف وزير الداخلية السـابق "فتحي باشـاغا"، بتشـكيل حكومة جديدة، وقيادة مرحلة انتقالية جديدة، وصولًا إلى إجراء انتخابات عامة[1].

برّر البرلمان في تشكيله حكومة باشاغا، هو إقراره، بانتهاء ولاية الدبيبه بعد فشـلها في إجراء انتخابات كانت مبرمجه في نهاية سـنة 2021. لكن الدبيبة رفض المسـار الذي ذهب إليه البرلمان متمسـكًا بمنصـبه بحجة أن نهاية ولايته هى إتمام الانتخابات بما يعني أن يبقى الوضـع على حالة حتى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. ومع أن أطرافًا كثيرة رأت في ما قام به البرلمان عملًا مهددًا للاسـتقرار وإزاحة للانتخابات لحسـاب مرحلة انتقالية جديدة، واتهمت البرلمان بعدم الشـفافية وبمخالفة التشـريعات بما في ذلك لائحته الداخلية، فإن ما قامت به حكومة الدبيبه المنحلة فاق كل التوقعات ؛ فهى لم تقم بمجرد رفض الاعتراف بالحكومة الجديدة واتهام البرلمان بالتزوير، بل قامت بخطى تصـعيدية كثيرة ضـد البرلمان مطالبة بإسـقاطه والحكومة الجديدة التي رأتها تمكينا للجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر، الذي وصـفته بمجرم الحرب والمعتدى على العاصـمة، بعد أن كان الدبيبه يتواصـل معه قبل تكليفه بحكومة الوحدة الوطنية وبعد تأليفها، وسـعى للتعاون معه لإطالة مدة ولايتها[2] في حين كان من أولى مهماتها توفير البيئة المناسـبة لإجراء انتخابات رئاسـية وبرلمانية بما من شـأنه أن يبعد شبح الحرب ويحقق وحدة مؤسسات الدولة. إلا أن حكومة الدبيبة جعلت نفسـها طرفًا مباشـرًا في الصـراع فواجهت بقية الأطراف لإطالة عمر ولايتها وفرض ما يخدم مصالحها وطموحات رئيسها الذي رشح نفسه للانتخابات التي كان مقرر إجرائها في ديسـمبر 2021 مخالفًا كل التعهدات ومضـامين الاتفاق السـياسـي، وهو ما قاد في النهاية إلى تأجيل الانتخابات[3]. لم يكتف الدبيبة

---

(1) محمد عبدالقادر البصـير، اسـتحقاقات مؤجلة.. أي فرص لإجراء الانتخابات الليبية؟، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، 20 أبريل 2022، https://rcssegypt.com

(2) الأزمة الليبية تدخل مرحلة جديدة، وحدة التفاكر وتحليل السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، 19 مارس 2022، www.caus.org.lb

(3) المرجع السابق نفسه.

وحكومته بذلك، فتم تحشيد عدد من المليشيات المسلحة وإغوائها بالمال والمنافع وبتحريك دعاوى سياسية وتوجهات إيديولوجية؛ بل اتخذت إجراءات لتصعيد الأزمة، فمنعت رئيس الحكومة الجديدة من دخول العاصمة، كما قامت المليشيات بخطف وزيرين كانا في طريقهما برًا إلى مدينة طبرق لأداء اليمين أمام البرلمان بعد أن أقفلت الحكومة الأجواء ومنعت الطيران الداخلي.

تحرص حكومة الوحدة الوطنية وحلفاؤها على إرباك المشهد وتجاوز البرلمان الذي أعفاها من مهماتها بترسيخ القناعة بأن الانتخابات البرلمانية هى الحل،لا الرئاسية كما تحدد خارطة الطريق. كما تعمل الحكومة وحلفاؤها على تسويق خطاب مفاده أن الأمر يتوقف فقط على إنجاز قاعدة قانونية يتم إجراء الانتخابات وفقها، وتدعو أحيانًا أخرى إلى الاستفتاء على الدستور، ولاشك أن الدافع الحقيقي من تلك المناورات والخيارات يكمن في الرغبة في إطالة عمر الحكومة في مقابل رفض البرلمان ومجلس الدولة اللذين يُشك في صدق نواياهما تجاه الانتخابات.

من جهة أخرى، يذهب بعض المراقبين إلى أن مسألة بقاء حكومة الدبيبة محسومة، خاصة أن المجتمع الدولي لم يتحدث عن موعد محدد لانتهاء فترة حكومته، وحتى ما جرى من محاولات فاشلة لدخول باشاغا إلى طرابلس، يؤكد وجود الدبيبة باعتباره أمرًا واقعًا يتعامل معه الجميع، وبين بأن الصراع على الحكومة سيستمر إلى أن تحسم مسألة القاعدة الدستورية والقوانين اللازمة للانتخابات، بعدها يتم تشكيل حكومة مؤقتة تكون مهمتها الرئيسية هى إجراء انتخابات عامة[1].

وبالتزامن مع هذه التطورات تقدمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات باقتراح إلى مجلس النواب لتأجيل الانتخابات إلى 24 يناير 2022 بدلًا من موعدها السابق؛ لأسباب فنية وقضائية وأمنية، وفي السياق ذاته، أكدت لجنة متابعة الانتخابات بمجلس النواب الليبي استحالة إقامة الانتخابات، وقال رئيس اللجنة الهادي الصغير: "استنادًا إلى الاجتماعات واللقاءات مع مفوضية

---

[1] فضيلة دافوس، الانتخابات.. لحسم الشرعية في ليبيا، صحيفة جيوبوليتكيا، 2022/6/16، https://geopolitika.echaab.dz

الانتخابات والمجلس الأعلى للقضـاء وكل الأطراف المعنية، وبعد إطلاعنا على التقارير الفنية والقضـــائية والأمنية، نفيدكم باســـتحالة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر"[1].

وكان تعذر إجراء الانتخابات في موعدها المقرر أمرًا متوقعًا، كانت كل المؤشـــرات تظهر أن إجراءها غير ممكن بســـبب العجز عن تحقيق تقدم فيما يخص الشروط التي يمكن أن تضمن ليس فقط إجراءها بل ضمان كل الأطراف التي تتحكم في الميدان بقوة السلاح لنتائجها والالتزام بها.

ما يدل على ذلك، أنه منذ مؤتمر برلين التي تمخضـــت عن خارطة طريق واختيار الدبيبة رئيسًـــا للحكومة في تكرار مســـتنســـخ لما أنجز في مؤتمر الصخيرات بالمغرب الذي أنتج تعيين السراج رئيسًا للحكومة وتكليفها بالإعداد للانتخابات خلال ســنة من تعيينها وبقائها لخمس ســنوات دون إنجاز ذلك، بات واضـــحًا أن الموقف الدولي مازال بعيدًا عن تقييم موضـــوعي لحقيقة الوضـــع الليبي، وأن هناك إصـــرارًا غير مبرر على تطبيق وصـــفة تعتبر للقوى الدولية المخرج الوحيد للأزمة الليبية.

فهمت الأطراف الليبية المتصـــارعة والدول الراعية للحوار منذ فترة أن الانتخابات لن تتم في موعدها وذهبت مجتمعة لســياســة بيع الوهم بالحديث عن التحضــيرات لإنجازها[2]. وطوال الســنوات التي تلت عام 2011، اســتمرت عملية الانتقال السياسي في ليبيا بلا نهاية، ما أثار استياء الليبيين الذين أظهروا حماسـا واسـعا لهذه الانتخابات كما يكشـف عن ذلك، توزيع حوالي 2.5 مليون بطاقة ناخب، من أصل سبعة ملايين من عدد سكان ليبيا.

---

[1] الأسبوع الليبي، تصدر عن بوابة أفريقيا الإخبارية، العدد 156، 2022/1/24، ص 3.

[2] باسل ترجمان، سيناريوهات ما بعد تأجيل الانتخابات، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، 29 ديسمبر 2021، https://rcssegypt.com

عقبات أمام إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية
لإنهاء حالة الانقسام وإعادة بناء الدولة:

بصـفة عامة، توجد مجموعة من العوامل والأسـباب التي حالت دون إجراء الانتخابات في ليبيا ؛ رئاســية كانت أو برلمانية بهدف إنهاء حالة الانقســام وتوحيد الدولة:

أولى هذه العوامل تعثر الاتفاق السياسي حول مشروع الدستور. استغرق إنجاز الدسـتور أكثر من ثلاث سنوات، بسـبب انعكاس حالة الانقسـام السـياسـي والاحتراب الأهلي وعملية الاسـتقطاب السـياسـي والجهوي الذي سـاد المشـهد العام الذي بدوره انعكس سلبا على أعمال الهيئة التأسيسية. من المعروف أنه من الصعب صناعة الدستور في حالة الحرب الأهلية وانتشار السلاح وعدم وجود رؤية وطنية جامعة، من هنا واجهت الهيئة كغيرها من مؤسسات الحكم الانتقالي صـعوبات كبيرة في الوصـول إلى توافقات[1]. ودون الخوض في التفاصـيل في مناقشــة مسـودة الدســتور الذي احتوى على 195مادة، كان من بين أهمّ المواد المختلف عليها من قبل أعضـــاء الهيئة تلك الخاصـــة بالحكم المحلي وتركيبة مجلس الشــيوخ والنواب، والمادة الخاصـــة بانتخاب رئيس الجمهورية والمادة المتعلقة بشأن معالجة توزيع الثروة وغيرها. ولا شكّ أنّ الهيئة التأسيسية متأثّرة بالجدل الدائر حول النظام الفيدرالي[2].

ومن الملاحظ، أنّ مشـروع الدسـتور لا يسـتوفي معظم الشـروط الخاصـة بالحكم المحلي بوصـــفه بديلا لكل من نظام الإدارة المحلية والنظام الفيدرالي، ويمكن في هذا الخصوص إبداء الملاحظات التالية[3]:

---

[1] الهادي بوحمرة، اللامركزية في مشروع دستور ليبيا، ليبيا المستقبل، 24 نوفمبر 2016، http://www.libya –almostakbal.org/95/10684

[2] محمد زاهي المغيربي، تقويم مقترح لجنة شـــكل الدولة ونظام الحكم، ورشـــة عمل حول صـناعة الدسـتور في ليبيا، دراسـة لجوانبها الإجرائية والموضـوعية، تنظيم جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشـارات ومركز دراسـات القانون والمجتمع بالاشـتراك مع مؤسـسـة فان فو ليتهوفين، تونس، 1-2 مارس 2015، ص 22.

[3] محمد زاهي المغيربي، "نظرة في نظام الحكم والحكم المحلي في مشـــروع الدســـتور"، معايرة لمشـــروع الدســـتور الليبي، إعداد زاهي المغيربي وآخرين، جامعة بنغازي، مركز دراسات القانون والمجتمع، نوفمبر 2017، ص 156.

- لم تحدد مسودة الدستور صلاحيات مجلس المحافظة البلدي وعلاقاتهما بالمحافظ وعميد البلدية والسلطة المركزية، وأحال كل هذه الأمور المهمة للقانون، ويشكل ذلك خللًا كبيرًا في ما يتعلق بدسترة الحكم المحلي وصلاحياته، لاسيما في ضوء الجدل المحتدم في ليبيا حول المركزية والنظام الفيدرالي.
- لم تحدد المسودة بشكل واضح اختصاصات وحدات الحكم المحلي الذاتية بحيث لا يمكن التلاعب بقوانين تضعها السلطة التشريعية المركزية، زيادة على عدم اعتدادها بالتجربة الفيدرالية في الثقافة الليبية، وإغفالها لاستحقاقات المرحلة الانتقالية وما صاحبها من جدل حول اختصاصات الأقاليم الجغرافية.

أما بالنسبة إلى الموارد المالية والطبيعية بما فيها النفط والغاز الطبيعي، التي تعدّ قضايا ذات خلاف بين الليبيين وعزّزت سيطرة الحكم المركزي في طرابلس على كلّ الموارد المالية وثرواتها الطبيعية النزاع بشأنها. لم يعالج القانون مسوّدة الدستور الخلافات والمخاوف المتعلقة بهذه المسألة(1).

بعد أن تناولنا بإيجاز مواد منتقاة من مسودة الدستور التي شكّلت خلافا بين أعضاء الهيئة التأسيسية، حريّ بنا أن نتعرّض إلى ردود الأفعال بين المؤيدين والمعارضين بعد نجاح الهيئة في اعتماد مشروع الدستور.

لا بدّ من الإشارة في البداية إلى أنّ التصويت على مسوّدة الدستور لم يكن أمرا سهلا، بل مرّ بمخاض عسير، قاطعه عشرة من أعضاء الهيأة التأسيسية. وقد صوّت أعضاء الهيئة بالموافقة على مسوّدة الدستور بـــ43 صوتًا من أصل 44 عضوًا حضروا الجلسة(2).

في الواقع، لم تتمكن الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور من إنجاز مسودة دستور توافقي، إذ أن مسودة الدستور المقترحة، التي عكفت عليها الهيئة

---

(1) إسماعيل رشاد، لماذا يتقاتل الليبيون بشأن طرابلس، منبر ليبيا، 7 سبتمبر2017
https: //minbarlibya.org

(2) التقرير السنوي، مركز دعم التحوّل الديمقراطي وحقوق الإنسان، تطوّر السياسات والتشريعات المتعلّقة بحقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي في مصر، تونس وليبيا. 1سبتمبر 2016 – 31 أغسطس 2017، إعداد سالم غلاب وآخرين، ص 86 – 87.

التأسيسية لصياغة الدستور على إعدادها طيلة السنوات الماضية، لم تكن شاملة وتوافقية، ولم تعرض على الاستفتاء الشعبي بالأساس[1].

ووفقًا للمسار الانتقالي الخاص بالدستور، فإن على البرلمان الإشراف على طرح المسودة للاستفتاء العام في مدة لا تتجاوز شهرًا، إلا أن جدلًا طويلًا ومعقدًا داخل البرلمان عطل عملية الاستفتاء، ووقع الخلاف حول آلية الاستفتاء على المسودة بتدخل عدد من النواب الذين ينتسبون إلى التيار الفيدرالي، فقد كانت معارضتهم القوية من بين الأسباب التي ساهمت في اعتماد مجلس النواب قانون الاستفتاء في وقت متأخر في سبتمبر 2018[2]، حيث نشب جدال أيضًا حول مشروع قانون الاستفتاء، تتعلق باشتراطات لم يكن لها ذكر في نصوص الإعلان الدستوري، أهمها مقترح تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق انتخابية وفقًا للأقاليم التاريخية (برقة وطرابلس وفزان) قياسًا على ترسيم المناطق الانتخابية التي أخذ بها قانون انتخابات الهيئة التأسيسية، مع وجوب أن يحصل مشروع الدستورعلى نسبة (50 في المئة+1) من أصوات المقترعين في كل إقليم[3]. وفي هذا الإطار، قال الباحثان كريم ميزران والمحلل الأمني فولفانغ بوستاي، في مقال نشره موقع المجلس الأطلسي، أن المسودة التي جرى التصديق عليها في يوليو من العام 2017، ضعيفة للغاية ولا تلقى قبولًا، وأضافا: إن الوقت اللازم لتنظيم استفتاء ثان يجعل هذا الخيار غير عملي في الوقت الراهن[4].

بناء على ما تقدم، بقي شكل الدولة ونظام الحكم محور الخلاف الرئيسي بين البرقاويين والطرابلسيين. إذ تم التوصل إلى التوافق بين أعضاء الهيئة على حساب تقديم حلول واضحة ومحددة لأهم القضايا الخلافية. وكثيرًا ما ظلت صياغة المواد الدستورية عامة وغير دقيقة. وأُرجئت المسائل الحساسة إلى

---

[1] استحقاقات مؤجلة: أي فرص لإجراء الانتخابات الليبية ؟، مرجع سبق ذكره.

[2] أحد عشر عاما على ثورة 17 فبراير الليبية: المسارات، العثرات، المآلات، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[3] عادل عبدالحفيظ كندير، أزمة الدستور الليبي المنشود وتداعياته على العملية السياسية، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، تحرير، أحمد قاسم أمين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2022، ص 73.

[4] أتلانتيك كاونسيل: ليبيا بحاجة لخطة جديدة لحل الأزمة في حالة فشل خارطة الطريق الأممية. ترجمة هبة هشام، بوابة الوسط، 2019/1/14،.alwasat.ly|ar|nes|Libya

تشـريعات مسـتقبلية بدل معالجتها بصـورة حاسـمة ومباشـرة[1]. كما اسـتمرت مقاطعة ممثلي الجماعات الإثنية للهيئة واجتماعاتها، وأعلن ممثلو الطوارق والتبو رفضهم للنصوص المتعلقة بالهوية الليبية، وأعلنوا مقاطعتهم لأعمال الهيئة وسبقتها مقاطعة معلنة من جانب ممثلي الأمازيغ الذين طالبوا بضرورة دسترة لغتهم بجانب اللغة العربية[2]. وما يثير الانتباه أكثر، في هذا السياق، الخلاف حول الهوية الوطنية في الحوارات الدستورية. وفي حين تبدأ الدساتير عادة بديباجة تقدم سردًا عن تاريخ البلاد وهويتها وقيمها الأساسية. بيد أن عدم الاتفاق بين واضعي الدستور على الديباجة أدى إلى إلغائها، في حين الغيت النقاط الأكثر جدلية ببساطة، بما في ذلك العناصر الجوهرية لأساس ورمز الدولة (العلم والنشيد الوطني ومصدر التشريع). وكانت نقطة الخلاف الرئيسية بين مؤيدي ومعارضي العلم والنشيد المستخدمان حاليًا في ليبيا[3]. وهما اللذان استخدما عند حصول البلاد على استقلالها عام 1951 وعادا إلى الظهور أثناء انتفاضة 17 فبراير بعد أن ألغاها العقيد القذافي. لذلك، وبالنسبة لمؤيديهما، لا سيما البرقاويون، فهما يمثلان الاستمرارية التاريخية ورمزًا للتحرر من الاستعمار الغربي والاستبدادي فترة نظام القذافي. من جانبهم، يرفض أنصار النظام السابق قبولهما باعتبارهما رمزين للدولة. وبعد مفاوضات ومشاورات مكثفة، وبالنظر إلى حدة التوتر والتجاذب الجهوي اللذين جرت فيهما عملية صياغة الدستور، توصل واضعو الدستور إلى ما اعتبروه حلًا أو خروجًا من المأزق، أن يستمر العمل بالعلم والنشيد الوطني النافذين في الوقت الراهن على أن يُترك القرار الأخير للبرلمان المستقبلي[4].

---

[1] نادرة الشريف، الدستور الليبي بين الصراع والتنازلات، منصة حوار للسلام والاستقرار في ليبيا، أبريل 2021، ص 14.

[2] الأزمة الليبية تدخل مرحلة جديدة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3] كثيرًا ما مثل العلم والنشيد الوطني رابطًا تاريخيًا للأجيال الحديثة، ترتبط بتاريخ البلاد وتُعبر عن الانتماء والولاء للأمة، وتوحد وجدان الأمة والدولة وكل من يعيش على أرضها بغض النظر عن اختلاف الثقافات والعرقيات التي تعيش بها، فهو يُعبرعن التفاف المجموع حول مبدأ الهوية والمواطنة. حميدة أبوهميلة، النشيد الوطني الرمز المتعثر بين الانتماء والاعتراض السياسي"، اندبندنت عربية،2022/9/17،
https://www.independentarabia.com

[4] نادرة الشريف، الدستور الليبي بين الصراع والتنازلات، مرجع سبق ذكره، ص 14.

كما تقدمت مجموعة من أعضـــاء مجلس النواب في 4 يناير 2017 بمقترح تغيير علم الاستقلال والنشيد الوطني، وأشار النواب الذين تقدموا بهذا المقترح إلى "أنه على الرغم بالتسـليم بأهمية العلم والاسـتقلال ودوره في التغييرات الحاصلة والهامة التي مرت بها ليبيا، كذلك نشيد (يا بلادي)، إلا أنهما أصبحا عقبة أمام كل الجهود الرامية للمصالحة الوطنية الجادة"[1].

أثار هذا المقترح جدلًا بين النواب الذين أجمعوا على ضـرورة الالتفات إلى قضـايا أكثر أهمية ومحورية. وفيما اعتبر بعض النواب المقترح قابلًا للمناقشة وإقرار رأي الأغلبية. رفض آخرون المقترح لأسـباب كثيرة من بينها اعتبار العلم والنشيد من الثوابت التي قامت عليها دولة ليبيا.

استمر الخلاف حول مسألة العلم والنشيد بين عموم الليبيين وأنصار النظام السـابق، ضـمن الملتقى التحضـيري لمؤتمر المصـالحة الوطنية الذي عقد في يناير 2023، فقد رفض أنصـار النظام حضـور الملتقى التحضـيري للمصـالحة الوطنية، وتوالت ردود الفعل حول الخلاف الذي أثير في ملتقى المصـالحة الذي يرعاه المجلس الرئاسي بشأن العلم والنشيد.

في ضـوء هذا الاعتبار، علق رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبه: إن راية الاسـتقلال لا بد من رفعها والالتزام بها، مضـيفًا أن النجمة والهلال هى الطريق الذي ستمضي فيه ليبيا إذ أنها لا تمثل فبراير فقط، بل تمثل الأجداد الذين واجهوا الاستعمار وحرروا البلاد وأسهموا في استقلال ليبيا.

من جهته علق المجلس الأعلى للدولة قائلًا: إن أي مصـالحة وطنية يجب أن تكون تحت راية دولة الاسـتقلال ونشـيدها باعتبارها أحد مبادئ انتفاضـة 17 فبراير. كما اعتبرت الهيئة الطرابلسـية في بيان لها، أن رفض مجموعة من اتباع النظام السابق العلم والنشيد الوطني في الملتقى هو بمثابة تصريح واضح وصريح بعدم اعترافهم بالنظام السياسي الجديد للدولة الليبية بعد انتفاضة 17 فبراير ومحاولة الانقلاب عليها.

---

[1] فراس علي، نواب يبدون آراءهم بشـأن تغيير العلم والنشـيد الوطني، بوابة الوسـط، 15 يناير 2017، http://alwasat.ly|ar|nes|Libya.

وفي ذات السياق، استنكر رئيس مجلس حكماء وأعيان مصراتة محمد الرجوبي في مداخلة لقناة ليبيا الأحرار، معارضة أنصار النظام السابق للعلم والنشيد، موضحًا أن أنصار النظام السابق انخرطوا في العملية السياسية وانتخابات ما بعد 17 فبراير، وهو إعلان منهم بانتهاء نظامهم السابق[1].

في واقع الأمر، يمكن القول إن عودة أنصار نظام القذافي إلى ليبيا وممارسة العمل السياسي في الداخل، كانت مبكرة على خلفية إلغاء قانون العزل السياسي الذي أصدره مجلس النواب كما سبقت الإشارة، وهو ما سمح لهم بالمشاركة في حكومتي عبدالله الثني وفايز السراج وصولًا لحكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها عبدالحميد الدبيبة، التي تحصل فيها مسؤولون من عهد القذافي على حقائب وزارية. وقد لوحظ بأن أنصار النظام السابق يتحركون للتأثير في الأحداث، وتأكيد نفوذهم باعتبارهم قوة لا يستهان بها على الأرض، معتبرين أنه لا يمكن الحديث عن أي حل دون تشريكهم فيه. ويعتمدون في موقفهم هذا على ما يمثلونه من كتلة وازنة في المجتمع الليبي، وخاصة في غرب البلاد والوسط والجنوب.

وإجمالًا، ينقسم أنصار النظام السابق إلى ثلاثة تيارات رئيسية: أحدها يؤسس تحركاته وفق برغماتية سياسية في مواجهة التدخل الخارجي ومحاولات الإخوان المسلمين السيطرة على البلاد وجرّها إلى سياق المحاور. وهو الذي دعم مواقف مجلس النواب وقيادة الجيش وربط علاقات وطيدة مع الحكومة المؤقتة في شرق البلاد، ونادى بضرورة التفاعل مع أي خطوة إيجابية تهدف إلى إعادة الأمن والاستقرار وتوحيد الليبيين وإعلان المصالحة الوطنية وفتح المجال أمام الجميع في انتخابات حرة ونزيهة.

أما التيار الثاني فهو متشدد في مواقفه، وكانت له مواقف معادية للجيش الليبي، ولكل مخرجات فبراير 2011، ويعتبر كل من شارك فيها خائنًا ولا يجوز التعامل معه. ويرى أن الشرعية لا تزال للنظام السابق، ولا حل للأزمة إلا بعودة الحكم إليه. ويمثل التيار الثالث نسبة مهمة ممن وقفوا ضد النظام في

---

[1] خلاف العلم والنشيد: الرئاسي يعتبرها محسومة دستوريًا، والدبيبة يصرح، لا جدال فيها، 17 يناير 2023، https://libyaalahrar.tv

العام 2011، ثم تراجعوا عن موقفهم بعد أن شـــاهدوا طبيعة ما آلت إليه الأمور في البلاد[1]. كما ظهرت مشـكلات أخرى أيضـًـا، تتعلق باختيار العاصـمة التي أثارت نقاشات حادة في هيئة صياغة الدستور، بقدر ما فعلت بالجمعية الوطنية عام 1951، وظلت مثار خلاف كبير حتى وقت متأخر من عملية الصياغة.

ولهذه المسألة بعد رمزي وعملي أيضًا في المشهد الليبي، لاسيما عند الأخذ بالحســبان الخلفية التاريخية للبلاد وتطوراتها المعاصـــرة. إذ أنشـــأ دســـتور الاســـتقلال دولـة فيدرالية، وبالتالي أعطى وزنًا للأقاليم الثلاثة كما مر بنا، ووضع مدينة بنغازي عاصمة للبلاد أسوة بطرابلس، قبل أن يحل العقيد القذافي محله نظام شـــديد المركزية. ومنذ اندلاع انتفاضـــة فبراير في برقة، زادت المطالب بحكم محلي واســـتعادة بنغازي لتكون عاصـــمة للبلاد، خاصـــة في صــفوف التيار الفيدرالي. وبطبيعة الحال، كان تحديد مقر العاصــمة مثار جدل وتصـلب من بعض ممثلي برقة بالهيئة التأسـيسـية لصـياغة الدسـتور، وطالبوا بالرجوع إلى نص المادة (188) من دســتور الاســتقلال لعام 1951 بأن تكون لليبيا عـاصـــمتـان (طرابلس وبنغـازي). وانتهي الأمر إلى أن تكون طرابلس العاصمة، على أن تكون بنغازي مقرًا للسلطة التشريعية، وسبها مقرًا للمحكمة الدستورية، وهو ما لم يلق قبول بعض ممثلي برقة ورفضـهم التصويت لصـالح مشـــروع الدســتور لعام 2017. وقبل نهاية 2017، دعت الهيئة التأســيســية لصياغة الدستور، السلطات والبعثة الأممية في ليبيا، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإجراء استفتاء شعبي على الدستور الجديد، وطالبت في بيان بـــ "اتخاذ ما يلزم لعرض مشـــروع الدســتور على الشــعب، وإزالة كل المعوقات التي تقف في طريق إنهاء المراحل الانتقالية عن طريق عملية ديمقراطية يشارك فيها الليبيون بالداخل والخارج"، وهو ما لم يتم حتى يومنا هذا، بسبب الرفض الكبير للمسودة المطروحة للاســتفتاء عليها. بعد هذه الدعوة، هدد التكتل الاتحادي الوطني الفيدرالي، في برقة بالدعوة إلى العصـيان المدني في حال إقرار تمرير مســودة الدســتور المقدمة إلى البرلمان، بهدف إصــدار قانون الاســتفتاء بحقها، معتبرًا إياها "مظلمة تاريخية لأهل برقة"، وأوضــح التكتل في بيان "نرحب بأي قانون

---

[1] الحبيب الأسـود، أنصـار القذافي بعد عشـر سـنوات من الإقصـاء: اعتراف دولي على استحياء وحضور اجتماعي مؤثر، صحيفة العرب، 2022/2/23، https://alarab.co.uk

للاستفتاء على الدستور، يتضمن الاستفتاء في كل إقليم على حدة، وسنقاطع أي استفتاء لا يتضمن هذا المطلب العادل، باعتبار أن المثالثة أصبحت أمرًا مسلمًا به، وواقعًا تاريخيًا وجغرافيًا واجتماعيًا". طلب الاستفتاء في كل إقليم منفردًا، جاء بسبب خشية التكتل من مرور الدستور الذي لا يلبي مطالب الإقليم بالمغالبة، باعتبار أن الكثافة السكانية في ليبيا تتركز في الغرب[1].

النقطة الثانية: فشل الفصائل الليبية في التوصل إلى توافق حول الإطار الانتخابي وعلى معايير أهلية المرشحين الرئاسيين. في تحديدها 24 ديسمبر 2021 موعدًا لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة، كانت خريطة الطريق المدعومة من الأمم المتحدة تتطلب من السياسيين المتنافسين وضع القواعد الانتخابية. لكن المفاوضات التي جرت بين مايو ويوليو 2021 في إطار ملتقى الحوار السياسي الليبي، انقسمت مجموعة الحوار المكونة من 74 مفاوضًا يمثلون المجلسين المتوازيين في البلاد ومكونات مختلفة إلى مجموعة أرادت أن يتم إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الوقت نفسه ومجموعة أخرى أرادت انتخابات تشريعية وحسب. وزعمت المجموعة الأخيرة أن الانتخابات الرئاسية ستكون مثار انقسام كبير وستخاطر بإعادة تسليم ليبيا إلى ديكتاتور مستبد. وجادل هؤلاء أن رئيسًا يتمتع بتفويض شعبي لكن (في غياب دستور أو قانون ينظم سلطات الرئيس) لا يخضع لضوابط وتوازنات واضحة من شأنه أن يفتح الباب للحكم الاستبدادي[2].

بدأت الأمور تتكشف، بعد إعلان رئيس المفوضية العليا للانتخابات، عماد السايح، عن موعد إجراء الانتخابات في ديسمبر 2021، وتسابق المترشحون للرئاسة ولعضوية البرلمان في إعلان رغبتهم خوض السباق الانتخابي، وتقدم للسباق الانتخابي ما يقرب من مائة مترشح للرئاسة وما يزيد عن خمسة آلاف للبرلمان، غير أن الخلاف حول الأساس الدستوري والقانوني للانتخابات، وارتباك المفوضية فيما يتعلق بلائحة الطعون في المترشحين، لم يقد كل ذلك

[1] زايد هدية، لماذا يرفض بعض الأطراف الليبية التصويت على مسودة الدستور؟، صحيفة اندبندنت عربية،13 يونيو 2021، https://www.independentarabia.com

[2] مساعدة ليبيا على تجاوز مفترق طرق آخر، إحاطة حول الشرق الأوسط رقم 85، مجموعة الأزمات الدولية، ص 4.

إلى الإخفاق في إجراء الانتخابات في موعدها فحسب، بل شكك في جدواها في ظل المناخ السياسي السائد والنزاع الحاد بين مكونات المشهد السياسي[1].

بشكل عام، تشكل شروط الترشح لانتخابات الرئاسة حجر عثرة أمام إحداث اختراق في المسار الانتقالي، بعدما أطاحت بكل التوافقات الممكنة بين مجلسي النواب والدولة بشأن وضع القاعدة الدستورية، وتتعلق خصوصًا بترشح العسكريين ومزدوجي الجنسية، المعني بها تحديدًا قائد القيادة العامة المشير خليفة حفتر، الذي واجه معارضة شديدة من الفصائل الموجودة في طرابلس ومصراتة[2]، إضافة إلى شروط تخلي المسؤولين عن مناصبهم السياسية وهو ما ينطبق على رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة عبدالحميد الدبيبة، الذي أثار غضب جميع المرشحين الآخرين، الذين شعروا بأنه يتمتع بميزة غير منصفة بوصفه رئيس الوزراء الذي يشغل المنصب في ذلك الوقت، كما قالوا أن ترشيحه ينتهك تعهده السابق لعدم الترشح،الذي كان قد عبر عنه خلال المفاوضات قبل تعيينه رئيسًا للوزراء، فيما يصر فريق آخر على إقصاء سيف الإسلام القذافي الملاحق من طرف الجنائية الدولية من المشهد السياسي[3]، الذي يرى البعض ترشحه فرصة لعودة النظام السابق، وشهدت هذه الفترة طعونًا بعضها قدمه مترشحون ضد مترشحين آخرين، وصدرت محاكم في مصراتة

---

(1) أحد عشر عامًا على ثورة 17 فبراير الليبية:المسارات، العثرات، المآلات، مرجع سبق ذكره، ص 208.

(2) يأتي على رأسها جماعة الإخوان المسلمين، التي كثفت جهودها الساعية لعرقلة الانتخابات، وفي سبيل إجهاض المسار السياسي، قامت الجماعة بإثارة الجدل حول القاعدة الدستورية، حيث كثفت جهودها لإجراء الاستفتاء على الدستور يليه إجراء الانتخابات، كما حاولت أن تجعل انتخاب الرئيس من اختصاص مجلس النواب بدلًا من الانتخاب المباشر من قبل الشعب، وكانت تستهدف من وراء هذا الطرح توظيف نفوذها داخل المجلس، إلا أنها فشلت في تلك الخطوة بعدما تم إقرار القوانين المنظمة للانتخابات واعتمادها من قبل المفوضية، وبعد خسارة المعركة الدستورية، لجأ الإخوان إلى تشويه صورة عدد من المرشحين، وصولًا للتحريض على حمل السلاح وتشويه المسار الانتخابي، حيث حذر خالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة في أكثر من مناسبة من إجراء الانتخابات وفقًا للقوانين الحالية، كما أعلن رفضه ترشح بعض الأسماء في مقدمتهم المشير حفتر. إخوان ليبيا.. بين مأزق الداخل.. ومساعي تلاشي السقوط الإقليمي، المركز المصري للدراسات، العدد 4، يناير 2022، ص 11-12.

(3) عبدالرحمن أميني، خطة بديلة للتغلب على حيل الراغبين في عرقلة الاقتراع، صحيفة الوسط، العدد 384، 30 مارس 2023، ص 3.

والزاوية أحكام تقضـــي منع المشـير حفتر من الترشـح للرئاسـة، وأُقفلت مراكز انتخابية في مدن عديدة في غرب البلاد. عاد جُل المرشـــحين المســـتبعدين إلى السـباق بعد الطعن قضـائيًا في قرار المفوضـية، وشـاب العملية ما شـابها من قصور وخلل، فسيف القذافي الذي صدر في حقه حكم نهائي من محكمة جنايات طرابلس ينبغي أن يسـقط من السـباق وفقًا لانتخاب الرئيس القاصـر، ومع ذلك حكمت محكمة سـبها ببطلان قرار المفوضـية ليصـبح مرشـحا لا غبار عليه[1].إضـافة إلى ذلك، موقف المحكمة من اسـتبعاد عبدالحميد الدبيبة الذي تعهد في قسـمه لتولي رئاسـة حكومة الوحدة الوطنية بأن لا يترشـح للانتخابات، وعاد إلى السـباق بعد استبعاده بحجة أن تعهده كان أخلاقيًا وليس قانونيًا[2]، وقد أدت هذه التطورات إلى وقف التحضـيرات للانتخابات. فقبل أسـبوعين فقط من موعد الاقتراع، أعلن رئيس مفوضـية الانتخابات وجود "ظروف قاهرة"، مشـيرًا إلى أن ظروفًا خارجة عن سـيطرته كانت قد منعته من أداء واجباته، ورفض المصـادقة على القائمة النهائية للمرشـحين الرئاسـيين. في البداية، اقترحت المفوضـية تأجيل الاقتراع لمدة شـهر، لكن سـرعان ما أصـبح التأجيل إلى أجل غير مسمى[3].

---

[1] اقتحم سيف الإسلام القذافي المشهد الانتخابي بوضع مثير للجدل؛ سواء ما يتعلق بالموقف القانوني الذي سـمح له بخوض السـباق الرئاسـي، أو الغموض حول وضـعه ومكان إقامته. خضـع سيف القذافي و36 مسؤولًا سابقًا في نظام القذافي لمحاكمة بتهم جرائم حرب، خلال قمع الانتفاضـة ضـد نظام القذافي في العام 2011. وعندما تزايد الحديث عن فرص سـيف الإسـلام القذافي السياسية وإعلان المفوضية العليا تقدم سيف الإسـلام، للترشـح للانتخابات الرئاسـية، مسـتفيدًا من قانون العفو الصـادر عن مجلس النواب، كررت المحكمة الجنائية الدولية مطالبها إلى ليبيا بتسليم سيف القذافي، لكن وزارة العدل الليبية، جددت رفضها تسليم المتهم للجنائية الدولية ومحاكمته خارج ليبيا، وحقها الحصـري في ملاحقة مواطنيها عما نسـب إليهم من تهم أمام قضـائها الوطني. كما شـددت على أنها لا تقبل أن يفلت أيًا كان من العقاب أو يحاول تطويع القوانين على نحو يخرجها عن محتواها، في إشـارة لعدم انطباق قانون العفو الصـادر عن مجلس النواب على حالة سيف القذافي. محمود غريب، من السـجن إلى الانتخابات.. كيف عاد سـيف القذافي إلى المشـهد السـياسـي، بوابة الوسـط، 14 نوفمبر 2021، بوابة الوسط، .http://alwasat.ly|ar|nes|Libya

[2] أحد عشـر عامًا على ثورة 17 فبراير الليبية: المسـارات، العثرات، المآلات، مرجع سـبق ذكره، ص 209- 210.

[3] مسـاعدة ليبيا على تجاوز مفترق طرق آخر، إحاطة حول الشـرق الأوسـط رقم 85، مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سبق ذكره ص 6.

النقطة الثالثة: تردي الوضـــع الأمني، الذي أتاح للكيانات الموازية للدولة، ومنها المليشـيات بالسـيطرة على مؤسـســات الدولة، والتأثير في عملية صـنع القرار، الذي بدوره تسـبب في إطالة أمد المرحلة الانتقالية، في ظل تعذر إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشـــاملة، حيث واكب الاســتعداد لعملية الانتخابات توتر أمني واضـــح بعدما أقدمت بعض المليشـــيات المســلحة على إغلاق مقرات المفوضــية في الزاوية ثم في طرابلس غرب البلاد، كما صــاحبت عملية الطعن على ترشـح سـيف الإسـلام القذافي في محكمة سـبها جنوب البلاد ثم اسـتئنافه مظاهر مماثلة، وبالتالي لا يمكن استبعاد تنامي مستوى التوتر الأمني، على نحو لا يتوافق مع إجراء الانتخابات في أجواء آمنة[1]. لاشــك أن اســتقرار الوضــع الأمني يظل أحد الشـروط اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة يدلي فيها المقترعون بأصـــواتهم دون تخويف أو ضـــغوط، ويتواصــل فيها المرشـــحون مع جمهور الناخبين، في مختلف المناطق بكامل الحرية. ولاشـــك أيضًـــا أن حالة الانفلات الأمني وانتشار السلاح وسطوة المليشيات والانقسام المجتمعي والمناطقي، كلها عوامـل، تحول دون تـأمين مختلف مراحـل العمليـة الانتخـابيـة، في المـدى المنظور[2].

النقطة الرابعة: تحول المشـهد السـياسـي الليبي إلى حلبة سـباق حادة التنافس بين القوى الســياســية ؛ فهناك مناصــب للســلطة تنطوي على تكتلات مركبة، سياسية وأمنية وأيديولوجية وجهوية، أفرزتها موازين القوى التي تشكلت خلال المراحل الانتقالية المتعددة. وقد وصـفت سـتيفاني وليامز[3] ممثل البعثة الأممية

---

[1] سـيناريو محتمل: لماذا تصـاعد اتجاه تأجيل الانتخابات الليبية؟ مركز الأهرام للدراسـات السياسية والاستراتيجية، 12 ديسمبر 2021، https://acpss.ahram.org.eg
[2] خطة العمل من أجل ليبيا: حل للأزمة أم عقدة جديدة؟ المركز العربي للأبحاث ودراســة السياسات، ص 7، https://www.dohainstitute.org
[3] بعد استقالة غسان سلامة – سادس مبعوث أممي لليبيا - بعد فشل المبعوثين السابقين في تحقيق تقدم ملموس لحل الأزمة الليبية، تم تعيين ســتيفاني ويليامز مبعوثة بالنيابة، وكانت قد شغلت منصب نائبًا للشؤون السياسية، فضـلًا عن شغلها منصب سفيرة للولايات المتحدة في ليبيا وفي نوفمبر 2021 تم تعيين يان كوبيش مبعوثًا خاصًا للأمم المتحدة في ليبيا خلفًا لغسان ســلامة، في إطار جهود التواصـــل مع الأطراف الليبية لتنفيذ خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار الســياســي. وبعد اسـتقالة السـلوفاكي كوبيش بعد فترة وجيزة من تكليفه، ظل المنصب شـاغرًا إلى أن سمًى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرس، السنغالي عبدالله باثيلي مبعوثًا للأمم المتحدة خلفًا له.

بالإنابة هذا الوضع بـ"فوضى السلطة"(1). ومن ثم، يتجلى الصراع على السلطة بين السياسيين الليبيين في العملية السياسية الجارية تحت ضغط المجتمع الدولي لتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية، حيث يواصل أبرز السياسيين في المشهد السياسي محاولة كسب الوقت لزيادة نفوذهم، ويمثلون العقبة الكأداء أمام إجراء الانتخابات، فضلا عن عدم وجود أي حوافز تدفعهم إلى التفاوض ولا يريدون المخاطرة بخسارة السلطة في انتخابات ديمقراطية، وهم يعلمون أنهم لا يتمتعون بدعم شعبي كبير[2]، لاسيما وأن الشعب الليبي قد اتخذ قرارًا واضحًا حول التغيير من خلال الانتخابات. ليس من المستغرب أن الليبيين يريدون تغييرًا في قياداتهم السياسية. فقد تم انتخاب أعضاء مجلس النواب منذ أكثر من عشرة أعوام. وتم انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للدولة، الذي يمثل جزءًا بسيطًا من أعضاء المؤتمر الوطني العام، قبل اثنى عشر عامًا.

هذا، وقد أكد غسان سلامة في أكثر من مناسبة على حرص كل طرف على تمرير مشروعه الخاص وانعكاس هذه الحسابات على مسارات التسوية، وباختصار يقول سلامة: "مرة تلو الأخرى، وعد مجلس النواب بتشريع قانون الاستفتاء والانتخابات. أخفق مجلس النواب في سن هذا القانون، ولم يدخر أولئك الذين لديهم مصلحة في إبقاء الوضع الراهن أي جهد لمقاومة التغيير المطلوب. ويسعون إلى تخريب العملية السياسية لتحقيق مآرب شخصية خلف ستار الإجراءات. فالأمر واضح، هم ببساطة ليس لديهم النية في التخلي عن مناصبهم. وقد وضعوا أحكامًا قانونية لأجل البقاء في السلطة"(3). ورغم هذا فقد اعتمدت البعثة الأممية إستراتيجية معقدة في إدارة الحوارات، التي ساهمت في إطالة أمد المسار، ما يمنح الأطراف فرصة للمناورة، فضلًا عن تعزيز هامش التدخلات الخارجية في التأثير على مجريات الأزمة، فقد أدت إستراتيجية

(1) أحمد عليبة، مسار التسوية الليبية: إشكاليات التعثر وسيناريوهات الخروج من المأزق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20 ديسمبر 2020، https://acpss.ahram.org.eg

(2) المؤشر، العدد 19، 2023/10/4، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، www.lcsms.info.

(3) إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غسان سلامة أمام مجلس الأمن، 5 سبتمبر 2018.

"التسوية من أسفل" وتفكيك الملفات، واتباع سياسة الخطوة خطوة، إلى تشعب الحوار من مسارات رئيسية إلى مسارات فرعية، وبالتالي استغرقت في تفاصيل يصعب التحكم فيها أو السيطرة عليها في المدى الزمني المطلوب[1].

ثانيًا:
تصاعد الدور السياسي للجماعات الجهوية في ليبيا

يتفق أغلب الآباء المؤسسين لدراسة "الثورة في العلوم الاجتماعية" على أن الثورة هي عملية هدم وبناء، تفكيك وإعادة تصـــميم. فهناك هدم وتفكيك للبناء السياسي والاجتماعي القائم. ويتفقون أيضًا على أن ظاهرة عدم الاستقرار هي صفة لصيقة ومصاحبة لفترات ما بعد الثورات والانتفاضات الشعبية، ولكن هذه الظاهرة تأخذ أشكالا مختلفة من حيث المظهر والحدة، والاستمرار من دولة إلى أخرى، ذلك وفقا لتكوينها التاريخي والاجتماعي، وشـكل النظام التسـلطي الذي سقط. أما فيما يتعلق باستقرار مفهوم الدولة والتسليم بهويتها وحدودها، فيشير إلى أنه يزيد من فرص الانتقال الناجح، وغلبة مشاعر الانتماء الوطني لشعبها، والتوافق حول مكونات الجماعة السـياسـية ومفهوم الهوية الوطنية. فاسـتقرار الدولة يقصــر الخلافات. أما عندما تكون أسـس الدولة ذاتها محل شـك، وتكون هناك مطالبات بإعادة النظر فيها، فإن عملية الانتقال تغدو أكثر صــعوبة[2]. في ليبيا، ولأن ما حدث في فبراير 2011 كان يمكن أن يشـكل فرصـــة لإعادة بناء تفاهم اجتماعي سـياسـي بين مكونات ليبيا، غير أن أيا من ذلك لم يحدث. وعلى عكسه، ما حدث هو الإسراع لخلق حالة سياسية غير مؤسسة على تفاهمات ومفاوضات وتنازلات، ما فتح الباب واسعًا لصراعات ذات عناوين متعددة، لأن سـقوط الاسـتبداد وحكم الفرد أعاد تشـظي قوة السـلطة على الجهات والمناطق والجماعات الاجتماعية[3]، وبالتالي، يصـبح من الصـعوبة بمكان الوصـول إلى

---

[1] مسار التسوية الليبية:إشكاليات التعثر وسيناريوهات الخروج من المأزق، مرجع سبق ذكره.

[2] علي الدين هلال، دارما الانتقال: العوامل الهيكلية لعدم اسـتقرار أنظمة ما بعد الربيع العربي، السياسة الدولية، العدد 194، أكتوبر 2013، ص 34.

[3] إسـماعيل رشـاد، احتمالات القضـية الليبية...التفرد، الحرب، الانقسـام، التفاوض. المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، يوليو 2016، ص 1، www.loopsresearch.org

اتفاق عام أو رضـــا عام بين مكونات الجماعة الســـياســـية في ليبيا، بعدما أدت الانتفاضـة التي أسقطت النظام، إلى تصـاعد الدور السياسـي للجماعات الجهوية والإثنيـة. وتمكنـت هذه الجمـاعـات من تعزيز قوتهـا ونفوذهـا لتحقيق أهـدافهـا الخـاصــــة بعد ســـقوط النظـام، كمـا عجز النظـام الانتقـالي الحـاكم عبر معـالجـة الأوضـــاع بشـــأن مطالب هذه الجماعات. ولاشــك أنّه حينما تعجز المؤســســات الســياســية بتوفير قنوات لاســتيعاب المطالب الشــعبية والتعامل معها في إطار المؤسسات أو عندما يشعر المواطن بأن تلك المؤسسات لم تعد تمثله، فإنه يلجأ إلى الشـــارع في شــكل مظاهرات واعتصـــامات، ومواجهات وبســبب اســتحواذ جماعة أو فريق ســياســي واحد على دفة الحكم، وعدم اســتعداده للوصــول إلى حلول وســـط مع المخالفين له في الرأي، ذلك أن تراكم المشـــكلات والمطالب الســياســية والاقتصــادية يزيدان الأمر تعقيدًا لاســيما مع اســتمرار المواجهة بين الجماعات التي ترغب كلّ منها في زيادة فرصــــها ونصــــيبها وأن تكون لها الأولوية على جدول أعمال الدولة، وأنّ كثيرًا من هذه المشاكل هي مشاكل بنائية تفاقمت على مدى ســنـــوات طويـــلة[1]، ولهذا، تمثل مركزية السلطة والإدارة القضـية الأهم في الخلاف بين الليبيين. ولسـنا في حاجة إلى التأكيد عن حقيقة أن الأزمة الحالية في ليبيا بشـــأن المطالبة بتبني النظام الفيدرالي لها جذور تاريخية تعود إلى مرحلة إنشــــاء الدولة بين إقليمي برقة وطرابلس، وهو ما تكرر بعد أكثر من سته عقود في مرحلة ما بعد 17 فبراير.

وقصــد الإلمام بجوانب الموضـــوع، ســيتناول حديثنا في هذا الجزء أســباب الدعوة إلى الفيدرالية، الطرح الفيدرالي والتخوف من التقسيم:

1- أسباب الدعوة إلى الفيدرالية في إقليم برقة:

غني عن القول، لم تحصــــد البنى الاجتماعية والجهوية من الدولة المركزية الموحدة، ســـوى احتكار نخبة محدودة للســـلطة والثروة، وهو في الواقع مرتبط بالتشكل القبلي والمناطقي والتوظيف السياسـي من قبل النظام، كما أشرنا سابقًا.

---

(1) دارما الانتقال: العوامل الهيكلية لعدم اســتقرار أنظمة ما بعد الربيع العربي، مرجع ســبق ذكره، ص 34.

فقد ظل الشرق في وعي القذافي منطقة متمردة، وبالتالي وجب تهميشه وإقصاؤه من توزيع الموارد، وعدم إدراجه بما يكفي في خطط التنمية. لذلك تولّد لدى البرقاويين الشعور بالتهميش السياسي والاقتصادي، وهو يفسر لماذا انطلقت الشرارة الأولى للانتفاضة من برقة.

ومما زاد في تأزم الوضع وتنامي الدعوة إلى الفيدرالية في برقة، رفض النخب والقوى السياسية في إقليم طرابلس أي تنازلات تقدم نموذجًا غير مركزي لإدارة شؤون الدولة، وعلاوة على ذلك، كانت العملية السياسية التي اقترحها الإعلان الدستوري كذلك مشروع الدستور تميل إلى تجاهل اللامركزية، رغم أن حراك المطالب الفيدرالية ظهرت بوادره مبكرًا حتى قبل سقوط نظام القذافي بمقتله في أكتوبر 2011، وهذا ما سنتناوله بالبحث في ما يلي:

أ- الشعور بالغبن والتهميش السياسي والاقتصادي:

بداية، يجمل بنا إلقاء نظرة سريعة على تعامل العقيد القذافي مع ظاهرة الجهوية وفقًا لطرق مختلفة، يمكن اختصارها في التالي:

جاء انقلاب القذّافي في مرحلة تجاوزت فيها الشرائح العمرية الشابة،- وهي الأغلبية السّاحقة - مفهوم الجهوية والقبليّة إلى الأطروحات القوميّة والأمميّة، وبالتالي لم تكن الجهوية تشكّل عقبة حقيقية في مواجهة النظام العسكري الجديد، غير أن القذافي أقام نظاما شديد التمركز وهو اختزال الدولة في مدنية واحدة هي العاصمة فساهم ذلك في انتعاش المشاعر الجهوية الممزوجة بكراهية الطبيعة السياسية لنظام العقيد القذافي[1].

تفيدنا المصادر التاريخية على ندرتها، حول اختيار طرابلس عاصمةً وحيدةً لنظام القذافي ومقرًا لاجتماعات مجلس قيادة الثورة ما ذكره فتحي الديب أن العقيد القذافي استفسر منه عن أصلح الأماكن التي يُمكن لمجلس قيادة الثورة مباشرةَ اختصاصاته ومسؤولياته فيها، يقول فتحي الديب شارحًا للقذافي أهمية اختيار المكان في الموقع الذي يتيح لمجلس الثورة التفرغ الكامل للتخطيط

---

[1] صالح السنوسي، الجهوية والدين.. توأما الحالة الليبية، 16 ديسمبر 2015، www.aljazeera.net.

ومتابعة التنفيذ مع ارتباط هذا المكان بشــبكة مواصـــلات تبادلية تربط أطراف البلاد ربطًا مباشـــرًا بمجلس الثورة، فقال العقيد القذافي للديب: إنّ المكان الذي يطابق الشروط هو بنغازي[1].

ويذكر فتحي الديب أنه بعد نقاش حول مزايا وعيوب كل من موقعي طرابلس وبنغازي باعتبارهما مقرًا لمباشـــرة الســلطة اســتقر الرأي على اختيار مدينة بنغازي مقرًا لمجلس قيادة الثورة[2].

وفي الثالث من نوفمبر (أي بعد شهرين من عمر الانقلاب) بلغ العقيد القذافي فتحي الديب برغبة مجلس قيادة الثورة في تغيير مقر إقامته ليكون طرابلس بديلًا عن بنغازي، وأنهم اتخذوا هذا القرار نظرًا لما استقر عليه رأيهم جميعًا[3].

أما على صــعيد المؤسّســات الرســمية فقد ألغى العقيد القذّافي فكرة التوازن الجهوي بين الأقاليم – الذي كان ســـائدًا في العهد الملكي- في تقلّد المناصــــب السيادية والوظائف الإداريّة انظر الجدول رقم (3-1)

جدول رقم (3-1) الخلفية الجهوية لأعضاء مجلس قيادة الثورة (1977- 1994)

الإقليم	التكرار
طرابلس	45
برقة	26
فزّان	7

المصدر: محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995، ص 75.

ولعل من الأهمية بمكان تقديم دليل آخر على ســـياســـة التهميش التي اتبعها نظام القذافي عندما لجأ إلى المركزية الشديدة، فنقل مقارّ الإدارات والمؤسسات الحكومية، والشركات المحلية والأجنبية، وشركات الطيران ومكاتب السفارات الأجنبية والعربية، وكافة الدوائر ذات الصّــلة بالجمهور العام، وتمّ تركيزها في العاصمة طرابلس. وقد عانى سكان المدن الأخرى خصوصًا في شرق البلاد

(1) عبد الناصر وثورة ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 91.
(2) المرجع السابق نفسه، ص 84.
(3) المرجع السابق نفسه، ص 126.

وجنوبها من مصـــاعبَ جمّة تفوق في أحيان كثيرة قدرتهم، فكان المواطن القادم من هذه المناطق يتكبّد أعباء تفوق قدرته على المســـتويَيْن المادي والمعنوي (الفنادق مزدحمة أو غير متوفّرة، المطار لا يسـتوعب حركة المسـافرين الذين يقضـــون الأيام الطوال لكي يتم سـفرهم، والنقل البري غير المنتظم)، وقد أدت هذه المركزية إلى التباطؤ في إنجاز معاملات الناس ومهامهم، ممّا اضـــطرّهم إلى استخدام الوساطة والمحسوبية والرشوة وسيلةً لإنجاز ما جاؤوا من أجله من مسافات بعيدة[1]. كان الشعب في عمومه يعاني الحرمان بكافة مظاهره السياسية والاقتصادية والاجتماعية بيد أنّ هذا الشعور اشتدّ في برقة، بحكم وجود الثروة النفطية، في الوقت الذي لم يتحصـل فيه سـكانها على القدر المرضـي لهم من عائداته[2].

عمل النظام على مدى أربعة عقود على تعميق التفاوت والانقســام التنموي بين المناطق، رغم ما توفّر له من عائدات الثروة النفطية، فقد كان يعتمد في عملية توزيع الموارد على مواقف المجموعات القبلية والجهات، من النظام وخياراته. لذا، جرى التقســيم الضــمني للبلاد إلى (جهات مؤيّدة) وأخرى (مناهضــة أو متمرّدة) كما ارتبطت الجهوية بظاهرة الزبونية الســياســية التي وزّعت السلطة والثروة والسلاح بحسب المواقف والممارسات[3]. اتّبع القذافي سياسة التهميش والإقصاء المتعمد نحو أهالي برقة وعدم إعطاء مدينة بنغازي وزنا لثقلها السياسي والسكاني باعتبارها عاصمةً لإقليم برقة. وتفويت الكثير من الفرص عليهم بشكل ممنهج في مجالات العمل والتعلم والاستثمارات المختلفة، زيادةً على التهميش التنموي من قبل من يتحكّم في مقاليد الأمور من أبناء إقليم طرابلس الذين رغم معاناتهم من سياسات القذافي ورفضهم لها إلا أن الكثيرين منهم كانوا على وفاق في ممارســة الكيل بمكيالين والإبعاد والتهميش تجاه برقة مستغلّين سلطاتهم الوظيفية.

---

(1) عبد المنصــف البدري،الجهوية ومســتقبل العمل الســياســي في ليبيا، ليبيا وطننا، 6 نوفمبر2009، www.libya-watanona.com/adab/melbouri/mb06119

(2) مصــباح زايد عبد الله، إشــكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا، القيم واتخاذ القرار، المستقبل العربي، العدد 403، سبتمبر 2012، ص 82.

(3) محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي، المعاصــر: دراســة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، مرجع سبق ذكره، ص 153.

كان تدفّق أموال الدولة خلال العقدين الأخيرين من حقبة القذافي منصــبًّا في مدن طرابلس ومصــراتة وســرت بشــكل يفوق تصــور الكثيرين، هذه الأموال تمثلت في تسـهيلات مصـرفية مختلفة، وإقامة مشـاريع كبيرة بملايين الدينارات[1] لا يسع المجال لذكرها أو حصرها.

وعليه، لم يكن من المسـتغرب أن تبدأ انتفاضــة 17 فبراير من برقة، لم تكن وحدها الكل أدرك إنها الشـــرارة التي لا بد من المحافظة عليها حتى تشـــب الانتفاضــة وتشـتعل. وقتها كان هتاف الشــارع الطرابلســي- قبل أن يتم سـحق التظاهرات التي اندلعت في العاصمة - (بالروح بالدم نفديك يا بنغازي)

عندما تحدّث العقيد القذّافي عن التقسـيم، أجابه الشــارع بأنّه: لا شـرقية ولا غربية: ليبيا وحدة وطنية. وعندما تحرّرت برقة، واتجهت غربًا في مواجهة كتائب القذافي، لم تتوقف عن الخط الذي رسمه القذافي، بل كافحت على أن تعمّ الانتفاضة كل أرجاء البلاد، وكانت ساحة التحرير في بنغازي تنادي: "يا شباب العاصمة نبّو ليلة حاسمة". فكانت قصيدة الشاعر سعد العمروني التي حفظها أهالي طرابلس، وكانت عونا لهم: "يا طرابلس قوليلا [العقيد القذافي] وأنت العاصمة ما عندنا تبديله"[(2)].

لم تهدأ الأوضـــاع في ليبيا كما كان يُعتقد بعد التخلص من نظام القذافي، بدلًا من أن تدخل البلاد مرحلة إعادة بناء الدولة، دخلت سـريعًا في مرحلة الفوضــى والاضـــطرابات والتنازع القبلي والمناطقي والجهوي والصـــراع على النفوذ والسلطة. وعليه، لم يكن غريبًا أن يبدأ التمرّد ضدّ نظام القذافي في برقة، وأيضًا من غير المستغرب أن تكوين المجلس الوطني الانتقالي في المراحل الأولى من الحرب كان أغلبيته من برقة، ومع تقدم الحرب أصبح المجلس الوطني الانتقالي يشتمل على المعارضين من كافة أرجاء البلاد[(3)].

---

(1) محمود رشـــيد الكيخيا، لســـت فيدراليـا.. ولكن، ليبيـا المســـتقبـل، 2سبتمبر2015، arcgive2.libya-al- mostakbal.org/news/clicked25801

(2) خالد المهير، تنامي النزعة الفيدرالية في ليبيا،28،نوفمبر 2012، https://www.aljazeera.net

(3) جيفري ماريتني، ليبيا بعد القذافي: المدروس والآثار المســتقبلية، ترجمة إدريس قناوي، مؤسسة راند، 2014، ص 35، .http://www.rand.org

ظلت مدينة بنغازي، من فبراير إلى أكتوبر، مقرا للمجلس الوطني الانتقالي وعاصمة رمزية لانتفاضة 17 فبراير ومقصدًا للشخصيات السياسية والوفود الرسمية والشعبية والمناصرين من مختلف أرجاء العالم. لم ينتظر المجلس الوطني الانتقالي طويلًا بعد سيطرة الثوار على العاصمة طرابلس لينقل السلطة إلى الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحيم الكيب.

وبانتقال الأجهزة الحكومية والسياسية إلى طرابلس تراجع الاهتمام الرسمي والإعلامي بالمدينة، وتحوّل شيئًا فشيئًا إلى حالة من الفراغ المتعدد الأوجه، وانتعشت فيه مظاهر الانفلات الأمني وغياب سلطة الدولة، ووجد فيه خطاب المظلومية صدى وحاضنة اجتماعييْن[1].

بناء على ما تقّدم، نمت مخاوف البرقاويين من أنهم يفقدون نفوذهم وأن يعود إهمال طرابلس لهم لاسيما بعد إدارة المؤتمر الوطني العام لشؤون البلاد بأسوأ طريقة ممكنة زادت من الاحتقان ومن مشاعر التهميش لدى سكان برقة، الذين يرددون لازمتهم التاريخية بكون برقة دائمًا هي من يدفع الثمن وطرابلس تجني الثمار.

رغم نصائح البعض بالحفاظ على بنغازي عاصمة على الأقل في الفترة الانتقالية، إلا أن الفيض العاطفي والنفوذ الطرابلسي نقل بنية المؤسّسات من بنغازي إلى طرابلس فجأة لتصبح بنغازي مرتعًا للجماعات المسلحة وللاغتيالات في ظلّ غياب اهتمام السلطات الجديدة في طرابلس، كل هذه الأخطاء المقصودة عملت على تكريس الأقاليم الليبية باعتبارها واقعًا جغرافيًّا، والأخطر من ذلك واقعًا نفسيًّا[2].

وفي حالة طرابلس فإن المجالس المحلية وحدت قبل سقوط المدينة ووضع تفويضها الأولى الاستعادة الفورية للوظائف الرئيسية للحكم في منافسة مباشرة مع جهود مماثلة بذلها المجلس الوطني الانتقالي.

---

(1) خليفة علي الحداد، بنغازي الليبية: من رمزية الثروة إلى مشاهد الخراب، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 2018/3/8، www.csds-center.com/artcale

(2) سالم العوكلي، شنة بوعبد الجليل، 17 نوفمبر 2015، /218facebook.TV

يقول أحد الطرابلسيين العارفين بتشكيل المجلس المحلي، نحن لا نريد أن نسمح لبنغازي أن تتولى أمورنا[1]، لذلك كانت النزعة الجهويّة والتشبث بالمركزية حاضرة بقوة لدى النخب الطرابلسية.

وفي مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع عضو في المجلس المحلي لطرابلس قال: لفعل أي شيء في طرابلس، عليك أن تتحدث إلى الطرابلسية، عميد عائلة طرابلسية كان أكثر صراحة: "لا نريد أن يأتي أهل بنغازي يخبروننا أن نفعل ونحن أهل طرابلس"[2].

وفي السياق ذاته، أدّت انتفاضة مصراتة إلى ظهور هوية مميزة وشخصية عسكرية استمرت ما بعد الانتفاضة وسيطرت على مؤسسات الدولة وتحولت مصراتة إلى "دولة داخل الدولة"، ورغم الدّعم الذي حصلت عليه مصراتة من بنغازي بالمال والسلاح والمقاتلين، يشعر المصراتيون أن انتفاضتهم كانت ذاتية المنشأ، ولم تقدها قوات الشرق ولا المجلس الوطني وأنهم تحملوا أكبر الخسائر نتيجة مقاومتهم لهجمات قوات القذافي[3]. ومنذ تلك الفترة إلى اليوم، لم تتنازل مدن الغرب الكبرى عن النظام المركزي، وبات أي حديث عن تفكيك للمركزية وسيطرتها على الموارد والسلطة يُفسر في المركز وعديد من مدن الغرب على أنه تهديد للسيادة والوحدة الترابية، وزادت الأزمة تعقيدًا عندما شاركت تيارات سياسية ودينية في رفض مطالب تفكيك المركزية، واعتبرت مطالب انفصالية وخيانة للوطنية أو جاهلية تتعارض مع مبادئ الدين، وفقًا لما ذكره الشيخ الصادق الغرياني، مفتي عام ليبيا السابق [4]. الذي يعتبره البعض تهديدًا لـ "مدنية الدولة" والسلم الاجتماعي، وتحديدًا منذ إصدار المجلس الوطني الانتقالي في فبراير 2012 قانون دار الافتاء الذي نصبه مفتيًا لليبيا ومنحه صلاحيات غير مسبوقة وحصانة قضائية، وكثيرًا ما تثير تدخلاته لغطًا واسعًا بلغت ذروتها في مايو 2014 عندما اصطف مع الجماعات المسلحة، وأهدر دم

---

(1) المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115 حول الشرق الأوسط، 14 ديسمبر 2011، ص 7.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 9.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 10.

(4) إسماعيل رشاد، تفكيك مستويات الصراع محليًا ومسارات خيار بناء الدولة، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مارس 2016، ص 5- 8.

قائد الجيش الوطني الليبي وجنوده إبان عملية الكرامة لتطهير مدينة بنغازي من الجماعات الإرهابية، وهو ما دفع مجلس النواب في النهاية للتصــويت بالأغلبية في نوفمبر 2014 على إقالته، وحل دار الإفتاء[1].

ب ـ الطرح الفيدرالي والتخوف من التقسيم:

بدأت الدعوة إلى الفيدرالية قبل ســقوط النظام بعدة مدن ببرقة، مســتندة إلى حقوق تاريخية ودستورية وبسبب تهميش برقة طيلة حكم القذافي كما أشرنا من قبل، إلا أن ظروف الحرب الدائرة وقتها خفضـــت من أصـــوات المنادين بها، بتعلّة أنّ الوقت لم يكن مناســبًا لتبنيها، وقد فُســرت من قبل الكثير أن مبعثها الجهوية والنزعة القبلية، وأنها تتقاطع مع ما كان يشيعه القذافي ويروج له آنذاك لإجهاض الانتفاضــة، بأن الثوار في شـرق ليبيا هم دعاة للانفصــالية والتجزئة، وأنهم ما قاموا بهذه الانتفاضة إلا لغرض تقسيم ليبيا، وفصل شرقها عن غربها وذلك كله بقصــد تحقيق غرضــه، وهو الانفراد بغرب البلاد، والاحتفاظ بالهلال النفطي (السدرة ورأس لانوف والبريقة) بحيث تكون البريقة هي الخط الفاصل بين الشـــرق والغرب، ولذلك قاتلت قوات كتائبه قتالًا عنيفًا من أجل فرض سيطرتها على غرب البلاد[2].

ويمكن القول إنّ كتلـة وازنـة من ســكّـان برقـة يميلون إلى تبنّي النظـام الفيـدرالي، وهو مـا عبر عنـه عـدد كبير من التظـاهرات التي هتفت ورفعت لافتات تطالب بالفيدرالية؛ لذا وعلى إثر إعلان تشكيل حكومة عبد الرحيم الكيب الانتقالية في نوفمبر 2011، خرجت تظاهرات حاشــدة في بنغازي وغيرها من مدن الشرق طالب فيها المتظاهرون بــــ "حكم فيدرالي للبلاد" وأبدوا مخاوفهم من تهميش برقـة من خلال تركز جميع القطـاعـات الحيويـة في طرابلس، وقد تطور الأمر فيما بعد من مســتوى التظاهر إلى مســتوى التهيئة الأحادية للتكوين المؤســســي الفيدرالي[3]، وذلك حينما اندلع التوتّر في مارس 2012 عندما أعلن المجلس الانتقالي خطـة لتخصــــيص 60 مقعدًا في المؤتمر الوطني العام لبرقة

---

[1] ماهر فرغلي، ما قصة الغرياني مفتي الدم؟ حفريات، 19 أبريل 2020، hafryat.com

[2] محمد مصــطفى الهوني، لا للنظام الفيدرالي بشــتى صــوره، وجميع مســمياته، المواطنة، العدد 1، 2013، ص 140.

[3] إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا،القيم واتخاذ القرار، مرجع سبق ذكره، ص82.

و102 مقعد لطرابلس، وذلك على أساس أن إقليم طرابلس أكثر سكانا من برقة، وهو ما يعني أن إقليم طرابلس سيشكل الرؤية السياسية وفق البعض، أن إقليم طرابلس سوف يحصل على حق النقض وأنه لم يتم اتخاذ أي قرار بدونه، في حين يمكن إصدار أيّ قرار من دون موافقة برقة وفزان.

وقد لقي هذا القانون هجومًا عنيفًا حيث اعتبر البعض أنّ البند الخاص بتوزيع المقاعد في منتهى الظلم وأن فيه "تعزيزًا مستفزًا للأقاليم والمناطق". ويرى هؤلاء أن أهمية المؤتمر الوطني العام تأتي من كونه جسمًا تأسيسيًا يفترض أن تتساوى فيه المقاعد؟ مشدّدين على أنّه كان من المفترض تقليص مقاعد طرابلس لكي لا تنفرد جهةٌ بالسلطة التشريعية، في وقت تشهد تصاعد الدعوة للفيدرالية والدعوة إلى مقاطعة الانتخابات[1].

ونتيجة لذلك، أعلن في برقة تشكيل مجلس إقليم برقة الاتحادي وتمّ اختيار أحمد السنوسي رئيسا له بتاريخ 6 مارس 2012، وزعم المجلس أن تلك الخطوة ضرورية لعجز الحكومة المركزية عن تلبية الاحتياجات السياسية والأمنية والاقتصادية لبرقة[2].

جعلت هذه الدعوى مستقبل الدولة الليبية على المحك ومن ثم فقد استشعر بعض الليبين بوجود خطر يحيط بمستقبل البلاد، من شأنه الإضرار بمكاسب الانتفاضة، وقد شهدت مناطق غرب البلاد تظاهرات رافضة للفكرة شكلًا ومضمونًا، وتصاعد لهجة التخوين والتهديد على المستوى الرسمي في أكثر من مناسبة من قبل رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل الذي أكد رفضه القاطع لفكرة الفيدرالية مهدّدا باستخدام القوة للحيلولة دون تحويل الفيدرالية من فكرة إلى واقع في ليبيا[3].

لا شك أنّ ما صدر من أساليب القذف والتخوين واتهام الفيدراليين بالخيانة والعمالة وتقسيم البلاد والتهديد باللجوء إلى القوة كان السمة الغالبة في خطاب المجلس الوطني الانتقالي وهيئة الإفتاء التي أصدرت فتوى بتحريم الفيدرالية

---

[1] رجب ضو المريض، عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 5 سبتمبر 2013، ص 5.

[3] عبد الجليل: الفيدرالية خيانة لثوار ليبيا، الجزيرة نت، 7 مارس 2012، www.aljazeera.net./amp/news/arabic

وتجريمها. هذا المنهج أدى إلى تأجيج مشاعر الغضب والاستنكار لدى مؤيّدي الطرح الفيدرالي.

وفي ما يتعلق بردّ فعل جماعة الإخوان المسلمين، قال (محمد الحريزي) الناطق الرسمي باسم المجلس الوطني الانتقالي والعضو البارز في جماعة الإخوان، إنّ ما أعلن في بنغازي بأنّ الفيدرالية يعد خيارًا لإقليم برقة هو خروج عن الشرعية وعن المجلس الوطني الانتقالي الذي اعترف به الليبيون والمجتمع الدولي على أنّه الممثّل الرسمي والشرعي للشعب الليبي[1].

ويظهر من متابعة المطالبة بالفيدرالية أن قضية الشعور بالتهميش ظاهرة متنامية لدى سكان برقة، كذلك بعض الأقاليم الأخرى، أفرزتها حالة التحوّل وما حملته من مشكلات صحيح أنها لا تكتسب صبغة الإجماع، لكنها تبقى ظاهرة تتماشى بالقدر الذي لا تكترث به الحكومة بالمعاناة الأمنية والخدمات الحكومية لسكان برقة[2].

وهنالك تأثير داخلي أخر أحدثه التوجّه الفيدرالي في برقة يتمثّل في جنوح بعض المناطق والأقاليم إلى المسار نفسه؛ فقد أظهرت بعض المناطق الجنوبية رغبتها في تبني النظام الفيدرالي أسوة بما حدث في برقة[3]، زيادة على ظهور تلميحات في المناطق الغربية بتقديم المطالب نفسها.

اللافت هنا، هو إصرار بعض المناطق في إقليم طرابلس على تسمية المنطقة الوسطى للدلالة على منطقتهم، لاسيما في سرت وبني وليد، حيث اعترضوا على تقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق، إذ لا يعتبرون أنفسهم منتمين إلى أي منها على حد تعبيرهم، ويتميز سكان هذه المناطق بالخوف من طغيان مجموعة على أخرى، وتفضيل مناطق على أخرى نظرًا إلى دورها في إنجاح الانتفاضة[4].

---

(1) وثائق وكيليس عن ليبيا، تقارير ومعلومات مركز الخليج العربي للدراسات والأبحاث، ص www.GULF studies.INFO.26

(2) عمر إبراهيم العفاس، ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة: الخلفيات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، studies.Aljazeera.net/ar/profile/151008412937161

(3) المرجع السابق نفسه، ص 7.

(4) توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة، منتدى الديمقراطية، ص 11 https:www.beyondrd.com.

ومع اقتراب موعد الانتخابات قاطَعَ أنصـــار الفيدرالية في برقة انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، حيث امتنعوا عن الإدلاء بأصـواتهم في هذه الانتخابات، كبنغازي وإجدابيا في يوم الانتخابات بقصـد منع المواطنين من الإدلاء بأصـواتهم في انتخابات المؤتمر الوطني العام[1]. غير أن التحدي الأبرز الذي واجهَ المسار السياسي آنذاك هو تشكيل الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، والتي شـهدت جدلًا مجتمعيًا، وانقسـامًا حول كيفية تشـكيلها، رغم أنّ المادة 30 من الإعلان الدســـتوري، التي تعدّ أهم نصـــوص الإعلان الدســـتوري على الإطلاق، تنصّ على اختيار هيئة تسـمى الهيئة التأسـيسـيّة لصـياغة مشـروع الدسـتور، شـرطَ أن تنتهي من تقديمه للمؤتمر الوطني في مدّة لا تتجاوز سـتين يومًا من انعقاد اجتماعها الأول، ويتم اعتماد مشـروع الدسـتور من قبل المؤتمر الوطني العام، ويطرح للاســـتفتاء عليه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ اعتماده من قِبل المؤتمر، فإذا وافق الشـــعب الليبي على الدســـتور بأغلبية ثلثي المقترعين، تُصادق الهيئة التأسيسيّة على اعتماده دستورًا للبلاد.

لكنّ الخطوات السـابقة، التي تمثّل المحطّة الأهم في بناء مؤسّسـات الدولة شهدت محاولة للتحايل على تنفيذها، عندما قام المجلس الوطني الانتقالي بإجراء تعديل دستوري، أنشأ بموجبه لجنة من ستين عضوًا لوضع الدستور، ممّا أدّى إلى سـلب المؤتمر الوطني العام صـلاحياته الدسـتورية، فما كان من المجلس الوطني الانتقالي، على خلفية المظاهرات التي اندلعت في برقة للمطالبة بتساوي التمثيل بين الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) إلّا أنْ أقرّ انتخاب اللجنة شـعبيًا، وبنسـب متسـاوية بين الأقاليم الثلاثة الرئيسـية، وقد مثّل ذلك انتصـارًا للإرادة الشعبية، القائمة على الانتخاب وليس على التعيين[2].

ورغم أنّ فكرة انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور وتشكيلها من 60 عضوًا منقسمين إلى ثلاثة أقاليم بالتساوي هو أصـلًا مطلب الفيدراليين، ويعتبر مكسبًا سـياسـيًا كبيرًا بالنسـبة إليهم، فقد عَلَتْ بعض الأصـوات من الفيدراليين تطالب بمقاطعة انتخابات الهيئة على اعتبار أن (برقة) لن تسـتطيع أن تحقّق شـيئًا من هذه الانتخابات مهما كانت النتائج مرضـية في نظر البعض، حيث أنّ

---

(1) انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا:مسار التحول الديمقراطي،مرجع سبق ذكره، ص122.

(2) مبارك أحمد،انتقال متعثر:محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا،مرجع سبق ذكره،ص141.

حصول برقة على 20 معقدًا لن يحقّق لهم ما يريدون في مواجهة 40 صوتًا من الأقاليم الأخرى. والأهمّ من ذلك وفقًا لوجهة نظر بعض المعارضين، فإن القبول بالفيدرالية حتى في ظل التوافق عليه على مستوى الأقاليم فإنه رهن التصويت داخل الهيئة يحتاج إلى أغلبية الثلثين+1، وهو أمر لا يمكن القول بإمكان حدوثه. زيادة على ما سبق وحتّى مع افتراض تمرير النظام الفيدرالي في الهيئة التأسيسيّة فإنّ اعتماده سيخضع لرغبة الليبيين عبر الاستفتاء على الدستور[1].

جعل الإهمال من جانب الحكومة المركزية والإحباط من فشل تحقيق التقدم في مرحلة ما بعد انتفاضة 17 فبراير الحراك الفيدرالي يتطوّر بمرور الوقت وتزايد حدته. وفي محاولة لتهدئة الغضب والاستجابة لمطالب الفيدراليين أعلنت الحكومة الليبيّة أنها ستعيد مقرّ المؤسّسة الوطنية للنفط إلى بنغازي، جنبًا إلى جنب مع الخطوط الجوية الليبية، ومصرف ليبيا المركزي وغيرها، وكان مقرّ هذه المؤسسات يقع في بنغازي قبل أن يستولي العقيد القذافي على السلطة في البلاد، ولم يكن هناك أيّ تحرّك جدي لتنفيذ هذه الوعود مما أثار المزيد من الاستياء بين أواسط الفيدراليين[2].

يضاف إلى ذلك، قدّمت الحكومات الانتقالية المتعاقبة حججًا إضافيّة لجماعة الطرح الفيدرالي، بشأن نظام الإدارة المحلية ومنح صلاحيات أوسع للبلديات والمحافظات والمحليات في اتّخاذ القرار وتنفيذه بعد توفير الميزانيات المطلوبة لمثل هذه البرامج المحلية، وعلى الرغم من صدور قانون الإدارة المحلية رقم 59 عام 2013، فإنه لم يؤسس لانطلاق صحيح للإدارة المحلية، وأدى التخبط في تنفيذه إلى نتائج غير مرضية، فقد ظلت إدارة كافة الخدمات مركزية، واقتصر دور المجالس البلدية على نشاطات محدودة، إذ لم يتم منح المجالس البلدية اختصاصات، كما لم تسعف المخصصات الحكومية في تولي المجالس جزءًا من إدارة الخدمات بشكل كفء[3] والأهم من هذا كله مماطلة الحكومات

---

(1) السنوسي بسيكري، ليبيا بعد 17 فبراير 2011: عثار الثورة ومخاض الدولة، المركز الليبي للبحوث، طرابلس، 2013، ص 54.

(2) ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(3) أحد عشر عامًا على ثورة 17 فبراير الليبية: المسارات، العثرات، المآلات، مرجع سبق ذكره، ص 101.

المتعاقبة في نقل اختصاصات المؤسسات المركزية إلى البلديات، حيث إنها لم تول اهتمامًا كبيرًا بهذا الموضوع[1].

وفي تطوّر الطموح الفيدرالي ظهرت على مسرح الأحداث شخصيات أكثر راديكالية من الفيدراليين السابقين، بل ومنقلبين عليهم، استغلّوا كل هذه الظروف والأحداث ليعلنوا عن أنفسهم بقيادة إبراهيم الجضران حينما أعلن مجموعة من شباب برقة في 17 أغسطس 2013 إنشاء مكتب سياسي، كما تمّ تشكيل مكتب تنفيذي (حكومة) لإدارة الإقليم[2]، لافتين إلى أنّهم فوضوا إبراهيم الجضران بمهام "المكتب السياسي بالإقليم"، غير أنهم أكّدوا المحافظة على حقّ بقية الأقاليم بالثروات الإقليمية، واعتبروا أنّ هذه الإجراءات المتخذة تمثل مرحلة انتقالية[3].

ورغم عدم تفعيل الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي لإقليم برقة ونجاحه، إلا أنّ استخدامهم القوّة في غلق حقول و تصدير النفط في منطقة الهلال النفطي وموانئه المرحلة الأخطر نظرا إلى أنّها شهدت التحوّل من القول إلى الفعل والتحكم في عصب الحياة بالنسبة إلى الدولة والشعب.

وبغضّ النظر عن كون غلق الموانئ الموجودة في برقة يعتبر تجاوزًا كبيرًا وخطيرًا، فإنّ العجز من تفكيك المركزية واستمرار الهدر في ثروات البلاد تحوّل إلى سلاح تعبئة في كافة مناطق ليبيا خصوصًا مع عجز الحكومة المركزية في ضم أطرافها واحتواء أفرداها جميعًا، وتوزيع الثروات على كافة أقاليم البلاد بشكل عادل، بحيث لا يشعر المواطنون وخاصة المقيمون في مناطق الثروات الطبيعة بأنّ خيرات مناطقهم تُستغلّ في تنمية مناطق أخرى دونهم كالعاصمة وغيرها[4].

---

[1] خالد أحمد إبزيم، دور الحوكمة في تأهيل الإدارة المحلية في ليبيا وإصلاحها، اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، العدد 16، سبتمبر 2021، ص 32.

[2] ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة: الخلفيات والتداعيات، مرجع سابق ذكره، ص 6.

[3] خالد المهير،قوى ليبية تندد بما يسمى حكومة برقة، ليبيا المستقبل، 26 أكتوبر 2013، www.liba-al.mstakbal.com

[4] واقع النفط والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره، مرجع سابق ذكره، ص 12. Archive2.libya –al-mostakbal.org/news/clicked/4034

بعيدًا عن الاستطراد بلغة الأرقام والإحصاءات التي يطرحها أنصار الفيدرالية على وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي في ليبيا من تركز قدر كبير من ثروة البلاد في العاصمة وما حولها، تظهر بعض المؤشّرات الأولية أنّ الهوّة بين العاصمة طرابلس، ومدينة بنغازي (ثاني المدن) كبيرة، حيث تؤكد البيانات المتاحة أن النقد المحلي الذي تم تداوله في سبتمبر 2011 في بنغازي كان في حدود 800 مليون دينار ليبي، في حين بلغ المتداول منه في طرابلس نحو 10 مليار دينار، كما تظهر مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمار المحلّي والخارجي أن نحو 80% تتركز حول العاصمة، فيما تتوزع البقية على كافة مدن ليبيا بصرف النظر عن أن حجم الثروة المتداولة في العاصمة لا تعود إلى كافّة سكان المدينة وضواحيها[1].

تميّزت المرحلة التي أعلن فيها الجضران استيلاءه على الموانئ النفطية التي كان مكلّفا لحراستها، بسمتيْن أوّلهما هي ظهور آخر علامات فشل الدولة التي كان الليبيون يطمحون إلى تحقيقها بحكم "تغوّل" المليشيات المؤدلجة والعصابات المسلّحة في المدن الكبيرة، مثل بنغازي وطرابلس ومصراتة ودرنة وإعلان كل منها عن مشاريعها الخاصة بها، وثانيهما ارتفاع وتيرة الدعوات الجهوية والقبلية والمناطقية وتجسيدها في مؤسّسات محليّة وسياديّة يتحدّث شاغروها باسم مدنهم وأقاليهم وقبائلهم[2].

2 – تفاعلات الأزمة ومخلفاتها السلبية:

جرت الانتخابات البرلمانية في 25 يونيو 2014، أتت لتدخل معها الفترة الانتقالية مرحلتها الثالثة، لتصبح ثالث انتخابات عامة يصوّت عليها الليبيون، ذلك بعد الانتخابات البرلمانية الأولى انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، وانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور في فبراير 2014.

---

[1]- السنوسي بسيكري، " ليبيا: مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 17 فبراير 2014. .Aljazeera.net/ar/profila/1510studies

[2]- صالح السنوسي، الجضران.. الشجرة التي تخفي الغابة، بوابة الوسط، 21 يونيو 2018. http://alwast.ly/news/opinions/209899

كانت الانتخابات البرلمانية في سنة 2014 سلميّة وهو الأمر الذي ساهم في إنجاح العملية الانتخابية على غرار الأحداث التي وقعت أثناء إجراء الانتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012، ومردّ ذلك إلى قرار مؤيّدي الطرح الفيدرالي إلى المشاركة في انتخابات البرلمان، حيث كان لهم موقف معاكس عارضوا فيه انتخابات المؤتمر الوطني وهدّد بعض رموز التيار الفيدرالي آنذاك بمنع إجراء الانتخابات بالقوّة، وبالفعل وقعت أعمال عنف كما أسلفنا الذكر.

حقّق التيار الفيدرالي في برقة نجاحًا مهمًا بحصوله على نحو 12 مقعدًا منها خمسة في مدينة بنغازي، والبقية تتوزّع على مدن برقة[1]، ويعزو ذلك إلى سيطرة المليشيات على مؤسّسات الدولة وفرض إرادتها على أول مؤسّسة انتخبها الليبيون بعد الانتفاضة، ثم مارسوا العنف ضدّ الليبيين، وتزامن ذلك مع موعد انتخاب البرلمان، فحزم الفيدراليون أمرهم وقرّروا هذه المرة الدخول إلى المنافسة، مستفيدين من ردة فعل الناخبين ضد تيار الإسلام السياسي لأنّ خطابهم كان ضدّ تيار الإسلام السياسي وكذلك على أساس أن أطروحاتهم الجهوية والمطالبة بحقوق برقة، فكانت النتيجة هي حصولهم على عدد من المقاعد[2]. ومن جهة أخرى رأى الفيدراليون في "عملية الكرامة" عدّة ملامح فهي ضد الجماعات الإسلامية العدو التقليدي للفدراليين، وهي كذلك تنطلق من برقة، وتمنحها فرصة جديدة لريادة التاريخ الليبي باعتبارها حاضنة الكرامة ومهدها.

إضافة إلى ذلك، تمّ إيقاف تغول مصراتة وحلفائها المنتمين إلى تيّار الإسلام السياسي من دعم المليشيات الإسلامية ببنغازي، فكان ميول مختلف أهالي برقة مع عملية الكرامة بصرف النظر عن استبعاد الجيش الليبي عن كل ما يتعلّق بالتجاذب الجهوي بين برقة وطرابلس الذي ازدادت حدّته بعد الانقسام السياسي عام 2014، وكان حراك الجيش مرتكزا على أسس وطنية تتخطّى الجهة والقبلية، وهذا منح الجيش براحا بعيدا عن الجهوية، وزوّده بدعم إضافي في بعض مناطق الغرب والجنوب الليبي لاسيما بعد نجاح الجيش في استعادة الأمن

---

(1) مضامين الانتخابات البرلمانية الأخيرة وأثرهما على المسار الانتقالي، المركز الليبي للبحوث والتنمية، يوليو 2014، ص 10.

(2) الجهوية والدين.. توأما الحالة الليبية، 16 ديسمبر 2015، www.aljazeera.net

في برقة، وهذا قدم نموذجًا يفتقده الليبيون في مناطق أخرى ما عزز من مكانة الجيش ومصـداقيته[1]. ومن جهة أخرى، لا يمكن تجاهل الأداء اللافت للمشـير خليفة حفتر، فقد ابتعد عن الخطاب الثوري، كما لم يميع هدفه، بل قدّم بذكاء خطابًا في صيغ وطنية تتعالى عن الخلافات الجارية وتُهم التخوين[2].

وممّا يُستوجب ذكره في هذا السياق حيازة المشير حفتر لرصيد لا يضاهي في برقة، وهذا الرصـيد من القوة لدرجة اسـتبعاد أي محاولة للتأثير في الرأي العام البرقاوي بشكل سيّئ في ما يتعلق بالمشـير حفتر، ورغم أنّه لم يبد تجاوبًا أو رفضًـا تجاه الطرح الفيدرالي ذلك في سـياق محاولة الفيدراليين لاسـتمالته لقضية الفيدرالية إلا أنهم ظلوا يكنون له الاحترام والتقدير.

ومن خلال الرصـد الدقيق لمجريات الأحداث يمكننا القول إنّ وجود المشـير خليفة حفتر وتأثيره في الساحة السياسية يُعدّ صمام الأمان لتأمين الوحدة الوطنية واسـتعادتها، لاسـيما في ظل حالة التململ والتذمر لدى أهالي برقة تجاه ممارسات مصراتة وحلفائها من تيار الإسلام السياسي.

وممّا يؤكّد ذلك أنّ قبائل برقة تخلت عن كثير من أبنائها الّذين اسـتقطبهم خصـوم الجيش الليبي من قبل القوى السـياسـية والعسـكرية من مدينة مصـراتة وحكومة الوفاق وجماعة الإخوان المسـلمين، فمثلًا حينما انشـقّ إبراهيم الجضـران ابن قبيلة المغاربة وقائد الحرس المنشآت النفطية، ودخل في تحالف عسكري مع مصـراته، وشنّ هجومًا على المشـير حفتر، معتبرًا أنه يسـعى إلى تأسـيس حكم عسـكري، وانتهت المواجهة بين قوات الجضـران وقوات الجيش بنجاح قوات الجيش في السـيطرة على الهلال النفطي، وطرد قوات الجضـران منها في سـبتمبر 2016، سـاندت قبيلة المغاربة الجيش الوطني، ومنعت أبناءها الذين يمثّلون غالبية قوات الجضـران من القتال في صـفوف ميليشـيا الجضـران. ولوحظ خلال تلك الفترة قيام حكومة الوفاق بإصدار قرارات تعيين في مناصب سياسـية لأشـخاص من قبائل برقة، لإحداث انقسـامات في التحالفات القبلية، وقد أصـدر عدد من أعيان قبيلة العواقير ومشـايخها، من بينهم نائب رئيس المجلس

---

[1] طـارق القزيزي، ظـاهرة المشـير حفتر.. مقـاربـة مختلفـة (2/1)، 9 فبراير 2017، www.libya –almostakbal.org /article

[2] المرجع السابق نفسه.

الرئاسي (علي القطراني) وعميد بلدية بنغازي (عبد الرحمن العبار) بيانًا أعلنوا فيه دعمهم للجيش الوطني ومجلس النواب والحكومة المؤقّتة المنبثقة عنه، ودعوا أبناء قبيلة العواقير إلى عدم التعامل مع المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق المرفوضة من مجلس النواب[1].

شكّلت الأحداث والتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية من سكان برقة مجتمعًا محليًا موحّدًا. ورغم الصراعات التي كانت تنشأ من حين لآخر بين المجموعات القبلية المكونة للاتحاد القبلي الواسع، فإن سكان المنطقة اندمجوا في كيان موحد جعل السلطة المركزية والاتحادات القبلية المجاورة ينظران إليها باعتبارها مجموعة متلاحمة يصعب الدخول إليها بمعزل عن وحدتها. وتدلّ الأحداث التاريخية على أن قبائل برقة تتّخذ موقفًا موحّدًا تجاه الغزاة الّذين كانوا يهدّدون مجالها من الغرب أو الدولة المركزية أو من الشمال من إيطاليا. ولم يمنع الانقسام القبلي بين السعادي والمرابطين، ولا المجالي بين المستقرين والبدو من تكوين أحلاف واتفاقيات صاغتها الأعراف المحلية بين المجموعات القبلية التي تقاسمت الأدوار بحسب التخصّص المتوارث وظروف العيش وطبيعة علاقة المجموعة بالمحيط الطبيعي والاجتماعي[2]. كثيرًا ما يعزو الباحثون والمؤرّخون تجانس قبائل برقة وتحالفها بفضل الحركة السنوسية كما أشرنا في القسم الأول، إلا أن الدعم اللا محدود الذي قدمته قبائل برقة للجيش الليبي في حربه ضدّ المليشيات الإسلامية يدحض هذه الفرضية، لم يكن بإمكان الجيش كسب المعركة التي بدأها بمبادرة من عشرات الضباط، حوالي 300 عسكري، وذلك بعد أن عانت بنغازي كثيرًا من الاغتيالات وعمليات الخطف التي ارتكبتها الميليشيات الإسلامية. وقد فقدت قبائل برقة آلافًا من أبنائها الذين تطوعوا في صفوف الجيش الليبي.

أما في إقليم طرابلس، فقد ساهمت الحساسيات القبلية في إشعال الحرب الأهلية في الثلاثينات بين قبائل كبرى مثل الصراع بين قبائل ورفلة ومصراتة،

---

(1) خالد السحاتي، خريطة الوضع على الأرض والتغير في التحالفات في ليبيا، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص 10، http://www.goodreads.com

(2) محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 132.

وبين قبائل الزنتان والمشاشية، وغيرها من الحروب الأهلية، واليوم يعيد التاريخ نفسه في غرب ليبيا، فقد عرف إقليم طرابلس مشاكل داخلية ما انفكت ملازمة لها، ولم تعثر لها بعد على حلول، فالانتفاضة الشعبية العسكرية ترتبت عليها كلفة اجتماعية كبيرة تهجير وصراعات وتقاتل[1].

استنادًا إلى ذلك، وجدت الفيدرالية أرضية خصبة في ليبيا حيث منح الاقتتال في الغرب إبان فترة الانتفاضة وما بعدها مجالا لدعاة الفيدرالية للمطالبة بإقرارها، ويرى هؤلاء أن انتظارهم إلى حين توقف الاقتتال في إقليم طرابلس سيفاقم الأوضاع، حسب رأيهم، فضلا عن إخفاق نظام الحكم الانتقالي في ملفات الأمن والدفاع والاقتصاد في تحسين أوضاع المواطنين. وقد أكّد الفيدراليون ومؤيدوهم في مجلس النواب مرارًا رفضهم للاتفاق السياسي والمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق، واعتبروا في تصريحات بعضهم أنّ الحّل الوحيد يكمن في إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وأن مستقبل ليبيا لن يكون بلا حضور الفيدرالية. وصرّح عضو البرلمان عن مدينة الكفرة "جبريل أوحيدة" بأنه من مؤيدي فكرة العودة لدستور 1951 معربًا عن قناعته بعدم وجود حلّ غير ذلك. ولفت أوحيده إلى أنّ هناك أعضاء آخرين بالبرلمان وأعضاء في الهيئة التأسيسية يؤيّدون هذه الفكرة[2]. كما تجدر الإشارة إلى سيطرة إقليم طرابلس وتيار الإسلام السياسي على صناعة القرار السياسي، وفي هذا السياق، ذكر نائب رئيس المجلس الرئاسي عن برقة فتحي المجبري أنّ الاتفاق السياسي الذي أنتج المجلس الرئاسي لم يتحدّث مطلقًا بصياغة السياسات وتخصيص الموارد، وأحالها إلى القوانين الموجودة في السابق، وهي المصمّمة أساسًا لقيادة دولة تتعدد فيها الأطراف السياسية، والتي لديها مصالح أقل ما يقال عنها أنّها متعارضة[3]. سبقت الإشارة إلى أنه منذ الإنقلاب على نتائج الانتخابات

---

[1] خالد عمر مادي، تطور اللامركزية والحكم المحلي في ليبيا (دكتوراه)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2015، ص 270.

[2] الحالة الليبية.. التقرير الشهري، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، أغسطس 2016، ص8. psresearch.org/projests/?lang=ara.

[3] فتحي المجبري، تقييم تجربة المجلس الرئاسي: الدروس المستفادة، أعمال ندوة المسار الديمقراطي الليبي وخطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، منشورات مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، تونس، 18 أكتوبر 2017، ص 129.

البرلمانية عام 2014، وانتقال مجلس النواب إلى مدينة طبرق بدأ الانقسام السياسي، وحتى الاجتماعي، يتمأسس، فقد تم تشكيل الحكومة المؤقتة في البيضاء، لتكون حكومة موازية لحكومة الإنقاذ ثم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس. وقد أدّى الانقسام السياسي إلى صراع على المؤسّسات السيادية مثل المصرف المركزي والمؤسّسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار. وكانت الحكومتان المتنافستان في حاجة إلى الأصول الموجودة بهدف تمويل جهودهما؛ لأنّ المؤسسات ظلت في طرابلس، فإنّ مجلس النواب لم يكن له أيّة سيطرة عليها. كما أنّ عددًا من كبار موظّفي المؤسسات وأعضاء مجلس إدراتها من(إقليم طرابلس) ألحّوا على أنّ المصرف المركزي، والمؤسّسة الوطنية للنفط والمؤسّسة الليبية للاستثمار ينبغي أن يظلّوا فوق السياسة. وكان هذا التوجّه في الأساس من قبل القوى الغربية التي دعت إلى حلّ تفاوضي للانقسام في ليبيا[1].

في أواخر يوليو 2015، أبلغ ممثّلو المصرف المركزي في البيضاء بعثة الأمم المتحدة، أن أنشطتهم تقتصر على توزيع النقدية، وأكّدوا أنّ الاتصال الفعلي قطع بينهم وبين طرابلس، وأظهروا وثائق تشير إلى عدم حصولهم على مبالغ كافية من الدينارات الليبية والعملة الصعبة من طرابلس[2].

يرى فريق بعثة الأمم المتحدة المعني بليبيا، أن سياسات المصرف المركزي تعكس في الواقع قربه المكاني من حكومة طرابلس، وتتخذ موقفًا أكثر لينًا نحو تحقيق أولويات طرابلس. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك وقف تمويل السفارات المدعومة من الحكومة الانتقالية بمباركة المصرف المركزي في طرابلس. وعلاوة على ذلك عدم الاستجابة الإنسانية الفعالة في حالات الطوارىء، لاسيما في المناطق التي تحتدم فيها الحرب التي قادها الجيش الوطني ضدّ المليشيات الإسلامية في برقة[3]. الأهم من كلّ ذلك، ما ذكره محافظ المصرف المركزي بالبيضاء وممثّلو الفروع الشرقيّة للمصارف في أكثر من مناسبة، من أنّهم

---

[1] الجائزة: الصراع على ثروات الطاقة الليبية، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم 165، ديسمبر 2015، ص 15.

[2] التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ بالقرار 1973 (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 65.

يواجهون صـــعوبـات كبيرة في توفير الأموال وتمويل التجـارة، ومثـال ذلـك تصريح الخبير الاقتصادي بمصرف ليبيا المركزي بالبيضاء مصباح العكّاري "بأنّ الأزمة الخانقة بدأت بوادرها عام 2015 والناجمة عن ســوء إدارة توزيع العملة من مركزي طرابلس". وأكّد العكّاري في تصـــريحاته لبرنامج ملفّات اقتصـــادية الّذي يذاع عبر قناة ليبيا أنّ من جملة 4.900 مليار خرجت من مركزي طرابلس عام 2015 لم يصل منها إلى برقة سوى 382 مليونًا، أي ما يعادل 13%، في حين أنّ النســبة العادلة هي بين 30–35%[1]. كما أفاد رئيس لجنة السيولة بالمصرف المركزي البيضاء، رمزي آغا أنّ "كمية النقد الذي قام المصـرف المركزي طرابلس بإرسـالها منذ عام 2015 لا تتجاوز 900 مليون دينار"[2].

سبق الإشارة إلى أنه بعد أن تمكّن الجيش السيطرة على الموانيء والمنشآت النفطية في خليج سرت أو ما يعرف بالهلال النفطي، وطرد مليشيات الجضران، قام بتسليمها للمؤسّسة الوطنية للنفط التابعة لحكومة الوفاق، مما أكسبه مصداقية في الداخل والخارج، إلا أنّه بنهاية يوليو 2018 قرّر المشـــير حفتر نقل تبعيّة المنشآت النفطية إلى مؤسّسة موازية في برقة[3]. وقد أصدر الجيش الليبي بيانًا أشار فيه إلى تحقيق عدة أهداف من وراء تسليم المنشآت النفطيّة إلى المؤسّسة الوطنية للنفط في بنغازي منها: وقف إهدار المال العام، وقف تمويل المليشـيات من قبل مركزي طرابلس، وتحقيق العدالة في توزيع عائدات النفط التي تصـــب في المصـــرف المركزي بطرابلس[4]. ويرأس المصـــرف المركزي، الصـــديق الكبير المنحدر من مصراتة، الذي يصفه عديد الليبيين بأحد أذرع تيار الإسلام السـياسـي، وبدوره اتّهم المشـير حفتر الصـديق الكبير باسـتخدام أموال الليبيين

---

[1] العكاري: سوء إدارة توزيع العملة من مركزي طرابلس هي ما أجبرت البيضاء بطباعة 9.7 مليار دينار، صحيفة صدى الاقتصادية، 21 نوفمبر 218، https://www.sada.ly/amp

[2] رمزي آغا: حصة برقة من السيولة والاعتمادات لم تتجاوز 14% من عام 2015، صحيفة صدى الاقتصادية، 17 نوفمبر 2018، https://www.sada.ly/amp

[3] أصوات الفيدراليين في ليبيا تعلو مجددًا: هل يجيبها حفتر. ولماذا؟، 4 أغسطس 2018، www.libyaalkhabar.com

[4] خيري عمر، النفط واجهة للصـــراع حول الدولة في ليبيا، صـــحيفة العربي الجديد، 24 أغسطس 2018 https://www.alarby.co.uk/amp//opinion.

لخدمة مصالحه الشخصية. وقال في تصريح لأسبوعية (جون أفريك) الفرنسية في فبراير 2018:"لدينا أدلة على المبالغ الباهظة التي تذهب إلى الجماعات الإسلامية وشراء الذمم، ويستخدم جزء آخر لمحاربة الجيش الوطني"[1].

أجّج قرار المشير حفتر قبل أن يتراجع عنه بنقل تبعيّة النفط إلى مؤسّسة موازية في برقة، نزعة الفيدرالية مجددًا، والتي لا تتوقف عن الظهور في أول فرصة تحتاج إليها طيلة سنوات الانتفاضة الثمانية الماضية، فقد باركت القوى الفيدرالية التي جمعت شملها تحت مسمّى "التكتل الفيدرالي" بالخطوة واعتبرتها، حسب بيان رسمي لها حينها، رفعًا "للظلم عن أهالي إقليم برقة وإحقاقًا لحقوقهم المسلوبة جرّاء عدم التوزيع العادل لعائدات النفط"، حيث يعتقد الفيدراليون أنّهم الأحقّ بالحصول على قسم من واردات النفط الذي تخرج من أراضيه[2]. يجب الإشارة هنا بلا استطراد إلى التوزيع الجغرافي للنفط في ليبيا والذي يُعد المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه موازنة الدولة أو قوت الليبيين، كما يحلو لهم تسميته، ثم سنتطرّق إلى الصراع حول مصادر الطاقة في منطقة الهلال النفطي بين إقليمي برقة وطرابلس.

تمتد منطقة الهلال النفطي من ميناء الزويتينة شمال شرق مدينة أجدابيا، مرورًا بالبريقة ورأس رانوف، وصولًا إلى ميناء السدرة على الطريق الساحلي المؤدّي إلى مدن سرت والمنطقتين الوسطى والغربية. وتتمثّل المنشآت النفطية في منطقة الهلال النفطي، أساسًا في الخزانات والموانئ التي تصدر عبرها شحنات النفط والغاز إلى الخارج، إضافة إلى عدد من منشآت التحويل والتكرير. وتُعدّ حقول السرير والنافورة ومسلة والبيضاء وماجد، الواقعة على مسافة تتراوح ما بين 300 و500 كم جنوب بنغازي، المزود الرئيسي لمنشآت الهلال النفطي بكميات من النفط الخام[3]، فثلثا إنتاج النفط والغاز يتم في برقة، وربعه في الجنوب الغربي وما تبقى من منشآت واقعة على الساحل بين طرابلس

---

[1] سراج الدين عبدالحميد، وعلاء فاروق، لماذا سلم حفتر حقول وموانئ النفط لمؤسسة طرابلس؟ صحيفة عربي 21، 2018/7/11، https://m.arabi21.com/story/1108067
[2] أصوات الفيدراليين تعلو بليبيا مجددًا: هل يجيبها حفتر... ولماذا؟، مرجع سبق ذكره.
[3] معركة الهلال النفطي في ليبيا: صراع النفوذ ومسارات التشظي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، يوليو، 2018، ص2، https://www.dohainstitute.org

والحدود التونسية، في حين توجد خمسة موانئ التصدير الستة وأربع من المصافي الخمس في برقة أيضًا[1]. انظر الشكل رقم (3-1).

ظلّت منطقة الهلال النفطي، خصوصا البريقة ورأس لانوف، مسرحًا لعمليات كرّ وفرّ، على امتداد أشهر، خلال انتفاضة 17 فبراير، ما بين قوات الثوار وكتائب القذافي. وشهدت المنطقة طيلة سنة 2012 والنصف الأول من سنة 2013، استقرارًا نسبيًا مع السماح بعودة تصدير النفط إلى معدّلاته السابقة، غير أنّ هذا الاستقرار لم يدم طويلا، فقد قاد إبراهيم الجضران، المنحدر من قبيلة المغاربة المهيمنة على المنطقة بالاستيلاء على الموانئ النفطية في المنطقة ومنع التصدير منها، أكثر من عامين[2]، فكّرت الحكومة في استخدام القوة كان بعض أعضاء المؤتمر الوطني، لاسيما أولئك المرتبطين بمصراتة والجماعات الإسلامية يفضلون ذلك؛ أما الآخرون بمن فيهم رئيس الحكومة علي زيدان، كانوا يفضلون التعاون مع الجضران. دفعت الأحداث مليشيات مصراتة الموالية للمؤتمر الوطني إلى حشد قواتها حينذاك، وهو ما دفع قوات حرس المنشآت النفطية بقيادة الجضران وغيرهم من المجموعات المسلّحة في برقة إلى الاحتشاد في الوادي الأحمر الذي يعتبره البرقاويون الحدود الغربية لإقليم برقة.

تمّ تحاشي تصعيد كبير يمكن أن يفيد تشكيل الصراع بوصفه صراعًا بين الأقاليم، حيث إنّ مقاتلي مصراتة لم يعبروا الوادي الأحمر، إلا أنّ التهديد عاد للظهور عند نهاية 2014 عندما أطلقوا عملية شروق ليبيا، لاستعادة الموانئ النفطية من قبضة الجضران، غير أنّ العملية توقّفت بعد ثلاثة أشهر من القتال[3].

أفقد النزاع الحكومة ما لا يقلّ عن 30 مليار دولار من العائدات، وأوشك على إغراق البلاد في حرب أهلية بين إقليمي برقة وطرابلس، بسبب وقوع حوض سرت أو الهلال النفطي قرب خطوط التماس بين الإقليمين. ويمثّل امتداد الهلال النفطي غربًا إلى ما بعد ميناء السدرة في اتجاه بن جواد والوادي الأحمر، عامل نزاع بين المنادين بالفيدرالية في برقة والرافضين للفيدرالية في إقليم

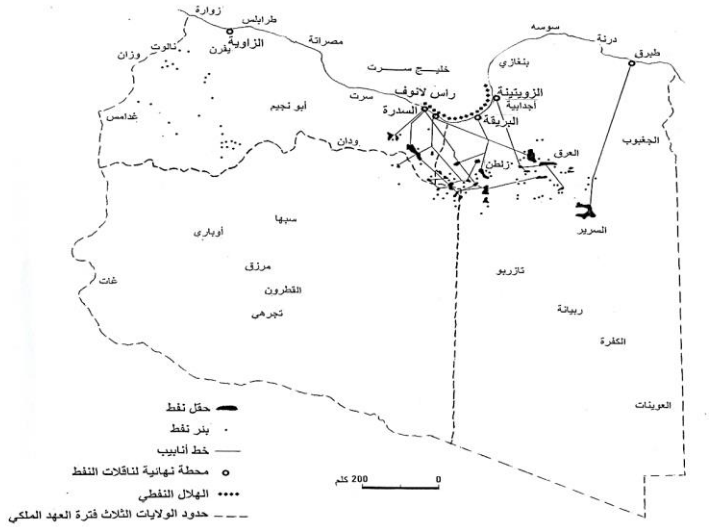
---

[1] الجائزة: الصراع على ثروات الطاقة الليبية، مرجع سبق ذكره، ص 3.
[2] معركة الهلال النفطي: صراع النفوذ ومسارات التشظي، مرجع سبق ذكره، ص 2.
[3] الجائزة: الصراع على ثروات الطاقة الليبية، مرجع سبق ذكره، ص 9-11.

طرابلس. فحدود برقة، بحسب التقسيم الإداري القائم على دستور 1951، تقف غرب أجدابيا، ولا تضمّ في نطاقها منشآت الهلال النفطي سوى الزويتينة والبريقة، غير أنّ المنادين بالفيدرالية يعتبرون الوادي الأحمر فاصلًا بين الإقليميين برقة وطرابلس، ما يعني أنّ جميع منشآت الهلال النفطي تقع ضمن الحدود الترابية لإقليم برقة.

الشكل رقم(3-1)

خريطة لتوزيع الحقول والموانئ النفطية وفقا للحدود الإدارية بين أقاليم ليبيا الثلاثة



وغنيّ عن القول إنّ ظاهرة الحساسية والتنافس دائمًا، ولعقود خَلَتْ، بين برقة وطرابلس، أشرنا في القسم الثاني من هذه الدراسة إلى النزاع الحدودي بين الإقليميين الذي حدث قبل السنوات الأولى من عهد النظام الملكي وأثنائها، بصرف النظر عن كون الخلافات التي نشبت حول الثروة النفطية بين الفرقاء الليبيين، عقب سقوط نظام القذافي أعطت زخمًا جديدًا للصراع.

من المهم أنْ نوضح، في هذا السياق، أنّ كثيرا من البرقاويين والفيدراليين كانوا رافضين لممارسات الجضران، لاسيما إغلاق الموانئ النفطية غير أنّ الحساسية الجهوية بين البرقاويين والطرابلسيين ومصراتة تحديدًا، جعلت الكثير من البرقاويين يقفون مع قوات الجضران في تصديها لمليشيات مصراتة لمنع مصراتة من اجتياح إقليم برقة. ويمكن القول إنّ هذه المعارك قامت بإحياء الذاكرة السلبيّة لدى البرقاويين بخصوص الغزوات والحملات العسكرية التي ترسلها الحكومات المركزية بطرابلس إلى برقة، وذلك منذ العهد التركي والإيطالي وصولًا إلى عهد نظام القذافي، حيث أرسل القذافي الرتل العسكري

الضخم في 19 مارس 2011 لاجتياح بنغازي والقضاء على الانتفاضة الشعبية في برقة.

قد يصح القول ما ذكره المنصف ونّاس بخصوص الأزمة الليبية التي يعيشها المجتمع الليبي، خلال مرحلة ما بعد 17 فبراير، إذ قال: "أفضت الأزمة عمليًا، إلى تفكيك توازن المجتمع، وإلى تدمير البنيات الاجتماعية والقبلية وخاصة إلى استحضار تاريخ مسكون بالتوترات والخلافات القبلية والجهوية وإلى إعادة إحياء جغرافيا الأحقاد والصراعات بين الفئات والجهات؛ فالمفارقة الأنثروبولوجية هي أنّ هذه الأزمة أعادت إنتاج ذاكرة دامية وتاريخ مأزوم وتوظيفهما في إدارة الصراع"[1].

وتواصلًا مع الأفكار السابقة، وقصد المزيد من التوضيح حول تصاعد النزوع الجهوي والمناطقي بعد إسقاط نظام القذافي وكرسه الانقسام السياسي، سوف نركّز هنا على شرعنة المحاصصة باعتباره عنصر توجيه وركيزة بناء بديلًا عن المركزية، ولأسباب ذات علاقة بارتفاع حدة التوترات الخاصة بإشكالية توزيع الموارد والنفوذ التي يدور حولها الصراع الحقيقي في ليبيا، بحكم أنّ التفرّد في مركزية القرار السياسي وإدارة الموارد سوف ينتج حروبًا عديدة ويوسّع حالات الانقسام. وهذا ما سوف نتناوله بالبحث في ما يلي:

المحاصصة الجهوية بديلًا عن المركزية:

تشير أغلب المفاهيم وقواميس اللغة التي تناولت المحاصصة بأنها، عملية تقسيم الكل على الجزء، أي تقسيم ذلك الكل على أجزاء وإلى مكونات. وبهذا فهي في العمل السياسي تُعرّف على أنها توزيع تلك المناصب ما بين المكونات والقوى السياسية المشتركة في تلك العملية[2].

في ليبيا، ظهرت تحديات تتعلق بالنزوع الجهوي والمحاصصة بكافة أشكالها، وهذا ما شاهدناه واضحًا وجليًا، ومنذ الشروع في النقاش حول تشكيل

---

(1) الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، مرجع سبق ذكره، ص 9 – 10.

(2) علي مراد كاظم، حسين باسم عبدالأمير، الآثار السياسية للمحاصصة في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد 55، ديسمبر 2018، ص 157.

الحكومة المؤقتة. كان لسان حال الطرابلسيين الدعوة إلى إسناد رئاسة الحكومة إلى شخصية من طرابلس، انظر الجدول رقم (3-2). لذلك، فعند اختيار رئيس الحكومة، واجه محمود جبريل رئيس حزب التحالف عوض البرعصي مرشح حزب العدالة والبناء، ومصطفى أبوشاقور الذي حظي بدعم الجبهة. لم ينجح مرشح العدالة والبناء في الجولة الأولى، ويرى محمد الزروق، عضو المؤتمر الوطني عن العدالة والبناء، أن العامل الجهوي هو الذي أخرج البرعصي من سباق التنافس، ذلك أن الأعضاء التابعين لتيار الإسلام السياسي من إقليم طرابلس استكثروا على برقة أن تفوز برئاسة المؤتمر ورئاسة الحكومة، مع إدراكهم أن عوض البرعصي هو الأفضل، فأبوشاقور ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي، على خلاف محمود جبريل، فكان أن فاز أبوشاقور بأصوات العدالة والبناء.

وقع خلاف بين حزب العدالة والبناء ومصطفى أبوشاقور على خلفية تشكيل الحكومة، وكان الخلاف حول اشتراط الحزب المشاركة عبر مرشحين لعدد من الوزارات يرشحهم الحزب، فرفض أبوشاقور حكومة عليها العديد من التحفظات، فلم تقبل الكتل تمريرها، وعندما رفض أبوشاقور التنازل، تم إسقاطه وانتخب علي زيدان، بديلًا عنه، وكان تشكيله الحكومي أكثر اتساقًا وانسجامًا بالنسبة لأهم الكتل في المؤتمر الوطني[1].

وقد يصح القول، إن اختيار علي زيدان الذي ينحدر من إقليم فزان، مرده إلى أنه غير محسوب على أي من الحزبين المتنافسين في المؤتمر الوطني، العدالة والبناء والتحالف، وكذا على الإقليمين برقة وطرابلس.

---

[1] أحد عشر عامًا على ثورة 17 فبراير الليبية: المسارات، العثرات، المآلات، مرجع سبق ذكره، ص 55- 85 – 86.

جدول رقم (3-2)

رؤساء الحكومات الليبية المتعاقبة منذ بداية المرحلة الانتقالية في نوفمبر 2011

الاسم	فترة الحكم	الانتماء السياسي
عبدالرحيم الكيب	2011/11/23 – 2012/11/14	مستقل
علي زيدان	2012/11/14 2014/3/11	أسس حزب الوطن للتنمية والرفاة، وترشيح لانتخابات المؤتمر الوطني العام بوصفه مستقلا
عبدالله الثني	2014/3/11 – 2016/4/3	مستقل تولي رئاسة الحكومة بعد حجب المؤتمر الوطني العام الثقة عن رئيس الحكومة علي زيدان
أحمد معيتيق	2014/5/25 – 2014/6/9 حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم شرعية انتخابه رغم أدائه اليمين الدستورية	مستقل كلفه المؤتمر الوطني العام برئاسة الحكومة، ولكنه استقال بعد حكم أصدرته المحكمة الدستورية يقضي بـ عدم دستورية تعيينه، وقد واصل عبدالله الثني إدارة الحكومة الانتقالية
عمر الحاسي	2014/5/25 – 2016/3/31	في ظل الأزمة الدستورية والسياسية بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب الليبي، اختاره المؤتمر الوطني رئيسًا للحكومة، وقد بات حينها في البلاد حكومتان: الأولى في الشرق برئاسة الثني، والأخرى في الغرب برئاسة الحاسي

خليفة الغويل	2015/3/31 – 2016/4/1	مستقل سلّم الحكومة لفايز السراج بعد توقيع الاتفاق السياسي الليبي "الصخيرات"، وقد استمر عبدالله الثني المدعوم من مجلس النواب الليبي رئيسًا للحكومة في الشرق رافضًا تسليم الحكومة للسراج
حكومة الوفاق الوطني 2016 (وهي الحكومة التي انبثقت من الاتفاق السياسي بالصخيرات)		
فايز السراج	2016/4/5 – 2021/3/15	مستقل
حكومة انتقالية جرى اختيار رئيسها في ملتقى الحوار الوطني الليبي في جنيف		
عبدالحميد الدبيبة	2022/2/15 إلى الآن	مستقل
فتحي باشاغا	2022/2/10 إلى الآن	انتخبه مجلس النواب رئيسًا للحكومة الليبية، إلا أن عبدالحميد الدبيبة رفض تسليم السلطة إلى الحكومة بعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية

المصدر: ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، تحرير أحمد قاسم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2022، ص 19- 20.

كما جاءت الانتخابات البرلمانية والهيئة التأسيسية للدستور لتؤكد ذلك، حيث التقدم إلى الانتخابات على أساس الاختيار الفردي وبعيدًا عن شعارات الأحزاب، بينما ظلت القبلية والجهوية حاضرة في خدمة الجهويين والقبليين الذين وصل عدد منهم إلى البرلمان، وقد سبب عزوف الناس عن الأحزاب ولا سيما تلك المنتمية منها لتيار الإسلام السياسي الذي كره الليبيون ممارساته وحلفاءه من المليشيات والجماعات المتطرفة، والتي أوصلت البلاد إلى ما وصلت إليه[1].

---

[1] صالح السنوسي، القبلية تستبيح الوطن، الجزيرة نت، 10 مارس 2016، https://www.aljazeera.net

وعلى نحو مماثل، برزت المحاصصة الجهوية بشكل واضح وفقًا لاتفاق الصخيرات عام 2015، ضم المجلس الرئاسي ممثلين عن الأقاليم الليبية الثلاثة برقة وطرابلس وفزان، إلا أن ممثلي الإقليمين استقالوا من المجلس الرئاسي بعد انفراد فايز السراج بممارسة اختصاصات المجلس بشكل مطلق، الأمر الذي حدا بالكاتب والصحفي سالم العوكلي إلى وصف حكومة الوفاق بالقول "إنها حكومة يرأسها مجلس رئاسي جهوي أقصى كل أعضائه بشكل أو آخر من الشرق أو الجنوب وما عاد يمثل وفاقًا. مثلما حدث في مجلس قيادة الثورة، الذي بدأ بـ 12 عضوًا ممثلين عن ليبيا مؤقتًا، وانتهى بزعيم أوحد ومعه 4 أعضاء من جهة واحدة لا يهشون ولا ينشون" وفق قوله[1].

أما إذا انتقلنا إلى المحاصصة الجهوية التي جرت على خلفية اجتماعات اللجنة الاستشارية لملتقى الحوار السياسي في جينيف، بغرض تحديد آلية اختيار سلطة تنفيذية موحدة، وكانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قد أقرّت آلية معقدة نسبيًا، للترشح والتصويت تفاديًا للفشل في انتخاب قيادة للمرحلة الانتقالية، أو فوز فريق لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة التي توافق عليها أعضاء الملتقى المتمثلة في اختيار رئيس للمجلس الرئاسي من الشرق ونائبين له من الغرب والجنوب، ورئيس وزراء من الغرب.

ومن دون الدخول في التفاصيل، وبعد فرز الأصوات، تم الإعلان عن فوز القائمة الثانية، ليكون محمد المنفي رئيسًا للمجلس الرئاسي، وعبدالله اللافي وموسى الكوني نائبيه، وعبدالحميد الدبيبة رئيسًا للوزراء[2].

وخلاصة لما سبق ذكره، يمكن القول إن اقتراح الآلية المستخدمة لتعيين رئيس وزراء وسلطة ثلاثية؛ إذ يُعد المجلس الرئاسي ممثلًا عن كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة - من طرف بعثة الأمم المتحدة كونها وسيلة لإخراج ليبيا من حرب أهلية باتت ذات بعد دولي. والهدف كما هو معلوم إيجاد سلطة موحدة لإنهاء حالة الاقتتال والانقسام المستمر.

---

(1) سالم العوكلي، معزوفة باشاغا قرب الحرائق، بوابة الوسط، 30 يونيو، 2020، https://alwasat.ly/news

(2) محمد عبدالحفيظ الشيخ، الاتفاق السياسي الجديد... هل سيقود ليبيا إلى الاستقرار؟، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 95، ربيع 2021، ص 96.

ولكن، كما أشرنا سابقًا، وبعد ستة أشهر من انتخاب حكومة الوحدة الوطنية، بهدف توحيد المؤسسات الليبية المنقسمة شرقًا وغربًا، بدأت الخلافات بشأن سياسات الحكومة بعودة الانقسام. وقد بدا ذلك واضحًا في بيان لممثلي إقليم برقة في البرلمان والحكومة، احتجاجًا على ممارسات رئيس الوزراء عبدالحميد الدبيبة.

كانت مسألة رواتب الجيش الليبي في الشرق، من أبرز المسببات في تأزيم المشهد، إضافة إلى استياء مجلس النواب من رفض رئيس الوزراء الاستجابة لملاحظاته على الأداء الحكومي. ووفقًا لبيان صادر عن مسؤولون حكوميون ونواب ونشطاء سياسيون، يمثلون إقليم برقة، أن: رئاسة الحكومة الموحدة لم تلتزم بتنفيذ بنود الاتفاق السياسي والمبادئ الحاكمة لخريطة الطريق، من توحيد للمؤسسات والتوزيع العادل للمقدرات، والفرص بالطرق القانونية بين الأقاليم الليبية.

وأشار ممثلو برقة، الذين مثلهم النائب الأول لرئيس الحكومة والوزراء والوكلاء وعمداء البلديات، وبعض النواب في البرلمان، إلى أن "السلطة التنفيذية جاءت نتيجة خريطة طريق وضعت على أساس التوازن الجغرافي، لضمان عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص، لكنها لم ترتق إلى مستوى المسؤولية الوطنية والتاريخية، ووقعت في مسالك الإدارة الديكتاتورية الفردية والحسابات الشخصية وإضعاف العمل المؤسسي والتنفيذي".

وأضاف البيان، أن "الحكومة فشلت في إدارة الاختلاف السياسي، ووصل الأمر إلى إصدار الحكومة قرارات باسم مجلس الوزراء بشكل فردي، ومن دون العرض على مجلس الوزراء، وهناك قرارات صدرت بالتعدي على اختصاص بعض الوزراء، التي حددها القانون". وتابع أن "رئاسة الحكومة لم تلتزم بتحديد اختصاصات نواب رئيس الوزراء، مثلما نص عليه الاتفاق السياسي، مما أسهم في تعزيز فكرة المركزية الإدارية".

وطالب ممثلو برقة بــ " إعادة المؤسسات والوحدات الإدارية المركزية التي كانت في برقة، وتفعيل بنود الاتفاق السياسي كلها، بما يضمن حقوق الأقاليم في الدولة، بما فيها برقة".

واستهجن البيان ما وصفه بـ"تعنت رئيس الحكومة واحتفاظه بوزارة الدفاع، وعدم اتخاذه الإجراءات اللازمة لتسمية وزير في المنصب، والتصريحات الإعلامية غير المسؤولة لرئيس الحكومة، التي لا تخدم المصلحة العليا للوطن، بل تزيد الفرقة والشقاق بين أبنائه"[1].

وكشف نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية حسين القطراني، في تصريحات لقناة ليبيا الأحرار أن الميزانية لم تُعرض عليه أو على أغلب الوزراء، مشيرًا إلى أن رئيس الحكومة اكتفى بعرضها على أشخاص محدودين. وأفاد القطراني إلى أنه ليست هناك عدالة في التعيينات في الشركات والسفارات على أساس الأقاليم، داعيًا رئاسة الحكومة إلى اتخاذ كافة الإجراءات لمعالجة هذه المسائل حتى لا يضطروا لاتخاذ إجراءات تصعيدية وفق قوله، وطالب بفتح المقاصة الإلكترونية[2] وإعادة المؤسسات التي كانت قائمة في برقة، مشيرًا إلى أن إنشاء حكومة موازية في الشرق الليبي خيار قائم وقريب[3].

---

[1] زايد هدية، الحكومة الليبية الموحدة مهدده بالانقسام، اندبندت عربية، 13 اكتوبر 2021، https://www.independentarabia.com

[2] مع الانقسام السياسي والمؤسساتي في العام 2014، قرر المصرف المركزي في طرابلس إقفال المقاصة الإلكترونية على المصارف التجارية الواقعة شرق البلاد، والتي كانت خطوة بدوافع سياسية بحتة في تلك الفترة، الأمر الذي جعل الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة للجميع. على كلا الجانبين، تأثرت المصارف بإقفال المنظومة لكن الخسائر المالية كانت أكبر بكثير في المصارف الواقعة إدارتها في المنطقة الشرقية، في ظل عدم الاعتراف بأرصدتها من قبل المصرف المركزي بطرابلس. "حل أزمتي السيولة والمقاصة الإلكترونية.. رهين الحل السياسي"، صحيفة صدى، 13 سبتمبر 2022، https://sada.ly وقد ترتب على ذلك، بحسب قول الخبير الاقتصادي إدريس الشريف عبر صفحته على فيسبوك؛ عدم إمكانية إجراء أي تحويلات مالية بين فرعي المصرف المركزي في طرابلس وبنغازي، وعدم قدرة المصارف التجارية في المنطقة الشرقية على نقل أرصدتها أو إجراء تحويلات لمركزي طرابلس، خصوصًا فيما يخص شراء العملة الأجنبية للاستخدامات المختلفة، والتي يسيطر عليها مركزي طرابلس الذي تتدفق إليه إيرادات النفط.
إدريس الشريف، لماذا المطالبة بالتوزيع العادل للثروة، 22 يونيو 2020، https://www.facebook.com/profile.php?id=100011778763904
وعلى الرغم من بوادر الانفراجة السياسية، وما صاحبها من وعود بفتح المقاصة المصرفية بين المصرفين في المنطقتين الغربية والشرقية، لم يخرج القرار المعلن المتعلق بالمقاصة من دائرة التعهدات والتصريحات حتى الآن.

[3] القطراني للأحرار: إنشاء حكومة في الشرق خيار قائم وقريب، قناة ليبيا الأحرار، 11 أكتوبر 2020، https://libyaalahrar.tv

وفي ذات السـياق، اعتبر محمد العباني عضـو مجلس النواب عن إقليم طرابلس، في تصـريحات للجزيرة نت: أن الدبيبة منح وعودًا كثيرة وفي مساع لتحظى حكومته بثقة البرلمان، لكنه لم يكن عند وعوده التي قطعها أمام الليبيين.

وقال العباني "لا اتفق مع من يطلق مصـطلح حكومة الوحدة الوطنية على حكومة الدبيبة، وسبق لي وصفها في جلسة منح الثقة بأنها حكومة محاصصة محلية أسست على تقسيم مناطقي بغيض...". وأكد العباني أن "مطالب المنطقة الشـرقية تسـتند إلى وعود سـابقة لم تُنجز، إضـافة إلى أن النظام المركزي الضـعيف والقانون رقم 59 بشـأن الإدارة المحلية جعل الدبيبة يركز في إدارته على العاصـمة طرابلس، مشـيرًا إلى أن أفعال الدبيبه نتج عنها شـعور بالتهميش"[1].

كما اشـتد الخلاف بشـأن المناصـب السـيادية، وإعادة تسـمية شـاغلي تلك المناصـب المسـتحوذ عليها من إقليم طرابلس وتمكين أشـخاص بعينهم منذ فترة طويلة، رغم ارتكابهم مخالفات وتجاوزات عديدة وكبيرة. وفي ضـوء هذا الاعتبار، تشـكل المادة 15 من اتفاق الصـخيرات المحور الأسـاسـي في المفاوضـات التي أجريت بين وفدي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وتنص المادة 15 من اتفاق الصـخيرات أن مجلس النواب يقوم بالتشـاور مع مجلس الدولة بهدف التوصل إلى توافق حول شاغلي المناصب السيادية.

ويشكل توافق مجلس النواب والدولة على الآلية الخاصة باختيار المناصب السيادية الخطوة الأهم في هذا المسار، التي يشكل بعضها حساسية كبيرة وأهمية خاصـة ليس فقط للأطراف المحلية في ليبيا، بل حتى لبعض الأطراف التي لها مصالح اقتصادية ضخمة في البلاد، مثل محافظ المصرف المركزي.

وكانت اللبنة الأولى لترسـيم هذا الاتفاق بدأت في الاجتماعات التي شـهدتها مدينة بوزنيقة المغربية في يناير 2022، بين وفدي البرلمان والمجلس الأعلى للدولة، التي تم التوصل فيها إلى اتفاق على توزيع المناصب السيادية على أقاليم البلاد الثلاثة، لكن دون تسمية شاغلي المناصب.

---

[1] محمود رفيدة، مخاوف من تفجير الانتخابات.. خلافات الدبيبة وممثلي حكومته شـرقي ليبيا تتصاعد، الجزيرة نت، 4 نوفمبر 2021 https://www.aljazeera.net

وبحسب هذا الاتفاق، منح إقليم برقة منصب محافظ مصرف ليبيا المركزي وهيئة الرقابة الإدارية، وإقليم طرابلس، حصل على مناصب المفوضية العليا للانتخابات والنائب العام وديوان المحاسبة، أما إقليم فزان فتم منحه منصبي رئيس هيئة مكافحة الفساد ورئيس المحكمة العليا. ولقد لقي الاتفاق بين وفدي مجلس النواب والدولة حول تقسيم المناصب السيادية على أساس جهوي اعتراضًا من أطراف كثيرة في البلاد حتى داخل مجلسي النواب والدولة مفاده: أن تغليب المعيار الجغرافي يرسخ مبدأ المحاصصة هو أمر مخالف لأحكام الاتفاق السياسي المنصوص عليها في المادة الثامنة في ديباجته ومخالفة للإعلان الدستوري، فضلا عن ضرورة خضوع المناصب السيادية وتعيين شاغليها وفق معايير الكفاءة والنزاهة والمهنية بالدرجة الأولى دون المساس بمبدأ المساواة[1]. كما لا يتفق عديد من الباحثين ممن تناولوا بالبحث والنقاش مسألة المحاصصة الجهوية، فمن بينهم أستاذ العلوم السياسية في جامعة بنغازي صالح السنوسي، من جهة طبيعة وخطورة التوجه نحو المحاصصة الجهوية على وجود الدولة باعتبارها مؤسسة قانونية وسياسية تدير إقليمًا جغرافيًا وكتلة سكانية معترف بها كشخص من أشخاص القانون الدولي. ولهذا، اعتبر صالح السنوسي أن المحاصصة في هذه الوظائف تعني:

أولًا: اعتراف صريح سيكون لاحقًا مدسترًا بأن الوظيفة العامة هى غنيمة يتم توزيعها كونها أسهمًا بين المناطق والقبائل والجهات، لأن معيار شغل أي من هذه الوظائف هو انتماء من يشغلها إلى أحد هذه المسميات، ولا معنى للقول بأنه سيتم اختيار الكفء بين المنتمين لهذه القبيلة أو تلك المنطقة، لأنه لولا انتمائه ما كان للكفاءة وحدها أن تضعه في هذه الوظيفة.

ثانيًا: المحاصصة الوظيفية تكون بالضرورة على حساب المصلحة العامة وهو المفهوم الذي قامت على أساسه فكرة الدولة وهو الذي يبرر أفعالها وتصرفاتها.

ثالثًا: الوظائف التي تم تقاسمها وظيفيًا تمثل مؤسسات خدمة عامة تقوم على التعيين وليس الانتخاب، وليس لها طابع سياسي.

---

[1] أول خطوة في مارثون المناصب السيادية في ليبيا بعد اتفاق بوزنيقة، صحيفة العرب، 7 فبراير 2023، https://alarab.co.uk

ويحاجج صالح السنوسي قائلًا: وإذا سلمنا بأن القصد من وراء المحاصصة هو خدمة المصالح غير الشرعية لعصبة من العصبيات فهذا يعني الاعتراف بعدم ضرورة المصلحة العامة، وبالتالي تقويض أساس وجود الدولة كونها مرجعية أخلاقية عليا خارج المصلحة الأنانية المدمرة للمجتمع العمراني والنسيج الاجتماعي لأنها تجذر وتجسد العصبية القبلية والجهوية على حساب مفهوم المواطنة والاندماج الاجتماعي[1].

وثمة نقطة أخرى مهمة، لا بد من الإشارة إليها، وهى الخوف من أن تسبب المحاصصة واقتسام المناصب على أساس جهوي خلال المرحلة الانتقالية في تعزيز الانقسام والاقتتال، لا سيما وأن التعصب القبلي أو الجهوي في ليبيا ليس بالأمر الجديد وإن اشتدت آثاره وتداعياته في مرحلة ما بعد انتفاضة 17 فبراير.

ب ـ أزمة تقاسم الإيرادات النفطية:

يُعد قطاع النفط أهم قطاع في الاقتصاد الليبي، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط بشكل شبه كلي في تسيير النشاط الاقتصادي، إذ يشكل نحو 63% من هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم صادراته بما لا يقل عن 96% من إجمالي الصادرات الكلية للبلاد، ثم إن إيراداته تساهم بما يقارب عن 90% من إجمالي الإيرادات العامة[2].

ورغم الثروة النفطية مع قلة عدد السكان فقد شابها عدم العدالة في توزيعها، حيث تم إنفاق ماليات كثيرة على مغامرات نظام القذافي في بلدان أفريقية ولاتينية وشراء السلاح إلى جانب دفع التعويضات الضخمة، مع اتهام النظام بتدبير حوادث إرهابية منها تحطم الطائرة لوكربي والمعونات والقروض التي لا يتم ردها.

والنتيجة بلوغ نسبة البطالة نحو 15% ووقوع ثلث السكان تحت خط الفقر حسب بيانات منظمات دولية، والشكوى من ضعف مستوى الخدمات في الأقاليم مع تركز الاهتمام على العاصمة طرابلس، مما كان له أثره في ثورة غالبية

---

[1] صالح السنوسي، المحاصصة الوظيفية عصر ما قبل الدولة، بوابة الوسط، 21 يناير 2021، https://alwasat.ly/news
[2] المؤشر، العدد 15، مارس 2024، المركز الليبي لبناء المؤشرات، ص 28.

المدن الليبية ضد النظام نتيجة ما تعانيه من حرمان طويل من الخدمات الأساسية رغم ما تشاهده من بذخ الأسرة الحاكمة وإغداقها على دول أخرى[1]، والأكثر من هذا كله، استغله نظام القذافي على مدار أربعة عقود في تعميق اختلال القدرة عبر نسج شبكات زبائنية تتصارع على الولاء له، سواء القبلية أو الجهوية، تتوق إلى كسر تلك الاستبدادية التي لا تتفق مع طبيعة بنية المجتمع الليبي. وعلى ذلك، لم يكن غريبًا أن تصطبغ الانتفاضة الليبية بصبغة مناطقية وجهوية في بدايتها رغم طابعها المدني الظاهر ؛ فهي لم تكن مجرد اعتراض على الاستبداد وسوء العدالة التوزيعية تجاه برقة مقارنة بطرابلس، بل كشفت مساراتها عن محاولة لحيازة مصادر القوة في الدولة[2]، وبالتالي انعكس صراع الموارد على مرحلة ما بعد 17 فبراير، حيث بدا أن الشرق يرغب في الموازنة بين ما يملكه من موارد وما يمكن أن يخصص له من ميزانية الدولة مقارنة بالغرب، وخاصة أن المرحلة الانتقالية شهدت اتهامات بالفساد وإهدار الموارد المالية للحكومات المتعاقبة في طرابلس. ومن هنا شهد قطاع النفط في ليبيا خلال السنوات الماضية عدة إغلاقات للعديد من الحقول والموانئ، من قبل مجموعات مدنية وعسكرية تحت عناوين مختلفة، وعلى رأسها التقاسم العادل للإيرادات.

وللتكرار بقصد التأكيد، ينحصر الحديث عن الصراع في ليبيا بين برقة وطرابلس، وتبقى فزان منسية رغم كونها منطقة إستراتيجية للغاية وما تحويه من ثروات معدنية أو نفطية، فضلًا عن المخزون الهائل من المياه الجوفية التي تُعد المصدر الرئيسي للمياه النقية بالنسبة لغالبية سكان ليبيا، كما تشكل رهانًا رئيسيًا في الصراعات على النفوذ والموارد، وبالتالي فهي تخلق الاتزان أحيانًا أو ترجح الكفة لصالح إقليم على أخر، وقياسًا على أحداث سابقة كما سبق أن وضحنا.

على أي حال، يعاني الجنوب من التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي لعقود طويلة، إذ لم تلتفت الحكومات المتعاقبة للإقليم الذي يعاني من تهميش وحرمان وفقدان ابسط سبل الحياة، وتواجه مدن الجنوب اليوم أوضاعًا معيشية

---

[1] النفط عماد الاقتصاد الليبي،الجزيرة نت، 16 مارس 2011، https://www.aljazeera.net
[2] أبعاد تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، مرجع سبق ذكره، ص 67- 68.

صعبة وتحديات خطيرة بسبب انعدام الوقود وغاز الطهي وشح المياه الصالحة للشرب ونقص الأدوية وتردي الاتصالات وانهيار البنية التحتية وتعطل معظم الخدمات وتفاقم معدلات الفقر والبطالة، وتناولت دراسة استقصائية لسلسلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع "مسح الأسلحة الصغيرة" الصادر في نوفمبر 2022، وتوصلت الدراسة إلى خلاصات صادمة من خلال المستجوبين مفادها، أن القاطنين في جنوب ليبيا، أقل رضًا عن حياتهم بشكل ملحوظ، من حيث توفر ما يكفي من السلع الغذائية وعدم العثور على سكن والحصول على المياه النظيفة، وتنامي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود وغيرها من تحديات الحوكمة[1]. وسبق واشتكى مشايخ وأعيان فزان، من تعرض مدن الجنوب الليبي لـــ "التجويع والإقصاء والتهميش" على أيدي الحكومات المتعاقبة، محذرين من تعرض المنطقة إلى "تغيير ديموغرافي ممنهج"، وأمام المعاناة التي يتحدثون عنها منذ سنوات، سبق وطلب مشايخ وأعيان ومسؤولون في الحكومة والبرلمان بـ "التوزيع العادل للثروات"[2].

وعودة إلى جوهر الموضوع الأساسي، المتعلق بـــ التوزيع العادل للثروات، ثمة ما ينبغي التنويه إليه أنه مع تعثر الخروج من المرحلة الانتقالية واستمرار الخلاف بشأن الانتخابات، دخل الليبيون في مشكلة أخرى، عندما تصدر موضوع إدارة الثروة النفطية واقتسامها الجدل السياسي بين الكيانات المختلفة، في ظل غياب نسق دستوري ينظم مع الموارد النفطية. ولتنظيم أطر التعامل على الثروة النفطية، ذهبت الأطراف المختلفة إلى تكوين كيانات إدارية ومالية للرقابة على الإيرادات والنفقات العامة، فعلى ما يقرب من عام، صدرت ثلاثة قرارات إدارة قطاع النفط والغاز وتوزيع إيراداته والإشراف عليه. أصدرت حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم 790، سبتمبر 2022، لإنشاء "المجلس الأعلى لشؤون الطاقة"[3].

---

(1) عبدالرحمن أميني، دراسة: التهميش قد يدفع بشباب الجنوب إلى حضن الإرهاب، بوابة الوسط، 18 نوفمبر 2022، https://alwasat.ly/news/libya

(2) الجنوب الليبي يشتكي للبعثة الأممية، التهميش والإهمال، الخليج بوست، 4 أغسطس 2020، https://alkhaleejpost.com

(3) خيري عمر، ليبيا في جولة صراع على الثروة، العربي الجديد، 24 يونيو 2023، https://www.alaraby.co.uk

وكان عقيلة صالح رئيس مجلس النواب أعلن في مايو 2023 عن تشكيل لجنة لإعادة هيكلة توزيع الميزانية. وطالب صالح بأن "تودع النسبة الأولى في حسابات المالية المفتوحة لدى مصرف ليبيا المركزي في طرابلس، وتودع النسبة الثانية في الحسابات المالية المفتوحة لدى مصرف ليبيا المركزي بنغازي، على أن تتم عملية الإيداع والتحويل باستقطاع هذه النسب مباشرة من إيرادات ومبيعات النفط والغاز".

ووفقًا للإعلان يترأس اللجنة رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، بالإضافة إلى عضوين مندوبين اثنين من غرب وشرق البلاد عن فرعي المصرف المركزي وديوان المحاسبة والرقابة الإدارية[1]. وفي إحاطته أمام مجلس الأمن في فبراير 2023، قال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة عبدالله باتيلي، إن "إدارة موارد البلاد تُعد مصدر قلق كبير لجميع الليبيين". مؤكدًا "ضرورة معالجة استخدام موارد ليبيا والحاجة إلى وضع آلية يمتلك زمامها الليبيون، بحيث تضمن إدارة عائدات النفط بطريقة شفافة وعادلة"[2].

كنّا قد تطرقنا في السابق، إلى منع قائد الجيش الليبي المشير حفتر، بشكل متكرر صادرات النفط للضغط على حكومة طرابلس. وفي يوليو 2023 هدد المشير حفتر باتخاذ إجراء عسكري إذا لم يتم إنشاء "لجنة مالية عليا" للإشراف على توزيع عائدات النفط بحلول نهاية أغسطس 2023، بالفعل بعد ثلاثة أيام قررت سلطات طرابلس، إنشاء اللجنة المالية العليا التي طلبها المشير حفتر، وتضم الهيئة الجديدة أعضاء من المؤسسات الليبية الرئيسية، بما في ذلك مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الدبيبة، لكنها حتى الآن لا يوجد لها أي مخرجات فعلية على أرض الواقع[3].

---

[1] الصراع على إيرادات النفط يعود إلى الواجهة بين الأضداد في ليبيا، صحيفة العرب، 25 مايو 2023، https://alarab.co.uk/

[2] عودة الجدل حول توزيع الثروة في ليبيا، صحيفة العرب، 14 مايو 2023، https://alarab.co.uk

[3] السنوسي بسيكري، ليبيا: المسار السياسي بعد تولي عبدالله باتيلي رئاسة البعثة الأممية لتسوية الأزمة، مركز الجزيرة للدراسات، 29 نوفمبر 2023، https://studies.aljazeera.net/ar

التحدي الرئيس لموضـــوع توزيع عوائد النفط وإنفاقها بشـــكل يحقق العدالة التوزيعية بين أقاليم ليبيا الثلاثة هو عدم وجود آلية واضـــحة للتعامل المالي في مثل هذه الحالة، وفضـــلًا عن القيود القانونية والسـياسـية لتوزيع الثروة، تعاني ليبيا من اختلاف التوزيع الجغرافي للموارد وكثافة السـكان. ولذلك، لا تبدو السـيطرة المكانية والمحلية مؤشـرًا على تقدير الحصـــة المقتطعة لأي من الحكومتين، وهو ما يتطلب معايير محايدة لنصـيب الفرد من الدخل الوطني، مصـحوبًا بهيئة رقابية قوية[1]. ولعل من المناسـب هنا أن نسـتحضـر ما ذكره الخبير النفطي الليبي محمد أحمد الشحاتي في حديثه لـــــ "العربي الجديد" أن أجهزة الدولة تنشر تقارير شهرية أحادية لم تمر على أي مراجع محاسبي محايد لاعتماد نتائجها، واصـفًا إياها بتقارير إفصـاح ولكنها تفتقد الرقابة. مضـيفًا أن التقارير تهدف إلى توضـيح وتأكيد نزاهة الأجهزة المصـدرة لها، إلا أنها في الوقت نفســه أماطت اللثام عن انحرف غير مسـبوق في منهجية توزيع العوائد النفطية نتيجة للقرارات الارتجالية التي لا تتبع أي نمط تخطيطي.

وفي مداخله للخبير النفطي محمد الشـحاتي لـــــ "وكالة الاناضـول" حول تصـاعد أزمة أزمه تقاسـم عوائد النفط، يقول الشـحاتي، إن "توزيع الإيرادات النفطية عملية اقتصـادية محاسـبية دقيقة يكتنفها العديد من الحسـابات الرشـيدة، التي لا تقوم بها إلا مؤسـســـات قانونية محايدة، وأهم ركن في عملية التوزيع يتمثل في وضع موازنة حكومية، يتم اعتمادها من سلطة تشريعية منتخبة".

ولفت الشـــحاتي إلى أنه في ظل عدم وجود خطة تنموية واضـــحة وموافق عليها من السلطات التشريعية فإن عمليات توظيف وتخصيص الأموال تفتقد إلى البوصلة، وتتسبب في وضع لا توازني فيما يخص توزيع العائدات النفطية، ما يزيد من السخط الشعبي.

وردًا على سؤال للأناضول عن البدائل الممكنة لتوزيع الإيرادات النفطية في حالة عدم اعتماد تشـريعات، قال الشـحاتي، لا أظن أن هناك بدائل، فالتشـريعات الموجودة غير كافية لوضـــع ركائز توزيع مقبول في حال الالتزام بها من السـلطات التنفيذية، لحين اسـتكمال العملية السـياسـية، ولكن انقسـام المؤسـسـات

[1] ليبيا في جولة صراع على الثروة، مرجع سبق ذكره.

وعدم الرشـــد في الانفاق الحكومي لن يقود ســوى إلى مزيد من الهدر في التوزيع[1].

وعلى ذلك، شن الرئيس السابق للمؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله، هجومًا حادًا على محافظ مصــرف ليبيا المركزي الصـــديق الكبير، في مقطع فيديو نشـرته صـفحة المؤسـسـة الوطنية للنفط على موقع فيسـبوك، حول دقة البيانات والأرقام المعلنة عن الإيرادات النفطية وأوجه صــرف تلك الإيرادات، متهمًا الصـديق الكبير بصـرف عوائد النفط لمن وصـفهم بـــ "الديناصـورات والقطط السمان". وفي هذا الصدد تساءل مصطفى صنع الله: "أين ذهبت 186 مليارًا من إيرادات النفط خلال الســنوات الأخيرة التي أحيلت إلى المصــرف المركزي؟"[2].

وتوصـل تحقيق اسـتقصـائي، أجرته منظمة "ذا سـنتري" وهى منظمة دولية غير حكومية. ورصـد ما وصـفته بـــ "الكليبتوقراطية"، أي حكم اللصـوص، وقالت أن هناك طفرة ســريعة في الفســاد والنهب والجريمة المنظمة، على يد الطبقة الحاكمة، الأمر الذي يهدد بقاء المؤسسات الحيوية في البلاد، بما في ذلك قطاع النفط الحيوي. وحذر التحقيق من العودة إلى الصراع المسلح كونه احتمالًا أو مؤشـرًا واضـحًا إذا لم تتخذ سـياسـات دولية أكثر حزمًا. وجاء في التحقيق المطول لــ "ذا سنتري": أن مصرف ليبيا المركزي أصبح في حد ذاته مركزًا حاسمًا للسلطة السياسية، وتنتعش الأنشطة غير القانونية في ليبيا في جزء منها بسـبب الطبيعة المختلة للقطاع المصـرفي، إذ يحدد من يتلقى أموال الدولة. وفي بعض الأحيان، يجري تقاسـم الامتيازات الاقتصـادية بين الفصـائل السـياسـية المتنافسة ضمنيا من قبل المصرف المركزي في طرابلس، الذي يقوده الصديق الكبير منذ تعيينه في العام 2011[3]، حيث تحول محافظ ليبيا المركزي إلى رقم صعب في المشهد السياسي الليبي، إذ تغير الكثير من المسؤولين في البلاد سواء

---

[1] تقرير، تصـاعد أزمة تقاسـم ثروة النفط في ليبيا: الخلفيات والتداعيات، 11 يوليو 2023، https://www.aa.com.tr/ar

[2] مقطع فيـديو نشــرتـه صـــفحـة المؤســســة الوطنيـة للنفط، 29 نوفمبر 2020. https://www.facebook.com/watch/?v=306152050536407

[3] منظمة دولية: انتعاش الكلبتوقراطية، بالفســاد والجريمة المنظمة في ليبيا، ترجمة هبة هشام، صحيفة الوسط، العدد 416، 9 نوفمبر 2023، ص 5.

على مستوى رؤوس الدولة الليبية المنقسمة، أو على صعيد رؤساء ومديري مؤسسات وشركات حيوية في البلاد وكان آخرهم الرئيس السابق، للمؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله، لكن بقى الصديق الكبير على رأس المصرف المركزي للمؤسسة المالية الليبية الأهم على الإطلاق[1].

وبغض النظر عن تعثر المسار السياسي في غياب توافق حول شكل الدولة ونظام الحكم، يبقى موضوع التوزيع العادل للنفوذ والموارد بين الأقاليم الليبية الثلاثة، هو العامل المحفز لوحدة البلاد أو عاملًا لتقسيمها

تعاني ليبيا تاريخيًا من غياب الحوكمة ومبادئها، أبرزها المساءلة والشفافية، إذ تشير معظم التقارير الدولية إلى تدني عدد كبير من مؤشراتها في ليبيا مقارنة بدول أخرى. وبعد عام 2011، ونتيجة غياب الاستقرار السياسي والرؤية الواضحة في بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية، غاب عدد كبير من مؤشرات الحوكمة ؛ إذ تسبب الصراع والانقسام السياسي بعد عام 2014 بانقسام حكومي ومؤسساتي، لتمثل حالة من الفوضى، إضافة إلى استشراء الفساد بمستوياته كافة. وتشير تقارير البنك الدولي السنوية إلى تدني مؤشرات الحوكمة وتطبيقاتها في ليبيا، ومن أبرز مظاهر فشل الحوكمة في ليبيا؛ عجز السلطة عن التحكم في الحيز الجغرافي، وفشل الإدارة العامة في إدارة المؤسسات العامة، فضلًا عن الإخفاق في تطبيق اللامركزية[2].

وتشير البيانات المتاحة إلى وجود عدد كبير من الشواهد على فشل الدولة الليبية، يمكن الاستشهاد بالمؤشرات التي تصدرها العديد من المنظمات، كتصنيف الأمم المتحدة للتنمية البشرية في العالم 2019، الذي تقع فيه ليبيا ضمن المرتبة 119 من أصل 189 دولة إضافة إلى مؤشر الشفافية الدولي الذي يضع ليبيا في مرتبة سيئة للغاية، بسبب ارتفاع مستويات الفساد التي تعتبر الأعلى في العالم، فبحسب "تصنيف ممارسة الأعمال" التابع للبنك الدولي سنة

(1) مستقبل الانتخابات في ليبيا بعد إقرار قانون الانتخابات من البرلمان، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 16 نوفمبر 2023، https://lcsms.info

(2) دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا، الجزء الثالث، الإسكوا، منظمة الأمم المتحدة، 2020، ص 55- 56.

2018، جاءت ليبيا في المرتبة 186 من أصـل 190 دولـة، مما يجعلها من أكثر الدول فسادًا في العالم.

جدول رقم (3-3) ترتيب ليبيا في مؤشر مدركات الفساد عن الأعوام (2011 – 2023)

السنة	الترتيب	عدد الدول الخاضعة للترتيب
2011	168	183
2012	160	176
2013	172	177
2014	166	175
2015	161	175
2016	170	176
2017	171	180
2018	170	180
2019	168	180
2020	173	180
2021	172	180
2022	171	180
2023	170	180

المصدر: من إعداد المؤلف.

على أرض الواقع، انعكس فشـــل الدولـة على جميع مظـاهر الحيـاة اليوميـة بالنسـبة للمواطنين، فتقرير منظمة الأمم المتحدة الصـادر عام 2017 يشـير إلى حاجة 1.3 مليون إنســان في ليبيا لمســاعدات إنســانية، بالإضــافة إلى مشــاكل متعلقة بالجانب الخدمي كالماء والكهرباء والمرافق الصحية وغيرها[1].

[1] مقاربة بنيوية تاريخية لأسباب فشل الدولة الليبية، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، ص 11- 12، https://lcsms.info

الخاتمة

تظافرت عدة عوامل أسهمت في ترسخ الجهوية في ليبيا، تأثرت بعضها ببعض وتراكمت..

في القسم الأول من الكتاب تعرضّنا إلى تجذر فكرة اللامركزية في فترة ما قبل الاستقلال التي لها امتدادت عبر مراحل تاريخية مختلفة، حيث تداولت على ليبيا عدّة بلدان أجنبيّة قويّة غايتها السيطرة على موقعها الاستراتيجي، فعديدة هي الدول التي غزت ليبيا منذ ما قبل العصور التاريخية. وكان اتساع رقعة الأرض الليبية وطبيعتها الصحراوية وصعوبة الوصول والاتصال بين أقاليمها وقلة عدد سكانها وكثافته أدت جميعها إلى عدم قيام سلطة مركزية قوية فيها، مما أتاح للغزاة السيطرة عليها لكن بصورة انقسامية، من هذا القبيل ما تم للإغريق والفنيقيين حينما استوطنوا برقة طرابلس مرورا بالرومان والبيزنطيين. وحتى في العهد الإسلامي نجد أن هذه الصورة الانقسامية لم تتغير كثيرًا. وإذ تتبعنا تجذر هذه الظاهرة الانقسامية بين الأقاليم الليبية سنجد أنها ترافق تاريخ ليبيا في العهد العثماني وأثناء الاحتلال الإيطالي وخلال عهد الإدارة البريطانية والفرنسية. وكثيرًا ما استغلت القوى الخارجية هذه الثنائية الأقاليمية، لإضعاف ليبيا والسيطرة عليها، أو على الأقل على جزء منها.

وبغية الوقوف على المسألة الجهوية وخلفياتها التاريخية تتبّعنا في هذا الكتاب المسار التاريخي لتجذر فكرة اللامركزية في فترة ما قبل الاستقلال 1951، التي تنطلق من بداية فترة الحكم العثماني لليبيا عام 1550، حيث كان لهذا العامل دور في تشكيل المجال الترابي الليبي. وقد اقتصر النفوذ العثماني على المدن الساحليّة لليبيا، مثل بنغازي، التي كانت السيطرة عليها مؤقّتة، وطرابلس بحكم أهميّة موقعها التجاري، وتركوا إدارة الأقاليم الداخلية للزعماء المحليين. وقد نجح القرمانليون خلال فترة حكمهم لطرابلس من تحويلها إلى ولاية مستقلة، لا ترتبط بالدولة العثمانية إلا من الناحية الشكلية. وقياسًا بفترة العهد العثماني الأوّل سعى القرمانليون إلى مدً نفوذهم في برقة، فقد تمكن بعض الباشوات من إخضاع المجموعات النابذة وإجبارها على طاعة السلطة، أما فزان التي كانت

تحكمها أسـرة أولاد محمد، فلم تتمكن السـلطة المركزية في طرابلس من بسـط نفوذها عليها بشكل رسمي إلا بعد قضاء يوسف باشا القرمانلي على أسرة أولاد محمد (بعد قرابة 262 عامًا) من حكمها لإقليم فزان. لكّن الضـعف الذي شـهدته الدولة بسـبب الصـراع على السلطة وتنامي التوسـع الغربي نحو حوض البحر المتوسـط الذي حرم الأسـرة القرمانلية أهم مصـادر ثروتها المتأتية من النشـاط البحري وتجارة الرقيق دفع باشوات طرابلس لفرض المزيد من الضرائب على السـكان، فاجتاحت البلاد انتفاضـات عارمة أدّت إلى الإطاحة بحكم الأسـرة القرمانلية ورجوع البلاد إلى الحكم العثماني المباشر فيما سمي "العهد العثماني الثاني" محاولين هذه المرة بناء سلطة مركزية قوية مقابل تفكيك سلطة الزعماء المحليين بهدف حماية مصالحها والدفاع عنها.

فشلت الدولة العثمانية في محاولة بناء دولة مركزية قوية نظرًا إلى صعوبة إخضـاع الصفوف القبلية القوية، حيث ظلت برقة وفزان خارج مشروع الدولة. وبالتالي فإنّ سيادة الدولة العثمانية بدأت تتلاشـى، ذلك أن المقاومة لسيادة الدولة ظلت قائمة في الدواخل. فضـلًا عن ظهور الحركة السـنوسـية في كل من برقة وفزّان التي نجحت في توحيد القبائل وكسب ولاء المشايخ والأعيان.

ولابد من الإشـارة هنا أن العهد العثماني الأول تزامن مع قيام دولة أولاد محمد في فزان، في حين وافق العهد العثماني الثاني قيام الحركة السـنوسـية في برقة وفزان، التي أعلنت عن حكومتها رسـميًا أول مرة بعد انسـحاب العثمانيين وتوقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا في عام 1912.

وبمجرّد انتهاء الحكم العثماني دخلت ليبيا تحت الحكم الإيطالي الاستيطاني، والذي جلّ عنها إثر هزيمته في الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يتمكّن من السيطرة على كامل التراب الليبي إلا بعد 20 عاما من الخسائر البشرية. كانت سياسة إيطاليا مبنية على الميز العنصري حيث منع "الفاشيست" الثقافة والتعليم عن أهل البلاد، ذلك أنهم لم يحافظوا على الدولة المحلية بل حطّموها بهدف عدم اشتراك النخبة البيروقراطية المحلية في إدارة شؤون الدولة وتدعيمها اقتصاديًا. وقد نجحت إيطاليا في وقف جهاد الليبيين خاصـة مع استشـهاد عمر المختار في عام 1931، واللافت للنظر هنا بعد انتهاء المقاومة الليبية في برقة لم تنقل البلاد من حالة التجزئة إلى الوحدة. فقد تطلب إعلان الوحدة قرابة سـبع سـنوات.

المفارقة أنه في العام 1939، وهو العام الذي تم فيه إلحاق شـــمال ليبيا بإيطاليا، بدأت الحرب العالمية الثانية، التي انتهت بهزيمة إيطاليا في الحرب سنة 1943.

بعد هزيمـة إيطـاليـا في ليبيـا على يدً قوات الحلفاء، دخلت ليبيا تحت حكم مزدوج، فكـانـت طرابلس وبرقـة من نصـــيب بريطـانيـا، في حين كـانـت فزان الواقعة بين حدود تونس والجزائر من نصـيب فرنســا، بذلك وجدت ليبيا داخلها ثلاث إدارات وعملات وحدود جمركيـة، وقد وضـــع هذا التعدد بدايـة لتمزيق وحدة البلاد، ومحاولة لعودة الاستعمار.

هذا، ومما يؤكد على صحة هذا الافتراض، سعي بريطانيا إلى تفتيت المجزأ من وحـدة الكيـان الليبي، حيـث أبقـت على القوانين الإيطـاليـة في إقليم طرابلس وقـامـت برســـم حـدود بين برقـة وطرابلس، وتنظيم حركـة الـدخول والخروج للأشـــخاص، والبضـــائع وفرض رســـوم جمركية. لذلك بدت برقة وطرابلس تعيشـــان كقطرين يبتعد أحدهما عن الآخر وليس كإقليمين متداخلين لهما حدود مشتركة.

في حين اهتمت فرنســا بفزّان وأقامت فيها قواتها العســكرية من أجل دمجها إداريًا مع الجزائر، وبالتالي تحتّم عل كل فزاني يرغب في الذهاب إلى طرابلس أو برقة الحصول على تصريح مكتوب وكأنه ليس في بلده.

نتيجة لتلك الأوضــاع، حصــلت ليبيا على اســتقلالها بفضــل صــراع القوى ومنافساتها في الدرجة الأولى، دون أن يلغي هذا أو يقلل من دور الكفاح الوطني في الخلاص من المستعمر الإيطالي.

وفي الواقع كان الصـــراع يدور كونه جزءًا من صـــراع القوى الكبرى على وراثة المستعمرات الإيطالية السـابقة. وأبرز ما ميز هذه المرحلة محاولة القوى الكبرى لفرض نوع من الاســـتعمار الجماعي المشـــترك على ليبيا تحت اســـم "الوصـــاية". فكما كان "الانتداب" هو الشـــكل القديم للاســـتعمار بعد الحرب العالمية الأولى في ظل عصـــبة الأمم، كانت "الوصـــاية" هي الشـــكل الجديد للاستعمار، في ظل الأمم المتحدة[1].

---

[1] الجماهيرية العربية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 75.

لقد كان الاتجاه السائد هو فرض الوصاية على ليبيا، في إطار صيغة تعدد الوصاية بين الدول الكبرى (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، فرنسا)، كان الخلاف شديدًا في وجهات النظر بينهما، لأطماعهما الواضحة في وضع يدً كل منها على ليبيا وكان هذا كافيًا لأن يسارع الغرب باقتراح استقلال ليبيا، خوفًا من أن تشكل ليبيا نقطة انطلاق للمد الشيوعي في أفريقيا، وأحالت الملف الليبي على التصويت في الأمم المتحدة، حصلت ليبيا على استقلالها في النهاية بفضل صراع القوى والعجز عن الاتفاق حول مصير ليبيا.

وبالرغم من المخاض العسير لنيل استقلالها، لم تخرج ليبيا من نفق الصراع الدولي، الذي خاضه المنتصرون في الحرب العالمية الثانية للهيمنة عليها حيث زاد الاهتمام بليبيا بسبب موقعها المتميز، ومحصلة لهذا الموقع الإستراتيجي جرت مشاورات ومناورات بين الدول الغربية الكبرى في سبيل بقاء نفوذها في ليبيا لأهمية موقعها والحصول على تسهيلات عسكرية داخل الأراضي الليبية ونجحت الدول الغربية من خلال ما تملكه من مقدرات القوة لديها وعن طريق الضغط والإكراه والمساومة بإرغام ليبيا على قبول تنازلات تجبرها على عقد اتفاقيات اقتصادية ومعاهدات اتخذت الطابع العسكري.

في القسم الثاني من الكتاب تعرّضنا إلى سياسات النظم الحاكمة في ليبيا؛ ففي عهد الملك إدريس السنوسي كان النظام يعتمد على سياسة اللامركزيّة. كسب الملك ثقة عموم الليبيين، فأثناء الاحتلال الإيطالي عمل الملك جاهدًا، وبكلّ ما أُوتيَ من حنكة سياسية، مستندا على إرث الحركة السنوسية والنظام القبلي، على تخليصها من إيطاليا وإقناع أصحاب النفوذ في طرابلس بتوحيد الجهود من أجل إنشاء الدولة. ولكن رغم اعتراف الطرابلسيين بجهود الملك ووطنيته إلا أنهم اختلفوا معه في شكل الدولة ونوع نظام الحكم المزمع إنشاؤه وعلى حدود صلاحياته الدستوريّة كذلك.

فرض البرقاويون النظام الفيدرالي ونجحوا في أن تكون بنغازي وطرابلس عاصمتين توأمين وأن تتناوب الحكومة دوريًا عليهما. ورغم أن الدستور الليبي الصادر عام 1951 كان من أحدث الدساتير إلا أن الملك إدريس كان المصدر الأقوى في النظام، وإرادته بمثابة القانون. وبالرغم من تعديل الدستور في عام 1963 وإلغاء المواد المتعلّقة بالنظام الفيدرالي فأصبحت ليبيا المملكة الليبية

عوض المملكة الليبية المتحدة. بدا تأثير اللامركزية الجهوية على بنية المؤسسات واضحًا، فقد استمر الليبيون ينظرون إلى أنفسهم كونهم طرابلسيين أو برقاويين أو فزانيين. ذلك أن المحاصصة الجهوية لم تغب في تشكيل كل الحكومات في العهد الملكي ناهيك عن الحقائب الوزارية، ومراعاة التوازن الجهوي في مجلسي النواب والشيوخ. ورغم أن الملك كان قادرًا في بداية حكمه على مواجهة بعض المشاكل السياسية والتصدّي لها بهدف إرضاء جميع الأطراف والجهات وخلق توازنات سياسية، إلا أنه بفعل انتشار التعليم والرفاهية التي خلقها النفط لم يعد قادرًا على مواجهة الوعي السياسي للجماهير إلى جانب بروز التيار القومي العروبي. من ناحية أخرى، فإن وجود القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية كان يمثل أحد عناصر الخلاف الأساسية بين النظام والفئات الجديدة التي كانت تشعر أن هذه القواعد الأجنبية تتعارض مع تصوراتها وقيمها حول مفهوم الاستقلال والحرية.

ومن خلال استقراء الأحداث السابقة يمكن القول إن موقع ليبيا الإستراتيجي كان (إيجابيًا) بالنسبة للنظام الملكي في العقد الأول من الاستقلال حيث وظف النظام السياسي الموقع الليبي في الحصول على الدعم السياسي والاقتصادي من الغرب ومن جانب أخر وبعد حين فإن الموقع الجغرافي كان (سلبيًا) لجواره المباشر للتيار القومي الناصري الذي عزز من عدم استقرار النظام الملكي وساعد على تقويض أركانه.

من المؤشرات الدالة على ذلك عدم الاستقرار الوزاري في ليبيا. الذي يعكس بدوره جانبًا من جوانب أزمة الحكم أنه ما بين عامي 1963 – 1969، تغيرت سبع حكومات، مما يعكس دلالة مباشرة على أن مرحلة ما بعد النفط والحراك السياسي فضلًا عن التنافس بين القوى السياسية وارتباطاتها الداخلية والخارجية قد ألقت بضلالها على عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في تعميق أزمة شرعية النظام الملكي في ليبيا قاسم العسكريون، الشعب، بدرجات مختلفة، الرغبة إلى نظام سياسي جديد، وهو ما أوصل هؤلاء العسكريين إلى السلطة في سبتمبر 1969.

أما في ما يتعلق بنظام القذافي فقد غُيّب في فترة حكمه كل ما يعبّر عن مدنية الدولة وهويتها، من عقد سياسي متمثلًا في الدستور، إلى البنية البيروقراطية

المؤسساتية إلى منظمات أخرى سياسية واجتماعية خارج إطار النظام على غرار الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات بجميع أنواعها. وبالتالي تجسّدت الدولة في شخص القذافي، كما عمَّق العقيد القذافي من أزمة الدولة المركزية، إذ لم تمارس الدولة وظائفها بعدالة إذ قًرب القذافي أبناء قبيلته، ومكنهم من المناصب الهامة، وأغدق عليهم المال، وأحيى التحالف القبلي الذي يعرف بـ" الصفوف" لدعم النظام في مواجهة المعارضة الداخلية، كما عمل على الإعلاء من طرابلس مقابل تهميش باقي الأقاليم. وهكذا يكون القذافي قد وضع إستراتيجية محكمة لتفكيك الدولة، وإلغاء هياكلها ومؤسساتها، وتمثيلها في شخصه. بعبارة أخرى، ساهم العقيد القذافي بسياساته المختلفة، والإلغاء المتكرر للمؤسسات والهيئات الإدارية في تعميق أزمة الدولة، وتغليب نمط التحالفات القبلية وترسيخ الجهوية؛ وهذا ما جعل الدولة ضعيفة في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي. أما بالنسبة للقسم الثالث والأخير من الكتاب، فقد حاولنا الوقوف على أحد أهم التحديات المؤسسة لضعف تماسك الدولة في مرحلة ما بعد انتفاضة 17 فبراير 2011، فعلى إثر سقوط نظام القذافي بدأ الصراع على السلطة بين القوى الوطنية وتيار الإسلام السياسي وحلفائه من مصراتة. حاول الإخوان المسلمون تعويض ضعف انتشارهم وقلة عددهم في ليبيا عبر تحالفات مناطقية قائمة على تبادل المصالح، من أجل الهيمنة على المؤتمر الوطني، وكانت هذه بداية الاستقطاب الذي سعى الإخوان المسلمون لخلقه في ليبيا وهذا يفسر سعيهم لتعميق هذا الاستقطاب عندما فشلوا في الانتخابات البرلمانية في 2014 وتيقنوا أن تركيبة مجلس النواب لم تسمح لهم بالسيطرة عليه بطريقة الترهيب والترغيب وشراء الولاءات، بخلاف ما كان الحال عليه في المؤتمر الوطني العام المنتخب عام 2012 لذلك لجؤوا إلى تعميق الاستقطاب والانقسام في آن معا، عبر حمل السلاح وتصعيد الهجمات للسيطرة على طرابلس وبنغازي وإحياء المؤتمر الوطني المنتهية ولايته في مواجهة مجلس النواب الذي حل محله، وتشكيل حكومة موازية لتلك التي تستند على الشرعية الانتخابية. أدى الصراع العسكري وانقسام السلطة بين طرابلس المؤتمر الوطني ومجلس النواب إلى تدخل الأمم المتحدة من أجل إنهاء الصراع الأهلي وتوحيد السلطة السياسية لكن محاولاتها باءت بالفشل حيث إن الاتفاق السياسي لم يحقق هدفه في وقف الحرب الأهلية وإنهاء الانقسام السياسي، سيما مع

اختلاف مواقف أطراف الصـــراع حول مواده المتعلقة بالمناصـــب الســـيادية والترتيبات الأمنية. كشــف انهيار نظام القذافي الذي دام لأربعة عقود، الجوانب المعيقة لقيام الدولة بفعل التعصّب القبلي والجهوي، لاسيما وأن البُنى الاجتماعية والمناطقية والجهوية قد واجهت تفقير غير مبرر في ظل توافر الموارد المالية واحتكار نخبة محدودة للثروة والســلطة، وهو ما يبرّر انطلاق الانتفاضـــة من برقة التي تم تهميشـها على حساب طرابلس، ومنه تمّ إعلان برقة إقليمًا فيدراليًا ردّةَ فعل على التهميش الذي عاشـــته في عهد القذافي، ويتجلّى التنازع حول النفوذ والســلطة خاصـــة حول تخوّف إقليم طرابلس من النظام الفيدرالي الذي يمكن أن يقود لاحقًا بحســب تصـــوراتهم إلى حرمانهم من الثروة النفطية، التي يوجد القسم الأكبر منها في برقة، لذلك رفضوه بشدّة.

ومن جهة أخرى رفض التيار الفيدرالي و الجماعات والإثنية من أمازيغ وتبو وطوارق، مخرجات الهيأة التأسيسية لصياغة الدستور، معلنين مقاطعتهم للعملية السياسية، وهو ما يمثّل تهديدًا حقيقيًا للمسار السياسي وعملية إعادة بناء الدولة. وتواصـــلًا مع كل الأفكار الســـابقة، تشـــير المعطيات المتنوعة إلى أن الأوضاع الحالية في ليبيا تشي بغياب يكاد يكون كاملًا لمؤسسات الدولة وعوزًا تامًا للأمن والقانون وبالتالي للسلم المجتمعي. فالملاحظ أن هناك تساؤلات كثيرة حول الهوية، ومشاكل ملحة حول الشرعية، وعوزًا واضحًا في تغلغل مؤسسات الدولة، وعجزًا كبيرًا في قدرات الدولة التوزيعية، وشكوكًا حاضرة حول مدى المشاركة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي واتجاهاته[1].

وهكذا سقط نظام القذافي ليترك مجتمعا منقسما، تسوده حرب أهلية وفوضى سياسية وهشاشة مؤسساتية، في ظل غياب مرجعية يتم الاتفاق عليها.

نتيجة لكل ما سـبق، ليس من المؤكد أن تفضـــي مرحلة إعادة بناء الدولة إلى النجاح، ذلك أن مرحلة الانتقال السـياسـي في ليبيا صـعبة بدليل أنها لم تنتج إلى حدّ الآن أي شكل من أشكال الاستقرار السياسي والمجتمعي؛ فما تزال العلاقات بين القبائل والجهات متوترة؛ وما تزال الميليشيات مسيطرة على مفاصل الدولة.

---

[1] زاهي بشير المغيربي، كلمات في محراب الوطن، تحديات المخاض الديمقراطي، بنغازي – طرابلس، مجموعة الوسط للإعلام، 2020، ص 361.

إن تعاضــد كل هذه العوامل، جرّاء عدم وجود إرادة ســياســية وعقد ســياســي ومجتمعي لما يجب أن تكون عليه ليبيا الجديدة، وهو الأمر الذي أدى إلى إطالة المرحلة الانتقالية وقلل من فرص التوافق الذي من شــأنه أن يفضــي إلى الاســتقرار وتجاوز تحديات المرحلة الانتقالية بشــقيها الســياســي والعســكري ويســاهم في الإســراع في إعادة بناء الدولة. ما تزال هناك خلافات عديدة ومعارضات شرسة لأية مصالحة تفضي إلى الاستقرار وتساعد على إعادة البناء. ولعل ذلك ما جعل المنصف وناس يذهب إلى القول إن أطرافًا بعينها غير راغبة في الاســتقرار وإعادة البناء لأســباب قبلية وجهوية ومصــلحية مختلفة اعتقادًا منها أن "التهدئة" والسـعي إلى التوافق وإنجاز المصــالحة هى مســاس بمصــالحها وتهديد لما حققته في مرحلة ما بعد 17 فبراير من مكاســب ومغانم وتموقعات[1].

نخلص فنقول، تظافرت جملة من العراقيل منعت إعادة بناء الدولة في ليبيا فهي لا تمتلك بيروقراطية مركزية، تعود جذورها إلى طبيعة تركيبة المجتمع الليبي التي تميزت بانقســامات داخلية جهوية ومناطقية انعكســت على جميع المجالات سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا. فكلّ جهة ترى نفسها الأحقّ والأقدر على تقلّد زمام الأمور، وهو ما ســهّل تدخّل بعض الأطراف الخارجية في الملف الليبي للحفاظ على مصــالحها، دون الاكتراث بحالة الفوضــى والانقســام التي تعيشها البلاد، وصعّب من إمكانية العمل على إيجاد توافق سياسي بين أطراف الصــراع الليبي. لابد من القول إن الدولة لم تكن في التاريخ الليبي مســتقرة أو متينة الأواصــر على كامل التراب الليبي، بل كانت تعاني ضــعفًا في مركزية الدولة يضاف إلى ذلك لم تملك بيروقراطية مركزية[2] بحسب تعبير ماكس فيبر فلو تابعنا تأســيس الدولة الليبية منذ عام 1951 وإلى الآن لن نجد عملية بناء تراكمي وعلى مدى سبعين عاما، وهذا هو أساس المشكلة، ذلك بسبب جملة من

(1) المرجع السابق نفسه، ص 340.

(2) بصــرف النظر عن عزو الفضــل للولايات المتحدة في عملية إعادة بناء الدولة في ألمانيا واليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلا أن بناء القدرة الإدارية، فلم يحدث شــيء من ذاك القبيل، لأن ألمانيا واليابان كانتا دولتين بيروقراطيتين قويتين قبل أن تهزمهما الولايات المتحدة عسكريا. وقد استطاع جهاز الدولة في كلا الدولتين البقاء أثناء الحرب، وجرى الحفاظ عليه في فترة ما بعد الحرب. فرانســيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشــكلة الحكم والإدارة والحكم في القرن الواحد والعشرين، ترجمة مجاب، الرياض، مكتبة العبيكان، 2007، ص 91.

العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية كالشخصنة والقبيلة والجهوية وإن ذهب بعض الباحثين إلى وجود قيم مؤسساتية في عهد النظام الملكي السنوسي، معتبرين تجاهل هذا الموروث المؤسسي كان من بين الأسباب في تعثر المسار الانتقالي ما بعد 17 فبراير. في واقع الأمر يحتاج كل ركن في ليبيا لإعادة البناء من الصفر، فالضرر الذي أحدثه القذافي طال كل مقومات الدولة من بنى سياسية واقتصادية وبشرية إلى وحدة النسيج الوطني، وإضافة للمعوقات الكبرى التي تم الإشارة إليها وهى معيق بناء أي دولة، حرم الليبيون من التعليم والتدريب اللازمين لإعادة بناء الدولة حيث لم يترك الاستبداد وشخصنة السلطة إلا قلة قليلة يمتلكون الكفاءة الإدارية والمهارة السياسية، علاوة على غياب مفهوم الدولة واحتقار ثقافة المؤسساتية وسيادة القانون الأمر الذي يتطلب جهودًا ووقتًا بغية معالجة الآثار السلبية لسياسات النظام السابق وما بعده.

بناء على ما تقدم نعتقد بأن عملية إعادة بناء الدولة الليبية تحتاج إلى مقاربتين متزامنتين هما: منهج "البناء من أعلى إلى أسفل"، بمعنى التركيز على النخب السياسية، ومنهج "البناء من أسفل إلى أعلى"، بمعنى التركيز على الشعب والمجتمع المدني، ويتضمن أيضًا أبعادًا مؤسسية واقتصادية وثقافية، بجانب التركيز على القبول الداخلي للمشروع وعلى شرعية المؤسسات الجديدة كما ينبغي أن تشمل عملية إعادة البناء أبعادًا أخرى، ويأتي على رأسها بناء أو تثبيت الهوية الوطنية بغرض شرعنة السلطة العامة[1] وبناء توافق مجتمعي لبناء هوية وطنية واضحة. فالإشكالية الحقيقية التي تواجهها ليبيا تتمثل في أن ضعف الدولة ومؤسساتها هي نتاج غلبه الانتماء القبلي والجهوي على الانتماء للدولة. وبحكم أن ما حدث في مرحلة انتفاضة 17 فبراير وما بعدها من حرب أهلية تغذيها الصراعات الأيديولوجية والقبلية والجهوية أسهمت في تمزيق النسيج الاجتماعي. ولعل هذا ما يقودنا إلى تبني المقاربات التي أوردناها آنفًا لحل هذه المشكلات ومواجهة هذه المعوقات التي تواجه إعادة بناء الدولة. ونظرًا إلى عمق هذه المعوقات وتشابكها وتجذّرها نرى أنّ أمر إعادة بناء الدولة يحتاج، حسب رأينا وتتبّعنا للأزمة الليبية، إلى:

---

[1] محمد فرحات فايز، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2015 ص 42 – 46.

- ينبغي الأخذ في الاعتبار وجود مواءمة أو موازنة في عملية إعادة البناء في المستويات الثلاثة الدولة والسلطة والمجتمع والتركيز على مستوى واحد دون آخر من شأنه أن يعطل عملية إعادة بناء الدولة.
- تحقيق المصـــالحة الوطنية بين المكونات الاجتماعية ذلك بعد حرب أهلية منذ ســـنة 2011 أدت إلى تمزيق النســـيج الاجتماعي بهدف البحث في أسباب الصـراع وجبر الضـرر لتجاوز المرحلة الانتقالية ومن ثم إعادة بناء الدولة ولا يعني ذلك أن المصـــالحة تعني الإفلات من العقاب على من تورط في قتل الليبيين ونهب المال العام.
- دعم وتطوير المؤسسة العسكرية والأمنية وتوحيد مؤسساتها، بعيدًا عن الحســـابات المناطقية والجهوية، حفاظًا على حرفيتها، وعلى حماية الأمن الوطني باعتباره يملك القوة المشروعة.
- ضـرورة معالجة سيولة الحدود وضـبطها، التي تم الاستيلاء عليها من قبل المليشـــيات والجماعات المحلية وإضـــفاء الطابع الرســـمي عليها، ومعالجة الأزمات الاجتماعية والاقتصـــادية العميقة التي تعاني منها المناطق الحدودية بدلًا من تهميشـــها لحســـاب المدن، كما يتطلب تأمين حدود البلاد الشـاسـعة والاسـتثمار في البنية الأسـاسـية لمراكز أمن الحـدوديـة في المعـدات وأجهزة الرصـــــد والمراقبـة والاستطلاع والتدريب.

وغني عن البيان، على أنه لا سبيل لتأمين الحدود سوى مشـاركة الجماعات المحلية في توفير الأمن والاســـتقرار على أراضـــيهم من خلال الانخراط في المؤسسة العسكرية والأمنية خصوصـا أن لها امتدادتها مع دول الجوار وتفعيل التنمية المكانية للحد من التهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشـــرعية لاســـيما الجنوب الليبي الذي (يتعرض لاختراق كامل لكل أصـــناف الجريمة المنظمة وتوفير الملاذ الآمن للجماعات المتطرفة والمعارضـــة من قبل دول الجوار... وحمايته من كل مشاريع التمزق والانفصال)[1].

- العمل على تسريح ونزع سلاح المليشيات أو دمجهم.

---

[1] ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد، مرجع سبق ذكره، ص 258.

منذ سقوط نظام القذافي في 2011، بدت السلطات الانتقالية عاجزة تمامًا عن استعادة النظام والأمن. وفشلت السلطات في السيطرة على مئات المليشيات المسلحة، وساهم الجيش الوطني الليبي للعملية العسكرية (الكرامة) في انحسار الوجود الميليشاوي، واقتصاره حاليًا على المناطق الشمالية الغربية للبلاد حيث تحولت من جماعات مسلحة إلى "مافيا منظمة" تسيطر على كافة مفاصل الدولة، وبعرقلة ما تمس الحاجة إليه من بناء مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسة العسكرية والأمنية. وقد اتخذت السلطات الانتقالية العديد من القرارات لحل المليشيات وإلقاء السلاح وإدماجهم في المؤسسات الأمنية، لكن كل القرارات لم تطبق وبقيت حبرًا على ورق. وفي هذا السيناريو يكون السبيل الوحيد إلى الأمام هو إيجاد طرق لدمج المليشيات بحكم أن تفكيك المليشيات التي انتشرت وتغولت وإرغامها على تسليم السلاح أمر بالغ الصعوبة لتنامي أعداد منتسبيها وضخامة ما تملكه من ترسانة من أسلحة.

وانطلاقًا مما سبق، يجب تطوير إستراتيجية شاملة وطويلة الأمد لنزع السلاح وإعادة الدمج، فضلًا عن توفير الفرص لعناصر المليشيات إلى العمل المدني أو لتحصيل المزيد من التعليم، يجب وضع جداول زمنية واقعية ومرنة لتفكيك المليشيات ونزع السلاح أما في حال دمجهم في الأجهزة الأمنية والعسكرية ينبغي أن يتم التجنيد على المستوى الفردي– لا على مستوى الوحدات– بغية منع عناصر المليشيات البقاء على ولاءاتهم السابقة[1].

- الحاجة لمزيد من الحوار والنقاش بين مكونات المجتمع لتحديد شكل الدولة ونظام الحكم لمنع الأخطاء البنيوية التي ارتكبت في مرحلة نظام القذافي.

ذلك من خلال اعتماد التعددية السياسية التي أصبحت خيارًا مجتمعيًا لا مناص عنه، بعد سياسات الاستبداد والتهميش السياسي والاقتصادي، التي أفضت إلى اندلاع انتفاضة 17 فبراير، واستدعاء الانتماءات الأولية وإضعاف النسيج الاجتماعي وعطلت المسار الانتقالي. لذلك يجب التوكيد على إقرار

---

(1) للمزيد انظر: أماندا كادليك، نزع سلاح المليشيات الليبية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 16 فبراير 2012؛ فريديرك ويري، "دور المؤسسة العسكرية"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 13، يناير 2014، http//Carnegie-mec.org

معايير تشاركية جديدة لا تقوم على نظام الأغلبية العددية التي يتفوق فيها إقليم طرابلس على إقليمي برقة وفزان، يضمن لهما وضع الشريك وليس التابع أو الملحق بإقليم طرابلس، بحكم أن أي تنظيم لهيكل السلطة يقوم على نظام الأغلبية، سيعيد هيمنة طرابلس ويهضم حقوق برقة وفزان. ولا ريب كما يذهب زاهي المغيربي وعديد من الباحثين المختصين بالشأن الليبي في أن عجز الهيأة التأسيسية التي أنيطت بها مهمة صياغة مشروع الدستور راجع في أساسه لغياب عقد سياسي واجتماعي جديد، ولرؤية مشتركة وفق قواعد التوافق، وليس وفق قواعد المغالبة، لا سيما وأن مشروع الدستور حمل معه الغموض وبذور التناقض خصوصًا في صلاحيات الحكم المحلي والموارد المالية، دون أن يحسم هذه الصلاحيات[1]. ولاشك أن الخلاف حول مسودة الدستور هو أحد معوقات المسار الانتقالي وكذا أحد محفزات الصراع الجهوي في ليبيا.

- احترام حقوق الجماعات الإثنية وتوفير السبل المناسبة لحمايتها مع اعتماد وسائل الاندماج الطوعية بدلًا من وسائل الإكراه.

إن التأكيد على حقوق ومطالب الجماعة الإثنية له مبرراته ودوافعه، وعدم الاستجابة لها ينجم عنه صراعات عنيفة، تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، بل إلى تفكك الدولة، لاسيما في ظل الصراعات بين المكونات الاجتماعية، ويكفي للاستدلال على هذا بمقاطعة الأمازيغ لانتخابات الهيأة التأسيسية ثم مقاطعة التبو والطوراق لأعمال الهيأة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور. إلى جانب هذا الاستحقاق الأساسي، يتعين على الدولة الاعتراف بثقافة وتقاليد الجماعات الإثنية، لأن اعتراف الدولة بتلك القيم واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من التراث الحضاري للدولة من شأنه أن يزيد من قيمة المجموعة الإثنية داخل الدولة[2] ويعزز من صهر الجماعات الإثنية وتكريس قيم المواطنة والانتماء، باعتبارها خطوة لتحقيق الاستقرار وعبور المرحلة الانتقالية ومن ثم الشروع في إعادة بناء الدولة.

---

(1) كلمات في محراب الوطن، تحديات المخاض الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص 270.

(2) محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية، إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص 83.

- الحرص على الحد من تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية.

تمثل ليبيا أرضًا خصبة لصراع المصالح الدولية، وخاصة في ظل تواجدها في نظام فوضوي (أي لا توجد فيه سلطات أعلى من الدولة)، مع توافر البيئة المناسبة للتدخل الأجنبي في ليبيا من خلال القضاء على الإرهاب، أو إعادة الإعمار أو الاستثمار في مجال الطاقة وفي موقع ليبيا الجغرافي.

ويمكن الحد من التدخلات السلبية الإقليمية والدولية المعيقة لإعادة بناء الدولة باعتقادنا وفق مقاربتين: الأولى، التفاعل مع القوى الإقليمية والدولية، واتباع سياسات إستراتيجية وأساليب سياسية مثل سياسة الركب[1]، المهادنة... وغيرها من أنماط التعامل والتحرك الواقعي لتجنب التهديدات العسكرية لتلك الدول من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والحد من التدخلات السلبية لتلك القوى الخارجية، والثانية العمل على تغليب مصلحة الدولة وتجاوز المصالح الضيقة كالنخبوية والقبلية والمناطقية والجهوية للحد من التدخلات الخارجية. وفي المقابل، ثمة سوانح عديدة يتعين على السلطات المؤقتة اغتنامها في سياق التعامل والتفاعل مع المنظمات والقوى الدولية على نحو يعزز من عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، نذكر منها تقوية مؤسسات الدولة الهشة وتزويدها بالخبرة المؤسساتية في مجالي الأمن والتنمية، المساعدات التقنية كالقطاع المصرفي والتعليم والصحة وغيرها.

---

[1] يرى كينيث والتز أن أفضل إستراتيجية لحماية الأمن القومي للدول هي إستراتيجية توازن القوة والتي تعني قدرة الدولة على امتلاك قدرات عسكرية تحقق لها وضع التوازن مع بيئتها الخارجية، ولأن الدول الصغيرة لا تستطيع التوازن مع الدول الكبرى نظرًا لقدراتها المحدودة فإن والتز يقترح إستراتيجية ذات طابع سياسي أكثر منها عسكري وهي إستراتيجية " مسايرة الركب". أحمد محمد أبوزيد، " كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة "، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012، ص 65.

المراجع

الكتب

- أبوصـــوة، محمود أحمد، جدل المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، طرابلس، دار الرواد، 2012.
- أبوعزوم، إبراهيم، الجمعية الوطنية بفزان 1946 – 1950 السيرة التاريخية، طرابلس،دار التراث للنشر والتوزيع،2014.
- احميدة، علي عبداللطيف،المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا.. دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات التحرر وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830 – 1932، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- ـــــــــ، ليبيا التي لا نعرفها: دراسات منهجية في التاريخ والثقافة والمجتمع الأهلي، طرابلس هيئة تشجيع ودعم الصحافة،2014.
- ـــــــــ، الأصوات المهمشة.. الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- الأحمر، المولدي، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا.. الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2009.
- أبولقمة، الهادي مصطفى، "الاستيطان الإيطالي في ليبيا"، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911 – 1943، مجموعة باحثين، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1998.
- بازامة، محمد مصطفى، ليبيا في عشرين سنة من حكم الإسبان (1530 – 1550)، طرابلس، منشورات مكتبة الفرجاني، 1965.
- ـــــــــ، مدينة بنغازي عبر التاريخ، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1968.
- برغوثي، عبداللطيف محمود، التاريخ الليبي القديم منذ أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، الجزء الأول، بيروت، دار صادر، 1971.
- برناوي، سالم حسين، السياسة الخارجية الليبية: دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل، بنغازي، مركز البحوث الاقتصادية، 2000.

- بروشين، نيكولاي، تاريخ ليبيا: من نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969، ط2، ترجمة عماد حاتم، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة،2001.
- بريتشارد، إيفانز، السنوسيون في برقة، ترجمة عمر الديراوي،ط2، طرابلس، دار الفرجاني، 2022.
- بسيكري، السنوسي، أحد عشر عامًا على ثورة 17 فبراير الليبية: المسارات، العثرات، المآلات، مركز الجزيرة للدراسات، 2022.
- ـــــــــ، ليبيا بعد 17 فبراير 2011:عثارالثورة ومخاض الدولة،طرابلس، المركز الليبي للبحوث، 2013.
- بن حليم، مصطفى أحمد، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع، 1992.
- بن موسى، تيسير، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني: دراسة تاريخية اجتماعية، طرابلس، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1988.
- بوطالب، محمد نجيب، الظواهر القبيلة والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، بيروت - الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،، 2012.
- ـــــــــ،، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- بلقريز،عبد الإله، ثورات وخيبات، في التغيير الذي لم يكتمل،بيروت، منتدى المعارف،2012.
- بيلت، أدريان، استقلال ليبيا والأمم المتحدة: حالة تفكيك ممنهج للاستعمار، ترجمة زاهي المغيربي أربعة أجزاء، منشورات مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، 2020.
- تير، مصطفى عمر، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية، بيروت، منتدى المعارف،2013.
- ـــــــ، صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، بيروت، منتدى المعارف، 2014.
- تيم، فوزي أحمد، صالح،عطا محمد، النظم السياسية العربية المعاصرة، الجزء الثاني، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس،1988.
- جفال، سعاد محمد، العلاقات الليبية التونسية خلال العهد العثماني الثاني1835 – 1911، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2006.
- جميعي، عبدالمنعم، الدولة العثمانية والمغرب العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، 2006.

- حمدان، جمال، الجماهيرية العربية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996.
- خدوري، مجيد، ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، بيروت، دار الثقافة، 1966.
- دجاني، أحمد صدقي، الحركة السنوسية ونموها في القرن التاسع عشر، بيروت، دار لبنان،1967.
- ديب، فتحي، عبد الناصر وثورة ليبيا، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986.
- روفيري، فرانشيسكو، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية.. التاريخ الكرونولوجي لبرقة (1551– 1911)، ترجمة إبراهيم أحمد المهدوي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 2003.
- زاوي، الطاهر أحمد، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب،ط3،لندن، الناشرون دراف المحدودة، 1984.
- زوام، محمد سالم، المعجم الجغرافي للأماكن الليبية، دار ومكتبة الشعب، 2005.
- زيادة، نقولا، برقة الدولة العربية الثامنة، بيروت، دار العلم للملايين، 1950.
- سالم، بول، كادليك، أماندا "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، الربيع العربي: ثورة الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، بيروت، شرق الكتاب، يوليو،2013.
- سعيدوني، ناصر الدين، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العربي (الجزائر– تونس، طرابلس الغرب) من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي،2012.
- سوداني، عبدالقادر، السلطة في تونس وطرابلس 1705 – 1837 محاولة في التاريخ المقارن، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2017.
- سيرجي، كلوديو، الشاطئ الرابع، ترجمة عبدالقادر المحيشي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1987.
- شكري، محمد فؤاد، السنوسية دين ودولة، أكسفورد، مركز الدراسات الليبية، 2005.
- شلقم، عبد الرحمن، أشخاص حول القذافي، طرابلس،دار الفرجاني، 2012.
- ــــــــــــــــ، نهاية القذافي، ثورة 17 فبراير: يوميات، أسرار وشخصيات، طرابلس، دار الفرجاني، 2012.
- شيباني، عمر التومي، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، طرابلس، جامعة إدارة المطبوعات والنشر، 2001.

- صبيحي، أحمد شكر، صبيحي، معتز إسماعيل، التحليل السياسي للأنظمة المعاصرة وأزماتها، برلين، المركز الديمقراطي العربي،2019.
- صلابي، على محمد، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، الإسكندرية، دار الإيمان للنشر والتوزيع، 2003.
- ــــــــــــ، تاريخ الحركة السنوسية في أفريقيا، ط3، بيروت، دار المعرفة، 2009.
- صواني، يوسف محمد، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- ــــــــــــ،، يوسف محمد "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، بيروت، تحرير على خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي، مركز دراسات الوحدة العربية،، مارس 2014،
- صيد، محمد عثمان، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق، أعدها للنشر، طلحة جبريل،الرباط، منشورات طوب للاستثمار والخدمات، 1996.
- عالم، عزالدين، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا: دراسة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية 1951– 1977،طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009.
- ـــــــ، تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي 1922 – 1948 دراسة في تاريخ الحركة الوطنية في المهجر، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 2000.
- عبدالحي، وليد، " حضور التاريخ من اللحظة الراهنة إلى الآفاق المستقبلية"، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، مجموعة مؤلفين، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- عبد السيد، خليل، مزرعة آل القذافي، جماهيرية الفساد العظمى، بيروت، دار الكتاب العربي، 2012.
- عبيدي، آمال سليمان، الثقافة السياسية في ليبيا، ترجمة محمد زاهي المغيربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 2008.
- عثمان، السيد عوض، العلاقات الليبية الأمريكية 1940- 1992،القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1994.
- عميش، إبراهيم فتحي، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، بنغازي، مطبعة برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008.
- عودة، جهاد، إبراهيم، أحمد، العنف السياسي والانقسام المجتمعي في ليبيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.

- فايز، محمد فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2015.
- فايسباخ، موريال، مهووسون في السلطة: تحليل نفسية لزعماء استهدفتهم ثورات 2011، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2012.
- فوكوياما،فرانسيس، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة والحكم في القرن الواحد والعشرون، ترجمة مجاب، الرياض،مكتبة العبيكان، 2007.
- فنادولينا، نينل الكسندرو، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات واربعينات القرن التاسع عشر، ترجمة أنور محمد إبراهيم،القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،1999.
- قلال، أحمد محمد، في تاريخ ليبيا المعاصر: سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة (1939 – 1949)،بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 2003.
- قمودي، مراد أبوعجيلة، حكومة مصراته الوطنية وأثرها على حركة الجهاد في ليبيا من سنة 1914- 1922، مكتبة الزحف الأخضر، 2009.
- قيسي، كهلان كاظم،السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949– 1957،طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003.
- كاندول، إيريك دي، الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره، ترجمة ونشر محمد غلبون، 1989.
- كندير، عادل عبدالحفيظ، "أزمة الدستور الليبي المنشود وتداعياته على العملية السياسية"، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، تحرير، أحمد قاسم أمين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2022، ص 73.
- كبتي، سالم، الدستور في ليبيا: تاريخ وتطورات، بنغازي، دار الساقية للنشر، ط 2، 2013.
- كبتي، ابتسام سهيل، "التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والآفاق المستقبلية"، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كمال المنوفى، يوسف محمد الصواني (محرران)،طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2006.
- كوت، البشير على، ليبيا: الهوية والاستبداد والثورة، طرابلس، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
- كورو، فرانشيسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ط 2، ترجمة خليفة التليسي، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1984.

- كيخيا، منصور عمر، القذافي وسياسة المتناقضات، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، 2007.
- لاخر،ولفرام، تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة عدنان عباس على، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
- مادي، خالد، ليبيا وحركة عدم الانحياز 1969-1989، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2005.
- مروان، محمد عمر، " تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر"، معالم الحضارة الإسلامية، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات، 2008.
- محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال ألقاها نقولا زيادة على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية عام 1958 في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة.
- مظفري، نبيل، العلاقات الليبية التركية 1969 – 1989: دراسة سياسية اقتصادية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010.
- معاطي، اسمهان ميلود معاطي، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955–1969، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009.
- معوض، جلال عبد الله، "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية"، اتجاهات حديثة في علم السياسة، مجموعة مؤلفين، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1987.
- مغربي، طارق، برعصي، عمر، النظام السياسي الليبي، طبيعته ومكوناته 1969 – 1999: دراسة تحليلية مقارنة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2008.
- مغيربي، محمد زاهي، "نظرة في نظام الحكم والحكم المحلي في مشروع الدستور"، معايرة لمشروع الدستور الليبي، إعداد زاهي المغيربي وآخرين، جامعة بنغازي، مركز دراسات القانون والمجتمع، 2017.
- ـــــــــــــ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.
- ـــــــ، كلمات في محراب الوطن، تحديات في المخاض الديمقراطي، مجموعة الوسط للإعلام، 2020.
- مقريف، محمد يوسف، إنقلاب بقيادة مخبر، بنغازي، دار برينتشي للكتاب، 2013.

- ـــــــــــ، ليبيا بين الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياسي، خمسة أجزاء، أكسفورد، بنغازي، مركز الدراسات الليبية، 2014.
- ـــــــــ، مأساة ليبيا ومسئولية القذافي، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، بدون سنة نشر.
- منتصر، بشير السني، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، ط2،بنغازي، مكتبة 17 فبراير، 2012.
- مهدي، محمد عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
- نجار، باقر سلمان، "الدولة العربية بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مايو 2014، ص 65.
- نجم، فرج عبدالعزيز، القبيلة والإسلام والدولة: دراسة تحليلية تفصيلية للجذور القبلية في المجتمع الليبي منذ الفتح الإسلامي حتى بعد الحقبة القرمانلية في القرن التاسع عشر، القاهرة، مكتبة الدعوة، 2005.
- نقيب، خلدون حسن،"الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، ط 2،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- نويل، بول س، "النظام العربي القيود والفرص"، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.
- وناس، المنصف، السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا (دراسة توثيقية ميدانية)،تونس، مطبعة الوفاء، 2000.
- ـــــــــــــ، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2014.
- ـــــــــــ، ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد، تونس،الدار المتوسطية للنشر، 2018.
- ـــــــــــ،، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، تونس، سراس للنشر، 1996.
- ويبه، كامل علي، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1842- 1911)، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،2005.
- يونس، محمد المبروك، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية – الأفريقية (1969 – 1977)،طرابلس، اللجنة الشعبية للإعلام،2007.

الدوريات

- إبراهيم، حسـنين توفيق، "تصـدع الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي"، مجلة اتجاهات سـياسـية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 12، سبتمبر 2020، ص 7.
- إبراهيم، سـعد الدين، "عوامل قيام الثورات العربية"، المسـتقبل العربي، العدد 398، أبريل 2012، ص 129.
- إبزيم، خـالـد أحمـد، "دور الحوكمـة في تـأهيـل الإدارة المحليـة في ليبيـا وإصـلاحها"، اتجاهات سـياسـية، المركز الديمقراطي العربي للدراسـات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، العدد 16، سبتمبر 2021، ص 32.
- أبو العز، محمد صـفي الدين، "توازن القوى في منطقة البحر المتوسـط"، المستقبل العربي، العدد 7، مايو 1979، ص 8.
- أبوزيد، أحمد محمد "كيف تتحرك الدول الصـغرى: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،العدد44، 2012،ص 65.
- أبو شـهيوه، مالك "تحدي بناء الدولة ما بعد الديكتاتورية"، عراجين، العدد 9، القاهرة، 2016، ص 87.
- أحمد، مبـارك، "انتقـال متعثر: محفزات ومخـاطر التـأزم الـداخلي في ليبيـا" السياسية الدولية، العدد 195، يناير 2014، ص141.
- آدم، وليد شعيب، "علاقة مشايخ برقة بالسياسة الجبائية للسلطة العثمانية خلال العهد العثماني الثاني"، مجلة العلوم والدراسـات الإنسـانية، المرج، العدد 15، جامعة بنغازي، أغسطس، 2016، ص 8.
- الشـيخ، محمد عبدالحفيظ، "الاتفاق السـياسـي الجديد... هل سـيقود ليبيا إلى الاستقرار ؟"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 95، ربيع 2021، ص 96
- ـــــــ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، المستقبل العربي، العدد 432، فبراير 2015، ص 125.
- أمنينة، عبير، "علاقة النظام السـياسـي بالنقابات المهنية في ليبيا: دراسـة حالة نقابة المحامين (1969- 2009)"، المجلة العربية للعلوم السـياسـية، العدد 28، خريف 2010، ص 45.
- ـــــــ، "الدين والدولة في ليبيا اليوم"، المستقبل العربي، العدد،407، يناير 2013، ص 27.
- بورنو، بومبيه، "استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 884، سبتمبر 2011، ص 3.

- حجازي،عبداللطيف، "التشـــابكات والتفاعلات القبيلة والســـياســـية في ليبيا"، الملف المصري، العدد 38، أكتوبر2017، ص8.
- أحميده، علي عبداللطيف "الاســتعمار وتكوين الدولة العربية القطرية، التجربة الليبية- التونسـية مراجعة نقدية لأطروحات الباحثة الأمريكية ليزا أندرسـون"، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراســـات التاريخية، العدد 2، يوليو 1992، ص 205.
- جمعة، محمد، "مستقبل التشكيلات المسلحة في ليبيا"، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 38، أكتوبر 2017، ص 10.
- جوير، يونس، "رؤية جديدة للســـيطرة العثمانية على ليبيا"، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي، كلية التاريخ والحضارة، العدد الأول، 2018،ص112.
- خشـيم، مصـطفى عبدالله، "انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مســار التحول الديمقراطي"، المستقبل العربي، العدد 406، ديسمبر2012، ص 123.
- خضـــير، رابحة محمد، "دخول طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني"، مجلة أبحاث كلية التربية، جامعة الموصل، العدد 2، 2007، ص 107 – 108.
- خيلي، عبدالحي، "المؤرخون العثمانيون وإصـــلاح الدولة: دراســـة من خلال المصـادر التاريخية"، مجلة سطور، مركز الأبحاث ودراسـة السياسـات، العدد 13، يناير 2012، ص 46.
- رحيبي، عبدالرازق علي، "ليبيا أهمية الموقع واســـتراتيجية المكان"، المجلة الجامعة، الزاوية، مركز البحوث والدراســات العليا بجامعة الســابع من أبريل، العدد 8، 2006، ص 222.
- ريان، محمد رجائي، "العلاقات الفرنســية الليبية، احتلال فرنســا لفزان ما بين 1943 – 1955"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، العدد 35، صيف 1989، ص 44.
- ســويب، محمد، عاشـــور، مســـعود، محمد "تاريخ الجالية الايطالية في ليبيا ونشـــاطها الاقتصـــادي"، مجلة التربوي، جامعة المرقب، كلية التربية الخمس، العدد 7، يوليو 2015، ص 274.
- صـواني، يوسـف محمد، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضـات التدخل ومسـتقبل الكيان الليبي"، المستقبل العربي، العدد 413، يناير 2015 ص 9 – 10.
- طويسـي باسم، "دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسي: دراسة النخبات الحكومية الأردنية في بداية التحديث"، المجلة العربية للعلوم الســياســية، العدد 31، صيف2011، ص 156.

- طوير، محمد، "عوامل ظهور الزعامة في حركة الجهاد الليبي: إيجابياتها وسلبياتها 1911 – 1931"، مجلة الشهيد،مركز جهاد الليبيين، العدد 3، 1982، ص 67.
- ــــــــــــ، "نمط الضرائب العثمانية المفروضة على قبائل المنطقة الشرقية (برقة) لسنة 1860 من خلال إحدى الوثائق بدار المحفوظات التاريخية"، طرابلس، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين، العدد1، يناير 2005، ص 92.
- عبدالله، كامل، "مستقبل الصراع الليبي في ضوء التدخلات الإقليمية"، الملف المصري، العدد 38، أكتوبر 2017، ص 34.
- عبدالله، مصباح زايد،"إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا، القيم واتخاذ القرار"، المستقبل العربي، العدد 403، سبتمبر 2012، ص 82.
- عبيدي، آمال سليمان، "الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا: دراسة لبرامج الإعداد السياسي للمصعدين شعبيًا"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، بنغازي، جامعة قاريونس، المجلد 25 لسنة 2006، ص 66-67.
- عسكري، السنوسي يونس، "أسباب اختيار محمد بن علي السنوسي برقة مركزًا لدعوته"، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية المرج، العدد 17، أبريل 2017، ص 3.
- علي،خالد حنفي، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، عدد 64، يوليو– سبتمبر، 2014، ص 43.
- كاظم،علي، باسم، حسين، "الآثار السياسية للمحاصصة في العراق بعد عام 2003"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد 55، ديسمبر 2018، ص 157.
- كوت، البشير على،"الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها على الأمن القومي الليبي"، طرابلس، مجلة السياسات والاستراتيجيات، العدد 2، يونيو 2012، ص 118.
- ــــــــــــ، "الدستور والتعديلات الدستورية في ليبيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد14،أكتوبر2016، ص 30-31.
- كولومبيه، فرجيني، "الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي"، سياسات عربية، العدد 18، يناير،2016، ص100.
- كيخيا، منصور محمد، "ليبيا بين الجغرافيا الطبيعية والبشرية"، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد40، جامعة بنغازي، 2016، ص 150.

- لازعر، نبيل، "الأوضـــاع في ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي"، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية،العدد6،ديسمبر 2018،ص32.
- مالكي، صـادق عبدالحميد، "طبيعة السـياسـية وقضـية العدالة الإقليمية: دراسـة مقارنة في مرحلة نشأة الدولة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين، المركز الديمقراطي العربي، العدد4، سبتمبر 2017، ص 242.
- محمد، علي دريول، "بناء الدولة الواقعية بين المؤسساتية والشخصانية"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد33، 2000، ص 141.
- محمود، أميرة حســين، "العثمانيون والعرب: دراســة في المنظور التاريخي الحديث"، مجلة الأستاذ، العدد 30، 2013، ص 386- 387.
- مغيربي، زاهي بشــير،"تحديات بناء الدولة في ليبيا والتدخل الدولي والدور الأمريكي"، مجلة شــؤون ليبية، المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا، تونس، العدد 6، سبتمبر 2017، ص 11-12.
- مفتي، محمد، "الهوية/فسـيفسـاء.. بنية المجتمع الليبي وانعكاسـاتها على مقاومة الغزو الإيطالي"، عراجين، العدد 1، يناير 2004، ص 78.
- مكي، عبدالعزيز، "الفريق خليفة حفتر من المنفى إلى حرب الكرامة"، مجلة المستقل، المنظمة الليبية للصحافة، العدد7، مارس 2015، ص 15.
- هلال، علي الدين، "دارما الانتقال: العوامل الهيكلية لعدم استقرار أنظمة ما بعد الربيع العربي"، السياسة الدولية، العدد 194، أكتوبر 2013، ص 34.
- هوني،محمد مصـــطفى، "لا للنظـام الفيـدرالي بشـــتى صـــوره، وجميع مسمياته"،المواطنة، العدد 1، 2013، ص 140.
- ورفلي، مبروكة، "الثقافة السـياسـة الليبية والفسـاد"، مجلة إضـافات، العدد 6، ربيع، 2009، ص 131.
- ويشــي، عطية فتحي، "العثمانيون بطرابلس الغرب: جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة 1555 – 1912"،المجلة العربية للعلوم الإنســانية، مجلس النشــر العلمي، جامعة الكويت، العدد 140، خريف 2017، ص 149 – 150.

الأطروحات

- خطري، الصـــادق عمر، أزمة المشــاركة السـياســية في ليبيا وتداعياتها على النظام الســياســي منذ عام 1998، (دكتوراه) جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2015.
- دويهش، فتحي عمران، حلف شمال الأطلنطي وإدارة الأزمة في ليبيا "دراسـة تحليلية"، (دكتوراه) جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، 2015.

- رجباني، أمراجع مادي، مســـتقبل النظام الحزبي الليبي وإشـــكالية الوحدة في إطار المرحلة الانتقالية، (دكتوراه) جامعة قناة الســـويس، كلية التجارة، قســـم العلوم السياسية، 2018.
- عثمان، هدى محمد، التنافس الاســـتعماري بين بريطانيا وايطاليا في منطقتي العالم العربي وشـرق أفريقيا 1935– 1945، (دكتوراه) جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2005.
- مادي، خالد عمر، تطور اللامركزية والحكم المحلي في ليبيا، (دكتوراه) جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2015.

الوثائق والمحاضر:

- الإعلان الدســـتوري المؤقت، الصـــادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، بتاريخ 3أغســـطس 2011، العدد (1)، الســـنة الأولى، الجريدة الرســـمية، 9 فبراير2012.
- الجمعية الوطنية التأسـيسـية الليبية، مجموعة محاضـر الجمعية الوطنية ولجنة الدستور المنبثقة عنها سنة 1950 – 1951.
- محاضـــر جلســـات المؤتمر البرقاوي 1948 – 1950، إعداد غازي خريبيش وآخرون، 9 يوليو 2006، https//libya7.worpress.com
- وثائق ويكيلكس عن ليبيا "تقارير ومعلومات"، مركز الخليج العربي للدراسـات والبحوث، www.Guif Studis.INFO

التقارير:

- "الأمن في ليبيا: شـرعية الدولة وسـطوة السـلاح"، مركز الجزيرة للدراسـات، 29 يناير2012، http: // studies.aljazeera.net
- "الاحتكام إلى السلاح: حفتر ومآلات الحركة"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 يونيو،2014، .http: // studies.aljazeera.net
- الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فهم الصراع في ليبيا، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم(107)،حول الشـــرق الأوســـط وشـــمال أفريقيا،6 يونيو2011.
- بسيكري، السنوسي،"ليبيا: مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا "،17 فبراير، 2014، Aljazeera.net/ar/profila/1510
- تقرير إيطالي: "ما بعد اشتباكات طرابلس، توازن جديد في العاصـمة"، ترجمة هبة هشام، بوابة الوسط، 16 سبتمبر 2018،
- https://alwasat.ly/news/libya

- تقرير: تصاعد أزمة تقاسم ثروة النفط في ليبيا: الخلفيات والتداعيات،11 يوليو 2023،http://www.aa.com
- تقرير: حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق اللاجئين، 16 نوفمبر 2015.
- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 14 مارس 2013.
- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 5 سبتمبر 2013.
- تطور السياسات والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي في مصر، تونس وليبيا، التقرير السنوي، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، إعداد سالم غلاب وآخرين، أغسطس 2017.
- المسح الشامل لآراء الليبيين حول الحوار الوطني، إعداد زاهي المغيربي وآخرين، جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات،2015.
- تقرير عن المرحلة البحثية الأولى حول الهوية الوطنية (أبريل – أكتوبر 2018) من مشروع دور القانون في المصالحة الوطنية في ليبيا والهوية الوطنية، نجيب الحصادي وآخرين، تنفيذ مركز القانون والمجتمع– جامعة بنغازي مؤسسة فولينهوفين للقانون والحوكمة، جامعة ليدن، 2018.
- الجائزة: الصراع على ثروات الطاقة الليبية، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم (165)،ديسمبر 2015.
- العدالة في ليبيا ما بعد القذافي، تقرير مجموعة الأزمات الدولية،رقم (140)، حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل 2013.
- ليبيا حصاد عام 2015، رصد وقراءة في أهم الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، التقرير السنوي، يناير 2016.
- مساعدة ليبيا على تجاوز مفترق طرق، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم (85)،18 مارس 2022.
- البناء السليم على مفاوضات جينف، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم (175) فبراير 2015.
- التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ بقرار 1973(2011) موجه إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، منشورات هيئة الأمم المتحدة، 14 مارس 2016.
- ليبيرتي، فابيو "إيطاليا وليبيا.. لماذا انقلب الحليف إلى عدو؟"، ترجمة عاطف معتمد، مركز الجزيرة للدراسات، studies.aljazeera.net.
- مارتيني، جيفري ليبيا بعد القذافي الدروس والآثار المستقبلية، ترجمة إدريس قناوي، مؤسسة راند، 2014، ص 35،www.rand.org

- "مضـــامين الانتخابات البرلمانية الأخيرة وأثرهما على المســـار الانتقالي"، المركز الليبي للبحوث والتنمية، يوليو2014.

المؤتمرات والندوات:

- أبولقمه، الهادي، مصـــطفى، كريمة، " الســكان والموارد في الجماهيرية بين الواقع والتخطيط "، المؤتمر الوطني حول السـكان والتنمية، تحرير ســالم أبو عائشة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2004.
- حلقة نقاشـــية: ليبيا... آفاق وتحديات التحول الديمقراطي، شـــارك في الحلقة مصطفى التير وآخرون، ؛ أعد ورقة العمل يوسف محمد الصواني ؛ قدم الحلقة وأدار الحوار خير الدين حسيب، المستقبل العربي، العدد395،يناير 2012.
- دراسـة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسـسـات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، دراسـة أولية لمشـروع الحوار الاجتماعي والاقتصـادي في ليبيا، الجزء الثالث، الإسكوا، منظمة الأمم المتحدة، 2020.
- مجبري، فتحي، "تقييم تجربة المجلس الرئاســي: الدروس المســتفادة"، أعمال ندوة المسار الديمقراطي الليبي وخطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تونس، منشورات مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة،18 أكتوبر 2017.
- مغيربي، محمد زاهي، تقويم مقترح لجنة شكل الدولة ونظام الحكم، ورشة عمل حول صناعة الدستور في ليبيا، دراسة لجوانبها الإجرائية والموضوعية، تنظيم جامعة بنغازي، مركز البحوث والاســتشـــارات ومركز القانون والمجتمع بالاشتراك مع مؤسسة فان فو ليتهوفين، تونس، مارس 2015.
- مريض، رجب ضـو، "عسـكرة النزاعات السـياسـية في ليبيا"، الملتقى الدولي حول ســياســات الدفاع الوطني بين الالتزامات الســيادية والتحديات الإقليمية، الجزائر، جامعة ورفلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، نوفمبر 2014.
- عبيدي، آمال ســليمان، "الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الانتقالية"، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية، الدوحة، يناير 2012.
- لاخر، ولفرام، الإدريســي، علاء، "عاصـمة المليشـيات: سـيطرة التشـكيلات المســلحة في طرابلس على الدولة الليبية"، ورقة إحاطة لمســح الأســلحة الصــغيرة، جينف، التقييم الأمني في شــمال أفريقيا التابع لمشــروع الأســلحة الصغيرة، مايو 2014.

المجلات والمواقع الإلكترونية

- أبوجازية إبراهيم، "في ذكراها السادسة: أبرز محطات الثورة الليبية والى أين وصلت" نون بوست، 19 فبراير 2017، https: // www.noonpost.org
- الأحمر،المولدي،"مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،يونيو 2011، www. Dohaiustiute.Org
- الأسود، الحبيب، "أنصار القذافي بعد عشر سنوات من الإقصاء: اعتراف دولي على استحياء وحضور اجتماعي مؤثر"، صحيفة العرب، 23 فبراير 2022، https://alarab.co.uk
- أميني عبدالرحمن، "دراسة: التهميش قد يدفع بشباب الجنوب إلى حضن الإرهاب"، بوابة الوسط، 18 نوفمبر 2022، https://alwasat.ly/news/libya
- بسيكري، السنوسي "توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة، منتدى الديمقراطية"، https: www.beyondrd.com.
- ـ ــــــــــــــ،"ليبيا: مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 17 فبراير 2014، studies.aljazeera.net.
- ـ بصير، محمد عبدالقادر، "استحقاقات مؤجلة.. أي فرص لإجراء الانتخابات الليبية؟"، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 20 أبريل 2022، https://rcssegypt.com
- ـ بوحمرة، الهادي، "اللامركزية في مشروع دستور ليبيا"، ليبيا المستقبل، 24 نوفمبر 2016، www.libya –libya-mostakbal.org
- ـ بوري،عبد المنصف،"الجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا"، ليبيا وطننا،2009/11/6، www.libya-watanona.com/adab/melbouri/mb
- ـ ترجمان، باسل، "سيناريوهات ما بعد تأجيل الانتخابات"، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 29 ديسمبر 2021، https://rcssegypt.com
- ـ حداد، خليفة علي، "بنغازي الليبية: من رمزية الثروة إلى مشاهد الخراب"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 8 مارس 2018، www.csds-center.com/artcale
- ـ حمودة،علاء، "هل ينتهي العام 2021 بـــــ ليبيا مستقرة"، بوابة الوسط، 2 يناير 2021، https://alwasat.ly/news

- - حميدة، ابوهميلة، "النشيد الوطني الرمز المتعثر بين الانتماء والاعتراض السياسي"، صحيفة اندبندنت عربية،17 سبتمبر 2022، https://www.independentarabia.com
- - دافوس، فضيلة، "الانتخابات.. لحسم الشرعية في ليبيا"، صحيفة جيوبوليتكيا، 16 يونيو 2022، https://geopolitika.echaab.dz
- - شلقم، عبدالرحمن،"بناء الدولة في ليبيا... بداية لم تبدأ"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14368، 31 مارس 2018، https://aawsat.com1
- - قزيري،طارق،"ظاهرة المشير حفتر. مقاربة مختلفة" ليبيا المستقبل،2017/2/9، www.libya –al- mostakbal.org /article
- - راشد، سامح، "مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة"، مجلة شؤون عربية، http://www.arabaffairsonline.org
- - رشاد، إسماعيل،"لماذا يتقاتل الليبيون بشأن طرابلس"، منبر ليبيا،7 سبتمبر2017 https: //minbarlibya.org
- - ـــــــــــ، "تفكيك مستويات الصراع محليًا ومسارات خيار بناء الدولة"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،مارس2016، www.loopsresearch.org
- - ـــــــــ، "احتمالات القضية الليبية...التفرد- الحرب- الانقسام- التفاوض" المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،يوليو2016، www.loopsresearch.org
- رفيدة، محمود، "مخاوف من تفجير الانتخابات.. خلافات الدبيبه وممثلي حكومته شرقي ليبيا تتصاعد"، الجزيرة نت، 4 نوفمبر2021 https://www.aljazeera.net
- زايد هدية، "لماذا يرفض بعض الأطراف الليبية التصويت على مسودة الدستور ؟"،، صحيفة اندبندنت عربية،13 يونيو 2021، https://www.independentarabia.com
- سحاتي، خالد خميس، "خريطة الوضع على الأرض والتغير في التحالفات في ليبيا"، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث،

http: //www.goodreads.com

- سنوسي، صالح، "المأزق الليبي: سلطة منتخبة ومليشيات ثورية"، الجزيرة نت، 25 أغسطس 2014، https://www.aljazeera.net
- ـــــــــــــــــــ،"القبلية تستبيح الوطن"، الجزيرة نت، 10 مارس 2016،https://www.aljazeera.net

- ــــــــــ،"المحاصصة الوظيفية عصر ما قبل الدولة"، بوابة الوسط، 21 يناير 2021، https://alwasat.ly/news
- ـــــــــــــ،"الجضران.. الشجرة التي تخفي الغابة"، بوابة الوسط، 21 يونيو 2018، https://alwasat.ly/news
- ـــــــــــــــــ،"الجهوية والدين.. توأما الحالة الليبية"، 16 ديسمبر 2015، www.aljazeera.net.
- سنوسي، صالح، "المشهد الليبي.. صراع على حفظ التوازن"، الجزيرة نت، www.aljazeera.net.
- ـــــــــ، "المحاصصة الوظيفية عصر ما قبل الدولة"، بوابة الوسط، 21 يناير 2021، https://alwasat.ly/news
- ـــــــــــــــ، "الجهوية والدين.. توأما الحالة الليبية"، 16 ديسمبر 2015، www.aljazeera.net
- ـــــــــــ، "المأزق الليبي: سلطة منتخبة ومليشيات ثورية"، الجزيرة نت، 25 أغسطس 2014، www.aljazeera.net
- شامية، عبد الله احمد، "الاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض" أغسطس 2016، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، psresearch.org/projests/?lang=ara
- ـــــــــــ، "الاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض" أغسطس 2016، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، psresearch.org/projests/?lang=ara
- شريف، إدريس، لماذا المطالبة بالتوزيع العادل للثروة، 22 يونيو 2020، ttps://www.facebook.com/profile.php?id=10001177876390
- شكري، الصادق، "هدرزه في السياسة والتاريخ، الملك.. العقيد.. المعارضة الليبية في الخارج"، الحلقة الأولى، الجزء الثالث، ليبيا المستقبل، 18 مايو 2008، archive.libya-al-mostakbal.org
- ـــــــــــــ، "بيت الرجال: آل سيف النصر: تاريخ عائلة وسيرة أبطال"، ليبيا المستقبل، 17 ديسمبر، 2009، archive.libya-al- mostakbal.org
- شلوي، هشام، "المشهد السياسي والأمني في ليبيا: الدوائر المفخخة"، مركز الجزيرة للدراسات، 15 أبريل 2014، http: // studies.aljazeera.net.
- ـــــــــ، "المشهد السياسي والأمني في ليبيا: الدوائر المفخخة"، مركز الجزيرة للدراسات، 15 أبريل 2014، http: // studies.aljazeera.net.
- صواني، يوسف محمد، "حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا.. السيادة والإنقاذ والمصالحة"، الشروق، 21 مارس 2021، https://www.shorouknews.com

- ـــــــــــ، "ليبيا وأثنا عشر عامًا من الفشل الأممي: ما العمل؟"، ليبيا المستقبل، 6 فبراير 2023، http://www.libya-almostakbal.com
- عبدالحميد، سراج الدين، وفاروق،علاء، "لماذا سلم حفتر حقول وموانئ النفط لمؤسسة طرابلس؟" صحيفة عربي 21،11يوليو 2018، https://m.arab21.com
- عبدالقادر،عزو محمد، "دور الجيش في عدم الاستقرار السياسي في الدولة"، الحوار المتمدن، العدد 2195، 18 فبراير 2008، www.ahewar.org
- عفاس، عمر إبراهيم،"ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة: الخلفيات والتداعيات"، مركز الجزيرة للدراسات،.studies.aljazeera.net
- عقل، زياد، "التسوية السياسية في ليبيا: التفاوض وإعادة بناء التحالفات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 19 أغسطس 2017، acpss Ahram.org.eg
- ـــــــــــــــ، "جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 17 مايو 2015، Acpss.ahram.org.eg
- علوي، الحسين الشيخ، "تجدد الاقتتال في العاصمة الليبية بين معدلات الداخل واستراتيجيات الخارج"، مركز الجزيرة للدراسات، 9 سبتمبر 2018، http: // studies.aljazeera.net.
- علي،خالد حنفي، "هل تكتمل نقطة التحول في ديناميات الصراع النزاع الليبي"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 28 ديسمبر 2019، https://ecss.com.eg
- ـــــــــــــ، "الجيوش الثلاثة: تداعيات أزمة المنقوش على إعادة بناء المؤسسة العسكرية الليبية"، مجلة السياسية الدولية، www.siyassa.org.eg
- عليبة، أحمد، "مسار التسوية الليبية: إشكاليات التعثر وسيناريوهات الخروج من المأزق"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20 ديسمبر 2020، https://acpss.ahram.org.eg
- عمر، خيري، "ليبيا في جولة صراع على الثروة"، صحيفة العربي الجديد، 24 يونيو 2023، https://www.alaraby.co.uk
- ـــــــــــ، "النفط واجهة للصراع حول الدولة في ليبيا"، صحيفة العربي الجديد، 24 أغسطس 2018.://www.alaraby.co.uk
- عوكلي، سالم، "معزوفة باشاغا قرب الحرائق"، بوابة الوسط، 30 يونيو، 2020،https://alwasat.ly/news
- ـــــــــ، "شنه بوعبد الجليل"، 17 نوفمبر 2015، 218facebook.TV/

- غريب، محمود، "من الســـجن إلى الانتخابات.. كيف عاد ســـيف القذافي إلى المشهد السياسي"، بوابة الوسط، 14 نوفمبر 2021، بوابة الوسط،
alwasat.ly|ar|news|Libya
- فرغلي، ماهر، "ما قصـــة الغرياني مفتي الدم؟ "، حفريات، 19 أبريل 2020، hafryat.com
- فيشـمان، بين، "الصـراع الليبي من أجل الاسـتقرار قد يتطلب تدخلًا غربيًا"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 11 يوليو 2016،
http: // www. Washingtoninstitute.org
- قوي، بوحنية،"المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا صراع القبيلة والدولة"، الجزء الثالث، مركز الجزيرة للدراسات، 23 أبريل 2014، studies.aljazeera.net
- كادليك، أماندا، "نزع ســـلاح المليشـــيات الليبية"، مركز كارينغي للشـــرق الأوسط، 16 فبراير 2012، http//Carnegie-mec.org
- كيخيـا، محمود رشـــيـد، "الســـت فيـدراليـا...ولكن"، ليبيـا المســـتقبـل،2 سبتمبر2015،http://www.libya-almostakbal.com
- كيلاني، فراس، "تحقيق يكشـــف أبعاد المؤامرة على ليبيا ودور النـاتو وقطر والإخوان، دنيا الوطن، 15 مايو 2015، https: //alwatan voice.com
- مقريف،محمد يوسـف، "صـفحات من تاريخ النظام في ليبيا"، ليبيا المسـتقبل، الحلقة التاسعة، 31 أغسطس 2010، archive.libya-al-mostakbal.org
- ـــــــــــ،"ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية "، 18 مارس 2009، www. Libya – al - mostakbal.ovg
- ـــــــ، مقريف، محمد يوسف، "أهداف الحراك السياسي وحدوده كما يرسمها القذافي"، ليبيا المستقبل، 23 مايو 2008،
www. Libya – al - mostakbal. ovg
- مقهور،عزة كامل، "مقترح لاسـتئناف المسـار الديمقراطي"، ليبيا المسـتقبل، 18، يوليو، 2017، archive.libya-al-mostakbal.org
- ـــــــــــــ، "المؤتمر الوطني الجامع القادم...إعصار أم تسوية"، صحيفة المرصد، 18 نوفمبر https: //almarsad.co2018
- مهير،خـالـد، "تنـامي النزعـة الفيـدراليـة في ليبيـا"،28،نوفمبر2012، https://www.aljazeera.net
- ـــــــــــ،"قوى ليبية تندد بما يسمى حكومة برقة"، ليبيا المستقبل، 26 أكتوبر 2013، www.liba-al.mstakbal.com
- هدية، زايد، "الحكومة الليبية الموحدة مهدده بالانقســـام"، اندبندت عربية، 13 اكتوبر 2021، https://www.independentarabia.com

- ويري،فريديرك، لاخر،ولفرام، "ليبيا بعد داعش"، مركز كارينغي للشـــرق الأوسط، 22 فبراير2017 http: //Carnegie- mec.org.
- ويري، فريديرك، "دور المؤسسة العسكرية"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 13، يناير 2014، http//Carnegie-mec.org
- "أول خطوة في مارثون المناصـــب الســـيادية في ليبيا بعد اتفاق بوزنيقة"، صحيفة العرب، 7 فبراير 2023، https://alarab.co.uk
- "الجنوب الليبي يشـــتكي للبعثة الأممية التهميش والإهمال"، الخليج بوســت، 4 أغسطس 2020، https://alkhaleejpost.com
- "الجيش الليبي: مـأزق المـاضـــويـة وتحـدي إعـادة البنـاء"، المنظمـة الليبيـة للسياسات والاستراتيجيات، أغسطس 2016، www.loopsresearch.org
- "أتلانتيك كاونسيل: ليبيا بحاجة لخطة جديدة لحل الأزمة في حالة فشل خارطة الطريق الأممية "، ترجمة هبة هشام، بوابة الوسط، 14 يناير 2019،

https://alwasat.ly/news/libya

- "القطراني للأحرار: إنشـــاء حكومة في الشـــرق خيار قائم وقريب"، قناة ليبيا الأحرار، 11 اكتوبر 2020، https://libyaalahrar.tv
- "أول خطوة في مارثون المناصـــب الســـيادية في ليبيا بعد اتفاق بوزنيقة"، صحيفة العرب، 7 فبراير 2023، https://alarab.co.uk
- "النفط عمـاد الاقتصـــــاد الليبـي"، الجزيرة نـت، 16 مــارس 2011، https://www.aljazeera.net
- "أصـــوات الفيدراليين في ليبيا تعلو مجددًا: هل يجيبها حفتر... ولماذا ؟"، 4 أغسطس 2018، www.libyaalkhabar.com
- "العكـاري: ســـوء إدارة توزيع العملـة من مركزي طرابلس هي مـا أجبرت البيضـــاء بطباعة 9.7 مليار دينار،" صــحيفة صــدى الأقتصــادية، 21 نوفمبر 218، https://www.sada.ly/amp
- "اشتباكات طرابلس: تقلبات الميدان وحسابات السياسة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018/9/19، www.donainstute.org
- "الأزمة الليبية تدخل مرحلة جديدة "، وحدة التفاكر وتحليل الســياســات، مركز دراسات الوحدة العربية، 19 مارس 2022، www.caus.org.lb
- إ"علان القاهرة – الاســـتجابة المصـــرية للتحولات في ليبيا: الســـيناريوهات المحتملة"، مركز الإمارات للدراســـات والبحوث الاســـتراتيجية، 15 يونيو 2020، https://www.ecssr.ae/ar/publications

الإهداء...5
مقدمة..7
القسم الأوّل: تجذر فكرة اللامركزية في فترة ما قبل الاستقلال 13
أولًا: اعتماد مبدأ اللامركزية في تشكيل المجال الترابي في الفترة العثمانية 15
1- العهد العثماني الأول 1550 – 1711 16
أ) الاحتلال العثماني لطرابلس الغرب...19
ب) تشكيل المجال الترابي في الدولة القرمانلية 1711 – 1835...................24
2- العهد العثماني الثاني 1835-1912 31
أ) مساعي بناء الدولة العثمانية (عام 1835) 34
ب) فشل محاولة بناء دولة مركزية تضم إقليمي برقة وفزان إلى إيالة طرابلس ..36
صعوبة إخضاع الصفوف القبلية القوية البعيدة عن مركز السلطة...............37
التغلغل التجاري الأوروبي في إقليم طرابلس...45
تراجع حركة التجارة والقوافل عبر غرب ليبيا...46
نهوض الحركة السنوسية في الصحراء الكبرى وبرقة 49
ثانيًا: تعميق استعماري أوروبي – غربي لفكرة اللامركزية في ليبيا.........................52
1- الدور الإيطالي (مشروع هيمنة استعمارية على كل أقاليم ليبيا)..........................52
أ) الحرب الليبية الإيطالية الأولى 1911 – 1917 57
ب) الحرب الليبية الإيطالية الثانية 1923 – 1932 68
2- الدور البريطاني الفرنسي..73
أ) الأوضاع السياسية والإدارية في برقة وطرابلس فترة حكم الإدارة البريطانية.77
ب- الأوضاع السياسية والإدارية في فزان فترة حكم الإدارة الفرنسية: 84
القسم الثاني: سياسات النظم الحاكمة في ليبيا، من مبدأ التوزيع الاسترضائي للسلطات إلى شخصنة السلطة 1951 - 2011...91
أولًا: اعتماد النظام الملكي على سياسة اللامركزية..92
1- اللامركزية الجهوية وسيلة لتحقيق الدعم والاستقرار 93
أ- المصادر التقليدية لشرعية الملك إدريس السنوسي..93
ظهور الحركة السنوسية في إقليم برقة 94
الدور الذي قام به الملك إدريس في إنشاء الدولة الليبية 97
ب- المصادر القانونية التي يتمتع بها الملك في الدستور الليبي 101

ج- استقطاب عشائري جهوي في إدارة شؤون الدولة لتوفير الدعم والولاء وتحقيق الاستقرار:...103
2- انعكاس اللامركزية الجهوية على بنية المؤسسات (المحاصصة الجهوية) 110
أ) الجهوية المترسخة في بنية مؤسسات الدولة..113
تشكيل الحكومة طوال فترة النظام الملكي 114
المنافسة حول ممارسة الحكومة لأعمالها بين عاصمتي المملكة (طرابلس وبنغازي): 115
أزمة تعديل الحدود الإدارية بين الولايات الثلاثة: 124
المطالب البرقاوية بتعديل حدودها الإدارية مع ولاية طرابلس 125
استياء البرقاويين من إلغاء النظام الاتحادي (الفيدرالي) 1963 127
تدهور شرعية النظام الملكي...132
عوامل داخلية 132
عوامل خارجية 140
ثانيًا: شخصنة الدولة بديلًا عن مأسستها (في عهد العقيد معمر القذافي) 144
1- هيمنة الشخصنة واضمحلال مؤسسات الدولة...146
البيئة النفسية لشخصية العقيد القذافي 146
ظاهرة الانقلابات العسكرية في العالم العربي..146
الجوانب النفسية والاجتماعية والسياسية التي أثرت على شخصية العقيد القذافي...147
أ- انعكاس البيئة الاجتماعية والسياسية على شخصية القذافي 147
ب- التنشئة العسكرية التي تقوم عليها المنظمات العسكرية 149
المراحل التي اتبعها العقيد معمر القذافي للسيطرة على السلطة.......................152
المرحلة الأولى: من 1 سبتمبر 1969 إلى 2 مارس 1977..........................153
1-1 مجلس قيادة الثورة يلغي الدستور ويصدر الدستور المؤقت.......................153
2-1 محاولات العقيد القذافي الاستفراد بالسلطة 155
3-1 القذافي رئيسًا للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي 157
4-1 العقيد القذافي يعلن الثورة الشعبية عام 1973 159
المرحلة الثانية من 2 مارس 1977 إلى 20 أكتوبر 2011 163
1-2 العقيد القذافي يستفرد بالسلطة دون أعضاء مجلس قيادة الثورة عبر الإعلان عن قيام سلطة الشعب 163
2-2 تشكيل اللجان الثورية 166
3-2 استقطاب عشائري بديلًا عن مؤسسات الدولة 171
استقطاب عشائري لمواجهة المعارضة الداخلية 172
منطق الغنيمة وغياب الدولة...178

القسم الثالث: معوقات داخلية عميقة تؤسس لضعف تماسك الدولة (مرحلة ما بعد 17 فبراير 2011) 189
أولًا: انعكاس سلبي للأزمة الليبية على تماسك مقومات الدولة 190
مظاهر تصدع الدولة الليبية في مرحلة ما بعد 17 فبراير 190
أ- انتفاضة 17 فبراير: استجابة الداخل وتفاعل الخارج............................ 190
ب - السياقات الحاكمة للأزمة الليبية 193
1- المعضلة الجيوبوليتكية 194
2- تحدي نزع السلاح وتفكيك المليشيات 195
3- بروز النعرة الجهوية والمناطقية والقبيلة... 199
أ- معضلة البناء السياسي وأزمة الشرعية.. 202
1- صراع الشرعيات وتعثر المسار الانتقالي 203
1- 1 المجلس الوطني الانتقالي والإعلان الدستوري........................ 203
1- 2 المؤتمر الوطني العام والمسار الانتقالي.................................. 205
2- انقسام السلطة بعد نتائج الانتخابات البرلمانية (عام2014) 213
ب- استمرار الأزمة الليبية بمستويات مختلفة من الصراع والتدخل الأجنبي.... 223
1- الاتفاق السياسي والتفاعلات الداخلية 224
خلاف البرلمان المنتخب والأجسام المنبثقة عن اتفاق الصخيرات حول بنود الاتفاق السياسي.. 225
تباين مواقف القوى السياسية والعسكرية في غرب البلاد من الاتفاق السياسي 225
الهجوم على طرابلس واستعصاء الحل السياسي.................................. 231
ج- جهود تسوية الصراع الليبي ومعوقاته 235
مستجدات الأزمة الليبية 236
عقبات أمام إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية لإنهاء حالة الانقسام وإعادة بناء الدولة... 240
ثانيًا: تصاعد الدور السياسي للجماعات الجهوية في ليبيا 252
1- أسباب الدعوة إلى الفيدرالية في إقليم برقة:...................................... 253
أ- الشعور بالغبن والتهميش السياسي والاقتصادي.................................. 254
ب - الطرح الفيدرالي والتخوف من التقسيم 260
2 – تفاعلات الأزمة ومخلفاتها السلبية 266
المحاصصة الجهوية بديلًا عن المركزية 277
ب - أزمة تقاسم الإيرادات النفطية.. 286
الخاتمة 295
المراجع 308

مسألة الجهوية في ليبيا

يتناول هذا الكتاب بإسهاب قضية الجهوية في ليبيا، متعمقا في جذورها التاريخية وآثارها الراهنة التي تمثل عائقا رئيسيا أمام إعادة بناء الدولة الليبية. يفتح المؤلف: د. عبد الحميد عوض نافذة تحليلية لفهم العلاقة المعقدة بين الجغرافيا والسياسة، وكيف تحولت الجهوية إلى عامل تفتيت وتهديد للوحدة الوطنية.

يستعرض الكتاب المحطات التاريخية الحاسمة التي مرت بها ليبيا، بدءا من الحكم العثماني مرورا بفترة الاستعمار الإيطالي والإدارة الأجنبية وصولا إلى العهد الملكي، ثم حقبة نظام القذافي وما أعقب سقوطه من انقسامات سياسية واجتماعية حادة. كما يبرز كيف استغل هذا الإرث الجهوي من قبل القوى الخارجية والمحلية على حد سواء، ليتحول إلى أداة للصراع بدلا من إعادة البناء.

يقدم الكتاب رؤية تحليلية متعمقة لسياسات التوحيد التي اتبعتها النظم الحاكمة المتعاقبة ومآلاتها، مع تسليط الضوء على استمرار التنافس بين القبائل والمناطق والتيارات السياسية، وهو ما يجعل إعادة بناء الدولة الليبية تحديا معقدا في ظل غياب سلطة مركزية قادرة على تحقيق الوحدة الوطنية.

هذا الكتاب ليس فقط دراسة تاريخية، بل أيضا مرجع أساسي لفهم الحاضر الليبي الممزق، ويطرح مقترحات عملية لإعادة بناء الدولة، ووضع حد للجهوية التي تهدد مستقبل ليبيا ككيان موحد.



المؤلف:

عبد الحميد عوض حمد

- مواليد مدينة طبرق في ديسمبر 1967.
- دكتوراه من جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- أستاذ في جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية.

مكتبة الكون
للنشر والطباعة والتوزيع
طرابلس - القاهرة

بوابة الوسط
صوت ليبيا الدولي

ISBN 978-9959-937-50-6
9 789959 937506